



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ  
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ  
بُؤَيْيْفِ الْقِزْصَاوِيِّ

المجلد الرابع والستون



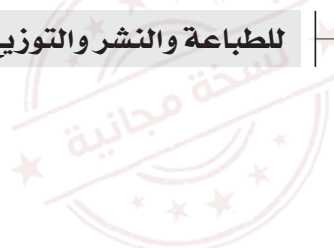
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

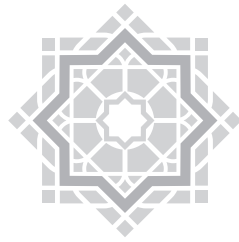
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م

دار الشَّامِيتِ

للطباعة والنشر والتوزيع



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ  
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ  
بُيُوتِ الْقَرَضِ وَأَوِي



الْمَجُورُ السَّابِعُ

فَقِيرُ الْأَمْتَرِ وَعَوْتُهُمَا وَصَحْوَتُهُمَا وَحَزْنُهُمَا الْإِسْلَامِيَّتُ

١٢٢ الحلول المستوردة  
وكيف جنت على أمتنا

١٢٣ الحل الإسلامي  
فريضة وضرورة



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ  
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ  
يُوسُفَ الْقُرْضَاوِيِّ

المحور السابع

فقه الأمة ودعوتها وصحوتها وحركتها الإسلامية

١٢٢

الحلول المستوردة  
وكيف جنت على أمتنا

الإمام يوسف القرضاوي



## من الدستور الإلهي للبشرية

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ  
السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣].

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ  
فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ  
تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ  
وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي  
الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا  
رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ  
لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: ١١٢].

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا  
الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦].

## من مشكاة النبوة الخاتمة

عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُحْتَرِفَ». رواه الطبراني.

عن عبد الله، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فَسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». متفق عليه.

عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَهْتَم بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَصْبَحْ وَيَمْسُ نَاصِحًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِإِمَامِهِ وَلِعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ». رواه الطبراني في الأوسط والصغير.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه  
ومن اتبع هداه.

(أما بعد)

فليس أبغض إلى نفسي من استعمال الكلمات التي تلوكها السنة  
الماركسيين وتبتذلها أقلامهم، وتروج في صحفهم وكتبهم ونشراتهم.  
ومن ذلك كلمة «الحتميّة» التي تكاد تكون عنواناً لمذهبهم، وعلماً  
على اتجاههم الذي قد يُسمّى «الحتميّة التاريخية».

ولكنني استعملت هذه الكلمة «حتميّة الحلّ الإسلامي» من باب  
«المشاكلة» كما يقول علماء «البدیع» في البلاغة العربيّة. على نحو  
ما جاء في القرآن من مثل قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]،  
﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى  
شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥].  
فوصف الله سبحانه بالمكر والخداع والاستهزاء لم يكن إلاّ مشاكلةً  
ومقابلةً لوصف المنافقين بهذه الأوصاف.

وكذلك استعملتُ هنا لفظ «الحتميّة» مشاكلةً ومقابلةً للذين ينادون في عالمنا العربيّ بما سمّوه «حتميّة الحلّ الاشتراكي».

ولا أعني بحتميّة شيءٍ ما أنّه سيقع لا محالة، فإنّ هذا تهجّمٌ سخيفٌ على المجهول، لا على الإيمان فحسب، بل على العلم أيضًا، فعلم القرن العشرين يعرف «الاحتمالات» أكثر ممّا يعرف «الحتميّات»، حتّى نتائج العلوم الطبيعيّة نفسها غدت في نظر العلم اليوم تقريبيّة لا يقينيّة. وهذا ما اعترف به أقطاب العلم أنفسهم<sup>(١)</sup>.

إنّ قولنا بحتميّة أمرٍ ما، لا يعني الإخبار بما سيقع حتمًا، بل ما يجب أن يقع، أو بما تدلُّ الظواهر وطبيعة الأشياء والأحداث أنّه ضروريّ الوقوع، وهذا هو الذي نملكه باعتبارنا بشرًا نحترم أنفسنا وعقولنا.

والذين يعتنقون مبدأ «الحتميّة التاريخيّة»، وينادون بحتميّة «التطوُّر»، لا ينتظرون حتّى يأتي التطوُّر، بل يعملون ويكافحون، ويتّخذون كلّ الوسائل والأساليب - مشروعة وغير مشروعة - للوصول إلى مآربهم. فلماذا لا يُريحون أنفسهم من مشقّة العمل حتّى يُوافيهم التطوُّر المحتوم إن كانوا صادقين؟

فأنا - وإن استعملتُ لفظ «الحتميّة» - لا أريد منه ما يريده الماركسيّون من الحتميّة التاريخيّة، فالحتميّة بهذا التفسير خطأ يخالف الصواب من ناحية، ووهم يخالف الواقع من ناحية أخرى. وقد بيّنت الأحداث التي وقعت بعد ماركس أنّ «ماركس» قد أخطأ الحساب، وأنّ حتميّاته لم تتحقّق كما ظنّ، بل وقع ما يخالفها. كما بيّن ذلك الدارسون للماركسيّة.

(١) انظر كتابنا: الإيمان والحياة ص ٣٠٠ - ٣٠٢، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١٨، ١٤٣٤هـ -

إنّما أردت من الحتميّة أنّ كلّ الظروف والملابسات والوقائع في بلادنا العربيّة خاصّة، وفي عالمنا الإسلاميّ عامّة، لمن درسها دراسة علميّة موضوعيّة؛ تُحتمّ السير إلى الحلّ الإسلاميّ، بعد أن فشلت كلّ الحلول المستوردة، وتخبّطت كلّ الأنظمة المصطنعة، وباءت بالعجز والخيبة كلّ المذاهب والاتّجاهات، ليبراليّة واشتراكيّة، وأصبح تغييرها أمراً لا مفرّ منه.

وهذا ما أحسّت به جماهيرنا العربيّة المؤمنة، ونادت به، بعد نكبة يونية (حزيران) (١٩٦٧م)، أنّ لا حلّ ولا علاج إلّا بالعودة إلى الإسلام. إنّ أهدافنا السياسيّة الكبرى - في العالم العربيّ كمثال - لم تتحقّق، ولم تقترب منها، بل زدنا عنها بعداً.

فالأمل في الوحدة العربيّة قد ضعف نتيجةً للخلاف العقائدي بين المحافظين من دعاة اليمين، والثوريين من دعاة اليسار، وهو خلاف لا يُرجى زواله إلّا بزوال هذه الأفكار الدخيلة نفسها، من يمينٍ ويسار. ومعدرةً للقارئ من استعمال هذه التسميات الدخيلة التي لم تنبت في تربتنا، بل إنّ اليساريين الثوريين من العرب الذين ينتمون إلى حزب عقائدي سياسي واحد، لم يستطيعوا أن يتحدوا فيما بينهم، بعد وُثوبهم على الحكم في بلدين متجاورين، رغم وحدة الشعارات واللافتات، التي ثبت عجزها أمام اختلاف الولاءات والارتباطات، واختلاف المطامع والشهوات.

وقضيّة فلسطين لم تُحلّ ولم تقترب من الحلّ، بل زادت تعقيداً، نتيجة للحرب التي قادها الثوريون العرب في ٥ يونيو (حزيران) (١٩٦٧م)، وكانت عاقبتها ما نعلم: نكبة أدهى وأمرّ من النكبة الأولى

(١٩٤٨م)، وبعد تسعة عشر عامًا منها مضت في التأهب والاستعداد ليوم الثأر، ويوم التحرير، فلمّا جاء اليوم الموعود، لم نجد وراء الأكمة شيئاً، ولم نجد تحت القبة «شيخاً» كما يقولون. وصدق على العرب المثل القائل: «أطال الغيبة وأتانا بالخيبة»!

وهكذا فشلت الثوريّة اليساريّة العربيّة في سنة (١٩٦٧م)، كما فشلت من قبلها الليبراليّة اليمينيّة العربيّة في سنة (١٩٤٨م).

وقضيّة الحرّيّة السياسيّة في العالم العربي في أزمة آخذة بالخناق، سواءً في ذلك البلاد التي تتخذ شكل النظام الديمقراطيّ الدستوري، والبلاد التي تتخذ النظام الاشتراكي الثوري، وإن كانت الثانية أشدّ ضغطاً على الحرّيات وأكثر فتكاً بها ووأداً لها، بناءً على فلسفة الاشتراكيّة وتراثها العالميّ في سلب الحرّيّة السياسيّة باسم الحرّيّة الاجتماعيّة، وبغير ذلك من المبررات والأسماء التي لا تعجز عن اصطناعها!

وكذلك قضيّة الرخاء والازدهار الاقتصاديّ، لم تتمّ على النحو الذي كان مرجوًّا منها، فلا تزال الطبقات الفقيرة في مجتمعنا، تشكو العوز والفاقة وضيق العيش وغلاء الأسعار، وعدم تكافؤ الفرص، وكلّ الذي حدث في بعض البلاد أنّ زالت طبقة مترفة قديمة، وورثتها طبقة جديدة مثلها أو أسوأ منها.

وهكذا لم تشبع الجماهير من جوع، ولم تأمن من خوف.

أمّا أمراضنا الأخرى من بلبلة الفكر، وسوء الأخلاق، وفساد الذمم، وضعف الوازع، واضطراب الأسرة، وتفكك المجتمع، وما شابه ذلك فحدث عنه ولا حرج.

كلُّ هذه النتائج تُحتم علينا أن نسير إلى الإسلام لنحلَّ به عقد حياتنا، ونعالج به مشكلاتنا، ونحقِّق في ظلِّه أهدافنا الكبرى، وكفى ما ضاع من عمر أمتنا في التجارب والتخبُّطات.

فإذا كنَّا «عربًا» فهذا الحلُّ هو أليقُّ الحلول بكرامتنا القوميَّة؛ لأنَّه الحلُّ النابع من عقائدنا وتراثنا وأرضنا.

وإذا كنَّا «مسلمين» فهذا الحلُّ هو مقتضى إسلامنا، وموجب إيماننا، ولا يتحقَّق لنا إسلامٌ ولا إيمان بغير العودة إليه، والإصرار عليه، فوراءه فلاح الآخرة والأولى.

وإذا كنَّا بشرًا عقلاء، نأخذ ونُدع وفقًا لتفكير عقولنا، واهتداءً بمصلحتنا، فهذا الحلُّ هو الَّذي ينادي به العقل المستقل، والفكر الراشد. وهو - من ناحية منطقيَّة بحتة - الحلُّ الَّذي لم يُجرَّب بعدُ في ديارنا في هذا العصر، فلا بدَّ أن تُتاح له الفرصة كغيره، ليحكم ويسود، ويوجِّه ويقود، هذا إلى أن أمتنا قد جرَّبتَه من قبل فأتى بأفضل النتائج وأطيب الثمرات.

وإذا كنَّا نوَّمن بالديمقراطيَّة السياسيَّة والنزول على حكم الأغليَّة، فإنَّ جماهير شعوبنا لم تكفر يومًا بعدالة أحكام ربِّها، ولم تتخلَّ يومًا عن قرآنها ومحمَّدها. لم تشكَّ يومًا في عظمة إسلامها، وكلُّ يوم يمرُّ يزيدُها إيمانًا بخلود هذا النظام الإلهيِّ العادل، وإحساسًا بضرورة العودة إليه<sup>(١)</sup>.

(١) يكفي أن نذكر هنا مثالًا واحدًا: إنَّ الَّذي يقرأ الصحف المصرية بعد تصفية مراكز القوى أو بعضها في مايو (١٩٧١م)، وإتاحة شيء من الحرية للناس، ويطالع ما دار في مناقشات لجان الدستور، وفي مؤتمرات المحافظات، وفي كلمات الوفود المؤيدة للتغيير، والمطالبة بالمزيد من الحريات العامة، ويستمع إلى آراء المواطنين فرادى وجماعات، يجد شبه إجماع على ضرورة اتخاذ الشريعة الإسلامية أساسًا للقوانين، واتخاذ القيم الإسلامية في الإيمان والأخلاق أساسًا للتوجيه. وهذا مع غيبة الحركة الإسلامية رسميًا عن الميدان.

وإذا كُنَّا نؤمن بمنطق الحوادث وسير التاريخ، فإنَّ كلَّ مستقرٍ للصراع القائم في ديار العرب والإسلام، متبَّع للعوامل التي تُسير الحوادث وتصنع التاريخ، يؤكد أنَّ الدور القادم ليس لليسار ولا لليمين، ولا للثوريين ولا للرجعيين، من دعاة التبعية للشرق أو الغرب، بل للإسلام الصحيح، الشامل المتكامل، المصفى من الشوائب والزوائد.

بل إنَّ المستقرَّ للصراع الدائر في العالم، والأزمة الروحية والنفسية التي يمرُّ بها، والتَّخبط الاجتماعي الذي يزرع تحته، والتَّحلُّل الخُلقي الذي يشكو منه عقلاؤه - يهتدي إلى أنَّ الاتجاه الذي لا بدَّ أن يسودَّ العالم هو الإسلام؛ فقد أفلس الغرب في قيادته، وعجز عن حمل الأمانة، والعالم اليوم في حاجة إلى رسالة جديدة تحمل حضارة جديدة، حضارة عالمية إنسانية، أخلاقية ربَّانية، لا شرقية ولا غربية، حضارة تجمع بين الإيمان والعلم، وتمزج بين المادة والروح، وتوفِّق بين حُرِّيَّة الفرد ومصلحة المجتمع، وليس في الغرب من يحمل هذه الرسالة، ويؤدِّي للعالم هذه الأمانة، لا في المعسكر الرأسمالي، ولا في المعسكر الاشتراكي، وكلاهما فرعان لشجرة واحدة، هي الشجرة الملعونة في القرآن وفي كل كتب السماء: «شجرة المادية» الخبيثة.

إنَّما صاحب هذه الحضارة المنشودة، وهذه الرسالة الموعودة هو الإسلام.

الإسلام الذي أنشأ من قبل خير أمة أخرجت للناس، وصنع أمثال حضارة عرفها التاريخ.



بَيَدَ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي نَفْتَقِدُهُ وَنَفْتَقِدُهُ الْبَشَرِيَّةَ مَعْنَاهُ وَجُودَ «أُمَّةٍ»  
تُمَثِّلُ الْإِسْلَامَ وَتُمَثِّلُهُ، وَتَتَبَنَّا مِنْهَا وَنُظَامًا لِحَيَاتِهَا، وَتَقْدِّمُ بِهِ إِلَى  
الْعَالَمِ رِسَالَةَ هِدَايَةٍ وَإِنْقَاذٍ.

وَقَدْ آتَى لِلشُّعُوبِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَتَحَرَّرَ مِنَ التَّبَعِيَّةِ لِلْغَرْبِ  
وَالشَّرْقِ، وَأَنْ تَرْفُضَ كُلَّ حَلٍّ مُسْتَوْرَدٍ، وَكُلَّ مِنْهَجٍ دَخِيلٍ، وَأَنْ تَتَّخِذَ مِنَ  
الْإِسْلَامِ الصَّحِيحِ حَلًّا لِمَشْكَلَاتِهَا وَدُسْتُورًا لِحَيَاتِهَا. فَقَدْ جَاءَتْهُمْ النُّذُرُ،  
وَجَاءَهُمْ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مَزْدَجٌ.

وَأَنَّ لِقَادَةَ هَذِهِ الشُّعُوبِ وَحُكَامَهَا، وَأَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فِيهَا، أَنْ  
يَدْرِكُوا هَذِهِ الْحَقِيقَةَ الْكَبِيرَةَ، وَيَعْتَصِمُوا بِالشَّجَاعَةِ الْأَدَبِيَّةِ، وَيَعْلَنُوهَا  
صَرِيحَةً مُدَوِّيَّةً: إِنَّا لَسْنَا عَبِيدًا لِلْيَمِينِ وَلَا لِلْيَسَارِ، وَلَسْنَا ذِيُولًا لِلرَّأْسِمَالِيَّةِ  
وَلَا لِلْإِسْتِرَاكِيَّةِ، وَلَسْنَا أَتْبَاعًا لِلشَّرْقِ وَلَا لِلْغَرْبِ، إِنَّمَا نَحْنُ مُسْلِمُونَ  
وَكُفَى. وَلَا نَرْضَى بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ عَقِيدَةً وَنِظَامًا وَرَابِطَةً. وَبِهَذَا يَصِلُونَ  
حَاضِرَ الْأُمَّةِ بِمَاضِيهَا، وَيُزِيلُونَ التَّنَاقُضَ بَيْنَ وَاقِعِ الْأُمَّةِ وَبَيْنَ ضَمِيرِهَا  
وَعَقِيدَتِهَا. وَبِهَذَا يَسْتَحِقُّونَ رِضْوَانَ رَبِّهِمْ، وَتَحِيَّةَ شُعُوبِهِمْ، وَإِعْجَابَ  
الْعَالَمِ بِهِمْ، وَيَفُوزُونَ بِخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ جَمِيعًا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا  
مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

إِنَّ شُعُوبَنَا الْعَرَبِيَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَمْ تَزَلْ خَامِتَهَا إِسْلَامِيَّةً، وَلَمْ يَزَلْ  
الْإِسْلَامُ أَقْوَى شَيْءٍ فِي وَجُودِهَا، وَلَمْ تَزَلْ بِقُلُوبِهَا وَعَوَاطِفِهَا مَعَ الْإِسْلَامِ،  
وَلَكِنَّهَا فِي حَاجَةٍ إِلَى الْقِيَادَةِ الْمُؤَمَّنَةِ الَّتِي تَعْرِفُ كَيْفَ تَخَاطَبُ هَذِهِ الْأُمَّةَ  
وَتُحَرِّكُهَا وَتُسْتَخْرِجُ أَقْصَى مَا فِيهَا مِنْ طَوَاقَاتٍ وَإِمْكَانَاتٍ مَذْخُورَةٍ. وَیَوْمَ  
تُوجَدُ سَيَتَغَيَّرُ مِيزَانُ الْقُوَى فِي الْعَالَمِ وَيَتَحَوَّلُ اتِّجَاهُ التَّارِيخِ. وَهَذَا  
مَا يَقُولُهُ وَيَحْذَرُ مِنْهُ الدَّارِسُونَ الْمُتَيْقِظُونَ مِنَ الْأَجَانِبِ وَالْمُسْتَشْرِقِينَ.

وآخر ما قرآناه في ذلك ما كتبه المستشرق البريطاني «مونتجمري وولت» في جريدة «التايمز» اللندنية - في مارس سنة (١٩٦٨م) - من مقالٍ قال في نهايته:

«إذا وُجد القائد المناسب الذي يتكلّم الكلام المناسب عن الإسلام، فإنّ من الممكن لهذا الدين أن يظهر كأحدى القوى السياسيّة العظمى في العالم مرّة أخرى».

وفي هذا البحث محاولة لبيان جناية الحلول المستوردة - الليبراليّة والثوريّة - على أمتنا، وكيف عوّقت نهضتها، وسارت بها في غير الاتجاه الصحيح. كما تُبيّن ضرورة الاتجاه إلى الحلّ الإسلامي باعتباره الحلّ الوحيد لإنقاذ هذه الأمة والحفاظ على وجودها، ملقيًا الضوء على معالم هذا الحلّ، ومزاياه وثمراته، وشروطه، والسبيل إلى تحقيقه، ثمّ دفع شبهات المرتابين والمشكّكين فيه. وأخيرًا بيان من هم أعداء الحلّ الإسلامي وما دوافعهم لعداوته، وموقفنا منهم.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْبَحْثِ، وَأَنْ يَفْتَحَ لَهُ الْعُقُولَ وَالْقُلُوبَ، وَأَنْ يُهَيِّئَ لَأُمَّتِنَا مِنْ أَمْرِهَا رَشَدًا، وَأَنْ يَجْعَلَ يَوْمَهَا خَيْرًا مِنْ أَمْسِهَا، وَغَدَهَا خَيْرًا مِنْ يَوْمِهَا. آمِينَ.

الفقير إلى عفو ربّه

**يوسف القرضاوي**

الدوحة: جمادى الأولى ١٣٩١هـ

تموز (يوليو) ١٩٧١م

\*\*\*

## كيف عُزِلَ الإسلام عن قيادة المجتمع؟

### المشكلات المزمنة تجتاح العالم الإسلامي كله:

لا ينكر عاقل أنَّ وطننا العربيَّ الكبير من الخليج إلى المحيط، وأنَّ وطننا الإسلاميَّ الأكبر من المحيط الهادي شرقاً حيث جزر إندونيسيا المسلمة، إلى المغرب والسنغال على شاطئ الأطلسي غرباً، ومن روسيا الآسيوية شمالاً، إلى أواسط إفريقيا جنوباً؛ يعانيان مشكلات متعددة متنوعة: مشكلات ماديّة وإنسانيّة، داخلية وخارجية، مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وأخلاقية.

وكلُّها تتطلَّب الحلَّ، والحلَّ الحاسمَ السريع، فإنَّ مرور الأيام لا يزيدها إلَّا تفاقمًا واستفحالةً، كالداء الخبيث الذي يتضاعف خطره كلّما تأخَّر علاجه، وربّما أدّى إهماله إلى تمكُّن الداء، واليأس من الشفاء.

إنَّ أجزاء كثيرة من هذا العالم الفسيح تشكو من سيطرة الأجانب - غير المسلمين - على أرضها، وتحكُّمهم في أهلها، كفلستين وكشمير وأريتريا والحبشة وقبرص وبخارى وسمرقند وغيرها من ديار الإسلام.

والأجزاء الأخرى من هذا العالم تشكو من هذا التمزق العجيب والتجزئة المفتعلة، والحوازر المصطنعة، التي جعلت من الأمّة الواحدة - كما رضي الله لها - أمّاً ودولاً - كما شاء الاستعمار - يجافي بعضها

بعضاً، بل يضرب بعضها وجوه بعض. حتّى لترى بعضهم يقف مناصراً لأعداء المسلمين ضدّ المسلمين، استجابةً لنعرات جاهليّة، أو خضوعاً لسياسة استعماريّة غربيّة أو شرقيّة.

والناس داخل هذا العالم الإسلامي يشكون ويتوجّعون، الكبير يشكو، والصغير يشكو، والمثقف يشكو، والأُمّي يشكو، والطبقات كلّها تشكو، والشعوب كلّها تشكو.

أجل، تشكو شعوبنا تخلفاً في العلم، وتخبطاً في السياسة، واضطراباً في الاقتصاد، وتفكّكاً في الاجتماع، وتدهوراً في الأخلاق، وبلبلّة في الأفكار، وزعزعة في العقائد، وضعفاً في التربية، وخواء في الرُّوح، واختلافاً في الصفوف: اختلافاً على الغايات والأهداف، فضلاً عن الوسائل والطرائق.

وقد كشفت النكبة الأخيرة<sup>(١)</sup> - التي يخفف بعض النّاس من مرارة وقّعها فيسمّونها «نكسة» - عن هذا الفساد العريض، والانحلال المتغلغل في كيان الأمة، والضعف الكامن في كلّ جوانبها. وعادة الجسم العليل أن تبرز كوامن علّته لأدنى وعكة تصيبه، فتخور قواه، وتنهار صحّته، ولا يجد قدرةً على الصمود والمقاومة لأضعف «الميكروبات». وإن كان في ظاهره غنيّاً باللحم والشحم.

### أين الحلُّ؟

والسؤال الآن، الذي يجول في كلّ فكر، ويجري على كلّ لسان، ويتحدّث به كلّ مُنتدى: ما العلاج الناجع لهذه الأدواء المزمّنة؟ وما الحلُّ الحاسم لهذه المشكلات جميعاً؟

(١) نكبة ٢٥ صفر ١٣٨٧هـ - ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧م.

إِنَّ الْيَأْسَ مِنْ وجودِ حَلٍّ حاسمٍ ومن دواءٍ ناجعٍ، والاكتفاء بالحوالة والاسترجاع، وإبداء الأسف الشديد على ما انتهت إليه حال العرب والمسلمين، دون البحث على الحلِّ، والتفتيش عن العلاج؛ إنما هو هروبٌ من الواقع، وفرارٌ من الزحف، ومناقضة لطبيعة الإيمان، التي لا يعرف البأس إليها سبيلاً؛ ف﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِئُشُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

لقد علّمتنا تجاربنا وأمثالنا: أَنَّ «كُلَّ عُقْدَةٍ لَهَا حَلٌّ»، وعلّمتنا ديننا ونبيّنا أَنَّ اللهَ «ما أنزل داءً إِلَّا أنزل له دواءً، علّمه من علمه وجهله من جهله»<sup>(١)</sup>. وهذا يُطبّق على الأدوية المعنويّة، كما يُطبّق على الأدوية الحسيّة. لهذا كان لزاماً على كلّ ذي رأيٍ وفطنة، وكلّ ذي علمٍ وخبرة، أن يتقدّم بما عنده من حلٍّ، وما لديه من علاجٍ، حتّى نرى من الحلول ما هو أجدى وأنجع وأليق بنا وأولى.

### الحلُّ الطبيعي والحلول المصطنعة:

والحلول التي تقوم في عالمنا العربي الإسلامي، لعلاج أدوائنا الماديّة والمعنويّة، وللتخلص من التناقض والعُقد التي يعانيها هذا الجيل في حياته الفكريّة والروحيّة والاجتماعيّة. نستطيع أن نحصرها في حلول ثلاثة:

١ - الحلُّ الإسلامي القرآني.

٢ - الحلُّ الديمقراطي الليبرالي.

(١) رواه أحمد (٣٥٧٨)، وقال مخرّجوه: صحيح لغيره. والحاكم في الطب (٣٩٩/٤)، وصحّحه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في الضحيا (٣٤٣/٩)، عن ابن مسعود.

### ٣ - الحلُّ الاشتراكي الثوري.

ولك أن تردَّ هذه الحلول الثلاثة إلى حلّين اثنين:

الحلُّ الطبيعي، والحلُّ المصطنع.

والحلُّ الطبيعي هو الحلُّ الأصيل النابع من ضمير الأمة وعقيدتها وتراثها، وذلك هو الحلُّ الإسلامي.

والحلُّ المصطنع هو الحلُّ الدخيل المستورد من أرضٍ غير أرضنا، وقومٍ غير قومنا، وذلك هو الحلُّ المأخوذ عن الغرب، بشقيّه: الديمقراطي الرأسمالي، والاشتراكي الماركسي.

### كيف دخلت الحلول الأجنبية المصطنعة بلادنا؟

أمّا كيف دخلت الحلول المصطنعة بلادنا أو كيف صار لها دعائها وأنصارها؟ وكيف طاردت الحلَّ الأصيل في عقر داره؟ وكيف تبنتها أحزاب وحكومات؟ فإنَّ لذلك تاريخاً طويلاً نكتفي منه بما يأتي:

لقد عاش العالم الإسلامي - نحو ثلاثة عشر قرناً - ملتزماً بمبدأ واحد، ومنهج واحد، لا يحتكم إلّا إليه، ولا يعوّل إلّا عليه، ولا يستفتي في شؤون حياته وما بعد حياته غيره، ولا يُفكر في حلٍّ لمشكلاته إلّا على أساسه وبلاستمداد منه. ذلك المبدأ وذلك النظام هو الإسلام، الذي ارتضته هذه الأمة، وارتضاه الله لها وأتمَّ به عليها نعمته: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وكانت هذه الأمة توقن أنَّ هذا المبدأ الذي اعتنقته والنظام الذي اتبعته، هو سرُّ قوتها، وينبوع سعادتها، وصانع حضارتها، ورافع ذكرها

في العالمين، وأنَّ كلَّ نصرٍ أحرزته وكلَّ خيرٍ أدركته، إنَّما هو بسرٌّ الاستمساك بعراه، والاهتداء بهديه، وأنَّ كلَّ ضرٍّ أصابها، وكلَّ ذلٍّ ركبها، إنَّما هو بسبب التفريط في هذا المبدأ والبعد عن تعاليمه، لا يختلف في هذه القضية اثنان. ولا ينتطح فيها عنزان، كما يقال.

لم يفكّر حاكم من الحكّام طوال هذه القرون الثلاثة عشر أن يرفض الالتزام بمبدأ الإسلام، والاحتكام إلى شرعه، وإن بلغ في الاستبداد والطغيان ما بلغ. ولم يخطر ببال شعبٍ من الشعوب المسلمة أن يحكمه يومًا ما نظام غير نظام الإسلام، أو تسود فيه فكرة غير فكرة الإسلام.

كان الاعتزاز بهذا المنهج أو هذا النظام جزءًا من عقيدة كل فرد مسلم، كان يغالي به ويزهى، ويعتقد أنّه وحده الحقُّ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟﴾ [يونس: ٣٢]. كان يؤمن أنّ في هذا النظام لكلِّ داءٍ دواء، ولكلِّ معضلةٍ علاجًا، ولكلِّ عُقدةٍ حلًّا، وأنَّ علاجه لا يدانيه علاج آخر يضعه البشر لأنفسهم، أو يستمدُّونه من أديانٍ منسوخة محرّفة، انقضت زمنها وانتهت مهمتها.

كان كلُّ مسلم يعتقد أنّ «الحلَّ الإسلامي» لمشكلات الحياة هو الحلُّ الفذُّ، والحلُّ الناجع؛ لأنّه حلٌّ وضعه الله لعباده ورضيه لهم، وهو بهم برّ رحيم، كما أنّه بهم عليهم خبيرٌ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

### الزحف الغربي على العالم الإسلامي وتأثيره:

كان هذا الاعتقاد هو السائد في العالم الإسلامي، حتّى كان هذا القرن الأخير والذي قبله، حيث واجه الشرق الإسلامي زحفًا كثيفًا من

العالم الغربي المسيحي. ولم يكن هذا الزحف عسكرياً فحسب، كزحف الحروب الصليبية من قبل، بل كان زحفاً عسكرياً سياسياً اجتماعياً ثقافياً.

ووجه العالم الإسلامي بهذا الزحف الحاقداً الطامع، وهذا الغزو المنظم، فقاوم كثيراً. ووقف موقفاً صلباً من الحضارة الغازية، في مختلف أقطاره، ولكنه لم يستطع أن يُحرز النصر.

كان هناك انحطاط عام في كل ميدان من ميادين الحياة الإسلامية؛ نتيجة لبعد المسلمين عن الإسلام الصحيح فهماً وتطبيقاً. أجل، كان هناك تخلف في العلم، وجمود في التفكير، وركود في الفقه والتشريع، وقصور في التربية والتوجيه، وفساد في الإدارة والحكم، وكان العدو الزاحف المنتصر متفوقاً في هذه المجالات، فبهر أبصار الكثيرين، وخلق ألبابهم، فبدؤوا يسرون في دروبه، ويتبعون سُنَّته، شبراً بشبر وذراعاً بذراع.

وبدأ العدو الزاحف الماكر يُخطط للاستيلاء على شعوب هذا العالم الإسلامي بعد أن استولى على أرضه، فقد علم أن الاستيلاء على الأرض ليس معناه الاستيلاء على أهلها. إنَّ الاستيلاء على الأرض يتم بقوة السلاح، أما الاستيلاء على البشر فلا تجدي فيه الأسلحة ولا تغني الجيوش والأساطيل، فلا بدّ - إذن - من عمل منظم «لتغريب» العالم الإسلامي حتّى يقبل الاستعمار الغربي، ويهضم حضارته، ويتعلم على أهله، ولهذا رسم خطته بدهاء ومكر، وشرع يُنفذها بأناة وصبر، لم يصنع ما كان يصنع الفاتحون الأوّلون من تدمير المساجد أو تحريق المصاحف، أو إلقاء الكتب في البحار والأنهار.

لقد صمّم الغرب الصليبيّ الزاحف أن يهدم ويدمّر، ولكن بأسلوب غير أسلوب التتار والصليبيين القدماء، لقد اتّجه إلى تدمير العقائد والأفكار، وهدم القيم والأخلاق، وتحطيم الآداب والتقاليد، بمعاول خفيّة لا تراها الأعين بسرعة. ولا تلمسها الأيدي بسهولة. وبأساليب مأكرة لا تثير الشعوب، ولا تغضب الجماهير، وبهذا نجح في قتل الشعوب ولكن بغير إطلاق الرصاص، وضرب السيوف، بل بطريقة السمّ البطيء، يُوضع في الدّسم والحلوى!

لم يكن من همّ المستعمر الدخيل في أوّل الأمر أن يوجّه عمله إلى الشعب ليزحزحه عن دينه، ويشكّكه في منهجه الإلهي، فيهيّجه على حكمه، ويحرّضه على مقاومته، بل ترك الشعوب في غفلاتها، ووجّه أكبر همّه إلى تكوين قادة المستقبل، قادة يصطنعهم لنفسه، ويصنعهم على عينه، ويربّيهم في أحضانه، ويغذّيهم بثقافته وأفكاره، ويغرس فيهم الخضوع عن طواعية لنظّمه وتقاليده، والتقديس لمناهجه وفلسفته.

إنّ صناعة هذا الجيل الذي سيقود السفينة فيما بعد، ويقبض على زمام التوجيه والتثقيف والتربية والإدارة والسياسة والتشريع، كانت أهمّ ما عُني به الاستعمار الخبيث. وكان النجاح في صناعته أعظم نصر حققه في المعركة بينه وبين الشرق الإسلامي. منذ عهد هرقل ومعركة اليرموك وما بعدها حتّى اليوم.

يقول الأستاذ: «برنارد لويس» رئيس قسم التاريخ بكلية الدراسات الشرقيّة في جامعة لندن:

«لقد مرّت فترات من الخطر الشديد كان الإسلام مهدّدًا فيها في الوقت نفسه من الشرق والغرب، غير أنّ الإسلام تغلّب عليها، واجتازها

دون أن يتأثر. جاءه الأتراك غزاةً فاتحين فتحولوا إلى مسلمين مؤمنين، وتمثلهم المجتمع الإسلامي الكبير فانصهروا في بوتقته، وكانوا هم أنفسهم من أقوى أعمدة الإسلام التي أقامت مجتمعًا متدهورًا كاد يفنى اجتماعيًا وسياسيًا، وبهذه القوة والحيوية تمكن الإسلام من الصمود، بل من دحر غزوات أعدائه الصليبيين الذين جاؤوه من الغرب.

ثم واجه الإسلام بعد ذلك لطمتين أشد وأقسى وأحدث وأخطر، فلقد سُحق الشرق الأوسط الإسلامي مرتين واحتلته الغزاة الأجانب الذين سيطروا عليه بقوة السلاح، وعلى الرغم من أنهم لم يستطيعوا تحطيم حضارته الإسلامية القديمة الأصول، فإنهم «لغموا» ثقة الذين صانوا هذه الحضارة بأنفسهم، وهكذا حولوا وجهتهم نحو اتجاهات جديدة.

أولى هاتين اللطمتين كانت الغزو المغولي في أواسط آسيا التي حطمت الخلافة القائمة، وأخضعت للمرّة الأولى - منذ عهد النبوة - قلب العالم الإسلامي لحكم غير إسلامي.

أمّا اللطمة الثانية فهي تأثير الغرب الحديث»<sup>(١)</sup>.

والذي يبدو، أنّ اللطمة الثانية كانت أقسى وأشدّ خطرًا من الأولى. فقد استطاع الإسلام بقوته الذاتية أن يؤثر في التار المتصرين ويجذبهم إلى ساحته، فتقع المعجزة الإسلامية، ويدخل التار في دين الله أفواجًا، ويُسجل التاريخ - مرّة أخرى - اعتناق الغالبين دين المغلوبين!

أمّا اللطمة الثانية فما زال العالم الإسلامي كله يقاسي آلامها، ويعاني آثارها إلى اليوم.

(١) الغرب والشرق الأوسط لبرنارد لويس ص ٣٢، ٣٣، ترجمة د. نبيل صبحي، لاجوس،

## وسائل التأثير الغربي في الشرق الإسلامي:

فما هي الوسائل التي انتصر بها الغرب على شرقنا المسلم، فنسي نفسه، وجهل قدره، وفقد شخصيته، وبات - في ظاهر أمره - تلميذاً خاشعاً أمام حضارة الغرب؟

## الوسيلة الأولى - التعليم والتربية:

والجواب: أن الغرب المستعمر الزاحف قد اتخذ التعليم والتربية وسيلته الأولى في التأثير والتغيير الذي ينشده، وقد ركّز نشاطه في هذا الجانب على كلّ الجبهات والمستويات، سالّكاً إلى غايته طرقاً شتى:

## البعثات إلى الغرب:

أولاً: طريق الطلاب الذين يوفدون إلى ديار الغرب، ليحصلوا العلوم الأوربيّة - الحديثة فيما يزعمون، والتي اقتبسوا جذوتها الأولى من المسلمين في الأندلس وغيرها - وقد حرص المستعمر المتحكّم على أن يجعل أكثرية المبعوثين إلى دياره يدرسون الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية؛ لأنّها هي التي تصنع للإنسان أفكاره وقيمه وموازينه، وذوقه واتجاهه وسلوكه، هذا مع أنّ الشيء الذي كانت تحتاج إليه البلاد في ذلك الحين - قبل كلّ شيء - هو العلوم المحضة والعلوم التطبيقية، التي يترتب على التفوّق فيها الرقيّ الصناعي، والنموّ العمراني، والتقدّم العسكري، والازدهار الاقتصادي، ولكن المستعمرين الماكرين أصروا على أن يحتكروا هم هذا الجانب المهم، لتظلّ البلاد في حاجة دائمة إلى خبرائهم ومعاوناتهم، ولتظل سوقاً مفتوحاً لبضائعهم ومصنوعاتهم، فتؤخذ منها «المواد الخام» بأبخس الأثمان، ثمّ تردّ إليها سلعاً تباع بأعلى الأسعار.

ولا غرو إذا رأينا هؤلاء المبعوثين إلى الغرب، يذهبون إليه شرقيين مسلمين ويعودون - إلا من عصم الله - «مُتَغَرِّبين» «عِلْمَانِيَّين» «لا دينيين»، لم يُغَيِّرُوا أَسْمَاءَهُمْ ولا دِينَهُم الرسمي، ولكنَّهُم غَيَّرُوا أَفْكَارَهُمْ وَقِيَمَهُم، ونظرتهم إلى الدين وإلى الحياة وإلى الناس، وإلى الماضي وإلى الحاضر، وإلى النُّظْم والشرائع، وإلى الآداب والتقاليد، وبدا ذلك واضحاً في سلوكهم وأخلاقهم وعلاقاتهم، وفيما يكتبون ويُنتجون في مَيِّدان الفكر والثقافة والتوجيه.

### المدارس التبشيرية والأجنبية:

ثانياً: طريق المدارس والمؤسسات التبشيرية والأجنبية التي كان الاستعمار الغالب يرعاها رعاية الأب الحاني لولده، ويُقدِّم لها كلَّ عونٍ مَادِّيٍّ وأدبي، على حين يُضَيِّق الخناق على المدارس والمؤسسات الوطنية، وخاصَّة تلك التي تحافظ على عقيدة الأمة وثقافتها وتراثها.

لقد زرع الاستعمار في كلِّ بلد مئات المدارس التبشيرية التي تأخذ الطفل منذ نعومة أظفاره عجينة لينة طيِّعة، فتصوغه كما تريد وتُنشئه كما تهوى. وتُبَعِّده عن الإسلام بقدر ما تُقَرِّبه من النصرانية، وتُحَبِّبه في حضارة الغرب بقدر ما تُبَغِّضه في حضارة الشرق.

وقد صرَّحت المبشرة «آنا ميلجان» عن هدف هذه المدارس ومهمَّتها في بلاد العرب والمسلمين فقالت: «إنَّ المدارس أقوى قوَّة لجعل الناشئين تحت تأثير التعليم المسيحي، وهذا التأثير يستمرُّ حتَّى يشمل أولئك الذين سيصبحون يوماً ما قادة أوطانهم».

وتقول أيضًا عن كُليَّة البنات الخاصَّة بالقاهرة:

«في كُليَّة البنات في القاهرة بنات آباؤهن «باشوات وبكوات»، وليس ثَمَّة مكان آخر يمكن أن يجتمع فيه مثل هذا العدد من البنات المسلمات تحت النفوذ المسيحي. وليس ثَمَّة طريق إلى دحض الإسلام أقصر من هذه المدرسة»<sup>(١)</sup>!

وكانت كلُّ المذاهب المسيحيَّة تقوم بجهودها التبشيريَّة في جميع بلدان المسلمين.

يقول المستر «بثروز» رئيس الجامعة الأمريكيَّة في بيروت:

«لقد أدَّى البرهان إلى أنَّ التعليم أثمن وسيلة استغلها المُبشِّرون الأمريكيُّون في سعيهم لتنصير سوريا ولبنان».

ولم تقف جهود التبشير عند المدارس الثانويَّة والابتدائيَّة ورياض الأطفال، بل خَطُّوا خطوة أخرى نحو إنشاء الكُليَّات والجامعات والمعاهد العالية، لتوجيه قادة المستقبل كما يشتهون ويحبُّون. وقد عرف الشرق الإسلامي عدَّة مؤسَّسات من هذا النوع.

«وإنَّ من أشهر المؤسَّسات التعليميَّة في الشرق العربي جامعة القديس يوسف في لبنان، وهي جامعة بابويَّة كاثوليكيَّة، وتعرف الآن بالجامعة اليسوعيَّة، والجامعة الأمريكيَّة ببيروت التي كانت تُسمَّى من قبل «الكُليَّة السوريَّة الإنجيليَّة»، ثمَّ كُليَّة بيروت وقد أنشئت عام (١٨٦٥م)، وهي جامعة بروتستنتيَّة.

(١) انظر: أباطيل وأسماز للأستاذ محمود شاكر ص ٢٠٢، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٥م. والتبشير والاستعمار للدكتورين مصطفى الخالدي وعمر فروخ ص ٦٧ وما بعدها، نشر المكتبة العصرية، بيروت، ط ٥، ١٩٧٣م.

والكلية الأمريكية بالقاهرة التي أصبحت فيما بعد «الجامعة الأمريكية»، وقد كان القصد من إنشائها أن تكون قريبة من المركز الإسلامي الكبير وهو الجامع الأزهر.

«وكلية روبرت» في «إستانبول» التي أصبحت تُسمّى بـ «الجامعة الأمريكية» هناك.

«والكلية الفرنسية» في «لاهور» وأسست في لاهور باعتبار أن هذا البلد يكاد يكون البلد الإسلامي الخالص في تكوينه في شبه القارة الهندية.

ومن المنشور الذي أصدرته الجامعة الأمريكية في بيروت عام (١٩٠٩م) ردًا على احتجاج الطلاب المسلمين لإجبارهم على الدخول يوميًا إلى الكنيسة، يتّضح من المادة الرابعة منه طابع هذه المؤسسة وأمثالها.

ونص هذه المادة ما يلي:

إنّ هذه الكلية مسيحية أسست بأموال شعبٍ مسيحيٍّ. هم اشتروا الأرض وهم أقاموا الأبنية. وهم أنشؤوا المستشفى وجهازه. ولا يمكن للمؤسسة أن تستمر إذا لم يسندها هؤلاء. وكل هذا قد فعله هؤلاء؛ ليجدوا تعليمًا يكون الإنجيل من موارده. فتعرض منافع الحقيقة المسيحية على كل تلميذ... وكل طالب يدخل مؤسستنا يجب أن يعرف سابقًا ماذا يطلب منه»<sup>(١)</sup>!

(١) المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام للأستاذ الدكتور محمد البهي ص ٩، ١٠، نشر الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر الشريف. وانظر: التبشير والاستعمار ص ٩٠ وما بعدها، الفصل الرابع.



### المدارس الحديثة:

ثالثاً: طريق المدارس الحديثة، التي تقوم فيها الدراسة على أسس غربيّة خالصة، والتي أخذ الاستعمار يوجهها ويراقبها، ويضع لها أهدافها ومناهجها التي يرضى عنها، ويصنع لهذه الأهداف والمناهج والكتاب الذي يخدمها، والمعلم الذي يتمثلها وينقلها من السطور إلى الصدور، والإدارة التعليميّة التي تشرف على تنفيذها.

وقد يكون هذا التوجيه والإشراف الاستعماري أمراً مكشوفاً مباشراً. كوضع القسيس «دلوب» الإنجليزي، مستشاراً لوزارة المعارف في مصر، في عنفوان عهد الاحتلال البريطاني، وقد يكون الإشراف من وراء الستار، عن طريق القادة الذين صنعهم من قبل على طريقته، وطبعهم على ما يحبُّ ويرضى.

وقد حازت هذه المدارس المدنيّة رضا المُبشّرين وتأييدهم خفية وجهراً، رغم ما لها من طابع علمانيّ، وقرأنا لكثير منهم الثناء عليها والتشجيع لها.

يقول المبشر «جون تكلي»:

«يجب أن نُشجّع إنشاء المدارس، وأن نُشجّع على الأخصّ التعليم الغربي. إنّ كثيرين من المسلمين قد زُرع اعتقادهم حينما تعلّموا اللغة الإنجليزيّة... إنّ الكتب المدرسيّة الغربيّة تجعل الاعتقاد بكتابٍ شرقيّ مُقدّس أمراً صعباً جدّاً»<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا أنّها تشكّك أيضاً في الإنجيل والتوراة، التي يؤمنُ بها المُبشّرون ويدعون إليها فيما زعموا. فما الذي يفيد المُبشّرين إذا تززع

(١) التبشير والاستعمار ص ٨٨.

اعتقاد الناس بالله والآخرة، وتزلزل إيمانهم بالكتب المقدسة، لو لم يكونوا من عملاء الاستعمار ومطاياه؟!

وهذا يدلنا بوضوح على أن غاية هؤلاء المبشرين ليست دينية خالصة كما يظن بعض الناس، وأنهم لا يرجون بعملهم هذا الله والدار الآخرة، فلو كان هذا هدفهم لاتجهوا أول ما يتجهون إلى الملحدين والماديين الذين يكونون معظم السكان في أوربا. أو اتجهوا إلى الشعوب الوثنية، بدل أن يتجهوا إلى أعظم أمة مؤمنة موحدة في الأرض، وهي أمة الإسلام.

ومما يؤكد هذا قول القس الشهير «زويمر» في وصاياه للمبشرين:

«ينبغي للمبشرين ألا يقنطوا إذا رأوا نتيجة تبشيرهم للمسلمين ضعيفة، إذ من المحقق أن المسلمين قد نما في قلوبهم الميل الشديد إلى علوم الأوربيين وتحرير النساء».

ولست علوم الأوربيين ممّا نزل على المسيح، ولا تحرير النساء - بالمفهوم الغربي - ممّا جاء في الإنجيل الذي يقول: «من نظر بعينه فقد زنى»<sup>(١)</sup>.

### الهدف الاستعماري من وراء التعليم:

لم يكن هدف الاستعمار التبشيري والتبشير الاستعماري من وراء هذه المؤسسات والأساليب إدخال المسلمين في الديانة النصرانية؛ فقد وجدوا ذلك مستحيلاً. ولكن كان أكبر همهما زحزحة المسلمين عن الإسلام والاعتداد به، والتكتل تحت لوائه، وذلك بالتشكيك الخفي في صلاحية الإسلام لقيادة الحياة المعاصرة، وتنظيم المجتمع المتحضّر،

(١) انظر: إنجيل متى (٢٧/٥ - ٢٩).

وتوجيه الدولة الحديثة، وبتشويه صورة الإسلام - شريعته وحضارته وتاريخه - في أعين الناشئين، وعزلهم عن الثقافة الإسلامية الأصيلة. مع إبراز وجه الحضارة الغربية جذابًا فاتنًا، ومبررًا من كل عيب، منعوتًا بكل جمال وكمال.

كان همُّ الاستعمار والتبشير ألا يفكر المسلمون في هذا الشرق بعقل المسلم الذي رضي بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبالقرآن منهاجًا، وبمحمدٍ رسولًا، بل بالعقل الذي صنعوه هم لهم، وسجنوهم فيه، وراء قضبان محكمة غير منظورة.

وهذه هي الخطورة الكامنة في نظام التعليم الذي فرضه الغرب على هذا الشرق. تلك الخطورة التي صرَّح بها بعض رجال الغرب أنفسهم. فهذا اللورد «ميكالي» الذي كان رئيسًا للجنة التعليمية في الهند سنة ١٩٣٥م، وهي التي قرَّرت جعل اللغة الإنجليزية أداة التعليم لأهل الهند، بدل اللغات الشرقية الأخرى، يقول في تقرير له: «يجب أن ننشئ جماعة تكون ترجمانًا بيننا وبين الملايين من رعيتنا. وستكون هذه الجماعة هندية في اللون والدم، وإنجليزية في الذوق والرأي واللغة والتفكير»<sup>(١)</sup>!

ولقد أدرك المسلمون الواعون في كافة البلاد الإسلامية هذه الخطورة، ونددوا بها، وأنكروا هذا التعليم أشدَّ الإنكار.

في شبه القارة الهندية نجد شاعرًا إسلاميًا مثل «أكبر حسين» الملقَّب بـ «لسان العصر» يحمل عليهم حملةً عنيفة، بأسلوبه اللاذع، فيقول في بعض شعره ما ترجمته:

(١) تاريخ التعليم لميجر باسو ص ٨٠، نقلًا عن: الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية لأبي الحسن الندوي ص ١٧٧، نشر دار القلم، الكويت، ط ٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

«يا لبلادة فرعون، الذي لم يصل تفكيره إلى تأسيس الكُلِّيَّات، وقد كان ذلك أسهل طريقة لقتل الأولاد! ولو فعل ذلك لم يلحقه العار، وسوء الأحداث في التاريخ»<sup>(١)</sup>.

وجاء بعد ذلك الدكتور إقبال الذي خاض لجة هذا التعليم، وغاص في أعماق بحاره، ولكنه خرج سالمًا إلى حد بعيد، بل - كما قال الأستاذ الندوي -: «جاء معه بدرر كثيرة، وازداد إيمانًا بخلود الإسلام»<sup>(٢)</sup>.

يقول إقبال: «إنَّ التعليم (يعني على الطريقة الغربية) هو «الحامض» الذي يذيب شخصيّة الكائن الحيّ، ثمَّ يكونها كما يشاء. إنَّ هذا الحامض هو أشدُّ قوّة وتأثيرًا من أي مادة كيميائيّة، هو الذي يستطيع أن يحوّل جبلاً شامخًا إلى كومة من التراب»<sup>(٣)</sup>.

### موقف الأزهر في مصر:

وكذلك وقف رجال الأزهر في مصر من التعليم الغربي الحديث، الذي فرضه المستعمر على المدارس الوطنيّة - موقف الجفاء والمعارضة، لما رأوا فيه من بذور فكر غريب على الإسلام، وثقافة مجافية لروحه وتعاليمه، وتوجُّسهم شرًّا من كل ما يجيء على أيدي هؤلاء الكفرة المستعمرين.

وهذا ما جعل اللورد لويد - المندوب السامي لبريطانيا في عهد الاحتلال - يشكو من هذا المعهد الناشز - الذي استعصى على سياسته الاستعماريّة الماكرة - فلنسمعه يقول في كتابه الذي ألف سنة (١٩٣٣م):

(١) الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية ص ١٧٨.

(٢) روائع إقبال لأبي الحسن الندوي ص ٧٧، نشر دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

(٣) المصدر نفسه.

«إنَّ أهميَّة الأزهر - بوصفه مركزاً من مراكز الدعاية المعارضة لبريطانيا - كبيرة متعدّدة الإمكانات. وقد أدرك الوطنيون ذلك. فحاولوا استغلاله لتأييد مآربهم. وترتّب على ذلك نموُّ روح المعارضة الشديدة لسيطرة الإنجليز على التعليم».

ويرسم الطريق للتخلص من مقاومة هذا العقل الإسلامي العتيد وتأثيره فيقول:

«إنَّ التعليم الوطني (عندما قدم الإنجليز إلى مصر) كان في قبضة الجامعة الأزهرية الشديدة التمسُّك بالدين، والتي كانت أساليبها الجافّة القديمة تقف حاجزاً في طريق أيِّ إصلاحٍ تعليمي. وكان الطلبة الذين يتخرّجون في هذه الجامعة يحملون معهم قدراً عظيماً من غرور التعصُّب الديني، ولا يُصيّبون إلّا قدراً ضئيلاً جدّاً من مرونة التفكير والتقدير.

فلو أمكن تطوير الأزهر عن حركة تنبعث من داخله هو لكانت هذه خطوة جليلة الخطر، فليس من اليسير أن نتصوّر أيّ تقدُّم طالما ظلَّ الأزهر متمسّكاً بأساليبه الجامدة.

ولكن إذا بدا مثل هذا الأمل غير مُتيسّر تحقيقه، فحينئذٍ يصبح الأمل محصوراً في إصلاح التعليم اللاديني (المدني) الذي ينافس الأزهر. حتّى يُتاح له الانتشار والنجاح.

وعند ذلك يجد الأزهر نفسه أمام أحد أمرين:

فإمّا أن يتطوّر، وإمّا أن يموت ويختفي.

على أن الخطة الأولى - التي تقوم على إصلاح الأزهر من داخله - لها نتيجة عظيمة الأهمية والفائدة، وإن لم تكن نتيجة مباشرة (أي في اللقاء مع المستعمر العربي) وهي أنها تؤدي بالتصريح إلى اختفاء التعصب الديني الذي أحر مصر (بحسب زعمه) زمناً طويلاً.

أما الخطة الثانية (وهي الانصراف إلى التعليم المدني) فإن تأثيرها المباشر (أي في اللقاء مع المستعمر) أقوى في إيجاد ما نحن في أشد الحاجة إليه، من إقامة العلائق الإنجليزية المصرية على أساس من التفاهم والتعاطف المتبادل<sup>(١)</sup>.

ولما استعصى الأزهر على التطور المطلوب حينذاك، كان لا بد أن يموت أو يختفي كما قال لسان الاستعمار في مصر، وعزل الأزهر فعلاً عن الحياة، وعزل خريجه عن التأثير في المجتمع، وبُخسوا حقهم في الوظائف والأعمال<sup>(٢)</sup>، وشجع الاستعمار وأعوانه - بطرق خفية - الشيوخ الحاصلين على شهادته من دعاة الإصلاح المعتدلين.

واتسع نطاق التعليم المدني - كما يُسمّى - تحت إشراف المستعمر وتوجيهه - فتخرجت فيه أجيال لا تعرف من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه، ولا من تاريخ المسلمين إلا الفتن والحروب.

(١) النص المنقول هنا من ترجمة الأستاذ الدكتور محمد محمد حسين في كتابه: الاتجاهات الوطنية (٢/٢٩٤، ٢٩٥)، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

(٢) قرر اللورد «كرومر» المندوب السامي للاحتلال البريطاني في مصر في كتابه عن عباس الثاني ص ٦٧: «أن المسلم غير المتخلق بالأخلاق الأوروبية لا يصلح لحكم مصر، كما أكد أن المستقبل الوزاري سيكون للمصريين المترين تربية أوروبية!» وهذا ما حرص الاستعمار على تنفيذه وما وقع بالفعل بكل دقة!



## الوسيلة الثانية - الصحافة والإعلام:

ولم يقتصر نشاط الاستعمار الحربي على ميدان التعليم بمختلف طُرقه وأساليبه بل تعدّاه إلى ميدان آخر، لا يقلُّ خطرًا عن التعليم - إن لم يزد عليه - في قوة تأثيره وسعته.

ذلك في ميدان «الصحافة» التي لا يُقَيِّدها ما يُقَيِّد المدرسة من مناهج ورسميّات، ولا تختصُّ بعددٍ محدودٍ من التلاميذ، إنّها وسيلة شعبية ناجحة تستطيع أن تغيّر بموضوعاتها وأساليبها العقول والأفكار، والقيم والموازين، وأن توجّه الرأي العام إلى ما تريد من مفاهيم جديدة، وأن تضعها في الإطار المشوق وتحتال على الناس بتبشيتها في فكر القارئ وقلبه، بالمقالة حينًا، وبالخبر أحيانًا، وبالصورة تارة، وبالقصة تارة أخرى، وباللقاءات والتحقيقات الصحفيّة، وبغير ذلك من الأساليب التي أتقنها المحترفون المهرة في التضليل والتدجيل.

لقد أدرك المستعمرون ما لهذه الوسيلة من خطر، فاستخدموها استخدامًا ناجحًا في غزوهم الفكري المنظم لأُمَّة الإسلام.

يقول مؤلفا «التبشير والاستعمار في البلاد العربيّة»<sup>(١)</sup> نقلًا عن المصادر التبشيرية الأجنبية: «إنّ الصحافة لا توجّه الرأي العام فقط، أو تهَيِّئه لقبول ما ينشر عليه بل هي تخلق الرأي العامّ.

وقد استغلّ المبشّرون الصحافة المصريّة - على الأخصّ - للتعبير عن الآراء المسيحيّة أكثر ممّا استطاعوا في أيّ بلد إسلامي آخر. لقد ظهرت مقالات كثيرة في عدد من الصحف إما مأجورة في أكثر الأحيان أو بلا أجر في أحوال نادرة».

(١) التبشير والاستعمار في البلاد العربيّة ص ٢١٣، ط ٥، نشر المكتبة العصرية، ١٩٧٣م.

ويقول المستشرق الإنجليزي المشهور «جب»<sup>(١)</sup> في كتابه «وجهة الإسلام» متحدّثاً عن أهميّة الصحافة في مجال الغزو الفكري<sup>(٢)</sup>:

«والواقع أنّ المدارس والمعاهد العلميّة لا تكفي، فليست هي في حقيقة الأمر إلّا الخطوة الأولى في الطريق؛ لأنّها لا تغني شيئاً في قيادة الاتجاهات السياسيّة والإداريّة. وللوصول إلى هذا التطوّر الأبعد - الذي بدونه تظل الأشكال الخارجيّة مجرّد مظاهر سطحيّة - يجب ألاّ ينحصر الأمر في الاعتماد على التعليم في المدارس الابتدائيّة والثانويّة، بل يجب أن يكون الاهتمام الأكبر منصرفاً إلى خلق رأي عام، والسبيل إلى ذلك هو الاعتماد على الصحافة».

ويقرّر «جب» أنّ الصحافة هي أقوى الأدوات الأوربيّة وأعظمها نفوذاً في العالم الإسلامي.

كما يقرّر أنّ مديري الصحف اليوميّة ينتمون في معظمهم إلى التقديميين! ولذلك كان معظم هذه الصحف واقعاً تحت تأثير الآراء والأساليب الغربيّة.

ويقول: «إنّهم لا يلعبون دوراً مهمّاً في تشكيل الرأي العامّ بالقياس إلى الأحداث المحليّة فحسب، ولكن صحفهم تحتوي كذلك على مقالات تشرح الحركات السياسيّة والاقتصاديّة في أوروبا، وعلى مقالات

(١) كبير المستشرقين الإنجليز المعاصرين، وكان مستشاراً لوزارة الخارجية البريطانية وعضواً بمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ومن كبار محرري دائرة المعارف الإسلاميّة، وله كتب وبحوث عدة في جوانب إسلاميّة، وفي كتابته عمق وخطورة. انظر: المبشرون والمستشرقون للدكتور محمد البهي ص ٢٣، ٢٤، نشر مطبعة الأزهر.

(٢) انظر: الاتجاهات الوطنيّة في الأدب المعاصر (٢٠٧/٢، ٢٠٨).

مترجمة من الصحف الأوربيّة. ثمّ هم في الوقت نفسه يُوقِفُون الرأي العام على ما يجري في الغرب من أحداث، وما يُسْتَحْدَث من آراء، مبينين صدى ذلك في بلاد الشرق».

ويستعرض الكاتب بعد ذلك صحافة العالم الإسلامي مشيراً إلى ما بينها من فروق فيقول: «إنّ الصحافة التركيّة هي بطبيعة الحال وطنيّة لا دينيّة، وهي لا تتجرّأ على أن تكون دينيّة؛ لأنّها مراقبة من الحكومة مراقبة شديدة، أمّا الصحافة المصريّة فهي على العكس من اتّجاه الأولى الثوري، تتطوّر في بطن، وتعرض طائفة من الآراء الجديدة، وهي على كلّ حالٍ لادينيّة في اتّجاهها».

### الوسيلة الثالثة - الغزو الاجتماعي:

وفوق هاتين الوسيلتين - وسيلة التربية والتعليم ووسيلة الصحافة والإعلام - اتّخذ الغرب الزاحف وسيلة أخرى، هي الغزو الاجتماعي المباشر، بإدخال العادات والتقاليد الغربيّة والأذواق الغربيّة في حياة الأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، واستغلال الوسيلتين السالفتين في تحبيب ذلك إلى الأنفس، وإضفاء نعوت الرقي والتمدن على كلّ مَنْ ينسلخون عن شخصيتهم الدينيّة والقوميّة، ويمشون في ركاب غاصبيهم تابعين مقلّدين حذو النعل بالنعل.

يقول الشهيد حسن البنا في تصوير هذا الغزو: «وقد عمل الأوربيّون جاهدين على أن تغمر موجة هذه الحياة المادّيّة بمظاهرها الفاسدة وجراثيمها القتّالة جميع البلاد الإسلاميّة التي امتدّت أيديهم إليها، وأوقعها سوء الطالع تحت سلطانهم، مع حرصهم الشديد على أن يحتجزوا دون هذه الأمم عناصر الصلاح والقوة من العلوم والمعارف والصناعات والنظم

النافعة، وقد أحكموا خطة هذا الغزو الاجتماعي إحكامًا شديدًا، واستعانوا بدهائهم السياسي، وسلطانهم العسكري، حتّى تمّ لهم ما أرادوا، أغروا كبار المسلمين بالاستدانة منهم والتعامل معهم وسهّلوا لهم ذلك وهوّنوه عليهم، واستطاعوا بذلك أن يكتسبوا حق التدخّل الاقتصادي، وأن يغرقوا البلاد برؤوس أموالهم ومصارفهم وشركاتهم، وأن يدبّروا دولاب العمل الاقتصادي كما يريدون، وأن يستأثروا دون الأهليين بالأرباح الطائلة والثروات العظيمة، وتمكّنوا بعد ذلك من أن يغيّروا قواعد الحكم والقضاء والتعليم، وأن يصبغوا النظم السياسيّة والتشريعيّة والثقافيّة بصبغتهم الخاصّة في أقوى بلاد الإسلام، وجلبوا إلى هذه الديار نساءهم الكاسيات العاريات، وخمورهم ومسارحهم، ومراقصهم وملاهيهم، وقصصهم وجرائدهم، ورواياتهم وخيّالتهم، وعبثهم ومجونهم، وأباحوا فيها من الجرائم ما لم يبيحوه في ديارهم... وزيّنوا هذه الدُّنيا الصّاخبة العابثة التي تعجّ بالإثم وتطفح بالفجور في أعين البسطاء الأغرار من المسلمين الأغنياء وذوي الرأي فيهم وأهل المكانة والسلطان.

ونجح هذا الغزو الاجتماعي المنظمّ العنيف أعظم النجاح، فهو غزوٌ محبّبٌ إلى النفوس، لاصقٌ بالقلوب، طويلُ العمر، قويُّ الأثر، وهو لهذا أخطر من الغزو السياسي والعسكري بأضعاف الأضعاف. وتغلّت بعض الأمم الإسلاميّة في الإعجاب بهذه الحضارة الأوربيّة والتبرم بصبغتها الإسلاميّة حتّى أعلنت تركيا أنّها دولة غير إسلاميّة<sup>(١)</sup>، وتبعت الأوربيّين

(١) الواقع أنّ الشعب التركي المسلم لم يرض عن هذا الاتجاه، بل قاومه مقاومة شديدة. ولكنّه غلب على أمره بالحديد والنار، وبمساندة القوى الخارجية. وإنما الذي تبنّى هذا الاتجاه فئة قليلة منحرفة استغلّتها الماسونية واليهودية العالمية والصلبيية لتحطيم قلعة الإسلام المتمثلة في الخلافة العثمانية، التي كانت تمثل آخر مظهر للتكتل على أساس العقيدة الإسلامية.

- في عنفٍ قاسٍ - في كلِّ ما يصنعون، وحاول ذلك «أمان الله خان» ملك الأفغان فأطاحت تلك المحاولة بعرشه، وازدادت في مصر مظاهر هذا التقليد واستفحلت، حتَّى استطاع رجل من ذوي الرأي فيها أن يجهر بأنَّه لا سبيل إلى الترقِّي إلَّا بأن نأخذ بهذه الحضارة خيرها وشرها وحلوها ومرها وما يُحِبُّ منها وما يُكره. وما يُحمد منها وما يُعاب. وأخذت تنتقل في سرعة وقوَّة من مصر إلى ما جاورها من البلاد حتَّى وصلت إلى أقصى المغرب»<sup>(١)</sup>.

### نتائج وآثار:

كان الغرب الزاحف يقوم بكلِّ هذا النشاط في ميادين التعليم والتربية والصحافة والتوجيه والغزو الاجتماعي، ولم يكن هناك على الجانب الآخر نشاطٌ مثله يقابله ويقاومه، فقد كان القائمون على الفكر الإسلامي في أوَّل الأمر، يعيشون إلَّا قليلاً منهم في فراغٍ وذهولٍ عمَّا يحيط بهم من أحداث العالم وتطوُّراته. كان الجمود قد شلَّ تفكيرهم، والجدل اللفظي قد التهم أوقاتهم وجهودهم، والتقليد الذي أوجبوه على أنفسهم قد حرمهم من البحث في حلِّ لما يَمُور به المجتمع من مشكلات، وجواب لما يطرحه من أسئلة واستفتاءات. ولمَّا بدؤوا يفيقون كان الاستعمار قد سدَّ في وجوههم الأبواب، وجردَّهم من كل طاقة للعمل والتأثير، ووضعهم في منجم مغلق لا يستطيعون أن يخرجوا منه إلى النَّاس والحياة.

كانت النتيجة المنطقيَّة للغفلة هنا والنشاط هناك، أن فُتنت فئة من قومنا بالعدو الغاصب، وولعوا بتقليده ولع المغلوب دائماً بتقليد

(١) رسالة بين الأُمس واليوم للإمام البنا ضمن مجموعة الرسائل ص ١٠٤، ١٠٥، نشر المؤسسة الإسلامية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

الغالب، وأصبحوا يستوحون في تفكيرهم وسلوكهم، المثل الغربيّة، والقيّم الغربيّة، بالمفاهيم الغربيّة.

يتحدث الدكتور عبد الوهّاب عزّام رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن افتنان الشرقيّين (وكانت هذه الكلمة تعني المسلمين) بمظاهر الحضارة الغربيّة في مختلف نواحيها ثمّ يقول: «اجتمعت هذه الفتن كلّها على الشرق (يعني العالم الإسلامي) فزلزلت إيمانه، وحيرت وجدانه، وأزاغت بصره، وغزت عقله وقلبه، بما أخذ عليه المسالك، فأضلّ الشرقيّون أنفسهم. فإذا هم أجساد تنبض بقلوب الغرب، وتفكر بعقوله، وإذا هم مستسلمون لكلّ ما تطلع به أوربا. منقادون لكلّ ما تأمرهم به متهافتون على كلّ ما اتّصل بها. ثمّ إذا هم أولاء مقلّدون، يحقرون أنفسهم وآباءهم وميراث حضاراتهم وتاريخهم. إلّا أن تُعظّم أوربا أباً من آبائهم، أو تعجب بمأثرة من مآثرهم، فيعتدّوا بها.

والخلاصة أنّ الشرقيّين يتلقّون عن الغربيّين أفكارهم وعقائدهم، كما يأخذون منسوجات القطن والصوف، ومصنوعات الحديد والنحاس، وأصناف الأحذية»<sup>(١)</sup>.

وقد كان المستشرقون المعنيّون بهذا الشرق المسلم، يراقبون هذا التأثير ومداه ومظاهره، بكلّ يقظة ودقّة، فقد علموا أنّ عاقبته ليست بالأمر الهين في سير الأمور، ومجرى التاريخ.

لنسمع واحداً من هؤلاء المراقبين الأيقاظ وهو البروفيسور «جب» يحدثنا عن ذلك في كتاب «وجهة الإسلام» حيث يذكر عدّة أمثلة ومظاهر

(١) انظر: الاتجاهات الوطنية (١٩٥/٢ - ١٩٧). وهذا النص من مقال للكاتب في ملحق: السياسة الأدبي، سنة ١٩٣٣م.



خارجية لتأثير الغرب في العالم الإسلامي، يراها شيئاً ثانوياً غير ذي قيمة، ثم يُعقَّب على ذلك فيقول - وفقاً لترجمة الأستاذ الدكتور محمّد محمد حسين<sup>(١)</sup>:

«الواقع أننا إذا أردنا أن نعرف المقياس الحقيقي للنفوذ الغربي، ولمدى تغلغل الثقافة الغربية في الإسلام، كان علينا أن ننظر إلى ما وراء المظاهر السطحيّة، علينا أن نبحث عن الآراء الجديدة، والحركات المستحدثة التي ابتكرت بدافع من التأثر بالأساليب الغربيّة بعد أن تُهضم وتصبح جزءاً حقيقياً من كيان هذه الدول الإسلاميّة فتتخذ شكلاً يلائم ظروفها».

ويشير «جب» إلى أهميّة التعليم والصحافة في هذا الصّدّد فيقول:

«والسبيل الحقيقي للحكم على مدى التغريب (أو الفرنجة) هو أن نبيّن إلى أيّ حدّ يجري التعليم على الأسلوب الغربي، وعلى المبادئ الغربيّة، وعلى التفكير الغربي، الأساس الأوّل في كلّ ذلك هو أن يجري التعليم على الأسلوب الغربي، وعلى المبادئ الغربيّة، وعلى التفكير الغربي، هذا هو السبيل ولا سبيل غيره».

ولا شكّ أنّ «جب» قد قرّ عيناً بجريان التعليم في العالم الإسلامي على ما يحب ويرضى من الأسلوب الغربي والمبادئ الغربيّة والتفكير الغربي، وتأثير ذلك على عقول القادة والموجّهين.

ثم ينتقل المستشرق إلى الحديث عن الصحافة وتأثيرها، بما نقلناه عنه من قبل.

(١) في كتابه: الاتجاهات الوطنية (٢٠٨/٢) وما بعدها.

يقول الدكتور محمد محمد حسين:

يلاحظ «جب» أنَّ النشاط الثقافي والتعليمي (عن طريق المدارس العصرية والصحافة) قد ترك في المسلمين - من غير وعيٍ منهم - أثراً جعلهم يبدون في مظهرهم العام لا دينيين إلى حدٍّ بعيد، ثمَّ يُعَقَّب على ذلك بقوله: «وذلك خاصّة هو اللب المثمر في كلِّ ما تركت محاولات الغرب لحمل العالم الإسلامي على حضارته من آثار».

ثم يفصّل الكاتب في السطور التالية ما تنطوي عليه هذه الجملة القصيرة الخطيرة من دلالات. فيقول: «الواقع أنَّ الإسلام كعقيدة لم يفقد إلّا قليلاً من قوته وسلطانه، ولكن الإسلام - كقوة مهيمنة على الحياة الاجتماعية - قد فقد مكانه. فهناك مؤثرات أخرى تعمل إلى جانبه، وهي - في كثير من الأحيان - تتعارض مع تقاليده وتعاليمه تعارضاً صريحاً ولكنها تشقُّ طريقها، بالرغم من ذلك، إلى المجتمع الإسلامي بقوة وعزم.

فالإلى عهد قريب لم يكن للمسلم من عامّة النّاس وللفلّاح اتّجاه سياسي، ولم يكن له إلّا الأدب الديني، ولم تكن له أعياد إلّا ما جاء به الدين. ولم يكن ينظر إلى العالم الخارجي إلّا بمنظار الدين، كان الدين هو كلّ شيء بالقياس إليه، أمّا الآن فقد أخذ يمدُّ بصره إلى ما وراء عالمه المحدود وتعدّدت ألوان نشاطه الذي لم يعد مرتبطاً بالدين. فقد أصبحت له ميوله السياسيّة، وهو يقرأ - أو يقرأ له غيره - مقالات في مواضع مختلفة الألوان لا صلة لها بالدين، بل إنّ وجهة نظر الدين لا نقاش فيها على الإطلاق. وأصبح الرجل من عامّة المسلمين يرى أنّ الشريعة الإسلامية لم تعد هي الفيصل فيما يعرض له من مشاكل، ولكنه

مرتبط في المجتمع الذي يحيا فيه بقوانين مدنيّة قد لا يعرف أصولها ومصادرها. ولكنّه يعرف - على كل حال - أنّها ليست مأخوذة من القرآن، وبذلك لم تعد التعاليم الدينيّة القديمة صالحة لإمداده في حاجاته الرّوحيّة، فضلاً عن حاجاته الاجتماعيّة الأساسيّة، بينما أصبحت مصالحة المدنيّة وحاجاته الدنيويّة هي أكثر ما يسترعي انتباهه، وبذلك فقد الإسلام سيطرته على حياة المسلمين الاجتماعيّة وأخذت دائرة نفوذه تضيق شيئاً فشيئاً، حتّى انحصرت في طقوس محدودة، وقد تمّ معظم هذا التطوّر تدريجيّاً عن غير وعي وانتباه، وكان الذين أدركوا هذا التطوّر قلة ضئيلة من المثقّفين، وكان الذين مضوا فيه عن وعي وتابعوا طريقهم فيه عن اقتناع قلة أقل، وقد مضى هذا التطوّر الآن إلى مدى بعيد، ولم يعد من الممكن الرجوع فيه.

وقد يبدو الآن من المستحيل - مع تزايد الحاجة إلى التّعليم ومع تزايد الاقتباس من الغرب - أن يُصدّ هذا التيار أو يعاد الإسلام إلى مكانته الأولى من السيطرة التامة التي لا تنافس على الحياة السياسيّة والاجتماعيّة.

ويتساءل «جب»: إلى أي مدى أصبح العالم الإسلامي غريباً!

ويجب على ذلك مستعرضاً نفوذ الثقافة الغربيّة في العالم الإسلامي بلداً بلداً. فيقول: «إن تركيا قد انقلبت إلى بلد غربي كأعنف ما يكون الانقلاب. أما في شبه جزيرة العرب فإنّ النفوذ الغربي لم يستطع أن يضع قدمه بعد. وفي شمال إفريقيا، بدأت حركة التغريب وهي ماضية في طريقها وإن كان أثرها أبرز في تونس. أما في مصر فهي تتطور في هدوء بعيد عن العنف، ولكنها تتقدم تقدماً واضحاً في هذا الطريق. أما

في العراق وسوريا فهي تتبع خطوات مصر، بينما تتبع إيران خطوات تركيا، وإن كانت أكثر منها اعتدالاً وتوسطاً. أما أفغانستان فقد تراجعت في هذا السبيل بعد تجربة الملك أمان الله خان الذي فقد فيها عرشه».

ويمضي المؤلف على هذا النحو في تتبع ما أحدثته الحضارة الغربية بين المسلمين في روسيا السوفيتية وفي الهند وفي إندونيسيا وفي إفريقيا. ويخلص من ذلك إلى أنّ نجاح التطور يتوقف إلى حد بعيد على القادة والزعماء في العالم الإسلامي وعلى الشباب منهم خاصة.

ثم يقول: «ومن ثمّ نستطيع أن نقول - حسب سير الأمور -: إنّ العالم الإسلامي سيصبح خلال فترة قصيرة لا دينياً في كل مظاهر حياته، ما لم يطرأ على الأمور عوامل ليست في الحسبان فتغيّر اتجاه التيار».

### الدعوة إلى التغرّب:

كان للغزو الفكري الغربي المنظم المخطط - الذي تساندت فيه كل القوى الاستعمارية واستخدمت فيه كل الوسائل والأساليب - آثاره ونتائجه الخطيرة في حياة المسلمين، تلك الآثار التي بدأت تبرز وتتسع يوماً بعد يوم.

صحيح أنّ الفكر الاستعماري لم يستطع أن ينفرد تماماً بالتوجيه، وأن يستقل استقلالاً مطلقاً بالتأثير، فقد كان الفكر الإسلامي المتغلغل في أعماق الأمة يتحداه ويقاومه على الرغم من ضعف إمكاناته، ومن تضيق الخناق عليه. إلا أنّ الغلبة والتأثير الأقوى والأوسع كان للفكر الدخيل، المسلح بالدهاء والمكر، وبالعلم والمال، والمستند إلى سلطان القوة، وقوة السلطان، والذي كان يملك في قبضته أجهزة التعليم ووسائل



الإعلام. وكان أخطر نتائجه ولا شك هو شيوع التبعية الفكرية للغرب، والعبودية الذليلة لكل ما يصدر عنه من مبادئ وقيم، ومناهج وأنظمة، وأخلاق وتقاليد، وأفكار ومفاهيم.

وكان من مظاهر هذه العبودية بروز أناس يدعون إلى اتباع الغرب في كل شأن من شؤون حياته الفردية والأسرية والاجتماعية، المادية والروحية والثقافية.

وبرز من بين ظهراني المسلمين من يدعو - في صراحة حيناً، وبالتواء أحياناً - إلى أطراح الإسلام، وشريعة الإسلام، وثقافة الإسلام، وحضارة الإسلام.

رأينا ذلك في الهند، ورأيناه في تركيا، ورأيناه في مصر، وفي غيرها من بلاد العرب والإسلام.

رأينا في الهند مثل السيد أحمد خان مؤسس الكلية الإسلامية الإنجليزية - التي سميت فيما بعد جامعة «عليكره» - يدعو إلى السير وراء الحضارة الغربية وأخذها بحذافيرها، وقال: إنه لا بد للمسلمين أن يقبلوا حضارة الغرب بتمامها، حتى يُعَدُّوا في الشعوب المتمدينة والمثقفة، ولا تزدريهم أعين الأمم المتحضرة!

لم يدع أحمد خان إلى اقتباس الجانب العلمي الصناعي من حضارة الغرب، الذي هو سرُّ قوَّة الغرب ومبعث نهضته وتقدمه، وهو الجانب الذي كانت تحتاج إليه الهند وغيرها من البلاد الإسلامية، بل كان أكثر ما غنَّي به ودعا إلى تعلُّمه وأخذَه هو الجانب الآخر من الحضارة: جانب الآداب والعلوم الاجتماعية. حتَّى إنَّه في بعض الأحيان عارض تعليم

الصناعات والعلوم معارضة شديدة، وكتب في هذا الموضوع مقالات عنيفة اللهجة مريرة النقد»<sup>(١)</sup>!

ورأينا في تركيا مثل «ضياء كوك ألب» الأديب التركي الذي يعتبر أحد المؤسسين الفكريين لتركيا الحديثة يقول: «علينا أن نختار إحدى الطريقتين: إمّا أن نتقبّل الحضارة الغربيّة، أو نظلّ مستعبدين لقوى الغرب، لا بدّ أن نختار أحد الأمرين».

وإنّا لنعجب من هذا المنطق الذي يقول للأُمَّة: انسلخي من دينك وتاريخك وشخصيّتك حتّى لا تُستعبدى للأجنبي. وأي استعباد أشدّ وأدهى من انسلاخها من ذاتيّتها، واتّباعها لهذا الأجنبي نفسه، وذوبانها فيه! ولو كان مفكراً أصيلاً، ما رضي لنفسه ولا لأُمَّته بالتبعية والانصهار في خصومها الطامعين فيها. ولو كان مسلماً حقاً لرفض كلّ منهج غير منهج الله الذي هدى إليه أُمَّته، ولم يقبل أن يبيع دينه وملته ليتبع ملّة اليهود أو النصارى، فيرضوا عنه، ويشنوا عليه.

وما أروع القرآن وهو يُجَلّي هذا الموقف إذ يقول:

﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْمُهْدَىٰ وَلَئِنْ أُتْبِعَتْ أَهْوَاءُهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

(١) انظر في تقويم حركة أحمد خان: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي للدكتور محمد البهي ص ١٩ - ٢٥، ط ٢، ١٩٦٠م. والصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية ص ٦٩ - ٨٠.

ومن العجب أنّ دعاة التَّبعية والتقليد للغرب كانوا يُسمّون أو يُسمّون أنفسهم «المجدّدين»، وتسمّى حركتهم حركة التّجدد أو «التجديد»، وكانت المعركة الفكريّة بين دعاة الجديد ودعاة القديم على أشدها في تركيا وفي العالم العربي.

وكان لحركة التجديد في مصر مظاهر كثيرة.

وكانت أكثر مظاهر الحركة تطرّفًا ما كانت ترويه الصحف عمّا يجري في تركيا باسم تجديد الإسلام، في عهد الاتحاديّين ثمّ في عهد الكماليين أو «الإسلام الجمهوري». كما سمّته بعض الصحف.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكرته مَجَلَّة «المنار»<sup>(١)</sup> عن بعض ما جاء في كتاب «قوم جديد» التركي من اعتبارهم الصلاة والصيام والحجّ والزكاة والعمل بفقهاء الأئمة الأربعة. هو دين قدماء المسلمين، الذين يُعبر عنهم الكتاب بكلمة «قوم عتيق». في مقابل ذلك يصف الكتاب أركان دين «قوم جديد» وهي: العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة، والجهاد (تحت قيادة رجال جمعيّة الاتحاد والترقي)!

وما زال الخرق يتّسع ودعاة التبعية للغرب يرتفع صوتهم ويمتدّ نفوذهم، ويكتبون عن أفكارهم بكل صراحة، بل بكل وقاحة. كان من أبرز الذين دَعَوْا - في العالم العربي - إلى تقليد الغرب واتباع مناهجه في الخير والشر الدكتور طه حسين في كتاب «مستقبل الثقافة في مصر».

فهو يرى في هذا الكتاب أنّ سبيل النهضة «واضحة بيّنة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء. وهي أن تسير سيرة الأوربيين وتسلّك طريقهم

(١) عدد شوال سنة ١٣٣٤هـ.

لنكون لهم أندادًا، ونكون لهم شركاء في الحضارة خيرها وشرها، حلوها ومرّها، وما يُحِبُّ منها وما يُكره، وما يُحمد منها وما يُعاب»<sup>(١)</sup>. «وأن نُشعر الأوروبي بأننا نرى الأشياء كما يراها، ونقوم الأشياء كما يقومها، ونحكم على الأشياء، كما يحكم عليها»<sup>(٢)</sup>.

وهذه الدعوة في الحقيقة ليست إلّا ضربًا من «التأليه» للأوروبيين بحيث نحلّ ما أحلّوا، ونحرّم ما حرّموا، ونحسن ما حسّنوا، ونقبح ما قبحوا!

وهو يزعم في كتابه أن المسلمين فطنوا منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة، وهو «أن السياسة شيء، والدين شيء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنّما يقومان على المنافع العملية، قبل أن يقوموا على شيء آخر. وهذا التصور هو الذي تقوم عليه الحياة الحديثة في أوربا، فقد تخفّفت أوربا من أعباء القرون الوسطى، وأقامت سياستها على المنافع الزمانيّة لا على الوحدة المسيحيّة، ولا على تقارب اللغات والأجناس»<sup>(٣)</sup>.

ويقول: «فأمّا الآن وقد عرفنا تاريخنا وأحسّسنا أنفسنا، واستشعرنا العزّة والكرامة واستيقنّا أنّه ليس بيننا وبين الأوروبيين فرقٌ في الجوهر، ولا في الطبع ولا في المزاج، فإنّي لا أخاف على المصريين أن يفنوا في الأوروبيين»<sup>(٤)</sup>!

وهكذا بلغت الدعوة إلى حدّ الفناء في الأوروبيين.

(١) مستقبل الثقافة في مصر فقرة ٩، ص ٣٩، نشر دار المعرفة، ط ٢، ١٩٩٦م.

(٢) المصدر السابق ص ٤١.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٤.

(٤) المصدر السابق ص ٤٩.

## النصارى أجهر بالدعوة إلى التغرب الكامل:

وقد دعا إلى سلوك هذا السبيل نصارى ومسلمون، ولكن النصارى كانوا أسبق وأصرح وأجراً. ولعل أبرز مثال لهؤلاء هو الكاتب المصري المسيحي المعروف «سلامة موسى» الذي كتب في هذا الموضوع عدة مقالات نشرت خلال سنتي (١٩٢٥، ١٩٢٦م) ثم نشرها في كتاب «اليوم والغد» بعد أن أضاف إليها مقالين آخرين سنة (١٩٢٧م)، يقول المؤلف في مقدّمة كتابه بكل وضوح: «أنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب، يجب علينا أن نخرج من آسيا وأن نلتحق بأوربا». ومعلوم أن مصر ليست من آسيا، ولكنه يريد الخروج من ثقافة الإسلام وحضارته وتعاليمه التي جاءت من آسيا.

يريد الكاتب «حرية المرأة كما يفهمها الأوربي». كما يريد من الأدب «أن يكون أدباً أوربياً ٩٩٪». ويريد من التعليم، أن يكون أوربياً لا سلطان للدين عليه ولا دخول له فيه، ويقول: «نحن في حاجة إلى ثقافة أبعد ما تكون عن الأديان ولا بأس أن تعتمد على الترجمة إلى حد بعيد».

وهو يريد أن يُعطّل شريعة الإسلام في تعدّد الزوجات وفي الطلاق «بحيث يعاقب بالسجن كل من يتزوج أكثر من امرأة، ويمنع الطلاق إلاّ بحكم محكمة»!

وهو ينكر أشدّ الإنكار كل دعوة تنادي بالتعاون أو التقارب بين المسلمين. وتوثيق الروابط بينهم كما أمر الله. ويقول في ذلك بكل جرأة: «إنّ الرابطة الدينيّة وقاحة، فإنّنا أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتد على الدين جامعة تربطنا»!

والخلاصة أنّه يدعونا إلى أن «نرتبط بأوربا وأن يكون رباطنا بها قويّاً. ننزّوج من أبنائها وبناتها. ونأخذ عنها كل ما يجد فيها من

اختراعات أو اكتشافات ونظر للحياة نظرتها، وأن نتطوّر معها في تطوُّرها الصناعي، ثمّ في تطوُّرها الاشتراكي والاجتماعي، ونجعل أدبنا يجري وفق أدبها بعيدًا عن منهج العرب. ونجعل فلسفتنا وفق فلسفتها ونؤلف عائلاتنا على غرار عائلاتهما».

ومن العجب أن يقول المؤلف في صراحة يُحسد عليها: «إنّ الأجانب يحتقروننا بحق، ونحن نكرهم بلا حق».

وهو يدعو في غير موارد إلى التعاون والاتفاق مع المستعمرين والمحتلين الإنجليز، وهدفه من ذلك تصفية الرجعية في مصر. ويعني بالرجعية - ولعله أوّل من استخدم هذه الكلمة - القوّة الإسلامية كالأزهر الذي يُمثّل بقايا الثقافة الإسلامية، والمحاكم الشرعية التي تمثّل بقايا القوانين الإسلامية، والأوقاف والمساجد التي تمثّل بقايا التقاليد والعبادة الإسلامية، والجماعات العاملة التي تمثّل التطلّع إلى دولة إسلامية ووحدة إسلامية وحضارة إسلامية.

يقول المؤلف الجريء: «إنّنا إذا أخلصنا النية مع الإنجليز قد نتفق معهم إذا ضمّنّا لهم مصالحهم، وهم في الوقت نفسه إذا أخلصوا النية، فإنّنا نقضي على مراكز الرجعية في مصر وننتهي منها، فلنولّ وجهنا شطر أوربا»<sup>(١)</sup>.

ومثل «سلامة موسى» زميل له من نصارى لبنان، لا يقلّ عنه جرأة أو وقاحة، ذلكم «جميل معلوف» الذي يقول في كتابه «تركيا الجديدة» ما نصه: «إنّ خلاص الشرق يتوقف على تفرنج الشرقيين بكل معنى الكلمة» (ص ٣٤).

(١) للاستيضاح والتفصيل راجع: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر (٢١٠/٢ - ٢١٦). وعنه

نقلنا الفقرات المذكورة.

«لا عهدة شرعية تربطنا بأسلافنا، يجب أن نكون أبناء اليوم لا بقايا الأمس. كل جيل يجب أن يعمل لذاته، وكل سلالة يجب أن تشرع لنفسها» (ص ٤١).

«واستناد الشرقيين على الدين في أحوالهم العالمية عمل عقيم يبعدهم عن محجة التقدم. لا، بل إنني أجد بلاء الشرق كله من الأديان، ومصيبة الشرقيين من الأنبياء» (ص ٩٦).

«وعلى كل حال فإذا اضطررت أن أختار لأبناء وطني واحداً من أمرين: الكفر أم التعصب، فأختار لهم الأول، به يتوحد مبدؤهم، فيكسبون الدنيا على الأقل» (ص ٩٨).

«ولا بد أن يعقب هذا الانقلاب (أي الانقلاب الذي أطاح بالخلافة الإسلامية) السياسي الصغير ثورة أدبية عظيمة ضد المبادئ القديمة كلها. فيثور الابن على أبيه، والمرأة على زوجها، والخادم على سيده، والرعية على كاهنها وشيوخها، ورجال الدين على كتبهم» (ص ١١٢).

«إن فصل الدنيا عن الدين أمر واجب لتقدم الشرق، وبدونه لا يستطيع الشرقي أن يدخل في دائرة المدنية ويتمتع بنفس الحرية الحقيقية»<sup>(١)</sup> (ص ١٤١).

### مناقشة دعوة التغريب:

هذه هي دعوة عبيد الغرب من مسلمين ونصارى، دعوى التبعية المطلقة للحضارة الغربية، والذوبان الكامل فيها، وأخذ كل شيء منها، واستمداد كل قيمة، وكل مفهوم، وكل نظام، وكل تقليد منها:

(١) تركيا الجديدة لجميل معلوف.

الخير والشر، والحلو والمر، والعلم والأدب، والمادة والفكر، والتصور والسلوك.

لم يفرّق هؤلاء بين ما يصح اقتباسه وما لا يصح، وما يجوز استيراده وما لا يجوز، ولو أنّهم نادوا باقتباس الجانب «العلمي» المحض، الذي ينشأ عنه رقي الصناعة وزيادة الإنتاج، ونمو العمران، وازدهار الحياة الماديّة، ما رأينا بذلك بأسًا ولا حرجًا؛ فإنّ العلم المحض - بطبيعته - عالمي لا دين له ولا جنسيّة. ومن انتفع بقانون أرشميدس لم يكن به يونانيًا، ومن أخذ بنسبيّة أينشتاين لم يصِرْ أمريكيًّا أو رأسماليًّا، ومن اقتبس قانون الجاذبيّة لإسحاق نيوتن لن يصبح به إنجليزيًّا أو استعماريًّا، كما أنّه من اقتبس نظريات ومكتشفات جابر بن حيان في الكيمياء أو الخوارزمي في الجبر أو البستاني في علم المثلثات لم يصِرْ بذلك عربيًّا ولا مسلمًا!

إنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة التي تتربّع على قمة الرأسماليّة، والاتّحاد السوفيتي - البلاد الأمّ للاشتراكيّة العلميّة - كلّ منهما قد استفاد من خبرة خصومهم ومحاربيهم الألمان في بحوث الذرّة والفضاء بعد الحرب العالميّة الثانية. وأصبح العلم الذي خدم النازيّة الألمانيّة من قبل، يخدم الرأسماليّة الأمريكيّة والشيوعيّة الروسيّة. وها هي كلاتهما تحاول أن تخطف الأسرار العلميّة أو تختلسها من الأخرى إذا استطاعت، ولا ترى في ذلك خطرًا ولا ضيّرًا. أما الذي تقف كلاتهما في وجهه، فهو الاتّجاهات الثقافيّة والأدبيّة التي تحمل فلسفة كل من البلدين، وتعبّر عن وجهته في الحياة. ونظرته إلى الفرد والمجتمع والكون والتاريخ.

لا حَرَج ولا بأس إذن من اقتباس العلم الطبيعي والرياضي ونحوه. وإنّما الحَرَج والباس في اقتباس الثقافة والتقاليد، والأفكار والمفاهيم،



والقيّم والموازن، التي تميّز بها كلُّ أمةٍ عن غيرها، بل الواقع أنّنا حين نقتبس الجانب العلمي من الغرب لا نفعل شيئاً إلاّ أنّنا نسترد بضاعتنا. فنحن أصحاب هذا العلم وأولى الناس به. فقد أخذ الغرب أصول هذا العلم ومنهجه منّا كما اعترف بذلك بريفولت ودوهرنج ولوبون وسارتون وغيرهم من الدارسين الغربيين المنصفين.

\* \* \*



## فشل الليبرالية الديمقراطية في بلادنا

### الاتجاه الليبرالي الديمقراطي يسود ديارنا:

كان الاستعمار الغربي يسيطر على البلاد الإسلامية، وكان بالطبع هو الذي يختار حكامها أو يوجِّههم، ويدير دفة الأمور على ما يريد، مباشرةً أو من وراء ستار.

ولهذا سار الحكم في هذه البلاد في الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي الغربي، الذي يؤيده الاستعمار المتسلط، كما تؤيده جمهرة المثقفين الذين تعلَّموا على يديه، والذين رأوا أنَّ هذا النظام الجديد يحمل معاني التقدم والحرية والتطور والتجديد، ويقاوم الجهل والجمود، والتخلف والاستبداد، الذي اتَّسمت به عصور الانحطاط السابقة.

ولم يتح لهم من العلم النافع ما يعرفون به حقيقة دينهم «الإسلام»، الذي يؤمنون به اعتقاداً، ويجهلونه شريعةً ونظاماً، وفلسفةً وحضارة، كما لم يكن لديهم من دوافع الرغبة في معرفته ما يجعلهم يطلبون العلم به عند أهل العارفين به، وقليل ما هم. فإنَّ الولع بتقليد الغرب المتفوق الغالب، سدَّ عليهم كل منافذ المعرفة أو الرغبة فيها، شأن المغلوب مع الغالب، والضعيف مع القوي. كما قال حكيم المؤرخين ابن خلدون<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: تاريخ ابن خلدون (١/١٨٤)، نشر دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

وكانت هذه الفئات التي تخرّجت على أيدي الثقافة الغربية هي أعمدة الحكم الليبرالي وأسنادة، وأنصار نظامه ودعائه. ومعظم هؤلاء من أبناء الطبقات الأرستقراطية، والأسر الغنيّة التي كان باستطاعتها أن تنفق على أبنائها ليتعلّموا في الداخل، أو يُبعثوا إلى الخارج.

لقد فرّض الاستعمارُ النظامَ الليبراليّ الديمقراطيّ العلمانيّ من فوق بحكم سلطانه، ولم يكن للشعب في ذلك اختيارٌ ولا مدخل. ولقد تمّ هذا التحول بهدوء، ولم يكن هناك ضرورة لإعلان، كإعلان سلامة موسى، ولا إلى دعوة كدعوة طه حسين، فقد كانت الأمور تجري في طريق «التغريب» بلا ضجيج.

كلُّ ما في الأمر أنّه كان هناك «قديم» معزول يخشى أن يقوى بأسه، ويشتدّ جانبه، ويخرج إلى الحياة داعياً مجاهداً من جديد. فارتفعت هذه الأصوات تريد القضاء على كلّ قديم، وتسدُّ الطريق على كلّ داعية للعودة إلى نظام الإسلام وفكرة الإسلام.

### آثار هذا الاتجاه في الحياة الإسلامية:

وكان من آثار هذا الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الغربي الذي ساد بلادنا، أن قامت حياة المجتمع على عدة أشياء تُعدُّ هي العناصر والمقومات التي تُميّز هذا الاتجاه وتشخصه.

ولكن قبل ذلك يلزمنا أن نسأل: ما معنى الليبرالية الديمقراطية؟

إنّ هذه كلمات أوروبية الأصل، ولهذا لا نبحت عن معناها في لغة العرب، وإنّما نبحت عنها عند الأوروبيين أنفسهم: ماذا يعنون بها؟

يَبْدُ أَنْ أَمْثَالَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَفَاهِيمٍ عَقَائِدِيَّةٍ لَيْسَ لَهَا مَدْلُولٌ وَاحِدٌ مُحَدَّدٌ عِنْدَ الْأُورَبِيِّينَ. لِهَذَا تُفَسَّرُ فِي بِلَدٍ بِمَا لَا تُفَسَّرُ بِهِ فِي بِلَدٍ آخَرَ. وَتُفْهَمُ عِنْدَ فِيلَسُوفٍ بِمَا لَا تُفْهَمُ بِهِ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَتُطَبَّقُ فِي مَرَحَلَةٍ بِمَا لَا تُطَبَّقُ بِهِ فِي أُخْرَى.

وَمِنْ هُنَا كَانَ اخْتِلَافُ التَّعْرِيفَاتِ لِهَذِهِ الْمَفَاهِيمِ، وَكَانَتْ الصَّعُوبَةُ فِي وَضْعِ تَعْرِيفٍ مَنْطِقِيٍّ جَامِعٍ مَانِعٍ يَحَدِّدُ مَدْلُولَهَا بِدَقَّةٍ.

حَتَّى اشْتِقَاقُ كَلِمَةِ «لِيبِرَالِي» نَفْسَهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ: هَلْ هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ كَلِمَةِ «لِيبِرْتِي» الَّتِي مَعْنَاهَا الْحُرِّيَّةُ - كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ - أَمْ هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ أَصْلِ أَسْبَانِيٍّ؟

وَعَلَى أَيَّةِ حَالٍ يَبْدُو أَنَّ اللَّيْبِرَالِيَّةَ الَّتِي شَاعَتْ فِي بِلَادِنَا الْعَرَبِيَّةِ أَوَّلُ الْأَمْرِ هِيَ اللَّيْبِرَالِيَّةُ الْإِنْجِلِيزِيَّةُ. وَهِيَ الَّتِي أَمَكُنُ أَنْ يُحَدِّدَهَا بَعْضُهُمْ بِـ «لِيبِرَالِيَّةِ الْوَكْزِ» وَهِيَ الَّتِي أَوْضَحَهَا «جُون لوك»، وَطَوَّرَهَا الْاِقْتِصَادِيُونَ الْكِلَاسِيكِيُّونَ، وَهِيَ لِيبِرَالِيَّةٌ تَرْتَكِزُ عَلَى مَفْهُومِ التَّحَرُّرِ مِنْ تَدَخُّلِ الدَّوْلَةِ فِي تَصَرُّفَاتِ الْأَفْرَادِ، سَوَاءً أَكَانَ هَذَا فِي السَّلُوكِ الشَّخْصِيِّ لِلْفَرْدِ أَمْ فِي حَقُوقِهِ الطَّبِيعِيَّةِ أَمْ فِي نَشَاطِهِ الْاِقْتِصَادِي (أَخْذًا بِمَبْدَأٍ دَعَاهُ يَعْمَلُ)<sup>(١)</sup>. وَالظَّاهِرُ مِنْ تَارِيخِ اللَّيْبِرَالِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ رَدًّا فَعْلًا لَتَسَلُّطِ الْكَنِيسَةِ وَالْإِقْطَاعِ فِي الْعَصُورِ الْوَسْطَى بِأُورْبَا، مِمَّا أَدَّى إِلَى انْتِفَاضَةِ الشُّعُوبِ وَثَوْرَةِ الْجَمَاهِيرِ، وَبِخَاصَّةِ الطَّبَقَةِ الْوَسْطَى، وَالْمُنَادَاةِ بِالْحُرِّيَّةِ وَالْإِخَاءِ وَالْمَسَاوَاةِ، كَمَا وَضَحَ ذَلِكَ فِي الثَّوْرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ. وَإِنْ كَانَ قَدْ تَبَيَّنَ بَعْدَ أَنَّ هُنَاكَ قُوَى خَفِيَّةٌ هِيَ الَّتِي حَرَكْتَ هَذِهِ الثَّوْرَةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الثَّوَرَاتِ<sup>(٢)</sup>.

(١) المصطلحات السياسية لموريس كرانستون ص ٤٦، نشر دار النهار، بيروت، ط ٢، ١٩٧٠م.

(٢) انظر: الدنيا لعبة إسرائيل لوليم كار ص ٨٥ وما بعدها.



أما «الديمقراطية» فهي لفظة يونانية قديمة تعني «حكومة الشعب» أي حقّ المجموع في تقرير المسائل العامة، وما يجب اتخاذه بصددّها. غير أنّ المشاركة المباشرة من التقرير حسب النمط الإغريقي القديم (دولة المدينة) أمر متعذّر إلا في الوحدات الصغيرة والبسيطة. ولهذا تطوّر مفهوم «الديمقراطية» على مرّ العصور حتّى استقرّ في الفقه الغربي الحديث لكي يعني «النظام السياسي الذي من شأنه تعيين أعضاء الهيئة الحاكمة بواسطة الشعب، بوصفه مصدر كل سلطة»<sup>(١)</sup>.

ونظراً لأنّ بعض الدارسين يفصلون بين مفهوم الليبرالية ومفهوم الديمقراطية، فقد آثرتُ أن أضيف وصف «الديمقراطية» إلى وصف «الليبرالية» لبيان الاتجاه الذي أتحدّث عنه هنا، والذي ساد البلاد العربيّة قبل عهد الثورات العسكرية<sup>(٢)</sup>. فهو اتّجاه ليبرالي ديمقراطي رأسمالي (فنحن مع الذين يستعملون هذه التعبيرات بمعنى واحد تقريباً. ويذهبون إلى أنّه لا يمكن الفصل بينها الآن)<sup>(٣)</sup> وهو في نفس الوقت اتّجاه علمانيّ وطني أو قومي. وهو في بدايته ونهايته اتّجاه دخیل، يتخذ الغرب قبلة له وإماماً في جل شؤون الحياة، وعلى هذا الأساس نتحدّث عن عناصره ومقوماته كما طبقت في ديارنا.

أهمّ هذه العناصر والمقومات هي:

## ١ - العلمانيّة، بمعنى فصل الدّين عن الدولة.

(١) انظر: المصطلحات السياسية ص ٣٦ - ٣٨، وفلسفتنا السياسية الثورية للدكتور محمد طه

بدوي ص ١٢٢، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ط ١، ١٩٦٣م.

(٢) ولا زال يسود بعضها أيضاً إلى اليوم.

(٣) انظر: القومية والمذاهب السياسية للدكتور عبد الكريم أحمد ص ١٣٧، نشر الهيئة المصرية

العامة للتأليف والنشر، ط ١، ١٩٧٠م.



- ٢ - النزعة الوطنية والقومية.
  - ٣ - الاقتصاد الرأسمالي والإقطاعي.
  - ٤ - الحرية الشخصية - بالمفهوم الغربي - وخاصة حرية المرأة في التبرج والاختلاط.
  - ٥ - التمكين للقوانين الأجنبية الوضعية.
  - ٦ - ظهور الحياة النيابية البرلمانية وإعلان أن الأمة مصدر السلطات.
- وكان لهذه العناصر أثرها البارز في حياتنا العربية والإسلامية: المادية والروحية، الفكرية والسلوكية، الفردية والاجتماعية. كما سيتضح ذلك فيما يلي من صحائف هذا الفصل.

\* \* \*



## الْعِلْمَانِيَّةُ

الْعِلْمَانِيَّةُ هي أَوَّلُ عناصر الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الذي ساد حياة المسلمين بتأثير الاستعمار. وكان ذلك أخطر النتائج، وأعَمَق الآثار التي حفرها الاستعمار، وخلفها من بعده: عزل الإسلام عن الدولة، وعن توجيه الحياة العامّة، وعن قيادة المجتمع.

وبعبارة أخرى: العمل على سيادة المفهوم الغربي لما يُسمّى دينًا، وما يُسمّى دولة، وتأكيد الفصل بينهما فكريًا وعمليًا في كلِّ بلدٍ دخله الاستعمار، واصطناع الهُوَّة السحيقة بينهما، حتّى لا يعود في يومٍ قريبٍ إلى الدّين سلطانه، فيسيطر على الدولة ويوجّهها.

يقول «هانوتو» المستشرق الفرنسي، ومستشار وزارة الاستعمار الفرنسيّة في مقاله الذي ترجمته جريدة «المؤيّد» المصرية، ونشرته سنة (١٣١٧هـ)<sup>(١)</sup>: «إنَّ الإسلام دينٌ وسياسة، وإنَّ شعور المسلمين مبهم من حيث الجامعة السياسيّة أو الرابطة الوطنيّة، فالوطن عندهم هو الإسلام، وهم يقولون: إنَّ السُّلْطَة مستمدّة من الألوهية، فلا يجوز أن يتولّاها إلّا المسلمون».

(١) انظر المقال كله في: تاريخ الأستاذ الإمام للسيد رشيد رضا (٤٠١/٢ - ٤١٤)، نشر دار الفضيلة،

ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

ثم أشار «هانوتو» إلى نجاح فرنسا في فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية في تونس. وقال: «إنّها قد استطاعت أن تحقّق هذا الانقلاب العظيم بلباقة وحذق. دون أن تثير ضجيجاً أو تدمّراً. فتوطّدت دعائم السلطة المدنية من غير أن يلحق بالدين مساس (!)، وتسرّبت الأفكار الأوربيّة بين السكان بدون أن يتألّم منها إيمان المحمّدي (يعني المسلم)، وبذلك انفصل الحبل بين هذا البلد والبلاد الإسلاميّة الأخرى، الشديدة الاتصال بعضها ببعض».

ودعا «هانوتو» في آخر مقاله إلى أن تُتخذ تونس مثلاً يُقاس عليها، ونموذجاً يُنسج على منواله.

وكان أوّل من استجاب لدعوة «هانوتو» وأمثاله من الحاقدين على الإسلام هو «كمال أتاتورك» مؤسس تركيا الحديثة! فهو الذي تبنّى الليبراليّة الغربيّة بكل عناصرها: بخيرها وشرّها، وحلوها ومُرّها، وإيمانها وكفرها - إن كان عندها إيمان - كما نادى بذلك الدكتور طه حسين من بعد.

يقول المؤرخ البريطاني «أرنولد توينبي»:

«ولم يكتفِ الأتراك بتغيير دستورهم (الذي ينصّ على أنّ الإسلام دين الدولة) بل قامت الجمهوريّة التركيّة الوليدة بخلع المُدافع عن الدين الإسلامي (الخليفة)، وألغت منصبه (أي الخلافة)، وجردت رجال الدين المسلمين، وحلّت منظماتهم، وأزالت الحجاب عن رأس المرأة، واستنكرت كل ما يرمز إليه الحجاب، وأجبرت الرجال على ارتداء القبعات، التي تمنع لابسها عن أداء شعائر الصلاة الإسلاميّة التقليديّة، وخاصّة السجود. وكنست<sup>(١)</sup> الشرعيّة الإسلاميّة بأكملها، وتبنّت القانون

(١) كما هي الترجمة الحرفية لتعبير المؤلف!

المدني السويسري بعد أن ترجمته إلى التركيّة، وطبّقت قانون الجرائم الإيطالي، وذلك بفرض هذين القانونين بعد التصويت عليهما في المجلس الوطني، وغيّرت الأحرف العربيّة بأحرفٍ لاتينيّة. وهذا أمرٌ لا يتمُّ إلّا بطرح القسم الأكبر من التراث الأدبيّ العثمانيّ القديم. وأهم وأشجع تغيير قام به أولئك الثوريّون في تركيا هو ما قدّموه للشعب من قيم ومثل اجتماعيّة جديدة»<sup>(١)</sup>!

وقاوم الشعب التركي هذا الاتجاه، ودافع عن شريعته، ولكن سلطان القوّة المؤيّد من الخارج كان أغلب.

على أنّ «العِلْمانيّة» الدخيلة لم تستطع في أكثر البلدان العربيّة والإسلاميّة أن تكتسب لنفسها - من الناحية النظرية - الصفة الشرعيّة والدستوريّة، كما اكتسبتها في تركيا بحدّ السيف، ولم يستطع الحكّام والزعماء «المُتغربون» - ومن ورائهم القوى الاستعماريّة والماسونيّة وغيرها - أن يظفروا بهذا الحقّ - حقّ الشرعيّة - على الصعيد الرسمي؛ لأنّ حسّ الجماهير المسلمة الذي آمن إجمالاً بأنّ الإسلام دينُ الحياة، وأنّ شريعته صالحة لكلّ زمانٍ ومكان، كان يرفض إبعاد الإسلام عن الدولة، ويرى في ذلك مروقاً وخيانةً لله ولرسوله ولجماعة المسلمين.

ولهذا لم تملك القوى الماكرة إلّا أن تنحني لرغبة الأغلبية الإسلاميّة، وترضيها نظريّاً بالنصّ على أنّ دينَ الدولة الرسمي هو الإسلام، كما في الدستور المصري وغيره من الدساتير.

(١) من بحث: الإسلام والغرب والمستقبل ص ٧٠، وهو يضم محاضرتين لتوينبي، ترجمهما د. نبيل صبحي، نشر دار العروبة.

وأما من الوجهة العملية فقد سار الحكم في طريق العلمانية، تشريعاً وتوجيهاً وتثقيفاً، وعمل القادة والزعماء - الذين «علمتهم» الغزو الثقافي من قبل - على علمنة الأفكار والمشاعر والأوضاع، بحيث حَصَرَ الدين في المساجد، وبعض زوايا الحياة التافهة، وفُرض على الشرق المسلم مفهوم الغرب المسيحي للدين: أي أنه مجرد علاقة بين المرء وربّه، وشاعت في الناس كلمات غامضة مضلّة مثل: «الدين لله والوطن للجميع»<sup>(١)</sup>.

وقام النظام التعليمي العام في المدارس والجامعات على هذا الأساس، كما قام التثقيف العام عن طريق الكتب والصحافة والإذاعة وغيرها على هذا النهج.

وبذلك ثبت المفهوم الاستعماري الدخيل الخبيث: أن الدين لا شأن له بالسياسة، وأن الدولة لا علاقة لها بالدين.

وأصبح أكثر الجماعات الإسلامية ينص في نظامه الأساسي على أن الجماعة لا تتدخل في السياسة. وحين اشتغلت إحدى الجماعات الإسلامية بالسياسة، ودعت إلى الحكم الإسلامي، والدولة المسلمة، كان أول ما اتُهم به: أنها خلطت الدين بالسياسة!

كأن الرسول ﷺ لم يقل: «من لقي الله وليس في عنقه بيعة لإمام، مات ميتة جاهلية»<sup>(٢)</sup>، ولم يقل: «من أصبح لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»<sup>(٣)</sup>.

(١) أما غموضها فلأننا لو عكسنا وقلنا: الدين للجميع والوطن لله، أو قلنا: الدين لله والوطن لله، أو قلنا: الدين للجميع والوطن للجميع. ما كان في أي من هذه العبارات جناح. أما تضليلها فلأن مفهومها يشعر أن التمسك بحكم الإسلام ينافي المواطنة للجميع وهو إفك مبين.

(٢) رواه مسلم في الإمارة (١٨٥١)، وأبو داود الطيالسي (٢٠٢٥)، عن ابن عمر.

(٣) رواه الطبراني في الأوسط (٧٤٧٣)، والصغير (٩٠٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٩٤): رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه عبد الله بن أبي جعفر الرازي، ضعفه محمد بن حميد، ووثقه أبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان. عن حذيفة.

وكان هو نفسه ﷺ صاحب دين ومؤسس دولة. وكذلك كان خلفاؤه من بعده.

لقد أصيب المجتمع الإسلامي بهذا «الفِصام النكد» الوافد من الغرب المسيحي. فانقسم النظام التعليمي في بلد كمصر - وفي معظم البلاد الإسلامية أيضًا - إلى نوعين من التعليم: تعليم ديني يمثلُه الأزهر الشريف وما يتبعه من المعاهد. وتعليم مدني أو علماني لا يلتزم بالثقافة الإسلامية، بل لا يهتم بها، وتمثله الجامعات ومدارس الدولة بصفة عامّة.

ولا ريب أن تصبح بين خريجي النوعين فجوة فكرية ونفسية، نتيجة اختلاف لون الثقافة ووجهتها وروحها لدى كلٍّ منهما.

وفي مجال التشريع والقضاء وُجد هناك انقسام آخر بين القوانين الشرعية والقضاء الشرعي، الذي حُصرَ في زاوية «الأحوال الشخصية» من الزواج والرضاع والطلاق والميراث وما إليها، وبين القوانين الوضعية التي استوعبت معظم شؤون الحياة والتشريع لها، فهي تشمل كل ما عدا الأحوال الشخصية من القوانين المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية، وكل ما ينظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبهذا وُجدت محاكم شرعية، ومحاكم مدنية أو أهلية، وقاضٍ شرعي، وقاضٍ مدني، وهو أمر لم يعرفه المسلمون قط قبل ذلك.

ومن نتيجة هذا الانقسام تسمية بعض الناس «رجال الدين» في مقابل تسمية آخرين بـ «رجال الدولة» أو «السياسة» أو «العلم»، مع أن الفكر الإسلامي لا يعرف فكرة «رجال الدين» كما عرفها الغرب

المسيحي. إنَّما يعرف «علماء الدين» المتخصِّصين في دراسته وفقهه. أمَّا بعد ذلك فكلُّ مسلمٍ رجلٌ لدينه.

ومن أخطر ما حدث في ديار الإسلام أنَّ الفكر العِلْمانيَّ الغربي لم يقتصرْ على أجيال المثقَّفين ثقافة مدنيَّة، بل غزا بعض الرؤوس التي تنسب إلى الثقافة الإسلاميَّة، والتي تخرَّجت في معاهد دينيَّة كالأزهر العتيد. حتَّى رأينا شيخاً أزهرياً معممًا يحطب في جبل المستشرقين والمُبشِّرين، ويؤلِّف كتابًا عن «الإسلام وأصول الحكم»<sup>(١)</sup> يجرِّد فيه الإسلام من سلطة الدولة، ويعلن - في جرأة - أنَّ الإسلام لا يشترط للحكومة صورةً من أيِّ نوع، فلتكن «مطلقة أو مقيَّدة، فرديَّة أو جمهوريَّة، استبداديَّة أو شوريَّة، ديمقراطيَّة أو اشتراكيَّة أو بلشفيَّة»<sup>(٢)</sup>!

ولقد قرَّرت أعين الغربيِّين بهذا الكتاب، فلا عجب أن تُرجم إلى الإنجليزيَّة وأصبح يُعد من المراجع الأساسيّة لعلم الاجتماع الإسلامي في دراسات الجامعات الأمريكيَّة - على الخصوص - للإسلام وتعاليمه<sup>(٣)</sup> نظرًا لصدوره من مسلم هو عالم أزهرى!

(١) مؤلفه الشيخ علي عبد الرازق، الذي كوفئ، فيما بعد فعين وزيرًا للأوقاف. وقد ثار علماء الأزهر على كتابه وقررت مشيخة الأزهر سحب شهادة العالمية منه، كما ردَّ عليه كثيرون منهم: المرحوم العلامة الشيخ محمد الخضر حسين في كتاب مستقل. وانظر نقد الدكتور محمد البهي لهذا الكتاب في: الفكر الإسلامي الحديث ص ١٩٦، وما بعدها، فصل: دين لا دولة. وتعليق الدكتور محمد محمد حسين عليه في: الاتجاهات الوطنية (٨٠/٢) وما بعدها.

(٢) الإسلام وأصول الحكم ص ٨٢، ٨٣، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٦م.

(٣) انظر: الفكر الإسلامي الحديث لمحمد البهي حاشية ص ٢٤٠.



ولا زال عبيد الفكر الغربي - يمينيين ويساريين - ينوّهون بهذا الكتاب الذي خرج على التراث الفكري للأمة الإسلامية في كل عصورها معارضا قرآنها وسنتها، ولا يزالون يحاولون إحياءه كلّما مات!

وبعد أكثر من ربع قرن - أي في سنة (١٩٤٩م) - قام بنفس الدور - شيخ أزهرى آخر، يهاجم الحكم الإسلامي، وينادي بالحكم القومي، وذلك في كتابه الذي سمّاه «من هنا نبدأ»<sup>(١)</sup>. والذي تلقفته الأجهزة السريّة للماسونيّة والصليبيّة والشيوعيّة، فروّجت له، ووسّعت دائرة نشره في كل مكان، وبكل سبيل، كما روّجت للصليبيّة للكتاب السابق.

ودون هذا وذاك من «المشايع» مَنْ يلبسون فوق رؤوسهم «عمائم». ولكنّهم يحملون داخل هذه الرؤوس «فكرًا علمانيًا» ينظر إلى الحياة والتاريخ والأحداث بغير منظار الإسلام الملتزم بالكتاب والسنة، اتّباعًا لهوى خفيّ، أو إرضاءً لسيد يُرجى ويُخشى، أو طمعًا في مغنم دنيوي، أو - على أحسن الفروض - جهلاً بحقيقة الدين العظيم الذي يتزيّا بالزّي التقليدي لعلمائه! وهذا الصنف أداة جيّدة يستخدمها الحكّام - الليبراليّون والاشتراكيّون على سواء - لتضليل الشعوب المسلمة الطيّبة، وضرب الاتّجاهات الإسلاميّة الواعية الصحيحة.

\* \* \*

(١) للشيخ خالد محمد خالد، وقد ردّ عليه الشيخ محمد الغزالي بكتاب: من هنا نعلم. وردّ عليه المرحوم محمد فريد وجدي في مجلة الأزهر: ليس من هنا نبدأ. والمرحوم سيد قطب في فصل من كتاب: معركة الإسلام والرأسمالية. ولخالد كتاب: الديمقراطية أبداً، جرّد فيه الإسلام من التشريع، كما جرّده من الأخلاق في كتابيه: لكي لا تحرثوا في البحر، وهذا أو الطوفان. مؤكّداً أنّ الأخلاق المدنية أهدى! فماذا بقي للإسلام؟!



## النزعة الوطنية والقومية

وكان من نتائج الفكر العلماني، والثقافة العلمانية التي خلفها الاستعمار الغربي في دنيا المسلمين: ظهور النزعة الوطنية والقومية، لا بمعنى أن يحب الإنسان وطنه ويهتم بأمره، أو يحب قومه، ويُعنى بأمرهم، فهذا لا حَرَجَ فيه، بل هو محمود ديانة، ولكن بمعنى أن يصبح ولاء المسلم لرقعة معينة من الأرض أو لجنس وعنصر خاص من الناس. ومقتضى هذا أن يقدم الرابطة الطينية والعنصرية وبعبارة أخرى: الوطنية والقومية، على الرابطة الدينية الإسلامية، وهذا اتّجاه جديد في حياة الجماعة الإسلامية.

لقد كان وطن المسلم من قبل يعني «دار الإسلام» على اتّساعها، فكل أرض تجري فيها أحكام الإسلام، وتقام شعائره، ويعلو سلطانه، هي وطن المسلم، يغار عليه، ويدافع عنه، كما يدافع عن مسقط رأسه. وكان العالم ينقسم عند المسلم على هذا الأساس العقائدي: فهو إما دار إسلام، وإما دار كفر.

وكان قوم المسلم هم المسلمين أو الأمة الإسلامية، الذين جمعتهم به أخوة الإيمان، وعقيدة الإسلام: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وكان أعداء المسلم هم أعداء الإسلام، ولو كانوا ألصق الناس به، وأقربهم إليه: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ

اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴿[المجادلة: ٢٢].

فالمسلم حين يقف في صلاته مناجياً ربّه بهذا الدعاء: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦] بصيغة الجمع هذه، يستحضر في حسّه وذنه أمة الإسلام جمعاء.

وحين يقرأ قول الله تعالى في كتابه: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ يفهم أن هذا الخطاب موجّه للمسلمين جميعاً أينما كانوا.

وحين يقف الخطيب على المنبر يوم الجمعة، يدعو للمسلمين كافة دون تفرقة بين إقليم وإقليم، ولا بين عنصر وعنصر، ولا بين لسان ولسان، بل يقول دائماً: اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات. فإذا خصّ بلده يوماً بالدعاء له بالنصر والرخاء والسعادة والعزة تجده يقول: لبلدنا هذا خاصّة ولسائر بلاد المسلمين.

فالتفكير الإسلامي، والحس الإسلامي، لا يعرفان الإقليميّة ولا العنصريّة بحال من الأحوال.

وفي الفقه الإسلامي نجد هذه الصورة المعبرة عن وحدة الأمة المسلمة، ووحدة الوطن الإسلامي. وذلك فيما ينقله العلامة ابن عابدين عن أئمة الفقه الحنفي حيث يُقرّرون: أنّ الجهاد فرض عَيْن إن هجم العدو على بلد مسلم، وذلك على مَنْ يقرب من العدو أولاً، فإن عجزوا أو تكاسلوا، فعلى مَنْ يليهم، حتّى يُفترض - على هذا التدرج - على كل المسلمين شرقاً وغرباً<sup>(١)</sup>. وهذا مُتَّفَق عليه بين الأئمة جميعاً.

(١) حاشية ابن عابدين (١٢٦/٤)، نشر دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

والعجيب أن يُقرّر فقهاء الإسلام وجوب الدفاع عن البلد المسلم المعتدى عليه، وإن تكاسل أهله أنفسهم في الدفاع عنه؛ لأنّ هذا البلد ليس ملك أهله وحدهم، ولكنّه - باعتباره جزءاً من دار الإسلام - ملك المسلمين جميعاً، وسقوطه في يد الكفار خسارة وهزيمة للمسلمين قاطبةً.

وصورة أخرى يذكرها ابن عابدين: مسلمة سُبيت بالمشرق، وجب على أهل المغرب تخليصها من الأسر<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام مالك: يجب على المسلمين فداء أسراهم، وإن استغرق ذلك أموالهم<sup>(٢)</sup>.

وهكذا قرّر القرآن وقرّرت السُّنة أنّ المسلمين أمة واحدة «يسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم»<sup>(٣)</sup>، و«من لم يصبح ناصحاً - أي مخلصاً باراً - لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم، فليس منهم»<sup>(٤)</sup>.

ولكن النزعة الوطنية والقومية جعلت المسلم يفكر في وطنه قبل عقيدته، ويقدم الكافر إذا كان من عنصره أو وطنه على المسلم من عنصر آخر أو في بلد آخر، ويسمّى هذا أجنبيّاً، ويعامله معاملة الأجانب.

وبرزت نزعات جاهليّة تتنادى بالقومية العنصرية، والوطنية الإقليمية، لا بالإخوة الإسلامية، بل أصبحت الأوطان والقوميّات وكأنّها أوثان جديدة يعبدها الناس مع الله!

(١) حاشية ابن عابدين (١٢٦/٤).

(٢) تفسير القرطبي (٢٤٢/٢)، نشر دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(٣) رواه أحمد (٦٧٩٧)، وقال مخرّجوه: صحيح. وأبو داود في الجهاد (٢٧٥١)، وابن الجارود في المنتقى (١٠٧٣)، عن عبد الله بن عمرو.

(٤) سبق تخريجه ص ٦٠.



حتى رأينا شاعراً كشوقي - رغم نزعته الإسلامية الواضحة في شعره - يقول من قصيدة له يخاطب بها المصريين:

وَجْهَ الْكِنَانَةِ لَيْسَ يُغْضِبُ رَبَّكُمْ أَنْ تَجْعَلُوهُ كَوَجْهِهِ مَعْبُودًا<sup>(١)</sup>  
وقوله يخاطبُ الوطن بعد عودته من منفاه:

أُدِيرُ إِلَيْكَ قَبْلَ الْبَيْتِ وَجْهِي إِذَا فُهِتُ الشَّهَادَةُ وَالْمَتَابَا<sup>(٢)</sup>

ورأينا الأتراك ينادون بقومية طورانية، والعرب - في بلاد الشام - ينادون بقومية عربية، وانتهى الأمر باقتتال العنصرين الإسلاميين العربي والتركي بحدّ السلاح، مع قول الرسول ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»<sup>(٣)</sup>، «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»<sup>(٤)</sup>، «إذا التقى المسلمان بسيفهما، فالقاتل والمقتول في النار»<sup>(٥)</sup>.

والعجب أن يتخذ أحد العنصرين بعض الكفار أولياء وحلفاء له ضدّ إخوانه المسلمين، مع قول الله المحكم: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

كان الاستعمار الصليبي - ممثلاً في مؤسّساته التبشيرية والاستشراقية ونحوها -، وكانت اليهودية العالمية - ممثلة في منظماتها السرية كالماسونية وغيرها - من وراء بذر بذور هذه الفتنة: فتنة الوطنية والقومية<sup>(٦)</sup>، لتحطيم الوحدة الإسلامية التي تمثّلها الخلافة العثمانية،

(١) انظر: أحمد شوقي الأعمال الشعرية الكاملة (١١١/١)، نشر دار العودة، بيروت، ١٩٨٨م.

(٢) أحمد شوقي الأعمال الشعرية الكاملة (٦٦/١).

(٣) متفق عليه: رواه البخاري في العلم (١٢١)، ومسلم في الإيمان (٦٥)، عن جرير بن عبد الله.

(٤) متفق عليه: رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤)، كلاهما في الإيمان، عن ابن مسعود.

(٥) متفق عليه: رواه البخاري في الإيمان (٣١)، ومسلم في الفتن (٢٨٨٨)، عن أبي بكر.

(٦) سنعود للحديث عن القومية في فصل: الاشتراكية الثورية.

على ما بها من عللٍ وعيوب، ولتمزيق العالم الإسلامي إلى أجزاء يسهل ابتلاعها، وفرض الوصاية عليها، كما يصعب قيام دولة إسلامية كبرى تضم المسلمين تحت راية الإسلام، وتعيد عهد الفاتحين المنتصرين من الراشدين والأمويين والعباسيين والعثمانيين.

وقد استعان الاستعمار واليهودية في إنجاح هذا الاتجاه وإشاعته وتمكينه بيهود الدونمة وأشباههم في تركيا، كما استعان بنصارى الشام في بلاد العرب. ثم انتقلت العدوى بعد ذلك من هؤلاء وأولئك إلى أبناء المسلمين أنفسهم.

وسقطت القلعة الإسلامية - الخلافة - وكانت كارثة زلزلت مشاعر المسلمين، واضطرب لها قاصيهم ودانيهم<sup>(١)</sup> وثار المسلمون هنا وهناك، وعقدوا المؤتمرات، ولكنّها باءت جميعاً بالفشل، وتمزّقت أرض الإسلام إلى اليوم، وقُرّت عين الاستعمار والصهيونية، بهدم تلك الدولة الكبرى، وقيام الدويلات المتفرقة هنا وهناك.

يقول «برنارد لويس»:

«والتغريب الذي كان أكثره من عمل «المُتَغَرِّبين» من أبناء الشرق، جاء بتغييرات يشك كثيراً في قيمتها. وأول هذه التغييرات هو الانحلال السياسي الذي أدّى إلى تفتيت المنطقة وتجزئتها. فقبل ذلك التاريخ كان في الشرق الأوسط نظام سياسي مستقر، فالشاه يحكم إيران، والسلطان هو عاهل المملكة العثمانية التي تشمل كل ما بقي من الشرق الأوسط،

(١) عبر أمير الشعراء أحمد شوقي عن مشاعر الأمة الإسلامية إزاء هذه الكارثة في قصيدته الرائعة التي يجب أن تقرر في جميع المدارس العربية في كتب النصوص والأدب: عادت أغاني العرس رجع نواح!



وقد لا يكون كل السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم محبوبين من رعاياهم، ولكنهم كانوا في موضع احترام، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك خلاف على مشروعية الحكم، فالسلطان هو الحاكم بلا منازع؛ لأنه عاقل لآخر خلافة إسلامية تضم جميع مسلمي العالم تقريباً، ثم عُزل السلطان، وهُدمت الخلافة، وقام مقامه عدد من الملوك والرؤساء والديكتاتوريين الذين دبروا لمدة معينة أمرهم، وربحوا تصفيق وتأييد شعوبهم، ولكنهم لم يكونوا أبداً موضع الرضا التام، والقبول الطبيعي، والولاء الأكيد، الذي كان ممنوحاً لحكومة السلطان الشرعية. وهذا الولاء والقبول والرضا جعل السلطان غير محتاج للضغط والعنف والإرهاب أو للديماغوجية السياسية<sup>(١)</sup> في الحكم.

وبضياع الشرعية والولاء خسر أهل الشرق الأوسط «هويتهم الواحدة» القديمة. فبعد أن كان كل مواطن عضواً من أعضاء إمبراطورية إسلامية كبيرة لها ألف سنة أو تزيد من التراث والتاريخ، وجد الناس أنفسهم مواطنين لسلسلة من الدول التابعة، والوحدات السياسية الجديدة المفتعلة، والتي تحاول الآن إيجاد جذور لها في ضمير الشعب وولائه، وصاحب نسف وانهيار النظام السياسي القديم - على أية حال - انحلال اجتماعي وثقافي موازٍ له. وربما كان النظام القديم في حالة تفسُّخ، ولكنّه على أية حال كان قائماً بوظيفته، حيث كانت الولاءات والمسؤوليات واضحة الحدود والمعالم، تجمع جميع فئات الشعب في إطار واحد. ثم دُمّرت الأساليب القديمة، وسُخر من القيم القديمة ثم أهملت، وقام محلها مجموعة من المؤسسات والقوانين والمقاييس

(١) مجموعة الحيل السياسية التي يلجأ إليها السياسيون لإغراء الشعب بوعود كاذبة ظاهراً من أجل مصلحة الشعب، وباطناً من أجل الوصول إلى الحكم.

الوضعية المستوردة من الغرب، والتي بقيت لمدة طويلة غريبة عن أحاسيس وآمال المسلمين في الشرق الأوسط بالإضافة إلى كونها تافهة بالنسبة لحاجاتهم»<sup>(١)</sup>.

كانت النزعة الوطنية أسبق من الفكرة القومية في الوطن العربي، وخصوصاً في مصر. وكانت النزعة الوطنية المصرية في بعض مراحلها مقرونة بنزعة إسلامية واضحة، فالزعيم مصطفى كامل الذي يتغنى بوطنية مصرية عاطفية أخاذة، يسعى في الوقت نفسه إلى الارتباط بدولة الخلافة العثمانية.

ثم جاء دور انعزلت فيه مصر عن العرب وعن المسلمين، حتى إنَّ رئيس وزراء مصر سئل مرّة عن أمر يتعلّق بقضية فلسطين، فأجاب بكلمته المشهورة: أنا رئيس وزراء مصر، لا رئيس وزراء فلسطين!

وكذلك فرّط الحكم المصري في تسليم أريتريا للحبشة الحاكمة المتعصبة، دون وعي ولا شعورٍ بمقدار ما ارتكبه تلك الحكومة من جناية في حقّ العروبة والإسلام.

كان التيار الإسلامي هو - وحده - الذي ينير العقول، ويغذي المشاعر، ويوجّهها إلى الوحدة الإسلامية - والوحدة العربية جزء منها - وكان هو الذي يتبنّى قضايا العرب والمسلمين، وينتهاز لذلك الفرص والمناسبات. كالثورة الفلسطينية سنة (١٩٣٦م). وذكرى وعد بلفور في ٢ نوفمبر من كلّ عام.

\*\*\*

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ٦١.



## أثر الليبرالية في المجال الاقتصادي

يجب علينا - لكي نوضح صورة الأوضاع الاقتصادية في عهد الحكم الوطني الليبرالي وآثارها في الحياة الاجتماعية - أن نشير إلى هذه الأوضاع كيف كانت في عهد تسلط الاستعمار، فإنَّ هذا العهد هو الذي بذر البذور، ووضع الأسس لما ورثه من العهود.

«لقد رأينا - كما يقول الدكتور محمّد البهيّ - أنَّ الغرب، يوم استضعف الأمة الإسلامية، في إفريقيا وآسيا، ومنذ القرن التاسع عشر، وبدء عصر الصناعة الحديثة، دخل ديارها بجنوده، واحتكر ثرواتها لمصالح مصانعه برؤوس أمواله، وسخر أبناءها في خدمة الاقتصاد الأوربي، بنفوذه السياسي.

ثم أرسى قواعد نظامه، الإداري والسياسي، وثبت نظامه الاقتصادي الرأسمالي، وطارد القيم الأصلية للمجتمع، واستبدل بها النظام العلمانيّ في التعليم، ونظريات الفقه الأوربي في التشريع، وقيم التبعية للغرب في التوجيه. ولقد وصل الوضع في كلّ مجتمع إسلامي إفريقي أو آسيوي استعمره الغرب الأوربي لمصالح صناعته ورؤوس أمواله إلى تمكين الأجانب - وهم أهل حرب - من اغتصاب الثروة القومية، بمساعدة القوة العسكرية، وعلى الأخصّ مصادر الثروة المعدنيّة، والأراضي الزراعيّة الجيدة، والمرافق الحيويّة العامّة.

- تسخير المسلمين في تنمية رؤوس الأموال الأجنبية، بدون مقابل، أو مقابل أجور زهيدة.

- استنزاف الدخل القومي، باحتكار التجارة الخارجية في المحاصيل الرئيسية، والسلع المصنعة للاستهلاك الضروري.

- رهن الأراضي والأموال العقارية بالفائدة المركبة.

- إقامة البنوك لتيسير الحوالات المالية، وإعادة نقل رؤوس الأموال إلى الخارج من فائض العائد الوفير، لخدمة البناء الأوربي، على حساب إفقار الشعوب الإسلامية من ثرواتها الخاصة، وطاقات أبنائها البشرية. وطالما أن عمليات التصدير والاستيراد تساعد البنوك على إنجازها، في غيبة بنك مركزي للدولة، فهي ثغرة واسعة لتهديب الأموال، أو إعادة ما ورد منها، وأرباح الباقي من ثمرتها وعائدها.

ولقد كان القطاع الاقتصادي في المجتمع الإسلامي المستعمر، هو القطاع السري المغلق الذي لا يدخله الوطنيون، إلا لأداء خدمات محدودة، وفي غالب الأحيان تكون خدمات إضافية: فاللغة فيه أجنبية، والفنيون فيه أجانب عملاء لهم ممن يدينون بدينهم، والأسلوب الاقتصادي أجنبي، وهو الأسلوب الرأسمالي، والمال أجنبي والعائد منه للأجنبي.

والوطن في هذا القطاع كان الثروة، والمجهود البشري في العمل والعائد منه كان الفقر، والمذلة على المواطنين<sup>(١)</sup>.

هذه حالة الاقتصاد أيام ضغط الاستعمار، وسلطة الاحتلال.

(١) انظر: الإسلام في الواقع الأيديولوجي المعاصر للدكتور محمد البهي ص ٨٨، ٨٩، نشر دار الفكر، ط ١، ١٩٧٠م.



ولما قام الحكم الوطني «الليبرالي» لم يتغيّر الوضع كثيرًا عمّا كان عليه من قبل. ففي ظلّ النظام الليبرالي الديمقراطي الذي ساد البلاد الإسلاميّة بعد استقلالها، قام نظامٌ اقتصاديٌّ يستوحي أفكاره، ويستقي أنظمتها، من نفس النظام السائد في العالم الغربي الرأسمالي، والذي وضع الاستعمار أسس بنائه كما ذكرنا من قبل.

وكان من أبرز معالم هذا النظام، أو قل: من أبرز معانيه - من وجهة النظر الإسلاميّة - ما يأتي:

١ - إقرار النظام الربوي الرأسمالي، وإبقاء البنوك المتنوعة في شتّى البلاد الإسلاميّة على هذا الأساس، بل التوسّع في إنشاءها، مع أنّ الربا في الإسلام من كبائر المحرّمات، ومن السبع الموبقات<sup>(١)</sup>، وآكله ومؤكله، وكاتبه وشاهده ملعونون على لسان محمّد ﷺ<sup>(٢)</sup>. ومن أكل الربا فقد أذن بحربٍ من الله ورسوله. ومن استحلّه فقد خلع ربة الإسلام من عنقه.

والغريب أنّ كثيرًا من المسلمين، استسلموا لهذا الواقع، وسلّموا أعناقهم للبنوك المرابية التي تحرّكها أصابع اليهوديّة العالميّة الرأسماليّة، والمتحكّمة في ذهب العالم ونقده، والمستفيدة الأولى من وراء الربا، غنى ونفوذاً وسيطرةً على مقدّرات الأمم الاقتصاديّة والسياسيّة.

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا...». متفق عليه: رواه البخاري في الوصايا (٢٧٦٦)، ومسلم في الإيمان (٨٩)، عن أبي هريرة.

(٢) رواه مسلم (١٥٩٧)، وأحمد (٣٨٠٩)، عن ابن مسعود.

وليت هؤلاء المسلمون، اكتفوا بالاستسلام للواقع على كُره، بل راح بعضهم يبحث عن مسوِّغات وفتاوى شرعية، يُبرّر بها مسلكه، ويُضفي على هذا الاقتصاد الربوي صبغة إسلامية.

٢ - وفي مقابل إحلال الربا الذي انتشر في كل مجال - حتّى إنَّ مَنْ لم تحرقه ناره، أصابه دخانه - عَطَلت فريضة «الزكاة» تعطيلًا كليًا. ولم يُجعل لها في نظام الدولة أي موضع أو اعتبار. مع أنّ الإسلام جعلها أحد مبانيه العظام، وثالثة دعائمه الخمس، وجعلها مع التوحيد والصلاة عنوان الدخول في دين الإسلام، واستحقاق أخوة المسلمين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَتُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] فهي حق معلوم، وضريبة مقدّسة فرضها الله في أموال أغنياء الأمّة، لتردّ على فقرائها. فهي من الأمّة وإليها، وهي من مال الله لعباد الله، ليس فيها معنى التبرّع أو التطوُّع أو الإحسان الاختياري، بل تحصيلها وتوزيعها موكول إلى الدولة المسلمة، تأخذها من أربابها، وتردّها على مُستحقّيها، بواسطة «العاملين عليها»، المنصوص عليهم في القرآن الكريم.

فَمَنْ أَنْكَرَ وَجوبَهَا ولزومها كفر وارتدّ عن الإسلام، وطُلبت منه التوبة أو يُقتل. وَمَنْ أَقَرَّ بِهَا وامتنع من أدائها، أُخِذَتْ مِنْهُ قَسْرًا وكرهًا. وإن كان ذا شوكة ومنعة قوتل بقوة السلاح حتّى يؤدّيها. ورحم الله أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ الذي قال: والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدّونه لرسول الله، لقاتلتهم عليه<sup>(١)</sup>.

(١) متفق عليه: رواه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٢٨٤)، ومسلم في الإيمان (٢٠)، عن أبي هريرة.



واختفى مع فريضة الزكاة التكافل الإسلامي كله، فلم يعد للفقراء والمساكين والغارمين وأمثالهم - من أصحاب الحاجات الأصليّة أو الطارئة - مورد يفي بحاجتهم، أو يخفف من بؤسهم، فظلت هذه الفئات الضعيفة في المجتمع كسيرة الظهر، مهينة الجناح، لا تجد أملاً، إلّا في الشكوى إلى الله، ولا عوناً إلّا في صدقات المحسنين، التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع!

٣ - إتاحة الفرص المذهلة للأسر الكبيرة وأصحاب النفوذ والجاه، ممّن احتكروا الحكم والسلطان، فاحتكروا من ورائه المغنم والمكاسب، فالاستيراد والتصدير في أيديهم، والمناقصات الكبيرة ترشّو عليهم، والمشروعات المربحة من حظّهم وحدهم، وغيرها، وغيرها.

وهذه الفرص الحرام، جعلت الأغنياء يزدادون غنى وشحماً، على حين يزداد الفقراء والضعفاء فقراً وضعفاً وهزالاً، وجعلت توزيع الثروة يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. فلم يبق مجال يُذكر لنمو التاجر الصغير، أو المحترف الفقير، أو العامل الضعيف. ما لم يكن له كبير يسنده، أو حزب يعضده، أو يسلك إلى الثروة طرقاً لا ترضاهم الأخلاق، أو تُتَح له فرص مفاجئة لم تكن في الحساب.

وهكذا اتّسعت الشقة، وعظمت الفوارق بين أبناء المجتمع الواحد، فريق يغرق في الذهب والنعيم إلى الأذقان، وفريق يهلك في مفازة الجوع والظماً والحرمان. فريق يعيش بين الغانية والكأس، وآخر يموت بين المحراث والفأس. فريق يشكو زحمة البطن، وآخر يشكو عضه الجوع!

وازداد الطين بلة، في البلاد التي تدفق فيها الذهب الأسود، فقد جعل الثروة تتصبّب بسرعة مفاجئة، وبكثرة هائلة، على طائفة قليلة من

الناس، أصبحت تلعب بالملايين لعبًا، تبعثرها ذات اليمين وذات الشمال، على حين لم تنل أكثرية الشعب حظها العادل من هذه الثروة التي أفاءها الله على عباده جميعًا.

والعجيب أن معظم الذين يزددون غنى في البلاد الإسلامية. من العاطلين، الذين لا يعملون ولا يكدحون، فهم يأخذون من الحياة ولا يعطون، ويستفيدون من المجتمع ولا يفيدون. أمّا الأثقياء المحرومون، فهم الكادحون المتعبون، الذين يواصلون سهر الليل بعناء النهار، ولا يجدون إلا الفتات، ممزوجة بالدم والعرق والدموع!

وأعجب من هذا محاولة قوم الكذب على الله، وعلى دينه، وعلى الحياة والواقع جميعًا، فهم يريدون تبرير هذا الظلم الاجتماعي، والعوج الاقتصادي، والانحراف الأخلاقي، بنسبته إلى القدر يومًا، بمثل قولهم «فضل الله يؤتيه من يشاء» أو قولهم: «سبحان من قسم الحظوظ»! كأنما الناس لا اختيار لهم في هذا الظلم، ولا يد لهم في هذا العوج والانحراف، وكأنما الإنسان مُسيّر لا مخير! نفس الفكرة الجبرية التي ردّدها المشركون قديمًا، وحكاها القرآن الكريم منكّرًا ومسفّها، حين قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ٤٧].

وأحيانًا ينسبونه إلى الشرع نفسه، فيقرؤون قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ...﴾ [الزخرف: ٣٢]، ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ٧١] وما شابهها من الآيات، كأن التفضيل معناه إعطاء كل شيء لفريق، وحرمان الآخرين من كل شيء! مع أن التفضيل يعني اشتراك الفريقين في الرزق وزيادة أحدهما على الآخر فيه.

ونسي هؤلاء الكاذبون على الله، كيف شرع سبحانه قسمة الفيء في كتابه، بحيث يوزع على المصالح العامة في الأمة، وعلى الفئات المحتاجة منها خاصة، معللاً ذلك التوزيع بهذه الجملة القرآنية المعجزة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

وأحياناً يكذبون على الحياة، فيقول أحدهم ما قال أخوه قارون من قبل: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: ٧٨]. وكذب، فكم من أناس أفضل منه علماً، وأكثر منه عملاً، لم ينالوا إلا الشقاء والحرمان: ﴿قَدْ قَالُوا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: ٥٠].

٤ - يُتِمُّ الصورة السابقة بروز الملكيات الزراعية الكبيرة، حتَّى بلغ ملك الواحد من كبراء القوم ألوف الأفدنة، بل عشرات الآلاف أحياناً، وأصبح «الباشا» الواحد في بلدٍ كمصر يملك عدَّة قُرى بأسرها، حتَّى مساكن الفلاحين فيها. وبات الإقطاعي من هؤلاء يُوسِّع ملكيته يوماً بعد يوم، إمَّا بشراء أراضٍ جديدة من صغار المزارعين، أو بامتلاك أراضٍ مستصلحة يحييها بعرق الفلاحين ويملكها هو، مقابل أجور بخسة ظالمة يدفعها لهؤلاء المساكين، الذين يكسون الأرض بالخضرة وهم يذبلون، ويحيونها وهم يموتون! هؤلاء الذين يزرعون القمح ويأكلون الطَّين، وينتجون الثمار ولا يُصيبون إلا النوى، وبينون على كواهلهم القصور وهم يسكنون في منازل كالقبور!

لقد ظلمهم السادة المترفون الذين حسبوا أنَّ هؤلاء إنما خلقوا للشقاء والخدمة، وأمَّا هم فخلقوا للسيادة والنعمة! لقد كانت صورة ظالمة ومُظلمة، وإن لم تصل في ظلمها وظلامها إلى درجة الإقطاع الذي عرفته أوربا في عصورها الوسطى، وكان المزارعون في الأرض عبيداً

لمالكها. فهذا اللون لم يعرفه المجتمع الإسلامي في أي بلد ولا في أي عصر، رغم هذا الانحراف الواضح عن خط الإسلام المستقيم، ومع هذا لم يلبث الشعور الإسلامي العام أن أنكره وثار عليه.

هـ - يضاف إلى هذا أن الحكم الليبرالي لم يستطع أن يطور اقتصاد المجتمع بحيث يتحول إلى مجتمع صناعي قوي، مكتفٍ بذاته، قادر على حماية نفسه، مستخدم لأقصى إمكانات «التكنولوجيا» الحديثة.

صحيح أن الصناعة دخلت في بعض الأقطار ونجحت إلى حد كبير، وكان لها أثرها الطيب العظيم بجهد الشركات الوطنية، كالذي قامت به شركة مصر للغزل والنسيج وأشباهاها، ولكنها لم تستطع توسيع نطاقها إلى الحد المطلوب. وبقيت الزراعة محور النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنه بقي عالاً على الغرب في الصناعات الثقيلة وفي استيراد الأجهزة والآلات الدقيقة كلها حتى إبرة الخياطة، كما أنه لم يستطع أن يزيد من مساحة الرقعة الزراعية بما يوازي التزايد المستمر في عدد السكان، ولا أن يحسن الإنتاج الزراعي باستخدام الوسائل الحديثة، ولا أن ينمي الإنتاج الحيواني، ولا أن يواجه مشكلة البطالة المتزايدة بعلاج حاسم.

وهكذا ظلَّ «التخلف» سمة مجتمعاتنا، وبهذا تضاعف السوء، حيث اجتمع إلى سوء التوزيع ضعف الإنتاج.

\*\*\*

## أثر الليبرالية في الحياة الاجتماعية

وعلى الصعيد الاجتماعي كان للفساد الاقتصادي السابق أثره في خلق تمايز طبقي لا ريب فيه. مع أنَّ الإسلام - دين المجتمع - يفرض الإخاء والمساواة، وينكر الطبقيّة ويسد عليها الطريق. ولكن الواقع العملي - بتنكره للإسلام - جعل من الأغنياء «طبقة» تتوارث الغنى والثروة، كما جعل من الفقراء طبقة تتوارث البؤس والشقوة، أولئك كتب لهم أن يعيشوا في حياة الترف ناعمين، وهؤلاء كتب عليهم أن يعيشوا في أكواخ الحرمان لاهثين. وكان هذا الترف في جانب الأقلية العاطلة، والحرمان في جانب الأكثرية العاملة، نذيرًا بانهيار المجتمع وإشرافه على هاوية الهلاك والدمار، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦].

ولا عجب أن شاع شرب الخمر، ولعب الميسر، وأصبح في المجتمع الإسلامي حانات وأندية يمارس فيها هذا الرجس من عمل الشيطان!

ولا غرابة كذلك إذا شاعت الفاحشة، وانتشر وباء الزنى سرًا وعلانية، وصار في بلاد الإسلام مراقص وكباريهات قائمة لتسهيل العبث والفجور. وعملت المؤسسات المشبوهة المخربة عملها في التهوين من فضيلة العفاف، وفي التحريض على التحلل من عُرا الأخلاق، وفي تيسير

كلّ السبل للشهوات والغرائز الحيوانية، واستخدمت كل الوسائل من الصورة والخبر، والأغنية والقصة و«الفيلم» والتمثيلية، والزّيّ المغري، والسهرات المختلطة، إلخ.

وأصبحت القيم الإسلامية الأصيلة، والعقائد الإسلامية العريقة، تواجه محنةً أخذت بالخنق، فقد صارت «مودّة» قديمة، وأصبح المتمسكون بها «رجعيّين» متخلفين، وتكاتفت الصحافة والخيالة (السينما) والمسرح والإذاعة والكتاب، بل المدرسة والجامعة، وكل المؤسسات التوجيهية والإعلامية، والثقافية والترفيهية، على السير في هذا الاتجاه: إغراء الرجال بالمجون والفجور، وإغراء المرأة بأن تتمرد على فطرتها الأنثوية، وتشبه بالجنس الآخر وتنافسّه، وأن تلبس ما يجذب إليها أنظار الرجال، لا ما يغطي مفاتن الجسد ويستر العورات عن أعين الأجانب. والعجب أن يتم كل هذا الفساد العريض تحت عنوان براق مضللّ هو «الحرية الشخصية» بمفهومها الغربي الذي لم تعرفه هذه الأمة، التي فرض الله عليها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعل بعضها أولياء بعض، وحذّرها نبيّها من ترك المنكر يفشو دون أن يأخذوا على يد صاحبه، أو يعمهم الله بعقابٍ من عنده.

وحقّت اللعنة على الأمة بانحلال شبابها وبناتها، فتميّع الشباب واسترجل النساء! و«لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال»<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أنّ موضوع المرأة كان من أظهر الموضوعات التي انهزم فيها المجتمع الإسلامي أمام الغزو الغربي، فلقد فقدت المرأة المسلمة

(١) رواه البخاري في اللباس (٥٨٨٥)، عن ابن عباس.

بسرعة مذهلة شخصيتها الأصيلة، وتقاليدها العريقة، وأصبحت ذيلًا للمرأة الغربية في كل شيء، أو قل: إنها صارت دمية يحركها العابثون بالقيم من مُصممي الأزياء، وتجّار المساحيق، وأصحاب الصحف الداعرة وغيرهم من المخربين.

يقول: «جان بول رو» في كتابه «الإسلام في الغرب» في فصل «تغريب الإسلام»:

«إنّ التأثير الغربي الذي يظهر في كلّ المجالات ويقلب - رأسًا على عقب - المجتمع الإسلامي لا يبدو في جلاء أفضل ممّا يبدو في تحرُّر المرأة».

قال: «وكانت تركيا الكمالية أوّل من فكّر في تغيير نظام المرأة. وكان هذا يعني معارضة التوراة في سفر التكوين: «وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك»<sup>(١)</sup>، ومعارضة القرآن: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]»<sup>(٢)</sup> اهـ.

وتحرير المرأة الذي يزعمونه، يعني ما قلناه: أن تتمرد على فطرتها بوصفها أنثى خلقها الله لتكون زوجةً وأمًّا، وأن تدع مملكتها المسؤولة عنها لتخرج إلى الشوارع والأسواق والملاهي والمصانع وغيرها؛ لتزاحم الرجال بالمنالك، وتتسلح بكل ألوان الزينة والإغراء؛ لتجذب الرجال وتباهي النساء الأخريات. التحرير هنا يعني إزالة الحواجز بين المرأة والرجل ليستمتع كلاهما بالآخر في عبث، بلا قيود من شريعة أو أخلاق.

(١) سفر التكوين (١٦/٣).

(٢) الإسلام في الغرب لجان بول رو ص ١٧٨، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، نشر المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٦٠م.

كما يعني تحرير المرأة في ديار الإسلام أن تدخل إلى العلاقات الأسرية - التي نظمها الإسلام بأحكام الشرع - الأفكار والتقاليد النصرانية التي تحرّم الطلاق وتعدّد الزوجات. هاتان هما الركيزتان اللتان يقوم عليهما تحرير المرأة المزعوم:

١ - إدخال الأفكار والتقاليد النصرانية في حياة الأسرة المسلمة.

٢ - إخراج المرأة المسلمة من بيتها ووظيفتها لتفتن الشباب، وتنشر الميوعة والفساد والانحلال، أو لتكون ألعوبة بأيدي الخبثاء من الرجال.

\* \* \*





## سيادة القوانين الوضعيّة

وكان من مخلفات الاستعمار وآثاره، التي أقرتها وباركتها الليبرالية الديمقراطية وجود «قوانين وضعيّة» تحكم بها «محاكم مدنيّة»، وهي قوانين تنتظم معظم شؤون الحياة والعلاقات: المدنيّة والتجاريّة والجنائيّة والإداريّة والدوليّة.

أمّا الشريعة الإسلاميّة التي حكمت ديار الإسلام ثلاثة عشر قرناً، فقد زُحِزحت عن مكانها، وحُصرت في ركن ضيق تنظّمه وتقضي فيه، وهو ما يتعلق بشؤون الأسرة أو ما يسمّى «الأحوال الشخصيّة» التي تنظر فيها «المحاكم الشرعيّة».

ووصفت القوانين الحديثة المستوردة من فرنسا وغيرها بأنّها عصريّة، وإنسانيّة ومتطورة، على حين غمزت الشريعة وأحكامها بأنّها جامدة، أو رجعيّة، أو غير قابلة للتطبيق في العصر الحاضر، بل ربّما اتُّهمت - تلميحاً أو تصريحاً - بأنّ في أحكامها قسوة ووحشيّة!

وترتّب على إقرار القوانين الوضعيّة الأجنبية الأصل، مخالفة الإسلام دين الأمّة - بل دين الدولة كما نصّت معظم الدساتير - مخالفة ظاهرة، بإحلال المحرّمات، أو إقرار المنكرات، أو إهمال الواجبات، أو إسقاط

العقوبات، مع أمر القرآن الصريح بالحكم بما أنزل الله، ورميه بالكفر والظلم والفسق كل من لم يحكم بما أنزل الله.

أجل، رأينا القوانين الوضعيّة تعطل العقوبات والحدود الشرعيّة المنصوص عليها في الكتاب والسنة جميعاً؛ لأنها لا تليق بالعصر! وتقرّ الربا، وهو من الموبقات السبع في الإسلام، ولا تقتطفه أمة إلا أذنت بحرب من الله ورسوله.

ورأيناها تقرّ شرب الخمر وصنعها واستيرادها والاتجار فيها، ولا ترى في ذلك جريمة تستحقّ العقوبة، والخمر في الإسلام أمّ الخبائث ومفتاح الشرور.

ورأيناها تقرّ الزنى ما دام وقوعه بتراضي الطرفين - الزاني والمزنيّ بها -، ولا ترى في الزنى جريمة إلا في حالة الاغتصاب والإكراه، أو في حالة الخيانة الزوجيّة إذا رفع الزوج دعوى بذلك على زوجته.

وإذا كان الزنى نفسه ليس جريمة يعاقب عليها القانون الوضعي، فأولى ألا يعاقب على مقدّمات الزنى من العري والتهتك والخلاعة، والتحريض على الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

هذا مع أنّ المفروض أن تكون القوانين معبرة عن عقائد الأمة وأخلاقها وتقاليدها، حامية لقيمها وآدابها وتراثها، ولكن العيب الأوّل في هذه القوانين أنّها مستوردة من أمة غير أمّتنا، لها عقيدة غير عقيدتنا، وقيم غير قيمنا، وأخلاق غير أخلاقنا، وتقاليد غير تقاليدنا.

إنّ مجتمعنا يعتبر الزنى جريمة وفضيحة، ولا يسمح أبّ لابنته، ولا أخ لأخته، ولا زوج لزوجته، ولا قريب لقريبته أن تسقط في هذا

الإثم أو ما هو دونه - كقُبلة من شابٍّ أجنبيٍّ - فتلوّث سمعتها وسمعة أُسرتها وتلطّخها بالعار.

فأين هذه النظرة لفاحشة الزنى ومقدّماته من نظرة الغربيين إلى هذا الأمر. وكيف نُحكّم قوانينهم في أمرنا ومجتمعهم غير مجتمعنا!

يقول الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي وقد عاش في فرنسا سنين عدداً:

«القوم هناك يعدّون هذه الأمور من الهنات والهيئات، ولا يلقون لها بالاً، ولا تثير نفورهم ولا اشمئزازهم، ولا تهّمهم كثيراً مسائل العِرض وما يتّصل به، ويبدو هذا في كثير من مظاهر حياتهم.

فإذا دخلت - مثلاً - قهوة من قهوات باريس، أو أيّة مدينة أو قرية فرنسيّة أخرى، فإنّه ينذر أن تجد رجلاً وامرأة جالسين على مائدة واحدة جلسة وقوراً محتشمة، بل تجد كليهما يطوّق الآخر بذراعه، ويعبث بكثير من أجزاء جسمه. وتجدهما يستغرقان من حين لآخر في قبلات حارة عميقة بل إنك لتجد في هذه القهوات عدداً غير يسير من النساء جالسات على أفخاذ الرجال.

ويتألّف معظم هؤلاء من أصدقاء مع صديقاتهم وأخلاء مع خلياتهم، وينذر أن تجد بعضهم زوجاً مع زوجته، أو خاطباً مع خطيبته.

وتجد مثل هذه المناظر بين الجالسين في عربات المترو والأتوبيس والقطار وسائر وسائل المواصلات، وتمر ببعض الطرقات في باريس أو في لندن أو تقف في محطة من محطات المترو أو الأتوبيس فتجد الصديق يحتضن صديقته، والرجل يحتضن امرأة لم تنعقد معرفته بها إلّا

منذ دقائق، ويقبّل كلّ منهما صاحبتَه على مرأى من جميع الناس ولا يلتفت أحد إليه، ولا يلقي إليه بالاً، فمعظمهم مشغول بمثل ما هو مشغول به، ولكلّ منهم شأن يغنيه. وتجد ما هو أبشع منظرًا من هذا كله وما يقرب من الفاحشة السافرة إذا دخلت «كباريه» - أي ملهى من ملاهي الليل أو صندوقًا من صناديقه كما يُسمّونه هناك (Boite de nuit).

وتدخل مرقصًا من المراقص الراقية فتجد المرأة نصف عارية، يحتضنها رجل أجنبي عنها، وتحتك جميع أجزاء جسمه بجميع أجزاء جسمها، ويضمّها إلى صدره ويراقصها، وقد تطفأ الأنوار عمدًا من حين لآخر ليتمكن الراقصان ممّا لا تسمح به الأضواء.

وقد تجد زوجها قابعًا في ناحية من المرقص، وكله إعجاب بما تؤدّيه زوجته، ويؤدّيه زميلها من حركات رشيقة!

ولا يفوته أن يهنئهما بعد فراغهما تهنئة حارة، بحسن توفيقهما في رقصتهما! هذا في المراقص الراقية.

أمّا المراقص الشعبية أو ما يُسمّونه (Bab mosettle) التي تؤمّها طوائف العاملات والخادمات والعمّال والمسيطرين على النساء، المتاجرين بأعراضهنّ، أما هذه المراقص الشعبية فحدث عنها ولا حرج، فإنّه لا يكاد يكون شيء فيها محظورًا!

وقد يعلم الزوج هناك أنّ لزوجته خدنا أو أخدانًا، وقد تعلم الزوجة أن لزوجها خلية أو خيلات، ويغمض كلّ منهما العين على ذلك، ويتقارضان التسامح ليُشبع كلّ منهما نزوته، وقد تدعو الزوجة خليلها إلى الغداء أو العشاء في منزلها. فيقابله زوجها بالترحاب مع علمه بأنّه خَدَنَ لزوجته.



وربّما لا تسمح له أوقاته وأعماله بالبقاء معه بعد الغداء أو العشاء  
فينصرف معتذراً مودّعاً تاركاً ضيفه الكريم في رعاية زوجته!

بل قد يعاشر الرجل منهم امرأة متزوجة معاشرة الأزواج، ويقيم معها  
إقامة دائمة في منزلها مع بقائها في عصمة زوجها، ومع علم زوجها  
بذلك، ويحدث هذا على الأخص في الطبقات الراقية، وقد يدعى الزوج  
نفسه إلى الحفلات والمآدب التي يقيمها العشاقان، ويبيت عندهما،  
فيذهب هو إلى مخدعه، وتذهب الزوجة مع عشيقها إلى مخدعهما  
الخاص بجوار الحجرة التي يبيت فيها الزوج!

بل قد يُقيم العشيق مع عشيقته وزوجها في منزل واحد، ويعيش  
الثلاثة في هذا الوضع على أتم وفاق، وهذا الوضع منتشر انتشاراً كبيراً  
في فرنسا على الأخص، ويُسمونه هناك: التعايش الثلاثي، وهذا النظام  
ليس حديثاً عندهم، بل إنه متأصل لديهم منذ عصور قديمة.

فقد كان كاتب فرنسا الكبير «أناتول فرانس» يقيم بصفة دائمة مع  
عشيقته مدام «أرمان دو كافيه» مع زوجها مسيو «أرمان دو كافيه» في  
منزل واحد.

وقد سئل مرّة عن مدى علاقته بخليته وبزوجها فقال: «إننا نحن  
الثلاثة نعيش على أتم وفاق»!

هذه هي تقاليد القوم هناك، في فرنسا، في الغرب، فلا غرو أن جاءت  
قوانينهم معبرة عن أوضاعهم وأعرافهم، فكيف تصلح هذه القوانين لنا  
وبيننا وبينهم هذا البون الشاسع في النظر إلى الأخلاق والآداب!

\*\*\*

نسخة مجانية



## الحياة النيابية

إنَّ أفضل جوانب الليبرالية الديمقراطية - في نظري - هو جانبها السياسي، الذي يتمثل في إقامة حياة نيابية. يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين تتكوّن منهم «السُّلطة التشريعية» في البرلمان، وفي المجلس الواحد أو المجلسين.

وهذا الانتخاب إنّما يتمّ عن طريق الانتخاب الحرّ العامّ لمن ينال أغلب الأصوات من المرشّحين، المنتمين إلى الأحزاب السياسية أو المستقلين عنها.

وهذه «السُّلطة المنتخبة» هي التي تملك التشريع للأُمَّة، كما تملك مراقبة السُّلطة التنفيذية (الحكومة) ومحاسبتها وإلزامها أو سحب الثقة عنها، فلا تستحقّ البقاء.

وبهذه السُّلطة المنتخبة يكون أمر الشعب في يد نفسه، وتصبح «الأُمَّة مصدر السلطات».

إنَّ هذه الصورة من الناحية النظرية طيّبة ومقبولة، من الوجهة الإسلامية في جملتها لو أمكن تنفيذها على الوجه الذي ينبغي، وأمّكن كذلك تفادي ما يصاحبها من مساوئ وشرور.

وإنّما قلت «في جملتها»؛ لأنّ للفكرة الإسلامية بعض التحفّظات على أجزاء معيّنة من هذه الصورة.

فالسُّلطة المنتخبة لا تملك التشريع فيما لم يأذن به الله، لا تملك أن تُحلّ حراماً أو تحرّم حلالاً أو تعطّل فريضة، فالمُشرّع الأوّل هو الله جلّ شأنه، وإنّما يشرّع البشر لأنفسهم فيما أذن لهم فيه، أي فيما لا نصّ فيه من مصالح دُنياهم، أو فيما يحتمل وجوهاً عدّة، وأفهاماً شتّى يُرجّحون أحدها مهتدين بقواعد الشرع. وفي هذا وذاك مجال رُحّب جدّاً للمقنّنين من البشر. ولهذا يجب أن يُقال: إنّ الأُمّة مصدر السُّلطات في حدود شريعة الإسلام. كما يجب أن تكون في المجالس التّشريعيّة هيئة من «الفقهاء» القادرين على الاستنباط والاجتهاد، تعرض عليها القوانين، لترى مدى شرعيّتها أو مخالفتها. بيد أنّ النظام الديمقراطي لم يشترط شيئاً من ذلك، رغم النص في الدستور على أنّ دين الدولة هو الإسلام. ثم إنّ المرشحين لتمثيل الأُمّة يجب أن يتوافر فيهم الدّين والخُلق بجوار الصفات الأخرى، كالخبرة بالشؤون العامّة، ونحوها. فلا يجوز أن يرشح لتمثيل الأُمّة فاجر سيّير أو تارك للصلاة أو مستخفّ بالدّين.

إنّ هناك صفتين يشترطهما الإسلام لكلّ من يلي عملاً، الأولى: الكفاية للقيام بهذا العمل والخبرة به. والثانية: الأمانة التي بها يُصان هذا العمل، ويُتقى الله فيه. وهذا ما عبّر عنه القرآن على لسان يوسف بقوله: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهُ﴾ [يوسف: ٥٥]. وفي قصّة موسى على لسان ابنة الشيخ الكبير: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ أُسْتَجَرَّتْ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦]. فالقوّة والعلم تمثّل الجانب الذّهني والعملّي المشروط للعمل، والحفظ والأمانة تمثّل الجانب الخُلقي والنّفسي المطلوب لنجاحه أيضاً.

ولكنّ قوانين الانتخاب المستوردة من الغرب الديمقراطي، لم تشترط شيئاً من ذلك في المرشح إلا دفع «تأمين» ماليّ يعجز عنه الفقراء من أبناء الشعب، فضلاً عن نفقات الدعاية الانتخابيّة التي لم يوضع لها أيّ حدود.

ولهذا كان المرشّحون - غالباً - هم الأثرياء وكبار المُلّاك الذين يستطيعون أن «يصرفوا» على الانتخابات، وأن «يشترّوا» الأصوات ممّن يملك أن يبيع صوته، ولو بثمنٍ بخس، وكثير من أبناء القرى - وهم جمهور الشعب - لا يملك صوته حتّى يتصرّف في بيعه، بل العبد وما ملكت يداه لسيّده، مالك المسكن والأرض و«العزبة».

ولهذا أصبحت «النيابة» عن الأمة كالوزارة «حزفة» مُحتَكِرة للأسر الكبيرة وذوي الجاه والنفوذ، الذين لا يخلو منهم مجلس من المجالس مهما تكن صبغته؛ لأنّ هؤلاء الكبراء وزّعوا أبناءهم على أحزاب الأغليّة والأقليّة، بحيث يضمنون «وجودهم» في كلّ دورة، سواء أكان الانتخاب مزوّراً، وهذا هو الغالب، أم كان الانتخاب حرّاً نزيهاً، وقلّما يكون.

ومن ثَمَّ كان معظم الشعب في شغلٍ بمتاعبه ومآسيه ولقمة عيشه عن هذه «الملهاة» الكبرى، التي يقوم بالدور الأكبر في تمثيلها رجال «الأحزاب السياسيّة»، الذين لم يكن لهم أكبر من تخاطف عصا القيادة، وتجاذب كرسيّ الوزارة، وممالة القصر المالك، وتضليل الشعب الكادح.

كان الشعب يعتقد أنّ المرشح الذي تريده الحكومة سينجح، أيّد هو أو عارض، فإذا كانت الحكومة سَعْدِيّة سينجح السعديّون وحلفاؤهم، وإذا كانت وفديّة سينجح الوفديّون، كما كان يعلم أنّ

الإنجليز من وراء الستار إذا أرادوا حزبا لم يعجزوا عن إنجاحه، وإذا كرهوه لم يعجزوا عن إسقاطه.

ولهذا كان الذين يشتركون في الانتخابات في بلد كمصر نسبة ضئيلة جداً من مجموع الناخبين، لم تزد مرة حسب الإحصاءات عن (١٢) في المائة.

وكان الدستور يعطي الحكومة حق إعلان «الأحكام العرفية» في بعض الأحوال الاستثنائية، ولكن هذه الأحوال للأسف أصبحت هي الأساس والقاعدة، وظلت مصر سنين طويلة سجينة الحكم العرفي أو العسكري، ولم تتحرر من نيره، إلا فترات قليلة جداً كأنها ومضة برق ثم تختفي، ولم تقف البرلمانات المنتخبة - للأسف أيضاً - في صف الحرية، ولم تقل يوماً للحكومة: ارفعوا أيديكم عن الشعب، أغمدوا هذا السيف المصلت على رقبتك: سيف الأحكام العسكرية!

وفتحت السجون والمعتقلات أبوابها للبراء الشرفاء من أبناء الوطن واختلطت السياط بدماء الكثيرين منهم، وأكلت من لحومهم، كما حدث في سنتي (١٩٤٨ - ١٩٤٩م)<sup>(١)</sup>، وهذه المجالس صامتة، لم تنبش بينت شفة، إن لم تكن مؤيدة!

وكيف لهذه المجالس ذلك وأغلب أعضائها من حزب الحكومة، الذي يواليها في الخير والشر، ويؤيدها بالحق والباطل، وكثير منهم يعلم أنه لم ينجح إلا بقوة الحكومة وتأيدها، فكيف يعارض الفرع أصله، والخادم مولاه!

(١) راجع: مذكرات الأستاذ محمد علي الطاهر عن «معتقل هايكستب» تجد فيه بعض الملامح عن هذه الفترة الكئيبة.

كما لم تستطع هذه البرلمانات أن تنتصر لفئات الشعب من الفلاحين والعمال والمحترفين، وغيرهم من الجاهدين في سبيل الرزق الحلال، وذلك لأنَّ جُلَّ أعضائها كانوا من المترفين الذين وُلدوا وفي أفواههم ملاعق الذهب، فكيف يحشُّون بآلام المتعبين! بل كيف يكون لهؤلاء المساكين مطالبٌ وهم ما خُلِقوا إلَّا ليعملوا في أرضهم زُرَّاعًا، أو في قصورهم خُدَّامًا!

والقصر الملكي ماذا كان دوره؟ لقد كان غارقًا مع الحاشية والبطانة في الترف والعبث، ولكنَّه من ناحية أخرى كان يُشجِّع «التناحر الحزبي» القائم ويغذِّيه، ليستطيع عند الحاجة ضرب الأحزاب والزعامات السياسيَّة بعضها ببعضٍ، ويظلُّ هو مُتربِّعًا على عرشه، مُتَمَكِّنًا من سلطاته.

لقد فشلت الحياة النيابيَّة، وذهبت حسنة الديمقراطية السياسيَّة هباءً.

وكان لهذا الفشل أسباب عديدة أهمها:

١ - قصور النظام الليبرالي الديمقراطي ككله، وما فيه من عيوب ذاتيَّة، كما سنبيِّن ذلك فيما بعد.

٢ - فساد الأنظمة الانتخابيَّة التي لم تضع أيَّ شروطٍ للمرشَّح غير الشرط المالي، وخلوَّ صحيفته من سوابق الجرائم المخلَّة بالشرف، ونحو ذلك من الأمور السلبيَّة، وعدم تقييد الدعاية الانتخابيَّة بأيِّ قيد، وعدم وضع ضمانات كافية لنزاهة الانتخابات وحرِّيَّتها، إلى غير ذلك.

٣ - انتشار الأمِّيَّة والجهل لدى أكثر فئات الشعب، وعدم نضوج الوعي السياسي بين المواطنين.



٤ - عدم إيمان الكثيرين بجدوى الانتخابات، وعدم الثقة بنتائجها، لاعتقادهم أنّ ما تريده الحكومة سينفذ.

٥ - غموض الدستور وقصوره بل تناقضه في بعض الأحيان، ممّا أدى إلى البلبلة والفوضى. ففي مصر - مثلاً - يُقرّر في المادّة (١٤٩) أنّ دين الدولة هو الإسلام، على حين لا يضع أي ضمانات لرعاية هذه المادّة ووضعها موضع التنفيذ، كما لم يُحدّد - تحديداً كافياً - سلطة الوزراء وصلتهم بالشعب، ممثلة في نوابها، وموقفهم من رئيس الدولة - الملك حينئذٍ - وكل ما جاء ممّا يتّصل بهذه النقطة الحساسة لا يكاد يتجاوز ثلاثة أسطر، كلّها غموض وعموم.

٦ - فساد الأوضاع الاقتصادية التي جعلت أصحاب الثروة هم الذين يملكون الأصوات، وجعلت الكثيرين يبيعون أصواتهم بثمنٍ بخس.

٧ - فساد الأحزاب السياسيّة التي كانت شبه محتكرة للنيابة والحكم في تلك المرحلة، والتي بلغ الاختلاف والخصام منها مبلغاً مزّق الأمّة شرّ ممزّق.

\* \* \*



## موقف الحركة الإسلامية من هذه الأوضاع

لم تقف «الحركة الإسلامية» من هذه الأوضاع العُوج موقف المتفرّج أو المحايد، ولم ترضَ لنفسها أن تعيش خرساء اللسان شلاء اليد، وسوس الفساد ينخر في كيان الأمة.

لقد حملت لواء الجهاد، ووقفت في الساحة تطالب بضرورة التغيير، لم تبخل بالنصح والبيان والإنذار بالخطر، ولم تكتفِ بإرسال صيحاتها عالية مدوّية، تُنبّه الغافلين، وتوقظ النائمين، وتعلمّ الجاهلين، عن طريق كتّابها ومحاضريها وخطبائها، ومُحدّثيها، بل شخّصت الداء، ووصفت الدواء، وقَدّمت الحلول، ورسمت الخطوط المؤلّفة للتغيير والإصلاح، على هدى من شرع الإسلام، وروح الإسلام.

أجل، وقفت الحركة الإسلامية صابرة مرابطة، تقاوم الانحراف والفساد، ووراءه الحكومات المتعاقبة القادرة على البطش، والأحزاب المحتكرة للحكم، ومن ورائها الإقطاع المتسلّط، ورأس المال المتحكّم، ومن وراء ذلك كلّ القصر الحاكم، والإنجليز المحتلون.



## الحركة تطالب بتغيير الأوضاع وترسم منهج التغيير:

وأكتفي هنا بتسجيل فقرات من المقالات التي كتبها مؤسس الحركة الإسلامية الإمام الشهيد حسن البنا<sup>(١)</sup>، في افتتاحيات صحيفة الحركة اليومية سنة ١٩٤٨م، ونُشرت بعد ذلك مرارًا وتكرارًا في رسالة خاصة بعنوان: «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي».

ولم تكن هذه في الحقيقة مجرد مقالات، بل خطابات مفتوحة، أو بيانات موجهة إلى كل من يعنيه أمر البلاد، وبخاصة الذين قُدر لهم أن يحملوا مسؤولية قيادتها.

ولهذا كانت تبدأ المقالات بهذه الكلمات:

«إلى رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الأول...

وإلى أعضاء الهيئات النيابية - على اختلافها - باعتبارهم الدعاة الرسميين لنظام الإسلام.

وإلى رؤساء الهيئات الشعبية والسياسية والوطنية والاجتماعية، باعتبارهم قادة الفكر وموجهي الجماهير.

وإلى كل محبٍ لخير العالم وسيادة بني الإنسان.

أوجه هذه الكلمات، أداء للأمانة، وقيامًا بحق الدعوة.

ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد». حسن البنا.

(١) بالإضافة إلى ما كتبه رجال الحركة في الصحف والكتب مثل الشيخ محمد الغزالي والشهيد عبد القادر عودة وسيد قطب، وغيرهم، وإلى التيار الضخم الذي أوجدته الحركة بخطبها ومحاضراتها وأحاديثها وسائر أساليبها، التي ظهر أثرها في كافة فئات الشعب.

وإذا كان الحديث عن مصر خاصّة، فإنّها مثال لما يجري في البلاد العربيّة الأخرى، ثمّ إن مصر تعدّ كبرى الدول العربيّة، وقبله الثقافة للبلاد الإسلاميّة نظرًا لوجود أزهرها العريق، وهي البلد «الأم» لكبرى الحركات الإسلاميّة الحديثة، فلا عجب أن نفرد تجربتها ببعض العناية.

### في القضية الوطنيّة:

وتحت عنوان «قضيّتنا الوطنيّة وكيف تُحلّ في ضوء التوجيه الإسلامي» يتحدّث الشهيد البنا عن الأحداث الوطنيّة التي تحدّدت في ذلك الوقت في «تحقيق وحدة وادي النيل - شماله وجنوبه - وجلاء القوات الأجنبيّة عنه جميعًا».

وبعد أن يبيّن الموقف الإسلامي النظري من هذه القضية، يقدّم الحلّ العملي فيقول:

«لقد فاضنا فلم نصل إلى شيء، لتعنّت الإنجليز وتصلّبهم ومناوراتهم... واحتكنا فلم نصل إلى شيء كذلك، أمام تغليب المصالح الدوليّة والمطامع الاستعماريّة. ولقد قال كاتب فاضل: إنّنا وصلنا إلى كسب أدبيّ عظيم بالدعاية الواسعة لقضيّتنا بطرحها أمام أنظار العالم كلّ، وإخراجها من حيّز التفاهم الشائنيّ الضيق، إلى حيّز التحاكم الدوليّ الواسع، وذلك صحيح، ولكن هذا الكسب الأدبي لن يُغني عن الحقيقة الواقعة شيئًا، وهي أنّنا ما زلنا مع الإنجليز حيث كنّا، لم نتقدّم خطوة، بل إنّ هذا الركود كان مدعاةً إلى التساؤل والبلبلّة.

لم يبق إذن إلّا «النبد على سواء» بأن نعلنهم بالخصومة الصريحة السفارة، ونقرّر في صراحة إلغاء ما بيننا وبينهم من معاهدات واتفاقات،

ونعلن اعتبار أمة الوادي معهم في حالة حرب - ولو سلبية - وننظم حياتنا على هذا الاعتبار؛ اقتصاديًا: بالاكْتفاء والاقتصار على ما عندنا وعند إخواننا العرب والمسلمين والدول الصديقة إن كانت. واجتماعيًا: بتشجيع رُوح العزة والكرامة وحبِّ الحُرِّيَّة. وعمليًا: بتدريب الشعب كُلِّه تدريبًا عسكريًا حتَّى يأتي أمر الله. وتُهيأ نفوس الشعب لذلك بدعاية واسعة تامة كاملة، كما تفعل الأمم إذا واجهت حالة الحرب الحقيقية، وتتغيَّر كلُّ الأوضاع الاجتماعية على هذا الأساس»<sup>(١)</sup>.

### الوحدة العربيَّة والإسلاميَّة:

وتحت عنوان: «وحدتنا في ضوء التوجيه الإسلامي» كتب الشهيد حسن البنا رَحِمَهُ اللهُ يقول:

«معلوم أنَّ الإسلام رسالة عالميَّة جاءت لخير الأمم والشعوب جميعًا، لا فرق بين عربيٍّ ولا عجميٍّ أو شرقيٍّ أو غربيٍّ، ولهذا دعا إلى القضاء على الفوارق الجنسيَّة والعنصريَّة، وأعلن الأخوة الإنسانيَّة، ورفع لواء العالميَّة بين الناس لأوَّل مرَّة في تاريخ البشر».

«ومعلوم أنَّ الإسلام كذلك قد قرَّر من باب الأولى أقوى معاني الأخوة بين المؤمنين به، والمنتسبين إليه، والمعتقدين برسالته، حتَّى جعل الأخوة معنى من معاني الإيمان، بل هي أكمل معانيه».

«ويوم واجه المسلمون العالم كُلِّه صفاً واحداً، وقلباً واحداً في ظلِّ هذه الأخوة الصادقة الحقَّة، لم تلبث أمامهم ممالك الروابط الإداريَّة أو

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣٠٩، ٣١٠، نشر المؤسسة الإسلامية، بيروت،

ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

السياسة المجردة ساعة من نهار، وانهزم أمامهم بغير نظام الرُّوم والفرس على السواء، وكونوا إمبراطورية ضخمة تمتد من المحيط إلى المحيط، ذات علم وحضارة، وقوة وإشراق.

ويوم غفلوا عن سرّ قوتهم ولم يأخذوا بهدي كتابهم: ﴿وَلَا تَنْزَعُوا فَنَفْسَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦] ودبّ إليهم داء الأمم من قبلهم، من تغليب المصالح الماديّة الزائلة على الأخوة الإيمانيّة الباقية، تمزّقت هذه الإمبراطورية أيدي سبأ، ولعبت بها المطامع الداخليّة والخارجيّة، وانتهى أمرها أخيراً جدّاً بعد الحرب العالميّة الأولى إلى الانهيار، والوقوع في أسر خصومها من غير المسلمين الذين احتلّوا أرضها، وملكوا أمرها، وتقاسموها فيما بينهم، وظنّوا أنّه قد انتهى أمر الإسلام وختمت الحرب الصليبيّة أفضل ختام.

وكانت الدسيسة الكبرى التي اقتحمت على المسلمين عقولهم وقلوبهم أولاً، ثمّ أرضهم وبلادهم ثانياً، هي تأثرهم بالعنصريّة والشعوبيّة، واعتداد كل أمة منهم بجنسها، وتناسي ما جاء به الإسلام من القضاء على العنصريّة الجاهليّة والتفاخر بالأجناس والألوان والأنساب.

وقد انتهت الحرب العالميّة الثانية، التي قضت على العنصريّات الحديثة في أوروبا، عنصريّة النازيّة والفاشيّة، فرأينا بعدها الدول الأوربيّة الكبرى تسعى سعياً حثيثاً إلى التّجمّع والتكّثّل، باسم العنصريّات تارة، والمصالح تارة أخرى.

نحن أمام كلّ هذه الأوضاع العالميّة الجديدة، وأمام تشابه قضايانا وتشاكلها، فهي كلّها قضية واحدة، معناها استكمال الحرّيّة والاستقلال، وتكسير قيود الاستغلال والاستعمار، لا بدّ أن نلجأ من جديد إلى ما فرضه الإسلام على أبنائه منذ أوّل يوم حين جعل الوحدة معنى من



معاني الإيمان، يجب أن نتكثّل ونتوحد. وقد بدأنا بالجامعة العربيّة، وهي وإن كانت لم تستقر - بعد - الاستقرار الكامل، إلّا أنّها نواة طيبة مباركة على كل حال، فعلينا أن ندعمها ونقوّيها، ونخلّصها من كل ما يحيط بها من عوامل الضعف والتحلل. وعلينا بعد ذلك أن نوسّع الدائرة حتّى تتحقق رابطة شعوب الإسلام - عربيّة وغير عربيّة - فتكون نواة «لهيئة الأمم الإسلاميّة» بإذن الله»<sup>(١)</sup>.

وبهذه الطريقة التي ستضيف إلى وسائلنا الخاصّة لكلّ أُمّة، من النبذ والجهاد، معنى آخر من معاني القوة، هو الوحدة والتجمّع، نستطيع أن نتخلّص، وأن نحفظ التوازن العالمي بين الأمم الطامعة، والدول المتنافسة على المغانم والحطام.

### نظام الحكم:

وتحت عنوان «نظام الحكم أو الحكومة في الإسلام» كتب الشهيد يقول:

«يفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس، فهو لا يقرّ الفوضى، ولا يدع الجماعة المسلمة بغير إمام، ولقد قال رسول الله ﷺ لبعض أصحابه: «وإذا كنتم ثلاثة فأمرّوا عليكم رجلاً»<sup>(٢)</sup>.

فمن ظنّ أنّ الدين - أو بعبارة أدقّ الإسلام - لا يعرض للسياسة أو أنّ السياسة ليست من مباحثه، فقد ظلم نفسه وظلم علمه بهذا الإسلام.

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣١٢ - ٣١٤.

(٢) رواه أبو داود في الجهاد (٢٦٠٩)، وقال الألباني في صحيح أبي داود (٢٣٤٨): حسن صحيح. عن أبي هريرة. ولفظه: «إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمّروا أحدهم».

ولا أقول ظلم الإسلام، فإنَّ الإسلام شريعة الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وجميل قول الإمام الغزالي رحمته الله: «اعلم أنَّ الشريعة أصل، والملك حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع»<sup>(١)</sup>.

فلا تقوم «الدولة» الإسلامية إلَّا على أساس «الدعوة» حتَّى تكون «دولة رسالة» لا تشكيل إدارة، ولا حكومة مادَّة جامدة صمَّاء لا روح فيها - كما لا تقوم «الدعوة» إلَّا في حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقوِّمها.

وأوَّل خطئنا أننا نسينا هذا الأصل، ففصلنا الدين عن السياسة عمليًّا، وإن كُنَّا لم نستطع أن نتنكر له نظريًّا، فنَصَّصنا في دستورنا على أنَّ دينَ الدولة الرسميَّ هو الإسلام، ولكنَّ هذا النصَّ لم يمنع رجال السياسة وزعماء الهيئات السياسية أن يفسدوا «الدَّوق الإسلامي» في الرؤوس، والنظرة الإسلامية في النفوس، والجمال الإسلامي في الأوضاع، باعتقادهم وإعلانهم وأعمالهم على أن يباعدوا دائمًا بين توجيه الدِّين ومقتضيات السياسة، وهذا أوَّل الوهن وأصل الفساد»<sup>(٢)</sup>.

ثمَّ بيَّن الدعائم التي يقوم عليها الهيكل الأساسي لنظام الحكم في الإسلام، وهي: مسؤوليَّة الحاكم، ووَحدة الأُمَّة، واحترام إرادتها. وبعد أن يشرح هذه الثلاث مبيِّنًا أن لا عبرة بالأسماء متى تحقَّقت هذه القواعد، يبيِّن موقف الإسلام من النظام النيابي ومن الدستور المصريَّ موضِّحًا غموض هذا الدستور في تحديد مسؤوليَّة الحكومة، ثمَّ يتعرَّض للأحزاب التي فقدت كلَّ مقوِّمات البقاء والاستمرار، ولم يبق لها همٌّ إلَّا التنافس على الحكم لإرضاء الأنصار، واضطهاد الخصوم، فيقول:

(١) إحياء علوم الدين (١٧/١)، نشر دار المعرفة، بيروت.

(٢) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣١٧.

## الأحزاب المصرية:

«لقد انعقد إجماع طلاب الإصلاح على أنّ الأحزاب المصرية هي سيئة هذا الوطن الكبرى، وهي أساس الفساد الاجتماعي الذي نصطلي بناره الآن. وإنّها ليست أحزاباً حقيقية بالمعنى الذي تُعرف به الأحزاب (في بلاد الديمقراطيات!) فهي ليست أكثر من سلسلة انشقاقات أحدثتها خلافات شخصية بين نفر من أبناء هذه الأمة، اقتضت الظروف في يوم ما أن يتحدثوا باسمها وأن يطالبوا بحقوقها القومية. كما انعقد الإجماع على أنّ هذه الأحزاب لا برامج لها ولا مناهج، ولا خلاف بينها في شيء أبداً إلا في الشخصيات، وآية ذلك واضحة فيما تعلن من بيانات خارج الحكم، وفيما تطلع به من خطب العرش داخل الحكم، وبما أنّ الأحزاب هي التي تقدّم الشيوخ والنواب، وهي التي تُسيّر دفة الحكم في الحياة النيابية، فإنّ من البدهيّ ألا يستقيم أمر الحكم وهذه حال من يُسيرون دفته.

وهذا الكلام الذي انعقد إجماع الأمة عليه، أعلنه شيوخ ونواب وفقهاء ودستوريون في صراحة ووضوح، ومن قرأ ما كتبه علوبة باشا في كتابه «مبادئ وطنية» أو الأستاذ حسن الجداوي في كتابه «عيوب الحكم في مصر» أو غيرهما من الكتاب رأى صدق ما نقول، وحسبنا أن ننقل هنا فقرة من كتاب الفقيه الدستوري الأستاذ سيد صبري «مبادئ القانون الدستوري» عن الأحزاب المصرية قال: «والواقع أنّه لم يعد لأغلب الأحزاب السياسية في مصر برنامج يدافع عنه أنصاره، بل أصبح كل حزب عبارة عن وزير سابق له أنصار ومريدون، ولهذه النتيجة أهميتها، فإنّ الانتخاب لن يقوم على المفاضلة بين البرامج، فقد

أصبحت واحدة للجميع، بل سيقوم على الثقة بالأشخاص أو المفاضلة بينهم، وستكون الانتخابات شخصية لا حزبية بالمعنى المفهوم لدى الشعوب الغربية، وبديهي أن بقاء الأحزاب على هذا المنوال يقسم البلاد شيعاً وأحزاباً، ويشير الشقاق والمنازعات بين الأفراد والأسر بلا سبب مفهوم ولا أساس معقول.

وإذا أضيف إلى هذا أن مصر ما زالت بلدًا محتلاً إلى الآن، وأنّ الذي يستفيد من هذه الفرقة هم المحتلون الغاصبون فقط، وأنّه إذا استسيع الخلاف - وهو غير مستساغ بحال - في أمة من الأمم، فإنّ أمة وادي النيل هي أحوج ما تكون إلى أكمل معاني الوحدة تتجمّع قواها في نضال الاستقلال، وفي عمل الإصلاح الداخلي - كان الأمر أخطر من أن يُهمل أو يُستهان به»<sup>(١)</sup>.

### عيوب نظام الانتخاب في مصر:

وبعد الحديث عن خلل الأحزاب، يتحدّث عن خلل الانتخاب فيقول: «ونحن في مصر قد أخذنا بنظام الانتخاب المباشر تارة في قانون سنة (١٩٢٣م)، وبنظام الانتخاب على درجتين في قانون سنة (١٩٣٠م)، وكلاهما في الواقع لم يحقق الغرض المقصود منه، وظهرت له حين التطبيق عيوب يجب أن نعمل على إصلاحها بتعديل شامل، وليس الخطأ عيباً في ذاته، ولكن الرضا به والاستمرار عليه والدفاع عنه هو الخطأ كل الخطأ. ولقد شعر الجميع بقصور قانون الانتخاب الحالي عن الوفاء بالغرض الذي وُضع من أجله، وهو الوصول إلى اختيار الصالحين

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣٢٦، ٣٢٧.



لليابة عن الأمة، ووُجِّهت إليه انتقادات مُرَّة كشفت عن كثير من العيوب التي أهمها ما ذكره الدكتور سيد صبري في كتابه «مبادئ القانون الدستوري» أنه أوجد هيئة ناخبة لا يمكنها تحقيق الغرض من الانتخابات على الوجه المطلوب، وأنه لم يحقق فكرة تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً، وأنه لم يوصل إلى إيجاد هيئة تعمل للصالح العام مجرّدة من كل قيد، وقد أورد بعد ذلك إحصائية دقيقة خلص منها بالأرقام إلى أنّ قرارات البرلمان المصري في أدواره المختلفة لا تعبّر عن رأي الأمة ولا عن رأي أكثريتها، ولا عن رأي أقلية محترمة من أبنائها وإنما تعبر عن رأي نسبة ضئيلة من مجموع من له حق الانتخاب، لم تصل يوماً ما إلى ١٢٪ في المائة.

وبيان ذلك: أنّ مجلس النواب سنة (١٩٢٦م) لا تمثل قراراته - مع أنّها صحيحة ونافذة بحكم القانون - إلا (١٠,٧٥٪) من هيئة الناخبين، ومجلس سنة (١٩٢٩م) نسبة التمثيل فيه (٩,٢٥٪) ومجلس سنة (١٩٣٦م) النسبة فيه (٩,٢٥٪)، ومجلس سنة (١٩٣٨م) النسبة فيه (١١,٧٥٪)، ومجلس سنة (١٩٤٢م) النسبة فيه (٩,٧٥٪)، والمجلس الحالي ليس أفضل ممّا تقدم.

فكيف يُقال بعد هذا: إنّ ذلك تعبير عن رأي الأمة، وتمثيل صحيح لها؟!..

### تعديل وإصلاح:

«لا بدّ من تعديل وإصلاح لقانون الانتخاب، ومن وجوه هذا الإصلاح الضرورية:

١ - وضع صفات خاصّة للمرشّحين أنفسهم، فإذا كانوا ممثلين لهيئات فلا بدّ أن يكون لهذه الهيئات برامج واضحة وأغراض مفصّلة

يتقدّم على أساسها هذا المرشح - وإذا لم يكونوا ممثلين لهيئات فلا بدّ أن يكون لهم من الصفات والمناهج الإصلاحية ما يؤهلهم للتقدم للنيابة عن الأمة، وهذا المعنى مرتبط إلى حدّ كبير بإصلاح الأحزاب في مصر، وما يجب أن يكون عليه أمر الهيئات السياسية فيها.

٢ - وضع حدود للدعاية الانتخابية، وفرض عقوبات على من يخالف هذه الحدود - بحيث لا تتناول الأسر ولا البيوت ولا المعاني الشخصية البحتة التي لا دخل لها في أهلية المرشح، وإنّما تدور حول المناهج والخطط الإصلاحية.

٣ - إصلاح جداول الانتخاب، وتعميم نظام تحقيق الشخصية، فقد أصبح أمر جداول الانتخاب أمراً عجيباً بعد أن لعبت بها الأهواء الحزبية والأغراض الحكومية طوال هذه الفترات المتعاقبة، وفرض التصويت إجبارياً.

٤ - وضع عقوبة قاسية للتزوير من أيّ نوع كان، وللرشوة الانتخابية كذلك.

٥ - وإذا عدل إلى الانتخاب بالقائمة - لا الانتخاب الفردي - كان ذلك أولى وأفضل، حتّى يتحرّر النوّاب من ضغط ناخبيهم وتحل المصالح العامة محل المصالح الشخصية في تقدير النوّاب والاتصال بهم.

وعلى كلّ حال فأبواب الإصلاح والتعديل كثيرة، هذه نماذج منها، وإذا صدق العزم وضح السبيل، والخطأ كل الخطأ في البقاء على هذا الحال والرضا به، والانصراف عن محاولة الإصلاح.



### ضعف الحكومات:

«لا يجادل أحد في أنَّ الحكومات المتعاقبة قد ضعفت عن أداء واجبها، وفقدت معظم هيبتها في النفوس كحكومة بسبب هذا التجريح بالحقِّ والباطل الذي تُملِّيه الرُّوح الحزبيَّة البحتة، وبسبب هذا العجز الناتج عن عدم تحديد المسؤوليَّة والاضطلاع بها كاملة غير منقوصة، ولولا أنَّ النفوس في مصر مطبوعة بطابع الطاعة والاستسلام، والأعمال تسير بطريق روتيني لا تجديد فيه ولا ابتكار؛ لتعطَّل كلُّ شيءٍ، ولعجز الدولار الإداري المضطرب عن أن ينهض بحاجات الشعب أو أن يؤدِّي للناس عملاً».

### هيبة القانون:

«ولا شك أنَّ سلطان القانون قد تزعزع وفقد معظم احترامه كذلك، بسبب هذه الاستثناءات والمحسوبيَّات والحيل المتكررة، والاعتداء أحياناً بنسخ القانون لغرض شخصي، ولو أنَّ هذا النسخ بقانون في ظاهر الأمر. ولكن الدوافع تكون معروفة دائماً ولا تخفى على أحد، فيعمل ذلك عمله في النفوس وينال من هيبة القانون واحترام النظام».

### حزبيَّة عمياء:

«ولا شك أنَّ نار الخصومة والحققد قد اضطربت في نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء، بفعل هذه الحزبيَّة الخاطئة، التي لم نفهمها نحن في مصر في يوم من الأيام على أنَّها خلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، بل فهمناها عداوة وبغضاء يتعدَّى النظر في المصالح العامة إلى المقاطعة في كل الشؤون عامة وخاصة، وإلى أن نرى الحق في جانب

خصومنا الحزبيين باطلاً والباطل في جانب أنصارنا الحزبيين حقاً، وتصدر عن هذا الشعور في كل تصرفاتنا وصلاتنا، ويستفحل الداء ويستشري حتّى في أخرج المواقف، فلا نستطيع أن نوحّد صفوفنا في أيّ موقف قومي - مهما يكن - يتوقّف عليه إصلاح أمرنا ومستقبل بلادنا. وهذا الشعور البغيض، والفهم الخاطيء، للحزبيّة الذي تحوّل إلى عداوة متأصلة، قد كان من نتائجه: أن انصرفت معظم الجهود الفكرية والعملية إلى أمرين استغرقا كل اهتمام رجالنا، وهما: الإيقاع بالخصوم الحزبيين، واتّقاء مكائدهم؛ فالحاكم يصرف جلّ همّه في هاتين الناحيتين، والمعارضة لا تقلّ عن الحاكم اهتماماً بهما، وفي سبيل ذلك تضيع الحقوق، وتتعلّط المصالح، ويرثي الأصدقاء، ويشمت الأعداء، ويستفيد الخصم الجاثم على صدر البلاد.

هذه الحال قد أنتجت التحطّم في المعنويات والفساد والاضطراب في الماديّات، وقد بلغ الأمر منتهاه ولم يعد في قوس الصبر منزع ولا بدّ من تغيير حازم حاسم سريع، فإمّا أن يفقه أولو الأمر هذه الحقيقة ويقدروها، فيبادروا في سرعة إلى إجراء التغيير الصالح برأيهم وعلى أيديهم، وفي ذلك السلامة والاستقرار، وما زال في الوقت متّسع للإصلاح، وإمّا أن يظلوا في هذا الانصراف فتسبقهم الحوادث، ويفلت من يدهم الزمام، ولا يدري عاقبة ذلك إلا الله»<sup>(١)</sup>.

### المشكلات الاقتصادية:

وتحت عنوان «النظام الاقتصادي» يقول الإمام الشهيد:  
«هناك حقائق لا يستطيع أحد أن ينكرها، أو يتجاهلها، منها:

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣٢٨ - ٣٣٢.



### (أ) غنى طبيعي:

إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ لَيْسَ فَقِيرًا بِطَبِيعَتِهِ، بَلْ لَعَلَّه أَغْنَى بِلَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِخَيْرَاتِهِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَثَرَوَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، مِنْ زُرَاعِيَّةٍ وَمَائِيَّةٍ وَحَيَوَانِيَّةٍ وَمَعْدِنِيَّةٍ، وَنِيْلِهِ الْعَجِيبِ، وَوَادِيهِ الْخَصِيبِ، وَمَا شَتَّتَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مِصْرٍ وَأَهْلِ مِصْرٍ مِنْذَ الْقَدَمِ: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١].

### (ب) استغلال أجنبي:

ومنها: أَنَّ الْأَجَانِبَ الَّذِينَ احْتَلَوْا هَذَا الْوَطْنَ - بِغَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، وَتَسَاهُلٍ مِنْ حُكَّامِهِ، وَظُلْمٍ مِنْ غَاصِبِيهِ - أَسْعَدَ حَالًا مِنْ أَهْلِهِ وَبَنِيهِ، وَأَنَّهُمْ قَدْ وَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى أَفْضَلِ مَنَابِعِ الثَّرَوَاتِ فِيهِ، شُرَكَاتٍ أَوْ أَفْرَادًا، فَالصَّنَاعَةَ وَالتَّجَارَةَ، وَالْمَنَابِعَ الْعَامَّةَ وَالْمُرَافِقَ الرَّئِيسِيَّةَ، كُلُّهَا بِيَدِ هَؤُلَاءِ الْأَجَانِبِ حَقِيقَةً، أَوْ الْأَجَانِبَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنَ الْجَنَسِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ شَعَارًا وَمَا زَالُوا يَحْتُونُ بَعْدَ إِلَى أَوْطَانِهِمْ وَيُؤْثِرُونَهَا بِأكْبَرِ أَرْبَاحِهِمْ.

### (ج) ثراء فاحش وفقر مدقع:

ومنها: أَنَّ التَّفَاوُتَ عَظِيمًا، وَالْبُؤْسَ شَاسِعًا، وَالْفَرْقَ كَبِيرًا بَيْنَ الطَّبَقَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي هَذَا الشَّعْبِ - فَثَرَاءٌ فَاحِشٌ وَفَقْرٌ مَدْقَعٌ - وَالطَّبَقَةُ الْمُتَوَسُّطَةُ تَكَادُ تَكُونُ مَعْدُومَةً، وَالَّذِي نَسَمِّيهِ نَحْنُ الطَّبَقَةَ الْمُتَوَسُّطَةَ لَيْسُوا إِلَّا مِنَ الْفُقَرَاءِ الْمَعُوزِينَ وَإِنْ كُنَّا نَسَمِّيهِمْ مُتَوَسِّطِينَ، عَلَى قَاعَدَةٍ: بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ الرَّحْمِ اللَّهُ فَقَهَاءُنَا الَّذِينَ حَبَّرُوا الْبَحُوثَ الطَّوِيلَةَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنْ كَانَ كِلَاهُمَا مِنَ الْمُحْتَاجِينَ الْبَائِسِينَ.

## (د) تخبُّط اقتصادي:

ومنها - وهو الأهم - أننا في وسط هذا المعترك الحادّ الصاخب العنيف، بين المبادئ الاقتصادية - من رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية - لم نحدّد لوناً نصبغ به حياتنا الاقتصادية في وقت تحتم فيه التحديد، وتعمّدت فيه الأمور بحيث لم تعد تنفع فيها أنصاف الحلول، ولم يعد يجدي إلاّ الوضوح الكامل، وتحديد الأهداف تحديداً دقيقاً، والسير إليها في قوّة وعزيمة، وهذه الأوضاع - وإن امتزجت بها المعاني السياسية - إلاّ أنّها في أغلب صورها ودوافعها ونتائجها تعاليم وأوضاع اقتصادية، ولهذا كان لا بدّ لنا من أن نختار لوناً من هذه الألوان أو من غيرها إن استطعنا، لنعيش في حدود وضع معلوم، له خصائصه ومميّزاته، يُحدّد أهدافنا الرئيسيّة، ويرسم لنا طريق العمل للوصول إلى هذه الأهداف.

## إلى الإسلام:

وأعتقد أنّه لا خير لنا في واحد من هذه النظم جميعاً، فلكلّ منها عيوبه الفاحشة، كما له حسناته البادية. وهي نظم نبتت في غير أرضنا، لأوضاع غير أوضاعنا، ومجتمعات فيها غير ما في مجتمعنا. فضلاً عن أنّ بين أيدينا النظام الكامل الذي يؤدّي إلى الإصلاح الشامل، في توجيهات الإسلام الحنيف، وفيما وضع للاقتصاد القومي من قواعد كُليّة أساسيّة لو علمناها وطبقناها تطبيقاً سليماً لانحلت مشكلاتنا. ولظفرنا بكل ما في هذه النظم من حسنات، وتجنّبنا كل ما فيها من سيئات، وعرفنا كيف يرتفع مستوى المعيشة، وتستريح كل الطبقات، ووجدنا أقرب الطرق إلى الحياة الطيبة»<sup>(١)</sup>.

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣٣٨، ٣٣٩.



## قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام:

ثم يتحدّث الأستاذ رَحِمَهُ اللهُ عن أهم قواعد نظام الإسلام الاقتصادي، فيلخصها في عشر هي:

١ - اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، وحُسن تدبيره وتثمينه.

٢ - إيجاد العمل والكسب لكل قادر.

٣ - الكشف عن منابع الثروات الطبيعيّة، ووجوب الاستفادة من كل ما في الوجود من قوى ومواد.

٤ - تحريم موارد الكسب الخبيث.

٥ - تقريب الشقّة بين مختلف الطبقات، تقرّيبًا يقضي على الثراء الفاحش والفقر المدقع.

٦ - الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين حياته، والعمل على راحته وإسعاده.

٧ - الحث على الإنفاق في وجوه الخير، وافترض التكافل بين المواطنين، ووجوب التعاون على البرّ والتقوى.

٨ - تقرير حُرمة المال، واحترام الملكية الخاصّة ما لم تتعارض مع المصلحة العامّة.

٩ - تنظيم المعاملات الماليّة بتشريع عادل رحيم، والتدقيق في شؤون النقد.

١٠ - تقرير مسؤوليّة الدولة في حماية هذا النظام.

والذي ينظر في تعاليم الإسلام، يجد فيه هذه القواعد مبينة في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وكتب الفقه الإسلامي بأوسع بيان<sup>(١)</sup>.

### حلول ومقترحات عملية لإصلاح الوضع الاقتصادي:

وبعد أن شرح الأستاذ هذه القواعد العشر شرحاً مركزاً مختصراً، عاد إلى الجانب العملي، فقدّم فيه طائفة من الحلول والمقترحات الهامة، المستوحاة من هدي الإسلام:

### استقلال النقد:

يقول: «ذكرنا بعض الأصول التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، والروح التي تمليها علينا تلك الأصول التي تنتج - مع التطبيق الصحيح - وضعاً اقتصادياً سليماً ليس أفضل منه، فهي توجب استقلال نقدنا، واعتماده على رصيد ثابت من مواردنا ومن ذهبنا، لا على أذونات الخزانة البريطانية ودار الضرب البريطانية والبنك الأهلي البريطاني - وإن كان مقره مصر - وتأمل الآية الكريمة: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].

ومن أفظع التغيرير بهذا الشعب، أن يسلم جهوده ومنتجاته نظير أوراق لا قيمة لها إلا بالضمان الإنجليزي، وإن مصر إذا حزمت أمرها، وأحكمت تصرّفاتنا، ستصل ولا شك إلى هذا الاستقلال. ولقد انفصلنا عن الكتلة الإسترلينية، وفكرنا في تأميم البنك الأهلي، وطالبنا بالديون الكثيرة لنا على الإنجليز، وكل هذه ونحوها مشروعات تؤمن النقد المصري. فماذا فعل الله بها، وماذا أعدنا من العدة لإنقاذها؟

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣٤٠.



### تمصير الشركات:

كما توجب هذه الأصول الاهتمام الكامل بتمصير الشركات وإحلال رؤوس الأموال الوطنية محل رؤوس الأموال الأجنبية، كلما أمكن ذلك، وتخليص المرافق العامة - وهي أهم شيء للأمة - من يد غير أبنائها؛ فلا يصح بحال أن تكون الأرض والبناء، والنقل والماء، والنور والمواصلات الداخلية، والنقل الخارجي، حتى الملح والصودا، في يد شركات أجنبية تبلغ رؤوس أموالها وأرباحها الملايين من الجنيهات، لا يصيب الجمهور الوطني ولا العامل الوطني منها إلا البؤس والشقاء والحرمان.

### استغلال منابع الثروة:

واستغلال منابع الثروة الطبيعية استغلالاً سريعاً منتجاً، أمرٌ يوجبهُ الإسلام الذي لفت أنظارنا كتابه إلى آثار رحمة الله في الوجود، وما أودع في الكون من خيرات في الأرض وفي السماء وأفاض في أحكام الركاز، وحثَّ على طلب الخير أينما كان، في الماء عندنا ثروات، وفي الصحراوات ثروات، وفي كل مكان ثروات لا ينقصها إلا فكر يتجه، وعزيمة تدفع، ويد تعمل، وخد بعد ذلك من الخير ما تشاء.

### المشروعات الكبيرة المهمة (خزان أسوان):

والعناية بالمشروعات الوطنية الكبرى المهمة التي طال عليها الأمد، وقعد بها التراخي والكسل، أو أحبطتها الخصومة الحزبية أو طمرتها المنافع الشخصية، أو قضت عليها الألاعيب السياسية والرشوة الحرام،

كل هذه يجب أن تتوجّه إليها الهمم من جديد! «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَنْ أَحَدَكُمْ إِذَا عَمَلَ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ»<sup>(١)</sup>.

كم كُنَّا نربح لو أنّ مشروع خزان أسوان تحقّق فعلاً منذ سنة (١٩٣٧)، وكم كنا نحتاج ونعري لو لم يلهم الله «طلعت حرب» - عليه الرضوان - أن يتقدّم بمشروعات «المحلة»! هناك مشروعات كبيرة دُرست وبُحِثت، ثمّ وُضِعَتْ على الرف وطال عليها الأمد قبل الحرب، ولا موجب لهذا الإهمال، والضرورة قاسية والحاجة ملحة، والأمر لا يحتمل التأخير.

انفضوا الغبار عن ملفات هذه المشروعات واستذكروها من جديد ونفذوا: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

### التحول الفوري إلى الصناعة:

والتَّحَوُّلُ إلى الصناعة فوراً من روح الإسلام الذي يقول نبيه ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُحْتَرِفَ»<sup>(٢)</sup>، «مَنْ أَمْسَى كَالْأَمْسَى مِنْ عَمَلٍ يَدُهُ، أَمْسَى مَغْفُورًا لَهُ»<sup>(٣)</sup>. والذي أثنى كتابه على داود وسليمان بهذا التقدّم الصناعي، وذكر لنا من دقائق الرقي فيه ما أعجز البشر، واستغل قوى

(١) رواه أبو يعلى (٤٣٨٦)، والطبراني في الأوسط (٨٩٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٣١٤)، وحسنه الألباني في الصحيحة (١١١٣)، عن عائشة.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٨٩٣٤)، وفي الكبير (٣٠٨/١٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (١١٨١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٢٣١): رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف. وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٧٠٤)، عن ابن عمر.

(٣) رواه الطبراني في الأوسط (٧٥٢٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٢٣٨): رواه الطبراني في الأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم. وضعفه العراقي في تخريج الإحياء ص ٥٣٦. عن ابن عباس.

ومن الأحاديث الصحيحة في هذا الباب: ما رواه البخاري في البيوع (٢٠٧٢): «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإنّ نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده».

الجن والشياطين، فحرام على الأمة التي تقرأ في كتابها من الثناء على داود عليه السلام : ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ \* أَنْ أَعْمَلَ سَبِغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سبأ: ١٠، ١١] وتقرأ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] ثم لا يكون فيها مصنع للسلاح.

ثم تقرأ في كتابها: ﴿وَلِسْلِمَنْ الرِّيحَ غُدُوها شَهْرٌ وَرَوَاحُها شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمَنْ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ \* يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ أَعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٢، ١٣] ثم لا يكون فيها مسبك عظيم، ولا مصنع كامل للأدوات المعدنية، ثم تقرأ: ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥] ثم تهمل ما عندها من هذا المعدن هذا الإهمال، وهو من أجود الأنواع ويكفي العالم مائتي عام كما قدر الخبراء... حرام هذا كله»<sup>(١)</sup>!

### نظام الملكيات في مصر:

«توجب علينا روح الإسلام الحنيف، وقواعده الأساسية في الاقتصاد القومي أن نعيد النظر في نظام الملكيات في مصر، فنختصر الملكيات الكبيرة<sup>(٢)</sup> ونعوض أصحابها عن حقهم بما هو أجدى عليهم وعلى المجتمع، ونشجع الملكيات الصغيرة، حتى يشعر الفقراء المعدمون بأن

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣٤٥ - ٣٤٨.

(٢) انظر في تحديد الملكية: الإسلام المفترى عليه للغزالي ص ١٦٣ - ١٦٧، نشر نهضة مصر،

قد أصبح لهم في هذا الوطن ما يعينهم أمره، ويهمهم شأنه. وأن توزع أملاك الحكومة حالاً على هؤلاء الصغار كذلك حتى يكبروا».

### تنظيم الضرائب وأولها الزكاة:

«وتوجب علينا روح الإسلام في تشريعه الاقتصادي، أن نبادر بتنظيم الضرائب الاجتماعية، وأولها «ضريبة الزكاة»، وليس في الدنيا تشريع فرض الضريبة على رأس المال لا على الربح وحده كالإسلام، وذلك لحكم جليّة منها: محاربة الكنز وحبس الأموال عن التداول، وما جعلت الأموال إلا وسيلة لهذا التداول الذي يستفيد من ورائه كل الذين يقع في أيديهم هذا المال المتداول.

وإنما جعل الإسلام مصارف الزكاة اجتماعية بحثة لتكون سبباً في جبر النقص والقصور الذي لا تستطيع المشاعر الإنسانية والعواطف الطيبة أن تجبره، فيظهر بذلك المجتمع ويزكو، وتصفو النفوس وتسمو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

فلا بدّ من العناية بفرض ضرائب اجتماعية على النظام التصاعدي - بحسب الربح - يعفى منها الفقراء طبعاً، وتجبي من الأغنياء الموسرين، وتنفق في رفع مستوى المعيشة بكل الوسائل المستطاعة<sup>(١)</sup>. ومن لطائف عمر رضي الله عنه: أنه كان يفرض الضرائب الثقيلة على العنب لأنّه فاكهة الأغنياء، والضريبة التي لا تذكر على التمر لأنّه طعام الفقراء<sup>(٢)</sup>، فكان رضي الله عنه أوّل مَنْ لاحظ هذا المعنى الاجتماعي - في الحكّام والأمراء.

(١) في جواز فرض الضرائب وشروطه راجع كتابنا: فقه الزكاة (١٠٨١/٢ - ١١١٢)، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢٥، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٢) رسالة النظام الاقتصادي للإمام البنا ص ٣٤٩، ضمن مجموعة الرسائل.



### محاربة الربا:

وتوجب علينا روح الإسلام أن نحارب الربا حالاً ونُحرِّمه، ونقضي على كل تعامل على أساسه: «ألا وإنَّ الربا موضوع، وأوَّل ربًّا أبداً به ربًّا عَمِّي العباس بن عبد المطلب»<sup>(١)</sup>، وصدق رسول الله.

ولقد كان المصلحون يتجنَّبون أن يقولوا في الماضي هذا الكلام حتَّى لا يقال لهم إنَّ ذلك مستحيل وعليه دولاب الاقتصاد العالمي كله، أما اليوم فقد أصبحت هذه الحُجَّة واهية ساقطة لا قيمة لها بعد أن حرَّمت روسيا الربا وجعلته أفضع المنكرات في دارها<sup>(٢)</sup>، وحرام أن تسبقنا روسيا الشيوعيَّة إلى هذه المنقبة الإسلاميَّة: فالربا حرام، حرام، حرام. وأوَّلَى الناس بتحريمه أُمَّة الإسلام ودول الإسلام.

### تشجيع الصناعات المنزليَّة:

وتوجب علينا روح الإسلام تشجيع الصناعات اليدوية المنزلية. وهذا هو باب الإسعاف السريع لهذه العائلات المنكوبة، وباب التَّحوُّل إلى الرُّوح الصناعيَّة والوضع الصناعي. وأوَّلَى ما تفعله هذه الأيدي العاطلة: الغزل والنسيج بالأنوال الصغيرة، وصناعة الصابون، وصناعة العطور والمربَّات، وأنواع كثيرة وصنوف كبيرة تستطيع النساء والبنات والأولاد أن يشغلوا الوقت فيها، فتعود بالربح الوفير، وتمنعهم بؤس الحاجة وذلَّ السؤال. وقد رأينا هذا بأعيننا منذ زمن في (فُوة غربيَّة)<sup>(٣)</sup>،

(١) رواه مسلم في الحج (١٢١٨)، وأحمد (٢٠٦٩٥)، عن جابر.

(٢) هذا التحريم من الوجهة النظرية فقط، أما التطبيق فروسيا لا تقرض أية دولة إلا بالربا، كما أباحت بعض أنواع الربا للمواطنين في الداخل أيضاً.

(٣) وقد أصبحت (فُوة) الآن مركزاً بمحافظة كفر الشيخ.

وبني عدي بمنفلوط، وغيرها من بلدان القطر المصري. ورأينا في هذه البلاد الثروة والغنى ويُسر الحال. ولقد كانت وزارة الشؤون قد فكرت في هذا المشروع الحيوي، واستحضرت أصنافاً من المغازل، ولا ندري ماذا فعل الله بها، ويوم الحكومة بسنة كما يقولون، ولكن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار.

### تقليل الكماليّات والاكتفاء بالضروريّات:

وإرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليّات والاكتفاء بالضروريّات، وأن يكون الكبار في ذلك قدوة للصغار، فتبطل هذه الحفلات الماجنة، ويحترّم هذا الترف والإسراف الفاسد، ويظهر الجد بخشونته وعبوسه ووقاره وهيبته على الدور والقصور، والوجوه والمنتديات، أمرٌ يحثّمه الإسلام الحنيف، وكل ذلك يحتاج إلى إعداد.

هذه كلها واجبات لا بدّ أن ننهض بأعبائها حالاً، فإلى العمل.

وبعد:

فها نحن قد رأينا ممّا تقدم كيف أننا لم نسر على نظام اقتصادي معروف لا نظرياً ولا عملياً، وأنّ هذا الغموض والارتجال قد أدى بنا إلى ضائقة أخذت بمخائق الناس جميعاً.

وليس الشأن أن نرتجل الحلول، ونواجه الظروف، بالمخدرات والمسكنات التي يكون لها من رد الفعل ما ينذر بأخطر العواقب، ولكن المهم في أن ننظر إلى الأمور نظرة شاملة محيطية، وأن نردّها إلى أصل ثابت تستند إليه، وترتكز عليه، وليس ذلك الأمر إلّا «النظام الإسلامي» الشامل الدقيق، وفيه خير السداد.

لقد أتاح الله لنا من أسباب اليُسْر الاقتصادي، والنجاح المادي ما لم يتحه لغيرنا من الأمم والشعوب، فهذه الرابطة الوثيقة من اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ بيننا وبين أمم العروبة والإسلام، وهي بحمد الله أغنى بلاد الله في أرضه؛ أخصبها تربةً، وأعدلها جوًّا، وأكثرها خيرات، وأثراها بالمواد الأولية وبالخامات من كل شيء.

هذه الرابطة، تمهّد لنا - لو أحسنّا الانتفاع بها - سبيل الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، وتنقذنا من هذا التحكّم الغربي في التصدير والاستيراد وما إليهما.

ولا يكلفنا الأمر أكثر من أن نعزم ونقدّم، ونقوّي الصلة ونُحْكَم الرابطة، ونوالي البعثات والدراسات، ونحاول بكل سبيل إنشاء أسطول تجاري، ونشيع روح الوحدة والتعاون بيننا وبين أبناء الإسلام<sup>(١)</sup>.

### الترقيع والتغيير الجزئي لا يُجدي:

على أنّ هذه الحلول والمقترحات كلها لا تغني ما لم تكن مشدودة إلى أصل مكين، وأساس متين، ترجع إليه كل التغييرات: أساس عقيدي «إيديولوجي» وبعبارة أخرى: لا بدّ من «لون» جديد للحياة، ومن «رسالة» جديدة للأمة. تؤمن بها وتعيش لها، وتجاهد من أجلها.

ومن هنا صدر الأستاذ مقالاته هذه بمقالة هامة تحت عنوان «أي لون نختار»؟ وضح بها هذه الحقيقة الكبيرة قال فيها: «تسود مجتمعنا اليوم «حيرة» وإذا دامت الحيرة فليس وراءها إلا الثورة، والثورة الهوجاء التي لا غاية لها، ولا ضابط ولا نظام ولا حدود، ولا تعقب إلا الهلاك والدمار

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣٤٩ - ٣٥١.

والخسارة البالغة، وبخاصة في هذا العصر الذي لا يرحم، والذي تتجارى بأهله الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، وفي وطن كمصر تتطلع إليه الأنظار، وتتقاذفه المطاعم في الداخل والخارج.

هذا الكلام متفق عليه بين كل من يعينهم أمر هذا الوطن، وإنك لتسمعه من الزعماء، والمفكرين، كما تسمعه من العامة في مجالسهم والمجتمعين في أنديتهم، وذوي الأعمال في أماكن عملهم، ومن سائق العرببة إذا ركبته معه، ومن بائع الخضر إذا تحدثت إليه. وإذا أنكرنا ذلك، أو تغافلنا عن أثره، أو استصغرنا نتائجه، كنّا كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمل وتظنُّ أنها بذلك تخدع الصياد.

وفي مثل هذه الحال لا يجدي في الإنقاذ الترقية الإداري ولا الروتين الحكومي، ولا تسعف الحائرين الدراسات البطيئة في اللجان المتواكلة، وما يزداد المتبرّمون بمثل هذا العلاج الجزئي المادي إلا تبرّماً وألماً. ومهما تحاول الحكومة بالإنصاف أو التنسيق، أو الوعود والخطب، أن تسكت الأفواه الصارخة أو البطون الجائعة، أو الأجساد العارية، فلن تستطيع ذلك، ولن تصل إليه، والبرهان ماثل والدليل قائم؛ لأنّ الحيرة والقلق والاضطراب قد مسّت النفوس والقلوب والأذهان، قبل أن تمسّ المظاهر والأوضاع، وحينئذٍ لن تقنع النفوس ولن تطمئن إلا إلى «رسالة جديدة» ولون من ألوان الحياة جديد، ترى فيه رمزاً لأمانيتها، وسبيلاً إلى تحقيق مطالبها، ومتى آمنت النفوس «بالرسالة الجديدة» كفكرة ونظام، اطمأنت إليها وسكنت، وحاولت أن تطبقها عملياً على أوضاع الحياة، وكل تاريخ النهضة والإصلاحات الشاملة يعطينا الدليل على صحة هذا الكلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

ومن هذه الثغرة، وتطبيقاً لهذا القانون الاجتماعي الذي لا يتخلف، تأمل المبادئ الجديدة والدعوات الجديدة أن تنفذ إلى مصر، وتكافح في سبيل استيلائها على النفوس المصرية والقلوب المصرية أشد الكفاح، وتسلك إلى ذلك كل سبيل مستطاعة وغير مستطاعة، ومن هنا سمعنا كثيراً من هذه الأصوات يتردد في الصحف السيارة وفي المجالس والمنتديات؛ فالشيوعية جادة في فرض تعاليمها على أبناء هذا المجتمع، والديمقراطية الاستعمارية الهزيلة تحاول من جانبها أن تقاوم هذا التيار، ويتوسطهم قوم داعون للاشتركية.

ويقف بين هؤلاء جميعاً وبين أمتنا الإسلام العتيد المستقر في هذه القلوب أربعة عشر قرناً، المستولي عليها، المؤثر فيها بجماله وجلاله وسموه وروعته، يأبى على الجميع أن ينزل عن مرتبته أو يتخلى عن هذه القلوب التي آمنت به وجاهدت أكرم الجهاد في سبيل إعلانه وبقائه ورفعته، وردت عنه بهذا الجهاد غارات الصليبين، وهجمات التتار، ومكايد الصهيونية. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

ولكن إلى متى هذا الكفاح والتطاحن بين هذه الآراء والأوضاع التي تذرعت بها الأبواب والأذهان إلى حدٍّ إن كان اليوم صغيراً فهو لن يظل كذلك؟!!

وإلى متى ينظر أهل الرأي في مصر إلى هذا الصِّراع في غفلة وبله وانصراف كأن الأمر لا يعينهم، وكأنه يتناول بلداً غير بلدهم وأشخاصاً غير أشخاصهم؟! لا مناص لنا من أن نختر، وإذا لم نختر اليوم ونحن راضون، فنستقبل غداً - بل الغد القريب جداً - ونحن مرغمون، وإنني أرى الوميض خلال الرماد، ويوشك أن يكون له ضرام.

لا بد من أن نختار لون الحياة الجديدة التي نحيها - ولم تعد أوضاع الحياة الاجتماعية بكل نواحيها في مصر صالحة أمام التطور الجديد في الأخلاق والأفكار وحاجات الناس - والعامل من تدبر الأمر قبل وقوعه وأعد له عدته.

ونحن في الحقيقة لسنا مخيرين ولسنا أحراراً في الاختيار، إننا جميعاً آمنّا بهذا الإسلام الحنيف ديناً ودولةً، واعتبرنا مصر دولة إسلامية، بل هي زعيمة دول الإسلام، وقال دستورنا صراحةً في مادته التاسعة والأربعين بعد المائة: «دين الدولة الرسمي الإسلام، ولغتها اللغة العربية».

وهذا الشعب - شعب وادي النيل كله في الشمال وفي الجنوب - يدين بهذا الدين الحنيف، والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة في كل تعاليمه وأحكامه، هذا الذي يقول كتابه: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨] والكلام في هذا المعنى مفروق منه، وهذا التاريخ الطويل العريض للصلة الطيبة الكريمة بين أبناء هذا الوطن جميعاً - مسلمين وغير مسلمين - يكفينا مؤنة الإفاضة والإسراف، فإن من الجميل حقاً أن نسجل لهؤلاء المواطنين الكرام أنهم يقدرون هذه المعاني في كل المناسبات، ويعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم، وإن لم تكن أحكامه وتعاليمه من عقيدتهم.

وإذن فلا مناص للحكومة المصرية، والهيئات المصرية، والأحزاب المصرية، من أن تفي بعهداها الشرعي لله ولرسوله - يوم نطقت

بالشهادتين، فالتزمت الإسلام - وبعهدا المدني الوطني لهذا الشعب يوم أصدرت الدستور، ونصّت فيه على أنّ الدين الرسمي هو الإسلام، وبغير ذلك تكون قد غدرت بعهدا، وخانت أمانة الله والناس عندها، وعليها أن تصارح الشعب ليحدّد موقفه منها وموقفها منه، ولا محل اليوم للمداورة والخداع.

وهذا الوفاء سيحمي الوطن ممّا يهدّده من أخطار اجتماعيّة داهمة، ويعيد الطمأنينة والسكينة إلى النفوس والقلوب، لكنّه يستلزم حالاً تغيير الاتجاهات والأوضاع كلها والمجاهرة بأنّ وادي النيل هو حامل رسالة الإسلام ومنفذها ومبلغها في غير موارد ولا وهن، ولا يغني عن العمل الكلام.

فهل تصيخ الأذان المغلقة إلى هذا النذير، فتعود إلى حجر الإسلام قولاً وعملاً وتطبيقاً؟؟ ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥] <sup>(١)</sup>.

### الامتحان الأخير للبراليّة العربيّة:

كانت الليبراليّة العربيّة أغبى من أن تصل إلى آذانها وقلوبها تلك الصيحات والتنبيهات المخلصة الواعية التي رفعتها الحركة الإسلاميّة إلى كل مسؤول، وكل ذي رأي أو قدرة. فقد كان القوم في سكرتهم يعمهون، وفي ريبهم يتردّدون، وفي «دوّامتهم» التقليديّة يغوصون ثمّ يطفون!

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٣٠١ - ٣٠٣.

ثم كان الامتحان الأخير للبرالية العربية في حرب فلسطين سنة (١٩٤٨)، حين دخلت الجيوش العربية في ١٥ مايو بعد انسحاب بريطانيا. وكان نتيجة الامتحان ما أصبح معروفًا لكل عربي وكل مسلم: الهزيمة والفشل، وضياع «فلسطين»، وقيام «إسرائيل»، وتشريد مليون عربي من أبناء فلسطين.

أجل، تحقّق حلم صهيون، وأصبح لليهود دولة، وقامت «إسرائيل» وفي قبضتها مساحة من الأرض أكثر من كل ما عرض على عرب فلسطين من قبل فرفضوه.

لقد تبين أنّ الجنود المحاربين كانوا يقاتلون بأسلحة فاسدة.

وقال أحد القواد في الميدان: إنّي لا أخاف من «شرتوك» تل أبيب - وزير خارجيتها حينذاك - بقدر ما أخاف من «شراتيك» القاهرة!

وكان مصير الشباب المؤمنين من المتطوّعين الذين ضربوا أروع الأمثال، وسطّروا بدمائهم المجد لأمتهم: الزج بهم وراء القضبان في المنافي والمعتقلات.

وكان مصير «الجماعة» التي تبنت قضية فلسطين في مصر يوم كان الناس عنها غافلين كل الغفلة، ورفعت شعار «الجهاد في سبيل الله» لتحرير الأرض المقدّسة، وقامت صفوة أبنائها للمعركة مع اليهوديّة الخبيثة، كان مصيرها «الحل» والتنكيل والتعذيب، والمصادرة، ليتمّ توقيع هدنة «رودس» وتتمكن إسرائيل من التقاط أنفاسها، وبناء قوّتها، وتثبيت دعائمها، بهذه الفرصة الذهبية التي أتاحها لها الحكم المصري.



واغتيل رئيس الوزارة الذي وقَّع الهدنة، ونُكِّل بالجماعة المجاهدة، وسيق جماعة من صفوة أبنائها إلى ظلمات السجن بتهمة «الاتِّفاق على قلب نظام الحكم بالقوَّة»، ثمَّ اغتيل من بعدُ مؤسِّس هذه الجماعة ومرشدها، على أيدي رجال الحكومة، وبسيارة حكوميَّة، وفي أكبر شارع من شوارع القاهرة، ليكون هدية للملك فاروق بمناسبة عيد ميلاده (١١ فبراير)، أي نفس صباح اليوم الذي قتل في مسائه الشهيد «حسن البنا».

وازدادت سطوة الإرهاب، واشتدَّت وطأة الطغيان، وامتلأت السجون والمعتقلات، ولم يكن من الممكن أن يدوم هذا طويلاً، فسقطت وزارة الأقلِّيَّة والإرهابيَّة، وبدأ الاستعداد لانتخابات جديدة، وانتُخب برلمان جديد، وشكَّلت حكومة جديدة، وهبَّت رياح الحرِّيَّة على الوطن المصري باردة منعشة، ونفَّس الناس عن مشاعرهم المكبوتة، وأفكارهم الحبيسة، ضدَّ الظلم والظلام، ضدَّ الاستعمار وأعوانه، ضدَّ الإقطاع والاحتكار، ضدَّ الفساد والطغيان، ضدَّ الترف والانحلال، ضدَّ القصر وحاشيته، ضدَّ المتاجرين بالحكم، والمتلاعبين بالوطن، والمستغلين للشعب. ضدَّ الذين صنعوا هزيمة سنة (١٩٤٨)، ضدَّ الذين تاجروا بالأسلحة الفاسدة. ضدَّ كلِّ الأوضاع الجائرة المنحرفة.

وكان للتيار الإسلامي - بألسنته وأقلامه، وأفراده وشُعبه ومراكزه الممتدَّة في جسم الشعب كالشعيرات الدموية - القدح المعلَّى في إثارة هذه الأفكار والمشاعر، وفي قيادة الحركة الشعبيَّة ضدَّ قوى الظلم والظلام.

وساعد على ذلك جو الحرِّيَّة الذي نعمت به البلاد في تلك الفترة الذهبية القصيرة التي لم تر مصر مثلها إلى اليوم.

ثم كانت حركة المقاومة للإنجليز في قناة السويس التي تزعمتها الحركة الإسلامية، وكان شبابها في الجامعات والأزهر في طليعة أبطال الجهاد، ولم يبخل القدر عليهم فاتخذ منهم شهداء، وضمهم إلى سجل الخالدين، وبقيت أسماء: عمر شاهين، وأحمد المنيسي، وعادل غانم، وغيرهم تذكراً للذين تنسيهم الأيام، وحُجّة على الذين يجحدون العيان.

ثم كان حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة (١٩٥٢م)، وإعلان الأحكام العرفية، ودخول مصر في عهد من القلقلّة والتوجُّس والاضطراب كان لا بدّ أن يحدث بعده شيء، تنبأ به «حسن البنا» فيما نقلناه عنه حين قال: «إنني لأرى الوميض خلال الرماد، ويوشك أن يكون له ضرام»!

كان التيار الإسلامي هو أقوى التيارات التي تقود الشعب وتؤثر فيه. وكان المتوقع أن يكون هو وارث «الليبرالية» الفاشلة المنهارة، وكان هذا التيار يمتد يوماً بعد يوم فيكتسب ولاء الألفوف إثر الألفوف، بل الملايين بعد الملايين، بوضوحه وبساطته، وشموله، وتوازنه، وسموه، وقوة تأثيره، ووجود رصيده في فطرة الشعب وأعماقه.

ولكن القوى العالمية المتربصة بالإسلام - بأجهزتها الحساسة الراصدة لكل حركة إسلامية - كانت متنبّهة غير غافلة عن بلد كمصر، له مركزه الجغرافي والتاريخي والديني والثقافي في العالم العربي الإسلامي، وله ثقله وتأثيره الذي لا يُجحد. كانت هذه القوى الجبارة تخشى - كل الخشية - أن تنجح الحركة الإسلامية في مصر، فتضم إلى قوتها الشعبية قوة الدولة وسلطان الحكم. وبذلك تتاح الفرصة لظهور «صلاح الدين» آخر في مصر، فتبخر أحلام اليهود في القدس وفلسطين ودولة إسرائيل الكبرى، من الفرات إلى النيل، كما تحطمت من قبل

آمال الصليبيين. فكان لا بدّ من البحث عن وارث - غير إسلامي - للبراليّة الموليّة.

وانتهت هذه الفترة القلقة المضطربة بقيام الجيش المصري بالانقلاب العسكري الذي تم في صبيحة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢<sup>(١)</sup>.

وغدت الجريمة التي اتهم بها رجال الحركة الإسلاميّة من قبل، ودخلوا من أجلها السجون، وذاقوا ألوان العذاب - جريمة قلب نظام الحكم بالقوة - هي نفسها المأثرة التي يفخر بها رجال الجيش «الأبطال»! والناس من يلق خيراً قائلون له ما يشتهي، ولأَمّ المخطئ الهبل<sup>(٢)</sup>

ولا شك أنّ هذا «الانقلاب» قد صَفَّق له الشعب، وأيدته كل القوى، وفي مقدّمتها الحركة الإسلاميّة التي لم تسبر غور هؤلاء الضباط الأحرار، ولم تعرف ماذا يضمرون نحو الإسلام، وقد غرّوا الكثيرين بمظهرهم، وتظاهروا بأنهم «حملة المصاحف»، وأنصار الله، وعسكر الإيمان.

كان تأييد الشعب لهذا الانقلاب على أساس أنّه سيزيل السلطة الفاسدة، و يتيح الفرصة لتعديل الدستور، وإجراء انتخابات حرّة نزيهة يتسلّم المدنيون بعدها السلطة، ثمّ يعود الجيش إلى ثكناته مشكوراً، مجلّلاً بالثناء، أمّا أن يتولى العسكر السلطة إلى الأبد، فلم يكن هذا في حسابان أحد ممّن أيدوا الانقلاب.

(١) يراجع: لعبة الأمم لكوبلاند ص ٨٢ وما بعدها، ترجمة مروان خير، نشر دار الفتح، بيروت.

(٢) من شعر: القطامي. انظر: جمهرة أشعار العرب ص ٧٣، ٧٤، نشر نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

لم يكن هذا «الانقلاب» في بدايته يسمّى «ثورة» وإنّما يسمّونه «حركة الجيش المباركة»، بل كان قائد الانقلاب في ذلك الحين - اللواء محمّد نجيب - يحذّر من إطلاق كلمة «ثورة» ويقول: «لا تقولوا: ثورة، بل نهضة وتطور إلى الإمام». ولكن بمرور الأيام بدأت تظهر كلمة «ثورة» إلى حيز الإعلام، وعلى أطراف الألسنة والأقلام. وعرف الناس «مجلس الثورة» و«محكمة الثورة» ثم «فلسفة الثورة».

والذي يبدو من استقراء الأحداث أنّ قادة هذا الانقلاب - أو هذه الثورة - لم يكونوا يحملون فكرة أو «أيديولوجيا» جديدة. إنّما كانت عندهم بعض أفكار - من هنا وهناك - عن إصلاح الفساد، وعن العدالة الاجتماعية، وتقوية الجيش، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ممّا لا يخرج - كثيرًا - عن الخط الليبرالي الديمقراطي السابق، حسبما أُعلن فيما بعد عن المبادئ أو الأهداف الستة.

ثم ظهر الاتجاه الاجتماعي للثورة فيما سُمّي «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، إلى أن جاءت قوانين يوليو سنة ١٩٦١، فاتجهت بالثورة، أو اتجهت بها الثورة، وجهة «الاشتراكية الثورية»، التي لم تكن تحلم يومًا بمثل هذا الانتصار في عالمنا العربي، لولا أن فرضت بأسنة الرماح!

لقد بدأت الانقلابات العسكرية في العالم العربي منذ سنة (١٩٤٩)، حين قام «حسني الزعيم» بحركته في سوريا، وقد ثبت مؤخرًا أنّه كان بوحى أجنبي إمبريالي<sup>(١)</sup>، ثم كانت انقلابات الحناوي فالشيشكلي.

(١) يراجع في: لعبة الأمم ص ٨٠ - ٨٢.

ولكن الاتجاه الثوري لم يتضح إلا بعد ظهور ثورة ٢٣ يوليو سنة (١٩٥٢) - التي كانت بداية لموسم ثورات أخرى في عالمنا العربي، انتهى بقيامها عهد الليبرالية المهترئ، وانتقل بها الحكم من «الساسنة المحترفين» إلى «الضباط المغامرين»، وانتقلت البلاد من دُؤامة «الحزبية» لتدخل في دوامة «الثورية».

وبقي قليل من البلدان العربية الليبرالية يعاني مرض الموت، أو الشيخوخة ولكنه يحاول تأخير النهاية بالحقن المقوية، وهيئات هيئات، فلكل داء دواء إلا الهرم!

### فشل الليبرالية في تركيا:

وكما أثبتت التجربة الليبرالية الغربية الديمقراطية فشلها في البلاد العربية، أثبتت فشلها كذلك في البلاد الإسلامية الأخرى.

وأوضح مثل لهذا الفشل هو تجربة تركيا الحديثة، تركيا «أتاتورك» التي أخذت التجربة الليبرالية الغربية بحذافيرها، وغاصت فيها إلى أذقانها، وحاولت أن تخلق من الشعب الشرقي المسلم شعباً غربياً في كل شيء.

لقد اصطدمت هذه المحاولة الجريئة المحمومة بطبيعة الشعب: بعقيدته وشريعته، بمقدساته، بمفاهيمه، بمشاعره، بأنظمته، بترائه، بتقاليده، بكل ما يعتز به ويحرص عليه. ولكن قائد هذه التجربة ومن وراءه لم يبالوا بتحطيم أي شيء في سبيل غرضهم.

فماذا حققت هذه التجربة من منافع للشعب التركي الباسل؟ وماذا قدّمت من ثمرات؟ وماذا خلّفت من آثار؟

لقد كان الذي تنشده «تركيا» هو «التقدم»، هو «التكنولوجيا»، هو «العلم» الذي تعمر به أرضها، وتطوّر به اقتصادها، وتسلّح به جيوشها، ويخرجها من الضعف إلى القوة، ومن الاعتماد على الزراعة إلى تطور صناعي يليق بها.

ولكن المؤسف أنّ هذا كله لم يتحقق برغم الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب التركي المسلم، وبرغم مرور نحو نصف قرن على التجربة الكماليّة.

ولقد زرت تركيا الشقيقة أكثر من مرة، فلم أجد آثار نهضة علميّة ولا صناعيّة كما كنت أتوقع، بل وجدت آثار الفقر والتخلف بادية للعيان، ولم أر معالم بارزة يمكن أن يقال: هذه مآثر «التغريب» الليبرالي الكمالي، إلّا صور وتماثيل «الزعيم البطل» في كل محل وكل مكتب وكل ميدان! كل ما رأيناه من معالم ومآثر! إنّما هو من آثار سلاطين آل عثمان!

ولا غرو أن وجدت مظاهر التذمر والسخط والبلبلة والشكوى من سوء الأحوال، واختلال الأوضاع في كل مكان، وعلى كل لسان.

ولم يكد يشعر الشعب بشيء من البهجة والحرية الدينيّة في عهد المرحوم «عدنان مندريس»، حتّى انفجرت الروح الإسلاميّة في الشعب التركي، وبدا أنّ السنوات السود التي مرّت به لم تغيّر حقيقته، وظهر نشاط إسلامي في مجالات عديدة، ارتعدت له القوى المعادية للإسلام، فكان انقلاب الجيش بقيادة «جمال جورسيل» ومحاكمة «عدنان مندريس» وقتله ودفنه سرّاً، بحيث لا يعرف الشعب مكان قبره. واليوم تتوزع تركيا اتجاهات ثلاثة: الاتجاه الكمالي، ويدعمه



الاستعمار من الخارج، وأولياؤه من ضباط الجيش في الداخل.  
والاتجاه اليساري، وتدعمه الدول الشيوعيّة. والاتجاه الإسلامي،  
ولا يدعمه إلاّ الله وإيمان الشعب.

ولا يدري إلاّ الله عاقبة هذا الصراع والانقسام.

\* \* \*



## لماذا فشلت الليبرالية الديمقراطية عندنا؟

لقد أثبتت التجربة الليبرالية الديمقراطية فشلها في بلادنا، وساءت في ظلها الأحوال، وفسدت الأوضاع، واختل ميزان المجتمع، وتزعزعت القيم والأخلاق، وأصيبت الحياة كلها بالبلى والتعفن.

لم تستطع هذه التجربة أن تحقق التقدم المنشود للبلاد، وأن تسير بالنهضة في طريقها الصحيح.

لم تنهض بالاقتصاد القومي إلى المستوى المطلوب لا في تنويع الإنتاج، ولا في زيادته، ولا في تحسينه، ولم ترتفع بالأمة إلى مستوى الأمم الصناعية القوية.

لم ترق بالجيوش إلى مستوى الجيوش العصرية من حيث التسليح والتدريب والتنظيم، والقدرة على الدفاع والهجوم، وبقيت جيوشها عالة على الدول الأجنبية في تسليحها وتدريبها.

لم تصن الحريات العامة للشعب، مع أنّ الحرية هي سمتها الأولى ومفخرتها على التجارب الأخرى.

لم تقرب بين فئات المجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة التوازن الاقتصادي، والتكافل المعيشي، بل وسّعت الشقة بما أتاحته من فرص الثراء الفاحش لقوم، بجوار الحرمان للأكثرين.

لم ترق بأخلاق الأُمَّة، ولم تحافظ على قيمها الأصيلة، وتقاليدها العريقة، فضاعت الأُمَّة بين الجمود والانحلال.

لم تفلح في تحقيق الآمال الوطنيّة لشعب كمصر في وحدة وادي النيل وجلاء القوات الأجنبية عن أرضه.

لم تحقّق أي نجاح في قضية فلسطين لا على الصعيد السياسي، ولا على الصعيد العسكري، وتوّج فشلها بانسحاب جيوشها تجر ذبول الخيبة والعار، وقيام «دولة العصابات» سنة (١٩٤٨م).

لم تنجح في إقامة تضامن عربي حقيقي، فضلاً عن وحدة عربيّة، بله الوحدة الإسلاميّة.

ومن حق كل عربي وكل مسلم أن يعرف الأسباب والعوامل التي أدّت إلى فشل التجربة الليبراليّة الديمقراطيّة في شرقنا العربي المسلم. فما هي الأسباب!

### الخطأ الأكبر في الاتجاه نفسه:

وقبل أن نبين أسباب فشل الليبراليّة الغربيّة في بلادنا، ينبغي أن نبين هنا حقيقة أساسية هي: أنّ فشل الليبراليّة ليس نتيجة أخطاء جزئية، ولا نتيجة فساد الحكام، والزعماء، أو فساد الأحزاب المحترفة للسياسة، وإن كان ذلك أمراً واقعاً.

إنّ أكبر عيوب الليبراليّة الديمقراطيّة العلمانيّة هو: خلوها من العنصر الروحي، بل إغفالها له إغفالاً مقصوداً، بإعراضها عن الله، ورفضها الاهتمام بهداه.

وقد أثبتت التجارب أنّ «الدين» هو أهم شيء - في وجود الإنسان - وأنّ تأثيره الفكري والسلوكي لا يجحد. وأنّ النظريات «الأيدولوجيا» أو السياسات العمليّة، التي تهمل الدين، تعيش على هامش الحياة، ولا تنفذ إلى صلبها، ولا تمس قلب الإنسان ونفسه التي بين جنبيه، التي هي أصل كل تغيير وإصلاح.

وهذا ما أدركه كثير من المفكرين والمصلحين في عصرنا وفي كل العصور:

يؤكد «برديف» أنّه «لا يمكن أن يقوم المجتمع الكامل، وأن تستوي الثقافة الكاملة، بدون حياة روحية حقيقية، أي بدون انبعاث ديني»<sup>(١)</sup>.

وتزداد الحاجة إلى الدين بين أمم الشرق خاصّة، من العرب، والترك والبربر وغيرهم، لغلبة تأثير الدين عليهم وقوّة دفعه لهم، كما يقول ابن خلدون<sup>(٢)</sup>.

لهذا كان الخطأ الأكبر هو في الاتّجاه نفسه: اتّجاه طائفة من العرب والمسلمين شطر الغرب؛ ليستوردوا منه لأوطانهم وأقوامهم نظام حياة، وفلسفة حياة (أيدولوجيا)، مع أنّهم يملكون أكمل نظام للحياة، وأمثلة فلسفة لتفسير الوجود.

لقد كان هذا الاتّجاه دليلاً على أنّ الذين تبنّوه وقادوه ودعوا إليه قد اتخذوا هذا الاتّجاه نتيجة «انفعال» وتأثر عاطفي بتفوق الغرب، وإعجاب

(١) الإسلام وتحديات العصر ص ١٤١، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧١م.

(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون (٦١٧/٢ - ٦٢٦) الفصل: (٢١ - ٢٧)، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي،

نشر لجنة البيان العربي، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

بحضارته المنتصرة، ولم يكن نتيجة «وعي» وفهم عميق لما هو واقع، ولما يجب أن يكون.

لقد أخطأ هؤلاء تحديد الهدف، كما أخطؤوا تحديد الطريق إليه. وكان هذا الخطأ الأساسي نتيجة خطأ آخر: أنهم لم ينفذوا إلى حقيقة «المشكلة» التي تعانيها الأمة، وتتطلب لها الحل والعلاج.

### مشكلة الفساد ومشكلة التخلف:

لقد كانت مشكلة البلاد الإسلامية منذ عهد محمد علي - بل منذ عهد خلفاء العثمانيين الذين دعوا إلى الإصلاح قبله بزمان طويل - تتمثل في أمرين برزت آثارهما في كافة جوانب الحياة الإسلامية، وهما «الفساد» و«التخلف». ولكل منهما دلالة على أن جذوة الحضارة الإسلامية قد خبت، وأنها أصبحت تعاني أكثر من أزمة عاتية.

أما «الفساد» فهو يمثل «أزمة الضمير الإسلامي» وكيف تدهورت الأخلاق، وانحط السلوك عند المسلمين، وشاع حب الدنيا، وحب الذات، وانتشرت الروح الجبرية والاتكالية والسلبية، وقول كل امرئ: نفسي نفسي. وذلك كله أثر لضعف الإيمان، ونقص التربية، وقصور التوجيه، وسوء الفهم للدين. وقد ظهرت نتائج هذا الفساد في الإدارة والحكم وسائر العلاقات الاجتماعية.

وأما «التخلف» فإنه يمثل «أزمة العقل الإسلامي» وتوقفه عن الابتكار والحركة، واكتفائه بالرواية عن الدراية، وبالسماح عن الإبداع، وبالتقليد عن الاجتهاد والتجديد، وأصبح المثل الذي يجسم موقف العقلية الإسلامية يومئذ هو: «ما ترك الأول للآخر شيئاً!» لم يكن هذا في

علم الفقه وعلوم الدين فقط، بل شمل ذلك العلوم الدنيوية أو الكونية كالكيمياء والطب والفلك والرياضيات وغيرها ممّا نبغ فيه المسلمون في عصور نهضتهم.

ولا ريب أنّ المسلمين كافة قد أحسّوا إحساسًا جليًا بالأزمة الأولى: أزمة الأخلاق والسلوك، وكانت الشكوى من «الفساد» منذ عهد بعيد، تشمل خاصتهم وعامتهم.

وذلك لأنّ المثل الأخلاقي لدى جمهور المسلمين واضح بيّن، رسمته لهم آيات القرآن، وأحاديث الرسول، وهدى الراشدين من الخلفاء، وعمل الصّالحين من سلف هذه الأمة. فأى انحراف عن هذا المثل يكتشفه المسلم ولا يخفى عليه. ولا يقف الأمر عند حدّ الاكتشاف والإدراك، بل يتجاوزه إلى التأثير والانفعال، والشعور القويّ بوجوب الإصلاح والتغيير، بالرجوع إلى التديّن الصحيح، وتأديب كلّ منحرف، وقمع كلّ مفسدٍ شرير.

أمّا «أزمة المعرفة» التي تتجسّد في «التخلف»، فلم يشعر بها المسلمون ولم يدركوها إلّا في وقتٍ متأخّرٍ نسبيًا عندما اصطدموا بقوة الغرب الحديث وشاهدوا تفوقه العسكري والصناعي في حملة نابليون وفي غيرها، كما أتيح لمن زار أوروبا منهم أن يطلع على تقدمها العمراني الباهر. وذلك لأنّ التخلف لا يحسّ به مَنْ يعيش فيه، ما لم ير غيره يتفوق عليه، حينئذٍ يشرع في الموازنة والمقارنة، وإدراك الفرق بينه وبين غيره، وخاصة إذا كان هذا الغير خصمًا يحاربه.

ومن هنا كانت رؤية أزمة التخلف مقصورة على الخاصّة دون العامّة في بداية الأمر، وقد بدأت محاولة علاجها من زمن غير قصير.

وحسبنا أن نذكر أن مصر قد بدأت هذه المحاولة منذ عهد محمد علي، (في أوائل القرن التاسع عشر)، أي في الوقت الذي بدأت فيه اليابان نهضتها ووثبتها.

### نهضة محمد علي في مصر وقصورها:

إلا أن محمد علي كان من «العسكريين المغامرين»، الذين يعملون «للمجد» أكثر مما يعملون «لإصلاح»، وكان هذا المجد - في نظره - يحتاج إلى «جيش قوي» أكثر من حاجته إلى «شعب قوي» ومجتمع صالح. ولا يكاد ينظر إلى الشعب إلا بمقدار ما هو وسيلة إلى إمداد الجيش وتزويده، ولا ينظر إلى «الجيش» إلا بمقدار ما هو وسيلة إلى «المُلك» الذي ينبغي.

ومن الإنصاف للرجل أن نعترف بما أنجز من إصلاحات هامة كالقناطر الخيرية وغيرها، ولكن رؤيته لم تكن واضحة للمشكلة بوجهيها.

(أ) فأمّا جانب «إصلاح الفساد» والرقى بالأخلاق، فلم يُلَقِ إليه بالآ؛ لأنّ العنصر الرُّوحي كان غريباً عن تكوينه، ولأنّه هو نفسه كان أحد الفُتّاك الذين لا يعبؤون - في سبيل مصالحهم وأغراضهم الذاتية - بالمُثل العليا، والقيم الرُّوحيّة، بالإضافة إلى خصومته لعلماء البلاد وقادة الرأي والتوجيه فيها، كل هذا جعل نهضته «مادية بحتة». لا يكاد يجد الباحث فيها موضعاً للعنصر الرُّوحي والأخلاقي الذي هو أساس تغيير المجتمعات، كما يبيّن القرآن الكريم.

وهذه مشكلة قديمة عاناها المجتمع الإسلامي منذ انفصل «العلم» عن «الحكم» واستغنى «الحكام» عن «العلماء»، مع أن الأصل في نظام

الإسلام أن يكون الحاكم نفسه - الإمام - عالمًا، بل مجتهدًا. ولا يقبل العالم غير المجتهد إلا لضرورة! فكيف إذا كان الحاكم جاهلاً بالإسلام جهلاً مطبقاً؟! كيف يكون معلمًا للشعب من يحتاج هو إلى معلم؟ وفقد الشيء لا يعطيه!

(ب) وفي جانب «التخلف» كانت رؤيته قاصرة أيضًا. إذ لم ينظر إلى أعماق المشكلة وأسبابها البعيدة، حتى يعالجها من جذورها. وإنما اكتفى بإرسال بعثات إلى أوروبا من ضباط الجيش وغيرهم، ليعودوا أكثر كفاية وأعظم خبرة.

وكان الواجب يقتضي وضع خطة بعيدة المدى، عميقة الجذور، لـ «تحديث العقل المصري» - طليعة للعقل العربي والإسلامي - باقتباس «الروح العلمي» و«الأسلوب التقني» اللذين كانا يسودان الغرب في ذلك الحين.

فهذا كان أهم وأبعد خطرًا، وأبقى أثرًا، من إنشاءات جزئية، يقوم على بنائها وتنفيذها مهندسون أجانب، وإن يكن نفعها لا شك فيه.

وجاء حفيده «إسماعيل» فجعل هدفه «أن يجعل مصر قطعة من أوروبا»! ثم سلك إلى هدفه طريق «الديون» ذات الفوائد الربوية، التي كبّلت مصر، وأعطت الأجانب الدائنين حقّ التدخّل في شؤونها الداخلية، ضمانًا لحقوقهم! هل كان هدف إسماعيل جعل مصر جزءًا من أوروبا في النماء والازدهار والعمران، فنقل من هناك روح العلم والجد والتنظيم؟ إن كان هذا هدفه، فهو لم يسلك السبل القاصدة الموصلة إليه.

وإن كان هدفه نقل نمط الحياة الأوروبية إلى مصر، فقد أخطأ الهدف أصلاً.

إنَّ المفروض في مصر أن تكون «قناة» معنويّة تنقل إلى الغرب من الشرق خير ما فيه من هداية وإيمان ومثّل ونظام للحياة. وتنقل إلى الشرق من الغرب خير ما فيه من أسرار العلم والصناعة وأسباب الرقي والإبداع المادي.

هذا في الجانب المادي. أما الجاني المعنوي، المتعلق بإصلاح الأنفس والعقول والضمائر، والكشف عن جوهر الأُمّة، فلم يجد فيه جديد، و«مَنْ يشابه أباه فما ظلم». وقد أصبح الاهتمام بالجانب المادي في الحياة هو المسيطر. وبهذا أصبح التقدّم أو النهوض المادي هو الهدف الأول، وربّما الوحيد.

### مرحلة التحرّر من الاستعمار:

وجاءت مرحلة أخرى. احتلّت فيها مصر ومعظم أقطار العالم العربي والإسلامي. فظهرت إلى جانب المشكلتين السالفتين - الفساد والتخلف - مشكلة أخرى جديدة هي: مشكلة «الاستعمار». وظهر هدف جديد - بجانب هدفي الإصلاح والتقدم - هو «التحرير»، بل أصبح هو الهدف الأول؛ إذ لا أمل في إصلاح ولا تقدّم حقيقي إلّا إذا رحل الأجنبي الغاصب الكافر عن الديار.

وبعد جهاد طويل وكفاح مرير، جلا الاستعمار المتسلّط عن الأرض العربيّة والإسلاميّة. ولكن بعد أن ترك فيها آثارًا غائرة: في الأفكار والنفوس، والأنظمة والتقاليد، وفي شتّى جوانب حياتنا الاجتماعيّة. كما خلّف لكل بلد أو منطقة مشكلة تشغلها وتمتص جهودها. ففي بلاد العرب «إسرائيل»، وفي باكستان «كشمير»، وفي تركيا «أتاتورك» وعُصْبته. وفي إفريقيا الإسلاميّة مشكلات كثيرة: جنوب السودان، أريتريا، مسلمو الحبشة وغيرها وغيرها.

### ما تحتاج إليه النهضة من الغرب:

على أية حال، فقد عادت مشكلة «التخلف» إلى البروز، وأصبح «التقدم» أو «النهضة» في مقدمة ما يعمل له الحكّام والرؤساء، ويدعو إليه الساسة والزعماء، بعد التحرر من نير الاستعمار العسكري والسياسي.

ولكنّهم خلطوا بين ما تحتاج إليه النهضة - أو التقدم - من الغرب وما لا تحتاج إليه، من ناحية.

كما أغفلوا الجانب الآخر، الذي نبّهنا عليه من قبل، والذي بدونه تتعثر كل نهضة، ويتخبط كل نظام، ويفشل كل إصلاح، وهو الجانب النفسي والفكري والأخلاقي للأمة، الجانب الذي يعيد إلى الأمة حياة الروح، وروح الحياة.

إنّ النهضة لم تكن تحتاج إلى أكثر من «علم» الغرب، من «تقنية» الغرب، ومن تنظيم الغرب الإداري والمدني.

### شرقنا المسلم غني عن استيراد الأيديولوجيات:

أما فلسفة الغرب ونظامه للحياة، ونظرته إلى الدين والدولة، وإلى الله والإنسان، وإلى الكون والحياة، وإلى القيم والأخلاق، وأما أنظمتها وتقاليده ومؤسساته التي يقيمها بناءً على هذه الفلسفة وتلك النظرة «الأيديولوجيا» فليست ممّا يحتاج إليه، ولا ممّا ينفعه، بل هي - قطعاً - ممّا يضره ويؤذيه.

ذلك أنّ هذا الشرق المسلم ليس «إناءً فارغاً» يقبل كل ما يُصبّ فيه من طاهر أو نجس، وإنّما هو «إناء مملوء» ليس فيه حيز أو متسع لشيء جديد.



إنَّ هذا الشرق المسلم له فلسفة حياته الخاصة، له «أيديولوجيته» الربانية الشاملة، له نظام حياته الخاص الذي يصحب الإنسان - بأحكامه وآدابه - من ساعة الميلاد، إلى لحظة الوفاة، بل ممَّا قبل الميلاد إلى ما بعد الوفاة. لهذا كان الخطأ الأساسي في هذا محاولة استيراد «أيديولوجيا» دخيلة، أو نظام حياة أجنبي، يحل محل نظامه الأصيل، سواء أكان هذا النظام أو تلك «الأيديولوجيا» هي الليبرالية اليمينية التي نتحدث عنها الآن أم الاشتراكية اليسارية التي سنتحدث عنها في الفصل القادم.

### الليبرالية وليدة ظروف الغرب وحده:

لقد فشلت الليبرالية الديمقراطية في أوطاننا - وحق لها أن تفشل -؛ لأنَّها بذرت وُضِع في غير تربته، وفي غير مناخه الملائم له. إنَّ الليبرالية هي بنت الغرب المسيحي الكنسي، ووليدة ظروفه وتاريخه ومشكلاته الخاصّة به وبأهله.

لقد كانت ردّة فعل لطغيان الكنيسة الغربية في العصور الوسطى الأوربية، وتسلُّطها على الرقاب، وتجميدها للعلم، وإرهابها للفكر، واضطهادها للعلماء والمفكرين، كل ذلك باسم الدين، وباسم الله، وباسم المسيح والإنجيل، والكتاب المقدّس.

كان الفرد شيئاً تافهًا لا قيمة له ولا حرية له، في ذلك المجتمع الطبقي الإقطاعي الغشوم، لا أمام الكاهن، ولا أمام الملك، ولا أمام الإقطاعي.

وكانت الكنيسة في روما تستغل دعوى العالمية في المسيحية لتفرض سلطانها على كل المسيحيين في أوربا، بغضّ النظر عن اختلاف الأوطان والعناصر.

فلَمَّا أفل نجم الكنيسة، وبزغ عصر «التنوير» وبدأ الفكر الأوربي يتَّخذ اتجاهًا آخر، لم تعد السيادة فيه «للنص» المقدس، بل «للعقل» الحرّ. ولم يعد صاحب الكلمة هو الكاهن أو القسيس، بل العالم أو المفكر. ومن هنا ظهرت «العقلانية».

وفّر المجتمع الغربي من الدين، كما يفر السجين إلى الفضاء الطليق، وكان فراره من «سجن الدين» إلى «باحة العلم». فالعلم عنده مقابل للدين، و«العلمانيّة» - وهي لفظة منسوبة إلى العلم على غير قياس - تعني في الغرب «اللا دينيّة» بناءً على هذا الأساس. والحقيقة أنّه لم يفرّ من «الله» وإنّما فرّ من «الكاهن»، ولم يهرب من «الدين» وإنّما هرب من «الكنيسة». كانت ردة الفعل للانتصار على الكنيسة «رفض الدين»، و«الإيمان بالعلم» بديلاً عنه، واعتبار السيادة للعقل البشري لا للوحي الإلهي.

وكانت ردة الفعل الثانية تمجيد «الفرد» وتقديس حرّيته بإعطائه حقّ الانتخاب والترشيح والمعارضة، كما هي فلسفة الديمقراطية السياسيّة، وحق النشاط والتبادل والتعاقد والتملك والتنمية لما يملك، والإنفاق ممّا يملك - بغير حدود أو قيود تُذكر - في المجال الاقتصادي، كما هي فلسفة الاقتصاد الحر، وحق السلوك الشخصي بما تشاء له رغباته، وتزيّن له غرائزه وشهواته، ما لم يعتد على غيره، كما هي فلسفة الحرّيّة الشخصيّة.

فالفرد أو الذات هو الأصل، والمجتمع فرع له، وخادم وحارس، والفرديّة يجب أن تظهر في كل مجال: في السياسة، وفي الاقتصاد، وفي الاجتماع، وفي التربية، وفي السلوك.

وكانت ردة الفعل الثالثة في التنادي بالوطنيات والقوميات، فليس «دين الكنيسة» هو الرابطة. وإنّما الرابطة هي الأرض والتراب (الوطن)

عند جماعة، والعنصر والسلالة (القومية) عند آخرين، المهم أن الرابطة ليست هي الدين الذي ينتسب إلى الكنيسة، وتعتز به الكنيسة!

لهذا نقول ونكرر القول: إن الليبرالية لم تكن يوماً ما صالحة لعلاج مشكلاتنا، وشفاء أمراضنا، والرقى بأمّتنا؛ لأنّها نشأت في مجتمع غير مجتمعنا، لتعالج أوضاعاً غير أوضاعنا.

### لهذا فشلت الليبرالية عندنا:

إنّ السبب الأوّل - الذي نعتبره سبب الأسباب - لفشل الليبرالية عندنا، هو أنّنا - نحن المسلمين - لا نؤمن بها، ولا بشرعيتها، ولا نمنحها عن رضا ولاءنا واحترامنا، بل نؤمن أعمق الإيمان، أنّ الليبرالية الديمقراطية نظام قاصر، ككل الأنظمة التي يضعها البشر لأنفسهم بعيداً عن هدى الله ونوره، فتأتي - حتماً - مليئة بالثغرات ونقاط الضعف والقصور، التي تنكشف للناس يوماً بعد يوم، وما ذلك إلاّ لأنّ البشر أنفسهم قاصرون قصوراً ذاتياً، فهم محدودون بطبيعة تكوينهم وثقافتهم وتأثير عصرهم وبيئتهم ومحيطهم، زيادةً عن تأثير ميولهم، ونزعاتهم وأهوائهم التي لا يجسر إنسان على ادعاء العصمة منها. ولهذا لم تبرأ الليبرالية الديمقراطية من عيوب ذاتية مصاحبة لها، لا زال المفكرون والمصلحون يحاولون علاجها<sup>(١)</sup>، ولهذا كان ينقصها النظرة العميقة الشاملة المتوازنة إلى الدين وإلى العلم، وإلى الفرد والمجتمع، وإلى الحياة والكون، فقد جاءت نظرتها إلى هذه الأمور جانحة إلى الغلو والإفراط، أو التقصير والتفريط.

(١) راجع في ذلك: أزمة الأنظمة الديمقراطية للدكتور عبد الحميد متولي، نشر دار المعارف،

مصر، ط ٢، ١٩٦٤م.

ولا عجب أن وجدنا أهلها أنفسهم يكتشفون عجزها وقصورها، وينصرفون عنها أو يعدّلونها، أو يثورون عليها، ذاهبين إلى أيديولوجيا أخرى مضادة لها، فينتقلون من النقيض إلى النقيض.

وهذا سبب عام لفشل الليبرالية وتخطيها وعجزها عن إسعاد المجتمعات التي سارت فيها أزماناً غير قصيرة.

ويتفرع عن هذا سبب آخر خاص بنا نحن العرب والمسلمين. وهو ما قلناه من أن الليبرالية - بحسناتها وسيئاتها - مذهب مستورد من أرض غير أرضنا، وقوم غير قومنا، لهم عقيدة غير عقيدتنا، وقيم غير قيمنا، وتقاليد غير تقاليدنا.

لننظر مثلاً إلى «العلمانية» بوصفها عنصراً من عناصر الحياة الليبرالية. إنَّ «العلمانية» قد تقبل في مجتمع مسيحي، ولكنها لا تجد قبولاً عاماً في مجتمع إسلامي أبداً.

إنَّ المسيحية لا تشتمل على شريعة أو نظام للحياة يوجب على المؤمن بها التزاماً خاصاً بهذا النظام أو تلك الشريعة.

بل إنَّ الإنجيل نفسه قَبِلَ تقسيم الحياة إلى شطرين: أحدهما لله أو للدين، والآخر لقيصر أو للدولة. فقال: «أَعْطِ ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»<sup>(١)</sup>.

وبهذا يستطيع المسيحي أن يعيش في ظل حكم علماني وهو مطمئن الضمير غير مخدوش العقيدة.

(١) إنجيل لوقا (٢٥/٢٠)، ومتى (٢١/٢٢).

كما أَنَّ الغربيين من المسيحيين - خاصّة - لهم عذرهم في الهروب من «الحكم الديني» إلى الحكم العلمانيّ، فالحكم الديني - كما عرفوه وجزّبوه - يعني حكم الكهنوت، وما يتبعها من قرارات الحرمان، وصكوك الغفران!

فإذا نظرنا إلى المجتمع المسلم وجدنا قبول «العلمانيّة» لديه يعني شيئاً آخر، فإنّ الإسلام عقيدة وشريعة، ونظام كامل للحياة. وبهذا يعني قبوله «العلمانيّة» أطراح شريعة الله، ورفض أحكام الله، واتهام هذه الشريعة بأنّها لا تصلح لهذا الزمن، واتخاذ البشر شرائع لأنفسهم من وضع عقولهم. كأنّما يفضلون عقولهم على علم الله، وتجاربهم القاصرة على هداية الله: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

لهذا كانت الدعوة إلى العلمانيّة بين المسلمين معناها الإلحاد والمروق من الإسلام، وكان قبول العلمانيّة أساساً للحكم بدلاً من الشريعة الإسلاميّة، ردّة صريحة عن دين الأمّة الذي رضيّه الله لها، ورضيته لنفسها، والذي فرض عليها أن تحكم بما أنزل الله.

وكان السكوت من الشعب على هذا المنكر الكبير مخالفة بيّنة، ومعصية ظاهرة، أبرز نتائجها الشعور بالإثم، والإنكار القلبي على الوضع القائم، وفقد الإحساس بالرضا عنه والاطمئنان إليه والاحترام له؛ لأنّه وضع يفتقد الشرعيّة في نظر المسلم.

ثم إنّ العلمانيّة تنسجم مع التفكير الغربي الذي ينظر إلى الله أنّه خلق العالم ثمّ تركه؛ فعلاقته به كعلاقة صانع الساعة بالساعة، صنعها أوّل مرّة ثمّ تركها تدور بغير حاجة إليه، وهذا الفكر موروث من فلسفة اليونان وخاصّة فلسفة أرسطو الذي لا يُدبّر الإله عنده شيئاً من أمر



العالم، بل لا يعلم عنه شيئاً، فهو إله مسكين كما وصفه «ول ديورانت». فلا عجب أن يدع مثل هذا الإله الناس وشأنهم. إذن كيف يشرع لهم وهو يجهل أمورهم؟ بخلاف نظرتنا - نحن المسلمين - إلى الله؛ فهو خالق الخلق، ومالك الملك، ومدبر الأمر، الذي أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، ووسعت رحمته كل شيء، ورزق كل حي. لهذا أنزل الشرائع، وأحلّ الحلال، وحرّم الحرام، وفرض على عباده أن يلتزموا بما شرع، ويحكموا بما أنزل، وإلا كفروا وظلموا وفسقوا.

ومثل آخر نذكره لمخالفة الليبرالية الغربية لطبيعتنا: لعقائدنا وقيمنا وتقاليدها.

ذلك هو فهمها للحرية الشخصية، فهي تعني حرية الإنسان في أن يفعل «ما يشتهي» دون قيد، لا حرّيته في أن يفعل «ما ينبغي» دون عائق، فهي حرية الغريزة «الحيوانية»، وليست حرية الإرادة «الإنسانية».

أما الحرّية عندنا فهي حرية في نطاق الأخلاق والقيم التي يقوم عليها صرح المجتمع.

فإذا وُجد في الناس من غلبه باعث الشهوة أو الهوى على باعث الخلق، أو الدين، فهو محاسب أمام الله تعالى، ولكن يد العدالة لا تناله إذا تسترّ بمجونه خلف جدران بيته، فليس لأحد أن يتجسّس عليه، أو يقتحم عليه حرمة مسكنه، أو يسأله عمّا أغلق عليه بابه.

وفي هذا ورد: أنّ عمر أثناء تجواله وتعسسه بالليل، أحسّ بجماعة يجتمعون على مجون، فتسوّر عليهم منزلهم، وفاجأهم في لهوهم ومجونهم، ففزعوا، ولكن كان لديهم - على ما هم فيه - قدر من

الشجاعة، وقدر من العلم بالإسلام، جعلهم يحاكمون عمر أمير المؤمنين إليه، حتّى جعلوه في موقف المدافع، لا في موقع المهاجم. قالوا: يا أمير المؤمنين، لئن كنّا قد ارتكبنا خطأً لقد ارتكبت ثلاثة. قال: وما هي؟! قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢] وقد تجسّست، وقال: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] وقد تسوّرت، وقال: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧] ولم تفعل!

فعجب عمر من فقهم، واعتذر إليهم، كما اعتذروا إليه، وعاهدوه على أن يتوبوا<sup>(١)</sup>.

فهذه هي «الحرية الشخصية» حقّاً: ألاّ يتجسس أحدٌ عليك ولو كان أمير المؤمنين نفسه، وأن تكون لمسكنك حرمة، ولو مارست فيه المعصية، وحسابك على الله.

أما أن تطل المعصية برأسها، ويخرج المنكر إلى ظاهر المجتمع، يقارفه من يشاء، فهذا بابٌ واسعٌ لفساد عريض، وانحلال كبير، لا يقره دينٌ من قواعده: سدُّ الذرائع إلى كل شر.

فهذا فرق ما بين الليبراليّة والإسلام في النظرة إلى حرية السلوك الشخصي.

(١) رواه الحاكم في الحدود (٣٧٧/٤) وصحّحه، ووافقه الذهبي. وانظر: إحياء علوم الدين (٣٢٥/٢).

إنَّ الليبراليَّةَ ينقصها التوازن العادل بين حرية الفرد وقيَم المجتمع، فهي تسرف في تدليل الفرد وإرخاء العنان لشهواته باسم «الحرية الشخصية»، ولو كان ذلك على حساب الأخلاق والمُثل العليا، فهي لا تقيم للأخلاق والقيَم وزناً إلَّا في المجال الاجتماعي. أما ما تسميه «الحياة الشخصية» فكل إنسان أمير نفسه، يفعل ما يشاء: يراقص ويخاصر، ويلعب ويقامر، ويزني ويسكر، ولا جناح عليه قانوناً، ولا لوم عليه عرفاً؛ لأنَّه «يمارس حقه» إن كان رجلاً، أو «تمارس حقها» إن كانت امرأة. والمهم ألا يؤذي أحداً بذلك، أو يُعتدى على حقه هو الآخر. أي أنَّ القاعدة في السلوك: دعني وما أريد أدعك وما تريد.

وهذه النظرة للحرية الشخصية خاطئة من أساسها؛ فالإنسان حرٌّ في حدود القيَم والفضائل التي تعلو بالإنسان عن حضيض الحيوان. وعلى النظام الاجتماعي أن يهيئ للفرد سبيل السمو الإنساني، لا أن يعينه على التدني والهبوط الحيواني، بدعوى الحرية الشخصية؛ فالجانب الشخصي والجانب الاجتماعي في الحياة البشرية متداخلان متلازمان، يؤثر أحدهما في الآخر، والإنسان في عمله الاجتماعي هو الإنسان: في البيت، أو في الشارع، أو في الملهى. ولن يفسد في ناحية ويبقى صالحاً في النواحي الأخرى.

وهذا ما بدأ الغرب - أو ما يسمُّونه «العالم الحر» - يدركه الآن، ويشكو منه<sup>(١)</sup>. كما اتضح من دراسات المفكرين والنقاد من رجاله مثل «الكسيس كاريل» في كتابه «الإنسان ذلك المجهول».

(١) انظر: الإسلام ومشكلات الحضارة للشهيد سيد قطب ص ١٦٧ وما بعدها، نشر دار الشروق،

القاهرة، ط ١٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.



وإنَّ عنوان هذا الكتاب «الإنسان ذلك المجهول» ليشير بوضوح إلى أساس المشكلة عند الليبراليَّة، أو عند الحضارة الغربيَّة: إنَّهم يشرِّعون ويخطِّطون لكائن يجهلون حقيقته، ويجهلون خصائصه، فضلاً عن سرِّ وجوده، وغاية حياته. فلمَّا لم يعرفوه كما هو، أخطؤوا في كل شيء: في تعليمه وتربيته وتثقيفه والتشريع له. وذلك أنَّ الأمر أكبر من أن يحيط به علمهم المحدود؛ فلا يعلم الصنعة إلَّا صانعها، ولا الإنسان إلَّا خالقه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾؟! [الملك: ١٤].

وكما أخطأت الليبراليَّة فهم الإنسان الفرد أخطأت فهمه باعتباره جنسين: ذكراً وأنثى. لقد حاولت الليبراليَّة - وإن شئت قلت: الحضارة الغربيَّة بصفة عامَّة - أن تذيب الفوارق بين الرجل والمرأة. ولم تراع ما بينهما من الفوارق الفطريَّة والوظيفيَّة، فأخرجت المرأة إلى الشوارع والمعامل والمكاتب، تعمل كما يعمل الرجل، وتعاني ما يعاني. كما علَّمتها ما يتعلَّم الرجل.

ونقلت ذلك الليبراليَّة المقلَّدة في بلادنا، مُغفلةً كلَّ ما جاء به دينها واستقرَّت عليه حياتها.

واليوم تستدرك الحضارة الغربيَّة على نفسها، بعد أن استشرى الفساد، وعمَّ الاضطراب، وخيَّم الشقاء والتعاسة على المجتمع، حين تنكَّر لفطرة الله.

يقول ألكسيس كاريل: «إنَّ ما بين الرجل والمرأة من فروق ليست ناشئة عن اختلاف الأعضاء الجنسيَّة، وعن وجود الرحم والحمل، أو عن اختلاف طريقة التربية، وإنَّما تنشأ عن سببٍ جدُّ عميق، وهو تأثر العضويَّة بكاملها بالمواد الكيماوية ومفرزات الغدد التناسلية. وإنَّ جهل

هذه الوقائع الأساسية هو الذي جعل رواد الحركة النسائية يأخذون بالرأي القائل بأن كلا الجنسين - الذكور والإناث - يمكن أن يتلقوا ثقافة واحدة، وأن يمارسوا أعمالاً متماثلة. والحقيقة أن المرأة مختلفة اختلافاً عميقاً عن الرجل، فكل حجرة في جسمها تحمل طابع جنسها، وكذلك الحال بالنسبة إلى أجهزتها العضوية، ولا سيما الجهاز العصبي. وإن القوانين العضوية (الفيزيولوجية) كقوانين العالم الفلكي لا سبيل إلى خرقها. ومن المستحيل أن نستبدل بها الرغبات الإنسانية، ونحن مضطرون لقبولها كما هي: فالنساء يجب أن ينمّين استعداداتهن في اتجاه طبيعتهن الخاصة دون أن يحاولن تقليد الذكور، فدورهن في تقدم المدنية أعلى من دور الرجال، فلا ينبغي لهن أن يتخلّين عنه».

ويقول أيضاً: «يغفل الناس عادة شأن وظيفة الولادة بالنسبة إلى المرأة، مع أن هذه الوظيفة ضرورة لكمال نموها. ولذلك كان من الحمق والسخف صرف المرأة عن الأمومة، فلا ينبغي أن يتلقّى الفتيات والفتيان ثقافة واحدة، وأن يكون لهم أسلوب واحد في الحياة ولا مثل أعلى واحد، وعلى المربين أن يعتبروا الفروق الجسميّة والعقليّة بين الذكر والأنثى، وما بين دوريهما الطبيعيين، فبين الجنسين فروق لا يمكن أن تزول... ومن الواجب اختبارها في بناء العالم المتمدن»<sup>(١)</sup>.

وفكرة الوطنية والقوميّة، كان لنشوتها في الغرب ظروفها ومبرراتها التي أشرنا إلى بعضها. أما نحن فمجتمعنا مجتمع عالمي مفتوح، مجتمع عقائدي (أيديولوجي) لا إقليمي (وطني) ولا عنصري (قومي)،

(١) انظر: الفكر الإسلامي الحديث للأستاذ محمد المبارك ص ١٧٢ - ١٨٥، نشر دار الفكر،

بيروت، ط ١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

بل يعتبر المؤمنون إخوة، والمسلمون أمة واحدة أينما كانوا. الوحدة بينهم فريضة، والفرقة معصية، بل كفر أو صنو الكفر.

حتى الجانب المضيء نسبياً في الليبرالية الغربية، وهو الحياة النيابية أو البرلمانية أو الدستورية، لم نستطع أن نطوره بما يلائم ظروفنا وأوضاعنا. ولم نضع له الضمانات التي تحقق مجتمع «الشورى» الحقيقية التي جعلها الله من صفات المؤمنين في كتابه، وجعلها عنوان سورة من القرآن: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَنَبَّأُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]، وأمر بها رسوله وكل من يقوم بأمر الأمة من بعده: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وهذا كله يرينا أن الليبرالية - كأيدولوجيا ونظام حياة - «وصفة» غربية لأمراض غربية، لا تصلح علاجاً لأمراضنا في الشرق.

والنتيجة، أن الليبرالية الديمقراطية الغربية أثبتت في أوطاننا عجزها وفشلها وإفلاسها وتناقضها؛ لأنها لم تكن نابعة من ضمير الأمة وعقيدتها وتراثها الحضاري والروحي. كانت شيئاً دخيلاً فرض عليها من فوق، فلم يُعبر عن ذاتيتها، ولم يُحقق آمالها، وثم يُسعد شعوبها.

### شهادة الأستاذ «برنارد لويس»:

ولقد أنصف المؤرخ المعروف الأستاذ «برنارد لويس» حين نبّه على هذه الحقيقة فقال: «لقد جرت محاولة جدية في الشرق الأوسط لتطبيق وممارسة الديمقراطية الليبرالية، فكتبت الدساتير، وعُُمم الانتخاب، وقامت برلمانات لها سيادة كاملة، وشُرع لها القوانين التي تحميها، وأنشئت الأحزاب وعملت صحافة حرة. إلا أن كل التجارب فشلت باستثناء البعض القليل منها، والتي لم تكن - وليست الآن - كلاسيكية. ففي بعض البلدان نرى المؤسسات الديمقراطية في حالة تفكك وانهيار،

وفي الحالة الأخرى أهملت كلياً، وأوقف العمل بها، وبدأ البحث عن طريقة بديلة لها توصل إلى السعادة.

واليوم باستطاعتنا أن نرى كثيراً من الأسباب بوضوحٍ كافٍ إذا استعنا بأحداث التاريخ الماضي.

إنَّ أخذ أي نظام سياسي جاهز ليس فقط من بلد مختلف، بل من حضارة مختلفة، وفرضه بواسطة الغربيين أو الحكّام المُتَغَرِّبين في الشرق من فوق مجتمع الشرق الأوسط ومن خارجه، عمل خاطئ، ولا يمكن لهذه العملية أبداً أن تناسب حاجات ومتطلبات وآمال الشرق الأوسط الإسلامي، فلقد فُرضت الديمقراطية بأوامر وفرمانات الحاكم المطلق، وشُكِّل البرلمان في العاصمة، وكانت تديره وتسانده أقلية هزيلة، لم يؤبه لانغماسها المحبب في اللعبة الجديدة للأحزاب والبرامج والدبلوماسية. وكان مجموع الشعب يراقبها بخيبة أمل، فكانت النتيجة قيام نظام سياسي، لا صلة له بماضي أو بحاضر البلد، ولا صلة له بحاجات مستقبله»<sup>(١)</sup>.

### مسيرة على غير هدى:

وأخيراً: يتأكد أنَّ الاتجاه إلى استيراد الليبرالية في البلاد الإسلامية كان خطأً من أساسه. كما بيّناه.

أولاً: لأنَّه استيراد «بضاعة» أجنبية، مع توافر ما يغني عنها في أرض الوطن، وهذا غير جائز.

وثانياً: لأنَّه استيراد ما لا يلائم، بل ما يضر ويؤذي ويفسد أكثر ممَّا يصلح.

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ٨٥، ٨٦.

وثالثاً: لأنّه استيراد ما لا يُحتاج إليه أبداً، مع ترك ما كانت الحاجة إليه ملحة وقاهرة.

ولو كان «زعماء النهضة» في العالم الإسلامي والعربي وُفقوا إلى إدراك هذه الحقائق، لوَفَّروا على أمتنا سنين طويلة، وجهوداً كبيرة. ضيعتها في المسيرة على غير هدى، أو في المسيرة في غير الاتجاه الصحيح.

ولا ريب أنّ فشل هؤلاء الزعماء كان متفاوتاً. ويتضح الفشل بمقدار الحماس للاستيراد الأيديولوجي. والتطرف في التحلل من التراث وقيمه الأصيلة. ويقلُّ كما قلَّ هذا التطرف، وذاك الحماس.

ولهذا كان أشد النهضةات فشلاً، وأظهرها عجزاً في بلاد المسلمين هي «نهضة» تركيا الحديثة، بقيادة كمال أتاتورك؛ لأنّها غرقت في الليبراليّة من قرنّها إلى أخمص قدميها، وأبت إلا «التغريب الكامل» لشعب تركيا المسلم.

وهو ما نادى به - من بعد - سلامة موسى وطه حسين والمعلوف وغيرهم، في البلاد العربيّة: من اقتباس الحضارة الغربيّة بخيرها وشرّها، ومحامدها ومعاييبها. كما ذكرناه في الفصل السابق.

### رأي «توينبي» في اقتباس الحضارات:

ولقد رأينا بعض مفكّري الغرب المعاصرين يؤيد نفس الاتجاه أو نفس الفكرة التي نادى بها طه حسين وسلامة موسى وأضرابهما من وجوب أخذ حضارة الغرب كلها باعتبارها وحدة لا تتجزأ.

فقد ذهب المؤرخ الإنجليزي المعاصر الشهير «أرنولد توينبي» إلى مثل هذا الرأي، ففي حديث عن سلاطين العثمانيين الذين أرادوا إدخال

بعض الإصلاحات والأنظمة الغربيّة في الجيش وما يتعلق به - مثل سليم الثالث ومحمود الثاني - عابهم بأنّهم لم يكونوا يحملون إخلاصًا للحضارة الغربيّة التي عملوا على إدخالها لبلادهم بمحض اختيارهم. وكانت نيّتهم الأخذ بالحد الأدنى من جرعة الثقافة الغربيّة اللازم لإبقاء الرجل «المريض» على قيد الحياة.

يرى «توينبي» أنّ تلك الروح - روح النفور من الحضارة الغربيّة ككل - هي السبب في الإجهاض المتكرر للإصلاحات الغربيّة الطابع التي حاولت تركيا تطبيقها. ولكن التاريخ حكم عليها بالفشل بسبب «الجرعة الصغيرة في الوقت المتأخر». فقد أراد هؤلاء السلاطين إلباس الجيش التركي الزي العسكري الغربي، وتسليم الأسلحة الغربيّة للضباط لتدريبهم حسب الأساليب الغربيّة، وأرادوا أن يبقوا - في نفس الوقت - الحياة التركيّة على الأسس الإسلاميّة التقليديّة. وهذا في نظر «توينبي» لا يؤدي إلّا إلى فشل محقق.

لهذا يرى أنّ سياسة الجرعة الصغيرة من الحضارة الغربيّة فشلت - وكان لا بدّ لها أن تفشل - لسبب واحد، هو أنّها سارت في اتّجاه يعاكس الحقيقة التي أدركها بطرس الأكبر بعقريته، وعمي عنها المصلحون الأتراك الأوائل. وهذه الحقيقة هي: أنّ كل حضارة، وكل نمط حياة هو وحدة متكاملة، غير قابلة للتجزئة، وكل أجزائها مترابطة الواحدة بالأخرى.

ويضرب «توينبي» مثلاً لذلك فيقول:

«إنّ سرّ تفوق الغرب على بقية العالم في فنون الحرب منذ القرن السابع عشر ليس في الأسلحة الغربيّة، ولا في التدريب العسكري، وليس حتّى في «التقنية المدنيّة» التي تزوّد العسكرية بالمعدات، ولا يمكن أن

يُفهم الأمر ما لم نضع في حسابنا فكر وروح المجتمع الغربي اليوم. والحقيقة هي: أنَّ الفن الغربي وجه من وجوه نمط الحياة الغربيَّة، وتبعًا لهذه الحقيقة، فإنَّ كل مجتمع يحاول أن يكتسب الفن الغربي دون أن يحاول أن يعيش الحياة الغربيَّة نفسها معرَّضٌ للفشل في محاولته»<sup>(١)</sup>.

### توينبي يزجي المديح إلى أتاتورك:

ولهذا يزجي «توينبي» المديح والإطراء إلى «كمال أتاتورك»، الذي لم يهدف إلى أقل من «التغريب الكامل» لتركيا، وتحويلها كليًا إلى نمط الحياة الغربيَّة: من تحرير المرأة! وإزالة الدين الإسلامي! وفرض الحروف اللاتينية بدل الحروف العربيَّة للغة التركيَّة!

وهكذا يرى «توينبي» أنَّ النجاح في الأخذ عن الغرب إنما يكون بأخذ الحضارة كلها أخذًا مخلصًا، بملء العقل والقلب والروح، وأنَّ الفشل حليف حتمي للذين يحتفظون بإخلاصهم لأسس الحياة الإسلاميَّة، مع أخذهم ما يحتاجون إليه من أجزاء الحضارة الغربيَّة.

ولا شك أنَّ المؤرخ الكبير غلبته العصبية الغربيَّة أو - على الأقل - خانه التوفيق في هذا الرأي، فليس من الضروري في منطق التاريخ والحق لمن يريد أن يقتبس جزءًا من حضارة أن تُفرض عليه هذه الحضارة كلها من ألفها إلى يائها.

لقد اقتبست الحضارة الإسلاميَّة في عصورها الذهبية من حضارات القدماء من الفرس والروم واليونان والهنود وغيرهم، ولكنها لم تفقد شخصيتها، ولم تعش نمط الحياة اليونانية أو الفارسية.

(١) انظر: الإسلام والغرب والمستقبل ص ٢٢ - ٢٤.

واقتبس الغربيون في نهضتهم كثيرًا من أجزاء الحضارة الإسلامية في الشرق والغرب - وبخاصة المنهج العلمي - ومع هذا لم يأخذوا نمط الحياة الإسلامية كله.

إنَّ نقل حضارة كاملة إذا احتيج إلى شيء منها ليس بالأمر اللازم أبدًا، والقول به تحكُّم لا يسنده دليل؛ فالإقتباس أو التطعيم الجزئي من حضارة لأخرى ممكن وواقع.

لو أنَّ توينبي قال: إنَّ اقتباس الجزء السطحي من الحضارة الغربيَّة - كالملابس والأسلحة ونحوها - لا يكفي، ما لم يُؤخذ معها الروح العلميَّة والعمليَّة والتنظيميَّة في الغرب، لكان هذا قولًا حسنًا، ولو افقناه عليه تمامًا<sup>(١)</sup>، ولكنَّ الغريب أن يشترط للوصول إلى الكفاية العسكريَّة والقوة الحربيَّة للغرب أن يتغرب المجتمع الإسلامي، ويعيش نمط الحياة الغربيَّة، فيحرِّر المرأة - أو يحرِّم الحشمة والطلاق وتعدد الزوجات ويورث الأنثى كالذكر - ويزيل الدين الإسلامي، ويمنع الأذان باللغة العربيَّة - كما فعل أتاتورك -، ليصل إلى مستوى أوربا والغرب!

بل لعل من التفسير الصحيح لفشل المصلحين الأتراك الأوائل هو ظن كثير من أبناء شعوبهم أنَّهم لا يكتفون باقتباس الجانب المادي أو التقني، بل يريدون اقتباس جوانب الحياة الأخرى، وهذا ما يرفضه الشعب المسلم ولا يرتضيه أبدًا.

(١) يرى المفكر الجزائري الأستاذ مالك بن نبي بحق أن تكديس منتجات الحضارة ومصنوعاتها لا ينشئ حضارة أبدًا.

## تقويم حركة أتاتورك فكريًا وسياسيًا ودينيًا:

ولقد أجبر أتاتورك الشعب المسلم على أن يعيش نمط الحياة الغربية، وفرض «التغريب الكامل» بالإرهاب والقوة. فهل وصل إلى المستوى الحربي للجيش الغربي؟ أو المستوى «التكنولوجي» للدول الغربية؟ وهل نجحت الدولة التركية العلمانية في خلق مجتمع قوي متماسك؟ كلا، لقد خسرت تركيا الحياة الإسلامية، ولم تزل عالمة على الغرب في «تقنيته» وتسليحه، فلا هي احتفظت بتراثها الروحي وأصالته، ولا أحرزت تقدماً مادياً يُذكر في عالم الذرة والصعود إلى القمر!

إنَّ حركة أتاتورك حركة فاشلة خاسرة، وهي في الوقت ذاته حركة ضالة منحرفة. سواء قسناها بمقياس الدين والإسلام أم بمقياس الوطنية والقومية أم بمقياس الديمقراطية والحرية أم بمقياس الفكرة والحضارة.

إنَّها - بمقياس الدين - حركة ردة صريحة، تنكّرت لعقيدة الأمة وشريعتها، التي آمنت بها، وتغلّغت في حياتها، وذادت عنها قروناً. لقد استخفّت بحرمات الإسلام، وأنكرت أحكامه القطعية الضرورية، فليس لها وصف إلا الردة: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وهي - بمقياس الوطنية والقومية - حركة انسلاخ من كل مقومات الأمة ومشخصاتها: الدينية، والثقافية، والتاريخية، والاجتماعية، وخلعها من ذلك كله لتذوب في أمم أخرى - مخالفة لها في العقيدة والثقافة والاتجاه - كما يذوب الملح في الماء، إلا أن الملح يمكن - ببعض الوسائل - استخراج من الماء، أما ذوبان الأمم فيصعب علاجه.

وهذا إن افترضنا حسن القصد في القائمين على هذا التذويب، فكيف والدلائل كلها تشير إلى خيانة محكمة دبرتها القوى المعادية للإسلام، يهودية وصليبية؛ للإجهاز على «الرجل المريض» الذي لم يزل يساورهم الخوف أن يشفى يوماً من مرضه، وتدب في أوصاله العافية، فيبرز إلى الحياة من جديد<sup>(١)</sup>.

وهي - بمقياس الديمقراطية والحرية - حركة ديكتاتورية مستبدّة تحكم الشعب رغم أنفه، وتقوده بغير إرادته، وقد قاوم الشعب التركي

(١) إن صلة الكمالين - ومن قبلهم حزب الاتحاد والترقي - باليهودية والماسونية تدل عليها قرائن وأمارات كثيرة - كما بيّن ذلك شيخ الإسلام في تركيا حينذاك «مصطفى صبري» رَحِمَهُ اللهُ -، من ذلك: أن جمعية الاتحاد والترقي كانت تعقد اجتماعاتها في بيوت اليهود المنتمين للجنسية الإيطالية، والجمعيات الماسونية الإيطالية، وقد كان وزير مالية الاتحاديين يهودياً. كما كانت وزيرة المعارف في عهد الكمالين من أصل يهودي، وهي «خالدة أديب». ويسوق الشيخ أدلة على ذلك فيقول:

والذين درسوا خفايا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين أدركوا بما لاح لهم من شواهد كثيرة أن كمال أتاتورك وعصابته كانوا متواطئين مع الإنجليز.

ومن أدلة ذلك: رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب الذين اعترضوا على تسليم إنجلترا بشروط تركيا في مؤتمر لوزان، واعتبره هزيمة سياسية منكرة تجاه الأتراك. فما كان من مستشار الخارجية إلّا أن رد عليهم بقوله: «عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتي الترك القديمة والجديدة»!

ويقول الشيخ صبري: «إنّ الإنجليز قد تشددوا في معاملة السلطان وحيد الدين حتى أعجزوه ثم تساهلوا بعد ذلك مع مصطفى كمال، ليجعلوا منه بطلاً، فتعظم فتنه في أبصار المسلمين»!

والرجل ممن لا يجد الإنجليز مثله ولو جدّوا في طلبه، من حيث إنّّه يهدم من ماديّات الإسلام وأديّاته - ولا سيما أديّاته - في يوم ما لا يهدم الإنجليز أنفسهم في عام، فلما ثبتت كفايته وقدرته من هذه الجهات، استخلفوه لأنفسهم وانسحبوا من بلادنا.

انظر: النكير على منكري النعمة هوامش الصفحات ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩. وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة في حديثنا عن «القومية العربية» في الفصل القادم.

بكل ما يستطيع، وقَدَّم الضحايا والشهداء، دفاعًا عن عقيدته وتراثه، ولكنه استسلم أخيرًا أمام قوَّة الحديد والنار، إلى حين.

وهي - بمقياس الفكر والحضارة - حركة ذيلية تابعة، هُدَّامة غير بَنّاءة، ألغت الكثير، ولكنها لم تقدِّم شيئًا إيجابيًا ذا بال.

يقول العلامة المجدِّد السيِّد رشيد رضا في نقد حركة أتاتورك، وقد جاء ذلك عَرَضًا في فتوى له عن الزِّي وما يتعلق به: «نشرت إحدى جرائد مصر مقالًا لكاتب ألماني كبير يخطئ فيه مصطفى كمال باشا في إكراهه لقومه الترك على تغيير زيهم الوطني، واستبدال البرنيطة به، وإنَّما خطَّاه تخطئة صديق ناصح لا عدوَّ كاشح، وقال: إنَّ هذا ينافي غرضه وهو تكوين القوميَّة التركيَّة.

ونحن نظن أن مصطفى كمال باشا - وإن لم يكن من علماء الاجتماع والأخلاق وطبائع الشعوب - لا يجهل أنَّ المحافظة على الشخصيات القوميَّة ممَّا يقوِّي تكوين الأُمَّة، وأنَّ تقليد شعب لآخر يراه أرقى منه يُضعف قيمة المقلِّد في نظر نفسه، ويحقرها في قلوب أهلها، ويرفع منزلة الشعب الذي قلَّدوه بقدر ذلك. ونعتقد أنَّه يتعمَّد هدم جميع مقوِّمات الشعب التركي ومشخصاته - ما عدا اللغة - لأنَّها إسلاميَّة، أو مستندة إلى الإسلام، وهو يريد أن يسلِّه من الإسلام كما تُسلُّ الشعرة من العجين إن أمكن، وإلَّا انتزعهم منه كما يُنتزع الحسك ذو الأضلاع من الصوف، أو انتزعه منهم كما تُنتزع الروح من الجسد.

وقد بحث الذين بثوا هذه الدعوة في الترك من الملاحدة الروسيين وغيرهم عن مقومات ومشخصات تركيَّة أو تورانيَّة يستبدلون بها الإسلام، حتَّى عبادة الذئب الأبيض الذي عبده سَلَفهم من همج الوثنيين، فلم

يجدوا إلى ذلك سبيلاً. فاختاروا التشبه بالإفرنج، ولا سيما أفسدهم ديناً وأدأباً كاللاتين بحُجَّة الحضارة والترقي العصري. وسَمَّوه التمرغرب، ونحن نسَمِّيه التفرنج، حتَّى إِنَّ بعضهم يستحسن استبضاع نسائهم من الإفرنج بالحلال وبالحرّام، لإدخال دمهم «الشريف المدني» في دم الشعب التركي «الفاسد» لإصلاحه.

فظهر بمجموع ذلك أَنَّ هؤلاء الزعماء الدخلاء يريدون إفساد هذا الشعب التركي بكل نوع من أنواع الفساد الجسمي والعقلي والنفسي، وتكوين شعب آخر في بلاده مذبذب بين أمشاج الشعوب، روحه غير روحه، ودمه غير دمه، وأخلاقه غير أخلاقه، وعقائده غير عقائده. فيكون كلغته الَّتِي يسمونها التركيّة، وهي لغة هذبها الإسلام كما هذب أهلها، بما دخل في مادتها من الأسماء والأفعال العربيّة وكذا الفارسيّة. وهم يريدون الآن أن يفعلوا بها ما يفعلون بأهلها، وإن لم يبق من لغة قدماء الترك بعد أن تتفرنج وتتمغرب معهم، وتكتب بالحروف اللاتينيّة كما هو مقرّر عندهم، إلّا قليل، وما يدرينا بعد ذلك لعلهم يغيّرون اسمها أيضاً!

ومن الثابت في سُنن الاجتماع أن تغيير القوانين والنظم والأزياء لا يغيّر طبائع الأمم - كما يقول الدكتور جوستاف لوبون - فإنّ اللاتين الجمهوريين كاللاتين الملكيين في تشابه حكومتهم وطباعهم، حتَّى إِنَّ الَّذِينَ مرقوا من الدين، فهم لا تزال التربية الكاثوليكية الموروثة هي الحاكمة على قلوبهم وأرواحهم بعصبيتها، وإنّما فقدوا من الدين فضائله فقط، وكذلك السكسونيون تشابهت حكومتهم الملكية في بريطانيا، وحكومتهم الجمهوريّة في الولايات المتحدة كما تشابه أهلها - فالترك يفقدون بهذا التفرنج اللاتيني ما بقي فيهم من فضائل الإسلام ورابطته

الملّية، وما كان لهم من الزعامة في مئات الملايين من البشر، ثم لا يقدرّون على التفصي من الوراثة القوميّة التي طبعتها الأجيال والقرون في أنفسهم.

فالغرض الأوّل لهم الآن التفصي من الإسلام بحُجّة الترقّي العصري. وما في الإسلام شيء مانع من الترقّي الذي يطلبونه، وأساسه القوّة العسكرية والثروة والنظام، بل الإسلام يهدي إلى ذلك، ولولاه لم ينل العرب عقب اهتدائهم به من القوّة والحضارة ما فاقوا به جميع الأمم، وظلّوا كذلك إلى أن سلبهم الأعاجم سلطانهم بالقوّة الهمجيّة، ونال الترك وغيرهم به حضارة ومُلْكًا لم يكن لسلفهم مثلها، ولا ما يدانيها، ولو أنّهم فهموا الإسلام فهمًا استقلالياً بإتقان لغته، والاجتهاد في شريعته، لملكوا به الغرب مع الشرق، ولسبقوا جميع شعوب الإفرنج إلى العلوم والفنون والصناعات، وسائر أسباب القوّة والسلطان، كما فعل العرب من قبلهم. وهذا ما يطلبونه الآن بترك ما بقي لهم من تقاليد الإسلام، ويتوسّلون إليه بتقليد الإفرنج في زيّهم وفجورهم، قبل إتقان شيء ما من علومهم وفنونهم، والوصول إلى مثل قوتهم وثروتهم»<sup>(١)</sup>.

ويقول الدكتور محمّد البهي في تقويم الحركة الكمالية في تركيا فكريًا: «إنّ أيّ مفكر يقدر قيمة الفكر، لا يصف هذه الحركة التركيّة إلّا بأنّها تقليد في غير وعي للغربيين، وأنا أقصد «في غير وعي» لأنّ الباعث عليها الرغبة في أن تكون تركيا جزءًا من أوروبا لا من آسيا، وأن يكون للأتراك طابع الغربيين - لا طابع الشرقيين - فيما هو ممدوح أو مذموم،

(١) نشرت هذه الفتوى في مجلة المنار (٤٩٦/٢٦) سنة ١٩٢٥م، وانظر: فتاوى الإمام محمد رشيد رضا (١٨٣٣/٥ - ١٨٣٥)، فتوى (٦٦٥)، نشر دار الكتاب الجديد، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

كما طلب لمصر يومًا ما صاحب كتاب «مستقبل الثقافة في مصر»، فهي حركة اندفاعية لا حركة متئدة، تتخيّر، وتقدر في تخييرها الاحتفاظ بشخصية الأمة أو الجماعة.

اليابان جدّدت حقًا؛ لأنّ حركتها التجديدية قامت على التخيّر دون الاندفاع. اليابان ظلت شرقية، ومع ذلك تفوّقت على الغرب في مجال الصناعة وقبل ذلك في المجتمع وتماسكه، كمجتمع له شخصية بارزة.

أما تركيا فليس لحركتها طابع معروف حتّى اليوم، فلا هي بالشرقية ولا هي بالغربية، يجعلها الغرب «غربية» في اللحظة التي يريد أن يحرضها على الإمعان في البعد عن الإسلام، والجماعات الإسلامية، وفي مقدمة ضدّ الجماعات الشعوب العربية، لأنّه نزل بلغتها القرآن. ويجعلها «شرقية» يوم يتحدث عن حضارتها المعاصرة بأنّها حضارة مستعارة من الغرب ليس لها فيه إلّا التقليد الأعمى!

من السهل على الفرد - وكذا على الجماعة - أن يهدم ويلغي، ولكن ليس من السهل أن يبني، وأشدّ عسرًا أن يكون أصيلًا في البناء.

إن تركيا الحديثة مظهر تجديدها إلغاء الدين، وفقدان شخصيتها تبعية مطلقة في السياسة والتوجيه والاقتصاد للغرب الصليبي»<sup>(١)</sup>.

هذه هي القيمة الحقيقية لحركة كمال أتاتورك الذي كال له «توينبي» المديح والثناء؛ لأنّه لم يرض لبلده أقل من «التغريب الكامل» فلم يلحقها بالغرب، ولا أبقي لها مكانتها في الشرق.

(١) الفكر الإسلامي الحديث لمحمد البهي ص ٤٨٠ - ٤٨١.



### توينبي يناقض نفسه:

والشيء العجيب أن «توينبي» يخالف ما ذهب إليه هنا في بعض بحوثه الأخرى، فهو ينقد غير الغربيين الذين يقبلون الحضارة الغربية بكل عناصرها، ويرى ذلك من سوء حظ البشرية. وذلك حين يتحدث عن البلاد التي تحرّرت من الاستعمار فيقول:

«ولكن الغرب ما زالت له «السيادة» في الميّدائين الاقتصادي والثقافي، فالسيطرة المستمرة للغرب هي بقية من بقايا سيطرته السياسيّة السابقة. أما على الصعيد السياسي، فإنّ البلاد التي كانت خاضعة لسيطرة الغرب بطريقة مباشرة قد استردت الآن كلها تقريباً استقلالها من الغرب. ولكن هذه البلاد التي استقلت سياسياً ما زالت غير متحرّرة تماماً من الوجهة الثقافيّة، فهي لا تزال متأثرة بالأفكار والمُثل العليا الغربيّة دون تمييز ودون أي انتقاد لها»<sup>(١)</sup>.

«على أنّ كل هذه البلاد التي نجحت في أن تحرّر نفسها من سيطرة الغرب السياسيّة، قد استغلت حريتها على نحو غير متوقع على الإطلاق. فقد ناضلت هذه البلاد بعنف شديد ضد السيطرة السياسيّة للغرب. ويمكن القول بأنّ كفاحها هذا قد كُمل بالنجاح في كل الحالات حتّى الآن. ولقد كان من المتوقع بعد أن تمكنت من أن تتحرّر سياسياً من الغرب، أن تستخدم هذه الحرّيّة الجديدة التي اكتسبتها في النضال ضد المدنيّة الغربيّة بوجه عام، أي أنّه كان من المتوقع أن تستخدم هذه البلاد حريتها المكتسبة حديثاً لكي ترجع إلى أسلوبها التقليدي في الحياة، وهو الأسلوب الذي كان سائداً في حياتها قبل أن يسيطر عليها الغرب

(١) محاضرات أرنولد توينبي ص ٣٥.

ولكن الذي حدث في جميع الحالات تقريبًا - كما نعلم - هو أنَّ البلاد التي تحرّرت حديثًا قد استخدمت حريتها للغرض العكسي تمامًا. أي أنَّها قد استخدمتها لتقتبس - بمحض اختيارها - عناصر من المدنيّة الغربيّة، أعني من أسلوب الحياة الحديثة. وقد فعلت ذلك بحماسة. وبلغت حماستها هذه حدًّا لم يكن الحكّام الغربيون السابقون يجرؤون على أن يفرضوا به المدنيّة الغربيّة عليهم ذلك لأنّ نظام الحكم الأجنبي يتعيّن عليه دائمًا أن يكون أكثر حذرًا من نظام الحكم القومي. وهناك أمور لا يجرؤ النظام الأجنبي على فعلها مطلقًا. ومع ذلك يجرؤ عليها النظام القومي»<sup>(١)</sup>.

«ولكنني أعتقد أنّه سيكون من سوء حظ الجنس البشري كله - وضمنه الغرب ذاته - أن يتجه الجزء غير الغربي من العالم إلى قبول المدنيّة الغربيّة بكل عناصرها دون تمييز، ودون تفرقة بين ما هو نافع وما هو ضار فيها. وأقول: إنّ هذا يكون من سوء الحظ؛ لأنّ المدنيّة الغربيّة - شأنها شأن أي مدنيّة أخرى - فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة»<sup>(٢)</sup>.

«ذلك لأنّ المستوى المادي للمعيشة، ليس غاية في ذاته، وإنّما هو وسيلة لغاية أخرى هي رفع المستوى الروحي»<sup>(٣)</sup>. «وعلى ذلك فمن وراء رأس المال المادي، يوجد رأس المال الإنساني، وهو أهم رأس مال يملكه البشر»<sup>(٤)</sup>.

(١) محاضرات أرنولد توينبي ص ٣٦.

(٢) المصدر السابق ص ٣٧.

(٣) المصدر السابق ص ٤٠.

(٤) المصدر نفسه ص ٤٢.



ترى أي القولين يمثل الاتجاه الحقيقي لفكر توينبي؟ أهو قوله هذا الذي نقلناه عنه أخيراً أم هو قوله الذي ذكرناه من قبل؟

أغلب الظن أن قوله هذا الأخير هو الذي يمثل تفكيره الصحيح - كما يمثل الرأي الصواب أيضاً - وهو وجوب التمييز بين ما يُقتبس من الحضارات وما لا يُقتبس، والتفريق بين النافع والضار في كل حضارة، وأن قبول العالم غير الغربي للمدنية الغربية بكل عناصرها من سوء حظ الجنس البشري كله؛ لأنّ المدنية الغربية - ككل مدنية - فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة.

ولكن المؤرخ الكبير حينما كان يتحدث عن الإسلام خاصّة، غلبته «العقدة الصليبية» الموروثة التي تسيطر على كل غربي حينما يواجه مشكلة أو قضية تتعلق بالإسلام أو المسلمين، والتي أصبحت - للأسف - جزءاً لا يتجزأ من التفكير الغربي.

وهذا أمر اعترف به الغربيون المنصفون أنفسهم: من اهتدى منهم إلى الإسلام مثل المفكر النمساوي «محمد أسد» - (ليوبولد فايس) -، ومن لم يهتد منهم وبقي على دينه، مثل البروفيسور «مونتجمري وات» الذي تحدّث عن المفكر المعروف: «توماس كارلايل». وإنصافه - إلى حدّ كبير - للنبي محمد ﷺ في كتابه «الأبطال». قال وات في كتابه «ما هو الإسلام؟» الصادر في سنة (١٩٦٨): «كان على «كارلايل» أن يواجه بشجاعة المشكلة الكبرى التي تواجه الأوروبي أو أي دارس غربي، لمحمد والإسلام. والمشكلة: أننا ورثة تحيُّز راسخ الجذور، يعود إلى الدعاية الحربية للقرون الوسطى. هذه الحقيقة يعترف بها الآن على نطاق واسع؛ فالدراسات الحديثة تشير إليها ضمن عوامل تكوين النظرة الغربية للإسلام».

وقبل ذلك أشار الفيلسوف المؤرخ الفرنسي «جوستاف لوبون» - في كتابه «حضارة العرب» إلى هذه الظاهرة في التفكير الغربي الحديث الذي يزعم لنفسه التحرر والموضوعية والعلمية، ثم يقف بإزاء الإسلام وقضاياها موقفاً آخر تمليه عليه عصبية خفية.

والخلاصة: إنَّ الليبراليين أساءوا إلى أنفسهم وإلى أمّتهم باتّجاههم الخاطيء إلى استيراد أيديولوجيا دخيلة لا حاجة إليها. وعلى رأس هؤلاء المسيئين: «أتاتورك» الذي سنَّ لغيره سُنَّة سيئة، فعليه وزرّها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

\*\*\*



## فشل الحل الاشتراكي الثوري

### البحث عن اتجاه بديل للبرالية الفاشلة:

أشرنا فيما سبق إلى أنَّ الليبرالية الديمقراطية العربية قد فشلت في تحقيق آمال الأمة، وتلبية حاجاتها، والكشف عن جوهرها، وإقامة دعائم العدل والإخاء والحرية في أرضها. وتمكينها من أن تعيش في عصرها، مستمسكة بدينها، مرتبطة بماضيها، مخططة لمستقبلها، وتمكينها كذلك من النصر على عدوها الرابض في قلب دارها.

وأدَّى هذا الفشل الذريع إلى البحث عن بديل للبرالية اليمينية الديمقراطية التقليدية بما حوته من فساد سياسي، وتظالم اجتماعي، وتسلب إقطاعي، واستغلال رأسمالي، وتناحر حزبي. بديل يتفادى هذه المساوئ، ويعالج هذه المشكلات.

وكان من الممكن، أن يكون هذا البديل هو نظام الإسلام، الذي كان يمثله تيار قوي، وحركة شعبية ضخمة في بلاد الأمة العربية كلها، وخاصة في مصر.

ولكن الانقلابات العسكرية - التي قُدِّر لها أن تحكم العالم العربي، وتتسلم الزمام من يد الليبرالية المدبرة، والتي تحوّلت، بقدرة

قادر، من انقلابات إلى ثورات! - لم يرد لها، أو لم ترد لنفسها أن تسير في طريق الإسلام.

ولم يكن هذا غريباً ولا مفاجئاً، فإنَّ طائفة الحكّام العسكريين - والحزبيين العقائديين - حديثاً، كطائفة الزعماء السياسيين قديماً، كلاهما غربي الفكر والثقافة، ولا يعرف من الإسلام إلاّ القشور، وليس معقولاً أن يتجهوا إلى الإسلام وهم يجهلونه؛ فالناس أعداء ما جهلوا. «هذا إذا افترضنا أنّهم أحرار فيما يختارون، وليس وراءهم قوى خارجيّة توجّههم من وراء ستار، لعلها هي التي سهّلت لهم النّجاح».

كما أنّ الأحزاب العقائديّة التي وثبت على الحكم في بعض البلاد العربيّة، كان على رأسها أناس غير مسلمين أصلاً، مثل «عفلق» و«حبش» و«الحوّثمة»، فمن غير المعقول أن تفكر هذه الأحزاب - مجرد تفكير - في الحلّ الإسلامي.

### العنصران الأساسيان للاتّجاه العربي الجديد:

لهذا كان البديل عن الاتّجاه الليبرالي المستورد الفاشل، اتّجاءاً مستورداً آخر هو «الاشتراكيّة» و«الاشتراكيّة الثوريّة» خاصّة، «ممزوجة» بفكرة «قوميّة عربيّة».

وبهذا كان الاتّجاه «مُرْكَباً» من عنصرين أساسيين أحدهما: القوميّة العربيّة، والآخر: الاشتراكيّة الثوريّة.

كما رفع هذا الاتّجاه شعارات جذابة مثل «الحرية» و«التقدم».

وتميّز هذا الاتجاه - وإن شئت قلت: تميزت هذه المرحلة - بدخول الجيوش في ميدان السياسة، وتسلم العسكرين زمام الحكم والقيادة السياسية في بلاد الاشتراكية الثورية.

### القومية العربية والنزعات الإقليمية:

من معالم الاتجاه الثوري العربي: الدعوة إلى «القومية العربية» التي طغت على «النزعات الوطنية الإقليمية» والتركيز على «الوحدة العربية» بوصفها هدفاً رئيساً للأمة العربية.

وبظهور هذه الدعوة العربية انكشفت الدعوات والثورات الإقليمية أو الوطنية كالإقليمية السورية التي دعا إليها «أنطون سعادة» وحزبه «القومي السوري».

وكالإقليمية المصرية التي كان يدعو إليها «حزب الأمة» وصحيفته «الجريدة» ورئيس تحريرها «أحمد لطفي السيد» الذي لقبه بعضهم بـ «أستاذ الجيل»!

كان لطفي السيد أول من نادى بأيديولوجيا مصرية متكاملة، إذ دعا إلى صياغة «مجموعة من المبادئ»<sup>(١)</sup> تعيش بها الأمة المصرية؛ لأن ذلك واجب على كل أمة قبل أن تبدأ العمل.

وكان هدف «الجريدة» الرئيسي تكوين «الشخصية المصرية» وخلق «طابع مميز» لها<sup>(٢)</sup>.

(١) هي مبادئ الحرية الليبرالية التي بشر بها جون لوك، والديمقراطية التقليدية كما تبلورت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد النفعيين، وبخاصة جون استيوارت مل.

(٢) انظر: القومية والمذاهب السياسية ص ٢٨٥، ٢٨٦.

كان هذا الاتجاه الإقليمي يعارض ما يدعو إليه الزعيمان مصطفى كامل ومحمد فريد وأمثالهما من الاتجاه إلى «الجامعة الإسلامية» والارتباط بدولة الخلافة، والعمل على إنهاضها وإصلاحها من الداخل، لتكون قوة إسلامية كبرى في وجه الغرب الطامع الحاقد المتربص<sup>(١)</sup>.

كما كان هذا الاتجاه الإقليمي يعارض الوحدة العربية، حتى روي عن سعد زغلول - وينسب أيضًا إلى لطفي السيد - أنه سئل عن الوحدة بين الأقطار العربية، فقال: إنها «وحدة بين أصفار»<sup>(٢)</sup>!

وظل هذا الاتجاه في مصر يجد له بعض الدعاة والأنصار من «الأقباط» الذين يدعون إلى «الفرعونية» مثل سلامة موسى وأضرابه، ومن المسلمين «المُتَغَرِّبين» الذين تأثروا بما تعلّموه أو قرؤوه في الفكر الغربي.

وكان من أنصار هذا الاتجاه الدكتور طه حسين، الذي حاول في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر»، أن يجعل لمصر «شخصية» ترتبط باليونان والطلّيان أكثر ممّا ترتبط بالعروبة والإسلام، وصرّح في كتابه أنّ وحدة الدين واللغة لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية.

وأكثر من ذلك أنّه في بعض تصريحاته رفض الوحدة العربية والقومية العربية علانية، إذ قال لمحرر مجلة «المكشوف» البيروتية: «إذا كنت ترمي إلى أنّ مصر مستعدة للمساهمة في الوحدة العربية، أو

(١) كانت الجريدة تصور الاحتلال على أنّه حقيقة واقعة، على حين تهاجم الجامعة الإسلامية.

انظر في تقويم «حزب الأمة» - وهو حزب كبار الملاك والمثقفين ثقافة غربية -: الاتجاهات الوطنية (١٨/١) وما بعدها.

(٢) القومية والمذاهب السياسية، حاشية ص ٣٧٤.

القوميّة العربيّة فأنّت على خطأ، فالمصري مصري قبل كل شيء... إنَّ تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن أي بلد آخر، ومصر اليوم هي مصر الأمس، والمصري فرعوني قبل أن يكون عربيًّا!

وقد نشر هذا الحديث سلامة موسى في صحيفته «المجلة الجديدة» سنة (١٩٣٨م)؛ لأنّه يسير في ذات الخط الذي يدعو إليه هو ومن وراءه<sup>(١)</sup>. تلك كانت دعوة الإقليميّة الفرعونيّة في مصر، ومثلها دعوة الفينيقيّة في الشام، والآشورية في العراق، والبربرية في المغرب.

وقد اتّخذ دعاة هذه النعرات من الماضي السحيق، السابق على انتشار العروبة في هذه المنطقة - والذي عمل الأوربيّون، بهمة ونشاط، على كشفه وإظهاره - نقطة ارتكاز، وصاغوه في صورة «الأمجاد» الماضية، كما اجتهد الغربيون أيضًا في إحياء الثقافات القديمة وتجليتها. «وبرغم فترة الانقطاع التاريخي الطويلة - التي تبلغ في حالة مصر مثلاً أكثر من ألفي عام - بين هذه الحضارات القديمة والشعوب التي تقطن البلاد العربيّة منذ الفتح العربي (الإسلامي)، ادّعى كل فريق أنّه من نسل «الفينيقيين العظام»، أو «الفراعنة بناء الأهرام»، ودعموا دعواهم بما أسَمَوْه «عبقريّة المكان»، التي تحفظ على سكانه خصائص معينة مهما طال الزمن وتعاقت الأجيال»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: سلامة موسى المفكر والإنسان لمحمود الشرقاوي ص ١٥٢، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٦٥م، نقد الفكر القومي لإلياس مرقص ص ٥٤٤ وما بعدها، نشر دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٦٦م. وسنعود إلى حديث الدكتور طه حسين هذا عند كلامنا عن عبید الفكر الغربي، في جزء «أعداء الحل الإسلامي» من هذا الكتاب، إن شاء الله.

(٢) القوميّة والمذاهب السياسية ص ٣٧٣.

## دعوة القومية العربية:

كان بجوار هذه الدعوات الإقليمية الضيقة - في البلاد العربية - دعوتان أخريان: دعوة «الجامعة الإسلامية» أو «الوحدة الإسلامية» وهي الدعوة الأصلية العريقة، النابتة في تراب المنطقة، والمعبرة عن عقيدة أهلها. وهي الدعوة التي نادى بها جمال الدين الأفغاني وتبنتها كل الحركات الإسلامية، إلى اليوم، باعتبارها فريضة وضرورة، وهي دعوة تعتبر الوحدة العربية خطوة ضخمة في سبيل الوحدة الإسلامية الكبرى، ولكنها لا تقف عندها، وليست موضع حديثنا الآن.

والدعوة الأخرى: هي دعوة «القومية العربية» التي أصبحت شعار الثورات العربية، والأحزاب العقائدية العربية - فيما عدا الشيوعية طبعاً - وباتت سوقها نافقة بفضل الدعاية والإعلام، ومساندة قوى كثيرة في الداخل والخارج، للعمل على سيادتها بمفهومها الثوري الجديد.

## كيف دخلت القومية إلى المجتمع الإسلامي؟

وقبل أن نوضح «القومية العربية» ومحتواها، يجب علينا أن نعرف كيف تسَلَّلت هذه الفكرة الدخيلة إلى مجتمعٍ قام خلال ثلاثة عشر قرناً، على أساس العقيدة الإسلامية وحدها؟

يذكر المؤرخون أنَّ القرن التاسع عشر لم يعرف «قضية عربية» في المحافل السياسية الدولية، وقليلًا ما كانت لفظة «عرب» ذاتها تُطلق في الكتب والوثائق على سكان الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، وإنَّما كانت تُطلق على بدو الصحراء، وعلى سكان الأرياف في الشرق الأدنى، وكان النَّاس يستعملون لفظتي «مسلم» و«مسيحي»، للتمييز بين الفئتين الكبيرتين من السكان في هذه المنطقة. أما غالبية رعايا السلطان

من المسلمين - سواء أكانوا عربًا أم أتراكا - فقد عرفوا بـ «إخوان في الدين» باعتبارهم «مسلمين»، قبل أن يكونوا «أتراكًا» أو «عربًا»<sup>(١)</sup>.

ولكن عوامل شتّى داخلية وخارجية - ومعظمها خارجية - جعلت فكرة «القومية» تنتقل من أوربا إلى الأتراك أولاً، ومنهم تسرّبت العدوى إلى العرب.

يقول الأستاذ «برنارد لويس»: «لقد كان اللاجئون البولنديون والمجريون على الغالب، أوّل الناقلين لـ «القومية»، عندما ذهبوا لتركيا بعد فشل ثورتهم سنة (١٨٤٨م)، فلقد بقي قسم كبير فيها واعتنقوا الإسلام (!)، واحتلوا مناصب هامة في الدولة العثمانية، وكان أحدهم الكونت «قسطنطين بورزيسكي»، وقد سمّى نفسه بعد ذلك مصطفى جلال الدين باشا (!) ولقد عمل بورزيسكي على نقل القومية البولونية ووضعها في قالب تركي، وساعده على هذا العمل ما عرضه من أعمال

(١) نشوء القومية العربية للدكتور زين نور الدين زين ص ٤٣، نشر دار النهار، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

ومن أظهر الوثائق التي تدل على أنّ الدين وحده كان أساس الانتماء، لا الوطنية ولا القومية: التقرير الذي بعث به السيد دي ليسبس قنصل فرنسا العام في سوريا في ١٩/٨/١٨٥٦م، وضمنه مقتطفات من رسالة بعث بها إليه نائب القنصل العام في طرابلس، السيد «بلانس»، وفيها يقول: «من أبرز الحقائق التي يلحظها من يريد درس هذه البلدان، المكانة التي يحتلها الدين في نفوس الناس، والسلطة التي له في حياة الناس، فالدين يظهر في كل أمر وفي كل مكان، في المجتمع الشرقي، يظهر أثر الدين في الأخلاق العامة، وفي اللغة، وفي الأدب، وفي جميع المؤسسات الاجتماعية، والرجل الشرقي لا ينتمي إلى وطن ولد فيه - الشرقي ليس له وطن - بل إلى الدين الذي ولد فيه. وكما أنّ الرجل في الغرب ينتمي إلى وطن، فإنّه في الشرق ينتمي إلى دين. وأمة الرجل الشرقي هي مجموعة الناس الذين يعتنقون الدين ذاته الذي يعتنقه هو. وكل فرد خارج عن حظيرة الدين، هو بالنسبة إليه رجل أجنبي غريب». نشوء القومية العربية، هامش ص ١٨٥.

المستشرقين الأوربيين الباحثين في الشؤون التركية. وكان لها تأثير هام في تقدير التاريخ التركي القديم، والاعتقاد بالهوية المميزة. والمركز اللائق في التاريخ.

ولقد كان الأتراك أكثر من العرب والعجم نسياناً لتاريخهم الماضي، فلقد كانوا لا يفكرون في أية هوية أخرى غير الإسلام. ولكن المستشرقين - عن قصد أو غير قصد - ساعدوا الأتراك على استعادة هويتهم القومية الضائعة، وعلى الدعوة إلى حركة قومية تركية جديدة<sup>(١)</sup>.

وظلت «القومية» خافطة ضعيفة، ولكن الاحتكاك بالغرب وبارسالياته في الشرق في مجالات كثيرة جعل الفكرة تنتشر بسرعة بين المسيحيين، وانتقلت بواسطتهم إلى المسلمين الألبان والعرب، كما دلّت الأحداث أنّ قوى أجنبية شتى كانت وراء هذه الفكرة والعمل على إنجاحها.

يقول «جورج أنطونيوس» في كتابه «يقظة العرب»: «بدأت قصة الحركة القومية للعرب في بلاد الشام سنة (١٨٤٧م)، بإنشاء جمعية أدبية قليلة الأعضاء في بيروت في ظلّ رعاية أمريكية»<sup>(٢)</sup>!

وتعتبر قصيدة الشيخ إبراهيم اليازجي المسيحي اللبناني - التي كانت في وقتها بمثابة منشورٍ سرّيٍّ - أوّل أثر أدبي يدعو إلى عروبة مستقلة عن المملكة الإسلامية العثمانية الأمّ، ومطلعها:

تَنبَهُوا وَاسْتَفِيقُوا أَيُّهَا الْعَرَبُ فَقَدْ طَمَأ السَّيْلُ حَتَّى غَاصَتِ الرُّكْبُ

ثم بدأت الحركة تأخذ صورة جهود منظمة وئيدة الخطا.

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ١٢٧، ١٢٨.

(٢) يقظة العرب لجورج أنطونيوس ص ٧١، ترجمة الدكتورين ناصر الأسد، وإحسان عباس، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ١٩٨٢م.

## يقول «جورج أنطونيوس»:

«يرجع أوّل جهد منظم في حركة العرب القوميّة إلى سنة (١٨٧٥م)، حين ألّف خمسة شباب من الذين درسوا في «الكلّيّة البروتستنتيّة»<sup>(١)</sup>، بيروت «جمعيّة سريّة». وكانوا جميعًا نصاريّ، ولكنّهم أدركوا قيمة انضمام المسلمين والدروز إليهم. فاستطاعوا أن يضموا إلى الجمعيّة نحو اثنين وعشرين شخصًا ينتمون إلى مختلف الطوائف الدينيّة، ويمثّلون الصفوة المختارة، المستنيرة في البلاد. وكانت «الماسونيّة» قد دخلت قبل ذلك بلاد الشام، على صورتها التي عرفتها أوربا. فاستطاع مؤسس الجمعيّة عن طريق أحد زملائهم، أن يستميلوا إليهم المحفل الماسوني - الذي كان قد أنشئ من عهد قريب - ويُشركونه في أعمالهم»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يبدو أنّ الوقت الذي بدأ فيه بورزسكي وأمثاله يعملون مع الأتراك لتسريب فكرة القوميّة إليهم، شرع آخرون يعملون مع العرب في الاتجاه نفسه!

ولكن تأثير الفكرة ظلّ محدودًا ومحصورًا في «مجموعة صغيرة من الناس لا تُمثّل الشعب العربيّ، وكان أكثر هذه المجموعة من المسيحيّين، أمّا غالبية العرب فبقوا مخلصين للدولة العثمانيّة. حتّى تاريخ اندحارها. فلقد كان العرب مواطنين مسلمين في وطن إسلامي. والفئة الصغيرة من المتعلمين (يعني من تأثروا بالأفكار الغربيّة) الذين بشّروا بالبعث العربي (بالمعنى العامّ) لم يلاقوا صدًى مناسبًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) التي سميت فيما بعد «الجامعة الأمريكيّة».

(٢) يقظة العرب ص ١٤٩.

(٣) الغرب والشرق الأوسط ص ١٣٢.

ويقول الدكتور زين نور الدين زين في كتابه «نشوء القومية العربية»: «لم يزد شعور العرب عداءً نحو الأتراك، ولم يتفجّر أخيراً عن ثورة حقيقية مكشوفة، إلّا في عهد السلطان عبد الحميد، حتّى في ذلك العهد ذاته لم تشترك غالبية العرب والمسلمين في محاولة لفصل العالم العربي عن الإمبراطورية العثمانية. فكان الذين يريدون الانعتاق من الحكم التركي فئة قليلة العدد، تضمّ بعض أهل الفكر، وبعض المغامرين الطامحين، وفي أكثر الأحيان أفراداً ينتمون إلى أقليّات غير إسلامية. ومع أنّ هذه الأقلية يجب أن يُعترف لها بالفضل (كذا)، فمن الواجب التوكيد على أنّ فكرتها الخاصّة بالاستقلال، لم تكن تمثل إطلاقاً رأي الغالبية الساحقة من العرب المسلمين، الذين كانوا ينظرون إلى الإمبراطورية العثمانية على أنّها إمبراطورية إسلامية»<sup>(١)</sup>.

ويرى الدكتور زين أنّ عبارة «يقظة العرب» التي شاعت كثيراً، وأسيء فهمها كثيراً، لم تكن تعني في بادئ الأمر سوى نوع من التيقّظ والوعي لما يكتنف الحكم التركي من سوء وفساد واستبداد. كانت تعني في بادئ الأمر المطالبة بالإصلاح: إصلاح الحكم والقضاء على الفساد فيه. وكانت تعني أيضاً: مطالبة العرب بمساواتهم مع الأتراك في الحقوق والواجبات، والمطالبة بقسط أوفر من الحُرّيّة السياسيّة والمدنيّة، ولكن لم يكن يخطر ببال الغالبية الساحقة من المسلمين أنّ البديل في حال عجزهم عن نيل مطلبهم بالإصلاح والمساواة هو: قيام دولة عربيّة مستقلّة، إما عن طريق الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، أو عن طريق زوالها من الوجود؛ ذلك لأنّ مثل هذا البديل لم يكن أمراً مرغوباً فيه، ولا أمراً يمكن تحقيقه.

(١) نشوء القومية العربية ص ٥٤.

«وبينما كان النصارى في لبنان يطالبون بالإصلاح السياسي وبالاستقلال السياسي، كان مفكرو المسلمين في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية يطالبون بتطهير الإمبراطورية من الأدران التي لحقت بها، ولتقويتها عن طريق إصلاح الإدارة فيها، وبالرجوع إلى الإسلام الصحيح، والمؤسسات الإسلامية الصحيحة.

ولذلك كان هؤلاء المسلمون من رواد الحركة التي كانت تهدف إلى قيام الوحدة الإسلامية. وكان من أشهرهم الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥م)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٢م)، ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥م) مؤسس مجلة المنار<sup>(١)</sup>.

ثم ظهرت بعد ذلك عدة عوامل حاسمة، كان لها أثرها الحاسم في ظهور «القومية العربية» على مسرح السياسة الدولية، وانفصال العرب عن الدولة العثمانية.

١ - كان أول هذه العوامل مسلك جمعية «الاتحاد والترقي»، التي اتبعت سياسة «التريك» ولو بالقوة الغاشمة، بناءً على ما اتخذته من القومية التركية المتعصبة، وراحت تتحدى الكرامة العربية في أعز ما لديها من دين ولغة. فهيات هذه السياسة التربة الصالحة لبذور الحركة العربية الانفصالية، كي تنمو وتترعرع بدءاً من (١٩٠٩م) وهذا ما يعرف بـ «الاتحاد الطوراني».

وقد أيد هذا السلوك شكوك قادة العرب المسلمين في إخلاص «جمعية الاتحاد والترقي»، تلك الشكوك المؤسسة على سببين جوهريين:

(١) نشوء القومية العربية ص ٦٩، ٧٠.

أولاً: لأن قادة هذه الجمعية وزعماءها، كانوا جميعاً - وبدون استثناء - من البنائين الأحرار (الماسونيين)، والتعصب الديني يتعارض مع مبادئ الماسونيين.

وثانياً: لأن يهود «سالونيك» كانوا جزءاً لا يتجزأ من جمعية الاتحاد والترقي.

فقد كتب «ستون وتسون» يقول: إن الحقيقة البارزة في تكوين جمعية الاتحاد والترقي: أنها غير تركية، وغير إسلامية. فمنذ تأسيسها لم يظهر بين زعمائها وقادتها عضو واحد من أصل تركي صافٍ. فأور باشا مثلاً هو ابن رجلٍ بولندي مرتد. وكان «جاويد» من الطائفة اليهودية المعروفة بـ «دونمة»، و«كراسو» من اليهود الإسبان القاطنين في مدينة سالونيكاً. وكان طلعت باشا من أصل غجري اعتنق الإسلام ديناً. أما أحمد رضا - أحد زعمائهم في تلك الفترة - فكان نصفه شركسياً، والنصف الآخر مجرياً، إلى جانب كونه من أتباع مدرسة «كونت» الفلسفية<sup>(١)</sup>.

ويضيف «ستون وتسون» قائلاً: «إن أصحاب العقول المحركة وراء الحركة، كانوا يهوداً أو مسلمين من أصل يهودي، وأما العون المالي فكان يجيئهم عن طريق «الدونمة»<sup>(٢)</sup> ويهود «سالونيك» الأثرياء!

(١) نشوء القومية العربية ص ٨٦، ٨٧.

(٢) قول هربرت أبري: كان يهود «سالونيك» ويعرفون بـ «الدونمة» - أي المرتدون - شركاء الثورة التركية الحقيقيين، وهؤلاء هم من العرق اليهودي. ولكن معتقدتهم قد لا يكون يهودياً أصيلاً. والاعتقاد الشائع بين الناس هو: أنهم مسلمون بالاسم، أما بالفعل فإنهم من أتباع تورا موسى. وفي تلك الفترة التي نحن بصدها لم يعرف أحد من الناس شيئاً عنهم، سوى قلة من العلماء المختصين بدراسة الشرق الأدنى، ولم يكن أحد من الناس يجرؤ أن يتنبأ أن هذه الفئة اليهودية المغمورة المعروفة بـ «الدونمة» ستلعب دوراً رئيسياً في ثورة كان لها نتائج خطيرة في سير التاريخ. انظر: المصدر السابق - الهوامش ص ٢٠٧، ٢٠٨.

كما أنّه كانت تأتيهم معونات ماليّة من الرأسماليّة الدوليّة - أو الشبيهة بالدوليّة - من فيينا وبودابست وبرلين، وربّما من باريس ولندن»<sup>(١)</sup>.

وهذه الوقائع تدلّنا أنّ هناك مؤامرة دوليّة: صليبيّة صهيونيّة ماسونيّة، كانت تعمل بتخطيط وإحكام لتدمير الدولة الإسلاميّة الكبرى، وتفتيتها والإجهاز على «الرجل المريض» ليقسم «الورثة المتربّصون» تركته.

وممّا يلفت النظر: دور «الماسونيّة» في كل من القوميّة التركيّة والقوميّة العربيّة، فبينما كان أعضاء «جمعيّة الاتحاد والترقي» من الماسونيين جميعاً، كان أعضاء الجمعيات السّريّة العربيّة في بيروت - وهم من المسيحيين - قد انضموا إلى عضويّة المحافل الماسونيّة، «وكان من خطتهم إدخال بعض الوجهاء المسلمين إلى هذه المحافل، ليستميلوهم إلى الانتماء للجمعيّة السّريّة»<sup>(٢)</sup>.

٢ - والعامل الثاني هو حكم جمال باشا الطاغية المتجبر (قائد الجيش الرابع في سوريا أثناء الحرب) وسياسته «القوميّة» المتطرّفة التي قضت بتعليق زعماء العرب البارزين على أعواد المشانق في بيروت ودمشق سنتي (١٩١٥، ١٩١٦)، ممّا ترك أثراً بليغاً في نفوس العرب. وزادت في شقّة الخلاف بين العرب والأتراك، ودفعت بالعرب إلى التصلّب في كفاحهم من أجل الاستقلال وقضى على كلّ تردّد بينهم، ودفع بهم إلى اتّخاذ قرار بالانفصال التام عن تركيا.

(١) نشوء القومية العربية ص ٢٠٧.

(٢) المصدر السابق ص ٦١.

فقد ازداد شعور العرب القومي بعد ٦ أيار (مايو) - يوم شُنِقَ عددٌ كبيرٌ من قادة العرب - حماسةً وتحفُّزًا، وأصبح الاستقلال السياسي، والسيادة القومية العربية أمرًا حيويًا بالنسبة إلى العرب.

٣ - وأمّا العامل الثالث فهو تشجيع الحلفاء للعرب للقيام بثورةٍ ضدّ الأتراك، وإغراق الزعماء الطامحين منهم بالأمانى والوعود. فقد كتب «لويد جورج» في «مذكراته» عن الحرب العالمية الأولى - يقول: «إنَّ عملاءنا (بين العرب) وفي جملتهم عدد ممَّن كان قد تمرَّس بالأساليب الدبلوماسية الشرقية، راحوا يُشجِّعون القيام بثورة، وكانوا يمدُّونهم بالسلاح والذخيرة»<sup>(١)</sup>.

ذلك هو الجوّ أو الوسط الذي نشأت فيه فكرة «القومية العربية» وتلك هي ظروفها وعواملها.

لقد نشأت - أوّل ما نشأت - بعيدًا عن المسلمين الخُلص، وإنّما كان الذين احتضنوها وغدّوها ودعوا إليها هم غير المسلمين، الذين وفدت إليهم الفكرة من خارج أرض المنطقة، من الغرب.

هكذا كان شأن القومية العربية، كما كان شأن القومية الطورانية. فقد كانتا متشابهتين في الأهداف والمراحل والخطوات إلى حدٍّ يشعر بوحدة المصدر الموجه لهما، ولسير الأحداث التي تدفعهما دفعا إلى الظهور والبروز.

ومهما يكن من أسباب ظهور القومية العربية ومبرراتها، فقد كان يمكن أن تكون مجرد «وجدان مشترك» بين شعوب وحّد بينها الدين

(١) نشوء القومية العربية ص ١٢٢.

واللغة والتاريخ والأرض، إلى جانب الأفكار والعواطف والنظم والتقاليد إلى حد بعيد.

وكان يمكن - بل ينبغي - أن يؤدي هذا الوجدان المشترك إلى «فكر مشترك» و«عمل مشترك»؛ من أجل تحرُّر الأمة ونهوضها وتقدمها ووحدتها وقيامها برسالتها المنوطة بها، فلا قيمة لقومية بلا هدف، ولا قيمة لأمة بلا رسالة.

وبهذا كله لا تحمل القومية أي محتوى علماني، أو طابع لا ديني. بل المفروض في «العروبة» خاصّة أن تكون ذات ارتباط وثيق بدين الإسلام؛ لأنّه هو الذي أنشأ لها أمة، وجعل لها رسالة، وخلّد ذكرها في العالمين.

فالعروبة وعاء الإسلام وسياجه، والعربية لغته ولسانه، والعرب عصبتة وحماته، وأرضهم معقله وحرمه، من العرب بُعث محمد ﷺ، وبلسانهم نزل القرآن، وبجهادهم انتشر الإسلام، وفي أرضهم كانت قبلته ومثوى رسوله. هم بالإسلام كانوا كلّ شيء، وبغيره لم يكونوا شيئاً ولن يصيروا شيئاً.

كان امتزاج معنى العروبة بمعنى الإسلام هو المفهوم السائد في مصر وفي المغرب العربي الكبير، فالمسلم إذا دعا فقال: اللهم انصر العرب. يعني في نفسه المسلمين، فهو لا يكاد يعرف العربيّ إلّا مسلماً. وقد عبّر عن ذلك الشاعر المصري محمود غنيم فقال:

إِنَّ الْعُرُوبَةَ لَفُظٌ إِنْ نَطَقْتَ بِهِ فَالشَّرْقُ وَالضَّادُ وَالْإِسْلَامُ مَعْنَاهُ<sup>(١)</sup>!

(١) الأعمال الكاملة لمحمود غنيم (٨٠/١)، نشر دار الغد العربي، ١٩٩٣م.

ولكن الذي يؤسف له أنَّ الجوّ الذي نشأت فيه فكرة القومية العربيّة من البداية، لم يفارقها، وهو الجو الذي يريد أن يتّخذ منها تكأة لضرب الفكرة الإسلاميّة، والوحدة الإسلاميّة.

إنَّ القُوى التي كان همها تجزئة الإمبراطوريّة العثمانيّة الإسلاميّة لم يَكْفِها أن يفصل العرب عن الأتراك، بل أرادت تمزيق الوطن العربي إلى أوطان شتّى، حتّى أصبح في الشام وحده دولٌ أربع، ولم يكتفوا بذلك، فغرسوا فيه الخنجر المسموم «إسرائيل».

غير أنَّ هذه القُوى الأجنبيّة المتربّصة لم يكن يخفى عليها أنَّ الفكر الإسلامي، والشعور الإسلامي، يرفضان التّجزئة والتّفرّق، والتقسيم المصطنع لهذه الأوطان، ولا يرضيهما إلّا السعي الحثيث لوحدة تلمُّ الشمل، وتجمع أبناء العائلة الإسلاميّة في كيانٍ واحدٍ كبير، بشكلٍ من الأشكال، والوَحدة الإسلاميّة تعني - على أيّة حال - الارتباط بالإسلام، والدعوة إليه، والالتفاف حول رايته.

لهذا جهّز هؤلاء المراقبون الأيقاظ «اتّجاهًا بديلاً» عن الاتّجاه الطبيعي الذي ينشأ بصورة منطقيّة وفطرية في أرض الإسلام. فكان الاتّجاه البديل هو «القومية العربيّة العِلْمانيّة»، التي يتزعم الدعوة إليها حزبان عقائديّان، على رأس كلّ منهما زعيمٌ غير مسلم: حزب «البعث العربي» وحركة «القوميين العرب». غير أنَّ هذين الحزبين لم يكونا ليُحدثا أثرًا ودويًا قويًّا في المنطقة العربيّة، لو لم تدخل مصر بمركزها الجغرافي والتاريخي والثقافي والبشري إلى الساحة القوميّة، ولو لم تتّخذ القومية العربيّة شعارًا لها منذ سنة (١٩٥٥م).

وهذا هو اليوم الذي كان ينتظره دعاة القومية العربية - على اختلاف اتجاهاتهم - منذ زمن غير قصير.

فمنذ سنة (١٩٣٦م) يقول فيلسوف القومية العربية، ساطع الحصري: «لقد زوّدت الطبيعة (!) مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاء القومية العربية. إن مصر هي «الزعيمة الطبيعية» للقومية العربية»<sup>(١)</sup>.

وفي سنة (١٩٦٥م) يقول أنيس صايغ: «إن مصر قاعدة الوطن العربي سياسيًا وحضاريًا ونفسيًا وتكنيًا وفنيًا»<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم ارتفعت موجة القومية العربية حين اتخذت منها حكومة الثورة في مصر شعارًا لها، ووقفت أجهزتها الجبّارة على الدعوة إليها. وذلك يُحقّق لها فائدتين:

الأولى: أحلامها في الزعامة والنفوذ.

والثانية: إيجاد «بديل» يشغل الناس في المنطقة عن «الفكرة الإسلامية» التي لم يزل دعائها وراء القضبان، وإن كان أثر دعوتهم في كل مكان.

وهنا تلاقى كل دعاة القومية العربية على تفرّغها من كلّ معنى إسلامي، وإفراغها في قالب علمانيّ صرف. كما اتّفقوا على أن يجعلوا منها «عقيدة» تلتهب بها المشاعر، وتهتف بها الحناجر، وتنفض بحبها

(١) آراء وأحاديث في القومية والوطنية لساطع الحصري ص ٩٦، ٩٧، نشر دار العلم للملايين، ط ٣.

(٢) وانظر: القومية والمذاهب السياسية، حاشية ص ٣٩١.

القلوب، وترفع لها الأعلام، وتُنظم فيها الأناشيد، وينشأ على تقديسها الصغير، ويهرم في خدمتها الكبير، وتصبح بذلك «معبودًا» تعنو له الوجوه، وتُسبِّح له الألسنة. واتَّفَقوا أيضًا على أن يكملوا العقيدة القوميَّة بإعطائها مضمونًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وفكريًّا، أي «محتوى شاملاً» أو «أيديولوجيا» متكاملة تُفسِّر الحياة كلها وتوجهها. وهذا المضمون أو المحتوى لا يُستوحى من دين هذه الأُمَّة العربيَّة - الإسلام -، بل يُستورد حتمًا من خارج أرضها، من الغرب أو الشرق.

وهذا ما صرَّح به كثير من دعاة القوميَّة العربيَّة وأنصارها والمؤمنين بها. يقول الأستاذان «الحكم دروزه» و«حامد الجبوري» في كتابهما «مع القوميَّة العربيَّة»: «كلُّ ما في واقعنا اليوم، يؤكِّد بأنَّ انعطافنا التاريخي وانقلابنا الجذري، وثورتنا الحقيقيَّة، لا يمكن أن تتمَّ إلَّا بعقيدة، عقيدة تضع القيمة للفرد، وتوفِّر له الحياة الحرَّة الكريمة التي تتحقَّق فيها إنسانيَّته، وتنطلق إمكانيَّاته ومواهبه. عقيدة تصنع «المحتوى الشامل» للمجتمع العربي، فتحقِّق فيه «العدالة الاقتصاديَّة عن طريق نظام اشتراكي عادل، والعدالة السياسيَّة عن طريق نظام ديمقراطي سليم، والعدالة الاجتماعيَّة الخاصَّة عن طريق نظم تربوية بناءة، تضع مفهومًا جديدًا خلاقًا للمرأة والأسرة والمدرسة والهيئات ومختلف مرافق الحياة الاجتماعيَّة»<sup>(١)</sup>.

ويقول الأستاذ علي ناصر الدين في صراحة:

«العروبة نفسها دين عندنا نحن المؤمنين العريقين من مسلمين ومسيحيين! لأنَّها وُجِدَت قبل الإسلام وقبل المسيحيَّة في هذه الحياة

(١) مع القوميَّة العربيَّة ص ١٩، نشر دار الفجر الجديد، بيروت، ط ٤، ١٩٦٠م

الدنيا، مع دعوتها إلى أسمى ما في الأديان السماوية من أخلاق ومعاملات، وفضائل وحسنات»<sup>(١)</sup>.

والكاتب القصصي المشهور الأستاذ محمود تيمور تجرّفه هذه الموجة، فنراه يقول في جلاء: «لئن كان لكلِّ عصرٍ نبوّته المقدّسة، فإنَّ القومِيّة العربيّة لهي نبوّة هذا العصر في مجتمعنا العربي...»

وإنَّ كُتّاب العرب في أعناقهم أمانة، هي: أن يكونوا حواريين لتلك النبوة الصادقة، يُزكّونها بأقلامهم، وينفخون فيها من أرواحهم...»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نرى القومِيّة العربيّة عند هؤلاء الدعاة «عقيدة» و«ديناً» و«نبوة» فماذا أبقوا للإسلام في حياة الناس؟!

ومع هذا نسمع كثيراً من القوميين العرب يعلنون اعتزازهم بالإسلام، ولكن ينبغي ألاّ تخدعنا ظواهر العبارات؛ فهو اعتزاز أشبه ما يكون باعتزاز المصريين بالأهرام وأبي الهول ومعبد الكرنك وتوت عنخ آمون! فالإسلام عندهم ليس أكثر من «انتفاضة» عبّرت عن حقيقة الأمة العربيّة ومثلها العليا وعبقريتها<sup>(٣)</sup>، ومعنى هذا أنّه لم يكن وحياً إلهياً، بل إبداعاً بشرياً!

وإذا كان القوميون بحثوا لهم عن «عقيدة» غير الإسلام، فأولى أن يبحثوا عن «نظام» أو نظم للحياة، غير نظم الإسلام.

(١) انظر: مقدمة العرب والإسلام للسيد أبي الحسن الندوي ص ١١، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٣٨٩هـ.

(٢) من مقال الأستاذ محمود تيمور في مجلة العالم العربي عدد (١٧١) بعنوان: النثر والقومية العربية.

(٣) مع القومية العربية ص ١٢٣ وما بعدها. وانظر: الطريق إلى حكم إسلامي للأستاذ محمد علي الضناوي ص ١٦٩، ١٧٠، ط ١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

## لنقرأ مع مؤلّفي كتاب «مع القومية العربيّة» هذه الفقرة:

«لقد كان الدين الإسلامي رسالة الأُمّة العربيّة في الماضي، نحو الإنسانية جمعاء؛ ولذلك فإننا نعتز به كدين وثقافة وتشريع، ونفهمه على أنّه نزعة الإنسان نحو المثل الأعلى (فكرة الوحي معدومة طبعًا)، وارتقاء بالحياة الأفضل. إنّ الدين الإسلامي - وأي دين آخر - إذا توصلنا إلى جوهره، وتلمّسنا روحه العامّة، ونظرنا إليه من هذا المفهوم على أنّه قيم ومُثل وفضائل وتهذيب للحياة، وبلورة للإحساس، لا أنظمة اقتصادية، واجتماعيّة وثقافيّة محددة، إنّ أيّ دينٍ بالاستناد إلى هذا المفهوم، هو انطلاق للعقل، ودفع نحو التطوُّر والتجديد»<sup>(١)</sup>.

هذه هي نظرة القوميّين إلى الإسلام، أنّه كان رسالة العرب في الماضي فقط، ومن هذه الزاوية يعتزُّون به. ولهذا لم يكن هناك فرق بينه وبين البوذيّة والهندوكيّة، وكلها - في نظرهم - نزعة نحو المثل الأعلى، إلخ.

وتبعًا لهذا التفكير، نرى القوميّين يزيّفون التاريخ ليوافق هواهم، فهم يحيلون «الثقافة الإسلاميّة» ثقافة «عربيّة»، والحضارة الإسلاميّة حضارة عربيّة، والفتوحات الإسلاميّة فتوحات عربيّة، وأبطال المسلمين أبطال العرب، حتّى أبو حنيفة وابن سينا وصلاح الدين وأمثالهم كلهم من «أعلام العرب». وهذا تحريف للواقع التاريخي لا يجوز بحال.

ولون آخر من التحريف نراه في تسميتهم حكم العثمانيين «استعمارًا» للبلاد العربيّة. وتسمية الأتراك «أجانب». وهي مفاهيم دخيلة مزوّرة على

(١) مع القومية العربية ص ١٢٨، ١٢٩.

تاريخ المنطقة. فلم يكن العرب ينظرون قط إلى الحكم العثماني وإلى الأتراك هذه النظرة. ولم يسيء العثمانيون قط إلى العرب إلا في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، حين فسدت الحكومة، وقاسى الأتراك أنفسهم منها ما قاسوا<sup>(١)</sup>.

يُتَمَّم هذه الصورة أنَّ دعاة القومية العربية يقفون في وجه كلِّ دعوة إلى «وحدة إسلامية» أو «اتِّحاد إسلامي» أو حتَّى مجرد «تضامن إسلامي» أو «تقارب إسلامي»؛ وذلك لأنَّ الترابط على أساس العقيدة الدينية عندهم من خصائص القرون الوسطى التي عفى عليها الزمن، ولم تعد هذه الأفكار الرجعية تليق بهذا العصر. ويضيفون إلى ذلك دعوى أنَّ أية وحدة لا تستمد أساسها من الروابط القومية، هي وحدة عرضية، ما أسرع ما تتفكك حين تسنح الظروف<sup>(٢)</sup>.

وزاد هذا الموقف تصلبًا وتشنُّجًا عندما امتزجت القومية العربية بالاشتراكية الماركسيَّة، فزادت الطَّين بِلَّة.

وهذا سرُّ ما نجده من الرفض المطلق لدى عامَّة القوميين من اعتبار قضية فلسطين «قضية إسلامية» وإصرارهم العنيد على إبقائها «قضية عربية». مع ما في الاعتبار الأوَّل من كسب غير محدد للقضية في داخل العالم الإسلامي وخارجه، كما بيَّن ذلك القائد الأردني عبد الله التل<sup>(٣)</sup> وغيره من ذوي الرأي والإخلاص.

(١) انظر: نشوء القومية العربية ص ١٣٢.

(٢) مع القومية العربية ص ١٢٨، ١٢٩.

(٣) اقرأ رأيه في كتابنا: درس النكبة الثانية ص ١٠٣، ١٠٤، نشر مكتبة وهبه، القاهرة، ط ٤،

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

## العنصر الثاني للاتجاه الثوري العربي «الاشتراكية»:

كانت «القومية العربية» هي العنصر الأول، للاتجاه الجديد في المنطقة العربية، وكان العنصر الثاني هو «الاشتراكية»، بل الواقع أنه طغى في السنوات الأخيرة على عنصر «القومية» حتى كاد يصصره، وينفرد هو بالزمام.

## ماذا تعني الاشتراكية العربية؟

وقبل أن نحدد ما معنى الاشتراكية العربية، يلزمنا أن نوضح مفهوم «الاشتراكية» بصفة عامة.

وهنا نجد مجالاً واسعاً للاختلاف في التعريفات والتفسيرات.

وليس هذا شأن الاشتراكية فحسب، بل هو شأن كل المصطلحات والمفاهيم من هذا النوع كالليبرالية والديمقراطية والقومية وما شابهها. ولهذا ذهب «ج. أ. هوبسون» في كتابه عن «الإمبريالية» إلى أن الغموض واستحالة التعريف الدقيق يمتد إلى كل المفاهيم العقائدية الحديثة التي تنتهي بـ (ism)<sup>(١)</sup>.

و«الاشتراكية» في طليعة هذه المفاهيم الغامضة؛ لأنها أنواع كثيرة. ولكنها جميعاً تمثل «النزعة الجماعية» في مقابل «النزعة الفردية» في الليبرالية. وتدعو إلى رفع «الظلم الاجتماعي» عن كاهل الفئات الفقيرة والضعيفة. وهذا هو موضع الإغراء فيها - وموضع لقاءها مع الإسلام أيضاً - كما أنها تؤيد تدخل الدولة لتقييد حُرِّيَّة التَّمَلُّك والتصرُّف في المال بما يمنع الاحتكار والاستغلال، وهذا يؤيده الإسلام أيضاً في حدود.

(١) انظر: القومية والمذاهب السياسية - حاشية ص ٣٢.



وفيما عدا هذه الملامح الرئيسية تختلف المذاهب أو المدارس الاشتراكية اختلافاً كبيراً: في الأهداف حيناً، وفي الوسائل أحياناً. فبعضها قريب إلى الاعتدال، وبعضها قريب إلى التطرف، وبعضها شديد التطرف. وإنما قلت «قريب إلى الاعتدال» قصداً؛ لأن الاشتراكية بمختلف نزعاتها - ككل المذاهب البشرية - ينقصها التوازن والاعتدال.

وآية ذلك: أن المذاهب الاشتراكية - بصفة عامة - تناهض الملكية الفردية، مهما تكن أسبابها وطرائقها.

ذكرنا في كتابنا «مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام»<sup>(١)</sup> قول مؤلفي كتاب «هذه الاشتراكية» وهما «جورج بورجان» و«بيار رامبير» الفرنسيان: «يقول البعض: إن الاشتراكية تعني حرية الفرد واحترامه، فيجيب آخرون: بل هي تملك وسائل الإنتاج للشعب، والسعي لتثبيت ديكتاتورية الطبقة العاملة.

أما نحن فلن نتوقف طويلاً عند هذه المناقشات الحامية، فهي ليست حديثة العهد، وهذا ما لاحظته «مكسيم لوروا» فقال في كتابه «رؤا الاشتراكية الفرنسية»: «لا شك في أن هناك اشتراكات متعددة، فاشتراكية «بابوف» تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية «برودون». واشتراكية «سان سيمون» و«برودون» تتميزان عن اشتراكية «بلانكي». وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار «لويس بلان» و«كاييه» و«فورييه» و«بيكور». وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلا خصومات عنيفة تحفل بالأسى والمرارة. ولكن عاملاً مشتركاً يوجد بين هذه الاشتراكات جميعها،

(١) ص ١٢، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٨، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

وهدفًا واحدًا ينظمها ويقرب بينها، وهو إلغاء الملكية الخاصة: مصدر كل ظلم، وكل جور، وكل حيف في المجتمع»<sup>(١)</sup>.

ونستطيع أن نكتفي هنا - من تلك الاشتراكيات المتعددة - بذكر أشهرها وأبرزها، وهي ثلاث:

١ - الاشتراكية الديمقراطية أو الدستورية، وهي التي تعتمد على الأساليب الديمقراطية أو الدستورية المعتادة في تحقيق أهدافها، أي عن طريق البرلمانات والمجالس النيابية ونحوها.

وهذه كالاشرائية «الفابية» التي ينتهجها حزب العمال في بريطانيا، كما تنتهجها السويد وغيرها من البلاد الأوربية.

٢ - الاشتراكية الثورية، وهي التي تعتمد على «الأساليب الثورية» في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يجنح إليها عادة زعماء الانقلابات العسكرية، فباسمها يصدرون قراراتهم بلا حاجة إلى سلطة منتخبة، أو ممثلين شرعيين عن الأمة.

٣ - الاشتراكية العلمية، وهذا هو الاسم «العلمي» لمذهب «كارل ماركس» الذي يقوم على أساس من فلسفة «المادية الجدلية»، وتفسير التاريخ كله تفسيرًا اقتصاديًا محضًا؛ فالإقتصاد - وبعبارة أوضح - أساليب الإنتاج هي العامل الحاسم والمؤثر في سير التاريخ. وليس للعوامل الروحية والثقافية وغيرها تأثير يذكر.

(١) هذه هي الاشتراكية لجورج بورجان وبيار رامبير ص ١٠، ١١، ترجمة محمد عيتاني، نشر دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٢م.

وتتميز الفلسفة الماركسيّة بعدة نقاط أو معالم بارزة كانت دائماً موضع الجدل بينها وبين خصومها، مثل الصراع الطبقي، وديكتاتورية البروليتاريا، والقيمة وفائض القيمة، والحتميّة التاريخيّة، وغيرها ممّا لا يتّسع المجال لمناقشته هنا.

وهذا التقسيم يبيّن لنا أين نضع الاشتراكيّة العربيّة. وسنزيد هذا بياناً بعد أن نعرف كيف ظهرت الاشتراكيّة في بلادنا العربيّة، ومتى صار لها رواج وانتشار.

### بداية ظهور الاشتراكيّة في البلاد العربيّة:

يقول صاحب كتاب «الغرب والشرق الأوسط»:

«بدأت الاشتراكيّة في الشرق الأوسط بواسطة فئات صغيرة كشكل غامض من أشكال تقليد «الموضة الأوربيّة». وقليل من الكُتّاب أيّدوها بجدّ واهتمام، مثلما أيّدوها السوري المسيحي «شبلي شميل»، الذي عاش ما بين (١٨٦٠ - ١٩١٧م)، والكاتب المصري المسيحي «سلامة موسى» الذي عاش ما بين (١٨٨٧ - ١٩٥٩م). واتبع الاثنان النموذج الغربي للاشتراكيّة حيث اتّبع «شميل» مدرسة «جورة» الفرنسيّة، واتّبع «موسى» الفايين الإنجليز (أصحاب الاشتراكيّة الفابية). كذلك استوحى الحزب الاشتراكي العثماني القصير الأجل، أفكاره من الاشتراكيّين الفرنسيين. فلقد أسّس هذا الحزب سنة (١٩١٠م) وافتتح فرعاً في باريس، وأصدر جريدة سماها «بشرية» أي الإنسانيّة. ولم يكن له أي تأثير أو نفوذ. ومع قيام الثورة الروسية جاءت دفعة من النشاط الاشتراكي اليساري في عدة دول، إلّا أنّها اضمحلت عاجلاً، بتأثير المشاحنات التي قامت بين طوائفها، مخلفة حفنة قليلة من الثوريّين المحترفين.

«وفي فلسطين المنتدبة» قامت حركة اشتراكية ديمقراطية قوية على النمط الأوربي بين الأوساط العمالية اليهودية. ولم يكن للاشتراكيين في مناطق الشرق الأوسط الأخرى أي شأن يذكر ما بين عامي (١٩٢٠ - ١٩٤٠م) إذا قارناهم بالحركات الاشتراكية والراديكالية والقومية في الهند وفي جنوب شرقي آسيا.

وبدأت حركة جديدة بعد نجاح حزب العمال في بريطانيا في سنة (١٩٤٥) في الانتخابات النيابية، وكانت بريطانيا في ذلك الوقت في رأس الدول الكبرى، وكانت الاشتراكية في رأس القائمة في بريطانيا. لذا فقد اعتقد الناس أن الاشتراكية شيء جديد، بالإضافة إلى أنها العلاج للمشكلات الاقتصادية المتعاضمة في الشرق الأوسط، وهكذا ظهرت مجموعة من الأحزاب الاشتراكية في مختلف بلاد المنطقة كان أهمها «الحزب العربي الاشتراكي» الذي أسسه «أكرم الحوراني» في سوريا عام (١٩٥٠)، ثم توحد مع حزب «ميشيل عفلق»: «البعث العربي» سنة (١٩٥٣)، وسُمي «حزب البعث العربي الاشتراكي» والمعروف باسم «البعث».

«ولقد مزج هذا الحزب فكرة اشتراكية اقتصادية بفكرة قومية غامضة، وربح عددًا كبيرًا من الأنصار في الشرق العربي، وكان هذا الحزب - بالإضافة إلى الحزب الشيوعي - الحزب الوحيد الذي يحمل أيديولوجيا منظّمة (!)، وأسّس شبكة واسعة من الفروع، أما أتباعه فكانوا من المتعلّمين ومن الطبقة العاملة»<sup>(١)</sup>.

ولم تلبث الاشتراكية أن قفزت بسرعة مذهلة إلى سدة السلطان، وتربعت على عرش الحكم، فكيف تم ذلك؟

(١) الغرب والشرق الأوسط للأستاذ برنارد لويس ص ٩٥ - ٩٧.



## كيف تربعت الاشتراكية على كرسي الحكم؟

يقول «برنارد لويس» أيضًا:

«كانت الاشتراكية «فوق الريح» في سنوات (١٩٥٠) وما بعدها، تمامًا كما كانت سابقتها الليبرالية قبل قرن من الزمان، وكسابقتها ربحت الاشتراكية عددًا من المتعلمين، ولكنهم لم يكونوا هم الذين جاؤوا بها إلى كرسي الحكم والسيطرة؛ فالثورة الاشتراكية مثل الدستورية الليبرالية فُرضت من فوق، لم تأت تلبيةً لمطلب شعبي أو رغبة جماهيرية، ولا جاءت نتيجة لانتصار الحركة الاشتراكية، أو نجاح الطبقة العاملة، بل كانت نتيجة قرار نظام حكم عسكري، قضى قبل ذلك مدة تسع سنوات في الحكم، واتخذت في أولها خطوات عملية غير عقائدية الأسس. لقد أتمت بعض المؤسسات الفرنسية، وبعض الشركات التي كان يمتلكها اليهود بعد حملة سيناء والسويس سنة (١٩٥٦). ونتيجة لهروب الأموال الأجنبية ورؤوس أموال الأقليات، ضاق نطاق عمليات التأمين المعتدلة - إذا جاز التعبير - وعندما يئست الحكومة من القطاع الخاص قرّرت أن تلعب هي دورًا حيويًا أكبر في الحياة الاقتصادية، وكانت تصريحات المسؤولين آنذاك في الجمهورية العربية المتحدة تستعمل تعبير «العدالة الاجتماعية» بدل تعبير «الاشتراكية». وهي تعني نوعًا من الرأسمالية المحدودة للدولة مع برامج للخدمات، ومع قدوم سنة (١٩٦٠) صارت الاشتراكية أصرح وأظهر في الأقوال والأعمال، خصوصًا بعد تأمين مجموعات شركة مصر للتعهدات والمقاولات. ولم يكن تأمين الصحف في نفس العام خطوة اقتصادية خالصة.

ثم جاء الدور الثاني بسلسلة من قرارات التأميم من تموز (يوليو) عام (١٩٦١) حيث تملك الدولة بها كل النشاطات الاقتصادية الكبيرة مع التعويض لأصحابها، وحُدِّد الحد الأعلى لتملك الأراضي بمائة فدان. وأعلنت ضريبة تصاعدية عالية على أصحاب الدخول المرتفعة، ومنع أي متمول من تملك أكثر ممَّا قيمته (١٠,٠٠٠) جنيه مصري من أسهم شركات معينة. وفي نفس الوقت صدرت سلسلة من الأحاديث والمقالات تفسِّر طبيعة وهدف هذه الإجراءات، وتوضح مفهوم الاشتراكية العربية التي أعلنتها الدولة».

### مقال عقائدي شبه رسمي:

«ولقد كتب محمد حسين هيكل في مقال عقائدي شبه رسمي: إنَّ البلاد بحاجة إلى خطة واضحة تضم كل طاقات الشعب، وتؤمن الزيادة اللازمة في الإنتاج. في نفس الوقت الذي تؤمِّن فيه الحاجات الاستهلاكية الضرورية لجماهير الشعب الكادح التي طال حرمانها.

وبهذه الطريقة يتم النمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية دون أي استغلال رأسمالي غربي أو محلي، ودون تضحية الجيل الحاضر في سبيل الأجيال القادمة كما فعل «ستالين» وماوتسي تونج»<sup>(١)</sup>.

ثم جاء دور «الميثاق» الذي سمَّاه بعضهم «قرآن الثورة»! جاء الميثاق يعلن في بابه السادس «حتمية الحل الاشتراكي» ويقول ما نصه: «إنَّ الحلَّ الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي - وصولاً ثورياً إلى التقدم - لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري، وإنما

(١) الغرب والشرق الأوسط للأستاذ برنارد لويس ص ٩٧ - ٩٩.

كان الحلُّ الاشتراكي حتميةً تاريخيةً، فرضها الواقع، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير»<sup>(١)</sup>.

كما أكد الميثاق: أنَّ الصراع الطبقي لا يمكن تجاهله وإنكاره.

ويقول: «إنَّ الاشتراكية العلمية» هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم. وإنَّ أي مناهج آخر لا يستطيع - بالقطع - أن يحقق التقدم المنشود».

ويرى الميثاق: «ضرورة سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج»، وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محدّدة، كما يدافع بشدة عن «التأميم» وأثره في ضرب المبادرة الفردية، إلخ.

وفي هذه العبارات نرى ترديداً واضحاً للأفكار الماركسيّة القائلة بحتمية التطوُّر إلى الاشتراكية العلمية، بحكم منطق المادّية التاريخية وغيرها. كما نرى في ثنايا أبواب الميثاق كثيراً من أفكار الماركسيّة، مع خليط من أفكار أخرى.

وبهذا كانت مصر أوّل دولة عربيّة تتخذ الاشتراكية الثوريّة دستوراً لسياستها الاقتصادية والاجتماعيّة، وفي خطاها مشّت البلاد الأخرى بعد.

ولولا تبني مصر للاشتراكية وتجنيد قواها وأجهزتها للدعوة إليها، والتبشير بها، لظلت الاشتراكية ضعيفة الأثر، إلى زمن غير قليل.

(١) الميثاق - الباب السادس.

فمصر الثورة هي المسؤولة الأولى عن رواج سلعتي القومية والاشتراكية معاً، ولولاها ما استطاع «ميشيل» ولا «جورج» ولا «نايف» وأمثالهم أن يحرزوا نجاحاً يُذكر بين العرب والمسلمين.

### بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية الماركسيّة:

ومما نبّه عليه هنا: أنّ بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية العلمية، نسباً ورحمًا؛ فوسائلهما متشابهة أو متقاربة، وإن أمكن أن يختلفا في بعض الأهداف أو في الأساس الفلسفي «الأيديولوجي».

بل يقول المؤرخ الكبير الأستاذ محمد عبد الله عنان في كتابه عن «المذاهب الاجتماعية الحديثة»<sup>(١)</sup>:

«والشيوعية تقصد إلى ما تقصد إليه الاشتراكية، والاشتراكية الخالصة ترمي في النهاية إلى الشيوع. والاشتراكية الثورية هي الشيوعية ذاتها، لا تفرق عنها إلا في بعض الإجراءات والتفاصيل الشكلية».

ولهذه القرابة بين الاشتراكية الثورية واشتراكية «ماركس»، نجد الاشتراكيين الثوريين يأخذون كثيراً عن الماركسيّة، ويتلقّون من مصادرها، ويتلمذون على أساتذتها الأموات والأحياء، ويردّدون كثيراً من أفكارها، كما يرفعون كثيراً من شعاراتها، ولهذا تجد في كتبهم ومنشوراتهم وصحفهم الحديث الدائم عن «الطبقة» و«الصراع» و«الحتمية» و«السيطرة على وسائل الإنتاج»، وغيرها من مشخصات الفكر الماركسي، بل تجد بعض الثوريين قد أطلق على اشتراكيته نفس العنوان الماركسي «الاشتراكية العلمية» كما فعل الميثاق المصري.

(١) المذاهب الاجتماعية الحديثة ص ٦٩، نشر دار الشروق، بيروت، ١٩٧٤م.



كما نجد أيضاً صلحاً فكرياً قائماً بين الاشتراكيين الثوريين وبين الشيوعيين «الرسميين» المحليين، ما لم يتمسكوا بكيانهم الحزبي الرسمي؛ فإذا تنازلوا عنه، فالباب أمامهم مفتوح، والمجال رحب، لا يُمنعون بل يُؤثرون ويُقدّمون، في التنظيم السياسي، وفي مجال الإعلام والتوجيه من صحافة وإذاعة ومؤسسات نشر وترجمة وغيرها. فالذي يمنع هو الحزب وليس الفكرة. ولهذا، حينما قبل أعضاء منظمة «حدّثو» الشيوعية المصرية أن يحلوا أنفسهم وينضموا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، رحّب المسؤولون بهم، وأخذوا مكانهم المرموق، ورأوا في ذلك خدمة أكبر لعقيدتهم ممّا لو بقوا مغلقين على أنفسهم خارج الاتحاد.

وهؤلاء وأمثالهم من الماركسيين الفكريين - وإن لم يكونوا حزبيين - هم الذين عارضوا وجود شيء اسمه «الاشتراكية العربية»، وقالوا: إنّ الاشتراكية العلمية هي اشتراكية عالميّة واحدة، وليس لها جنسيّات مختلفة، وإنّما هناك تطبيقات شتّى لهذه الاشتراكية؛ فالصواب عندهم أن يقال: التطبيق العربي للاشتراكية، لا الاشتراكية العربية.

ومما أخذته الاشتراكية العربية من المدرسة الشيوعية الماركسيّة في المجال السياسي: فكرة الحزب السياسي الوحيد أو «الحزب الطليعي» الذي تتبنّاه الدولة، ولا تسمح لأيّ تجمع غيره بالمعارضة، أو بمزاولة نشاط سياسي.

ومحاولة التفرقة بين مفهوم «الحزب الواحد» أو «الحزب الطليعي» الذي يمثله الفكر الماركسي اللينيني، ومفهوم «التنظيم الواحد» الذي تتبنّاه الاشتراكية العربية ومعظم البلاد النامية، بأنّ الأوّل مغلق والثاني

يفتح أبوابه عادة لجميع فئات السكان، أو القسم الأكبر منهم، ليضمّهم في وحدة وطنية.

هذه المحاولة لا تجدي نفعًا، ما دام التنظيم يقوم على أساس «أيديولوجيا» واحدة، لا يسمح بالخروج عليها، هي أيديولوجيا «الصفوة المثقفة» التي تتولى قيادة الثورة الاجتماعية في بلادها<sup>(١)</sup> كما يقال.

لا فرق إذن في النتيجة بين الحزب الطليعي، والتنظيم الواحد، ما دام كل منهما يفرض اتجاهًا فكريًا واحدًا، لا يسمح لأي فئة بمعارضته بالتحدّث عن اتجاه آخر.

وفرق ما بين الحزب الواحد والتنظيم الواحد: أنّ الأخير يلجأ إليه عادة من لم يكن له حزب قبل وصوله إلى الحكم، فهو يستعيز عن ذلك بإقامة «تنظيم» يضم كل الموالين للنظام القائم أو المنتفعين به، أو الخائفين منه، وفي داخل هذا «التنظيم العام» لا يستغنى عن «تنظيم طليعي» سرّي خاص، يكون هو الموجه الحقيقي للتنظيم الكبير، كما يكون هو موضع الثقة والمعول عليه في الأزمات. وهذا قد أثبتته التحقيقات بعد التغيير الذي حدث في مصر في مايو (١٩٧١).

فإذا كان الحكم الثوري الاشتراكي ينتمي إلى حزب قبل نجاح انقلابه، فإنّ الحزب هو الذي يحكم وحده، ولا يسمح لأيّ تنظيم أو

(١) انظر: القومية والمذاهب السياسية لعبد الكريم أحمد ص ٣٢٠، ٣٢١. والعجيب أن بعض الأساتذة يبررون هذه الأوضاع الديكتاتورية، مثل الدكتور. م. طه بدوي الذي سماها «ديمقراطية التحالف» أي: تحالف قوى الشعب العامل، في مقابلة «ديمقراطية التصادم» الغربية، و«ديمقراطية الإجماع» الشيوعية، كما في فلسفتنا السياسية الثورية ص ١٦١ - ١٧٤. والواقع أنّ الإجماع والتحالف متقاربان.



تجمّع غيره بالظهور إلّا لضرورات مرحلية، كما يفعل الشيوعيون أنفسهم. وهذا هو موقف البعثيين منذ حكموا سوريا والعراق، وموقف القوميّين منذ حكموا اليمن الجنوبيّة. وبهذا يمكننا أن نعرف موضع «الاشتراكيّة الثوريّة العربيّة» من الاشتراكيّة الماركسيّة. إنّها لا تخصمها ولا تقاومها، بل تتلمذ عليها، وتستقي منها، وتعتبرها نبعا سخيا لكلّ داعٍ إلى الاشتراكيّة، ويزيد في تعميق الصلة بينهما في بلادنا العربيّة: تغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، فكل هذا من شأنه أن يهيئ له نفوذا فكريا، وعاطفيا أيضا.

لكن تبقى هناك نقطتان قد تخالف فيهما الاشتراكيّة العربيّة الاشتراكيّة الشيوعيّة الماركسيّة.

**النقطة الأولى:** أنّ الاشتراكيّة الماركسيّة - من الوجهة النظرية - تؤمن بالعالميّة، ولا تؤمن بالقوميّات، كما لا تؤمن بالأديان، ولهذا أنكر خرشوف على العرب تناديهم بالقوميّة العربيّة في زيارته لمصر عند الاحتفال بالسدّ العالي، وكذلك ينكر الماركسيّون الصرحاء اعتبار الصراع بين اليهود والعرب صراعا بين قوميتين أو دينين، وإنّما هو صراع مع الإمبريالية والقوى الرجعيّة في داخل إسرائيل، أما البروليتاريا في كل من إسرائيل والبلاد العربيّة فهم طبقة واحدة تجمعهم الأخوة الاشتراكيّة؛ لأنّ «انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة، هو أشد عمقا، وأبعد أصولا من انقسام الناس إلى «أمم» كما قال صاحب «الطبقة والأمة».

فالتقسيم «الطبقي» للمجتمعات البشريّة هو التقسيم المهمّ بل الوحيد في نظر الماركسيّة الخالصة. وفي هذا قال «ماركس» نفسه: إنّ

البروليتاري أقرب إلى زميله البروليتاري في أي بلد آخر منه إلى البرجوازي في بلده!

ولكن قامت عدّة محاولات من جانب الاشتراكيين ترمي إلى وضع صيغة ملائمة للتوفيق بين الاشتراكية والقومية، انتهت باعتراف الاشتراكيين بالكفاح القومي، باعتباره مرحلة في سبيل الثورة الاشتراكية المرجوة عندما تصبح الجماعة «ناضجة»<sup>(١)</sup>. ويعرف هذا الاتجاه باسم «تشريك القومية» أو «تأميم الاشتراكية».

وكان هذا من التنقيحات التي عدّلت بها الماركسيّة موقفها تحت ضغط الواقع والظروف الملموسة؛ لتستفيد الاشتراكية السوفيتية من كفاح الشعوب التي تقف ضد الاستعمار، وتطالب بالحرية وحق تقرير المصير القومي. فقد اعتبر «لينين» في مؤلفه الرئيسي «الاستعمار - أو الإمبريالية - أعلى مراحل الرأسمالية»: أنّ الطبقة التي تقود حركة التحرر الوطني في البلاد النامية - وهي عنده طبقة برجوازية - تمثل القوة الاجتماعية التقدمية والثورية في هذه البلاد بحكم نضالها ضد الإمبريالية، وضد الرجعية، وهي بذلك الحليفة الطبيعية للاشتراكية. ومن حقّها أن تتحدث باسم مجتمعاتها، وأن يُعترف لها بمطلب تقرير المصير القومي، وتكوين الدولة القومية المستقلة التي تريدها، متى طالبت بذلك»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا انحلت العقدة أمام الاشتراكيين العرب إلى حدّ كبير، ولم يجدوا تناقضاً بين دعواتهم إلى القومية العربيّة، ودعوتهم أيضاً إلى الاشتراكية الثورية أو العلمية.

(١) القومية والمذاهب السياسية ص ٣٠٨ - ٣١٤.

(٢) المصدر السابق ص ٣١٣.



**النقطة الثانية:** أنَّ معظم الاشتراكيين العرب لا يريدون أن يحاربوا الدين جهرةً كما هو شأن الشيوعيين؛ فهم يعرفون طبيعة هذه الشعوب المسلمة، وغيرتها على دينها، وخاصّة أمام من يهزأ به أو يتحدّاه، ولهذا يتجنّبون الاصطدام المباشر بالمشاعر الدينيّة، ولا يثيرون ما يمس الأمور الدينيّة الظاهرة لجمهور الناس، مع أنّهم وفي الوقت ذاته، ينشرون من القيم والمفاهيم والأفكار، ما يعارض الدين معارضة قطعية، بل يقتلعه - مع الزمن - من جذوره!

هذا مع أنّ الشيوعيّة حاولت أيضًا أن تهذب من موقفها تجاه الدين، فكان من وصاياها في بعض البلاد أن تسكت على الدين ورجاله في المراحل الأولى حتّى تتمكّن!

على أنّ بعض الاشتراكيات العربيّة تقترب من الماركسيّة وتقترب، حتّى لكانها هي، كما رأينا سوريا في عهد البعثيين القطريين، وبعضها يعلنها ماركسيّة صريحة حمراء، دون موارد أو خجل، كاليمن الجنوبية، والجناح المتطرف في «حركة القوميين العرب».

ومن هنا يمكننا القول: إنّ الاشتراكيّة العربيّة، وخاصّة في مصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبيّة - على درجات متفاوتة بينها - لم تعد مجرد إصلاحات جزئية تهدف إلى إقامة عدالة اجتماعيّة، أو تقليل الفوارق الاقتصاديّة، أو إنصاف العمال والفلاحين أو إصلاح ما أفسدته الليبراليّة ونحو ذلك من المطالب الإصلاحية المثالية، إنّما أصبحت «مذهبًا» فكريًا، أو «أيديولوجيا» متكاملة لها نظرتها الخاصّة للكون وللتاريخ، وللحياة والإنسان! وبعبارة أخرى: أصبحت عقيدة. وإن شئنا قلنا: أصبحت دينًا جديدًا له كتبه ومصادره المقدسة مثل رأس المال

والبيان الشيوعي وغيرهما، وله أنبيأؤه «المعصومون» الملهَمون مثل «ماركس» و«لينين» و«مارو»، وله فلسفته وأيديولوجيته الخاصة، وله مفاهيمه وأفكاره عن الوجود والتاريخ والإنسان والمجتمع، وله قيمه وقواعده ووسائله المتميزة التي تُستوحى من التجارب الاشتراكية وحدها. ولهذا نجد هذا التعبير «العقيدة الاشتراكية» سائداً عند الاشتراكيين العرب قاطبة. كما نجد معها عبارات «القيم الاشتراكية» و«الخُلُق الاشتراكي» و«السلوك الاشتراكي» و«الفهم الاشتراكي» عناوين بارزة في قاموس الاشتراكيين.

وقد يغيرون كلمة «الاشتراكية» بكلمة أخرى تلازمها وتكملها وهي: «الثورية» فهناك «إيمان ثوري» و«نظام ثوري» و«فكر ثوري» و«تصرف ثوري» و«مفاهيم ثورية» و«أخلاق ثورية» و«حياة ثورية» و«كل شيء» ثوري!

لا عجب أن سمى «أرنولد توينبي» في كتابه «العادة والتغير» هذه المذاهب الفكرية أو «الأيديولوجيات» الحديثة: «الأديان البديلة» التي ظهرت لتطرد الأديان القديمة وتحل محلها. كما أُلّف فيها «جوليان هكسلي» كتابه الذي سمّاه اسماً معبراً عن حقيقتها «أديان بغير وحي».

وهذا - في الواقع - هو أخطر ما في الاتجاه الاشتراكي الثوري، إنه اتّجاه لا يرضى أن يعيش على هامش الحياة، أو على حافة المجتمع، إنه يأبى إلا أن يدخل في صلب الحياة، ويغوص في أعماق المجتمع، ويوجّه تفكيره ومشاعره وسلوكه، فمن السمات المشتركة لهذه «الأيديولوجيات الانقلابية» أنها «كلية عامّة» لا تقنع بجزء من الحياة دون جزء. ولا بقطاع من المجتمع دون آخر، بل لا بدّ أن تفرض

سيطرتها على الحياة كلها. ولا تقبل الشركة أو المعاشة مع أيديولوجيا أخرى - إلا لمرحلة، وعلى سبيل الضرورة - كما شرح ذلك صاحب «الأيديولوجيا الانقلابية».

والاشتراكيون الصُّرحاء في الوطن العربي لا يخفون هذه الحقيقة، بل يعلنونها بصراحة وجلاء.

يقول الدكتور منيف الرزاز - الذي انتخب زمناً ما أميناً عاماً لحزب البعث الاشتراكي العربي - في كتاب «دراسات في الاشتراكية» الذي صدر سنة (١٩٦٠م)، ويحمل مقالات لعدد من قادة «البعث»:

«إن فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي فحسب، هو فهم خاطئ؛ فالاشتراكية تقدّم حلولاً اقتصادية لمسائل كثيرة، ولكن هذه الحلول جميعاً ليست إلا ناحية واحدة من نواحي الاشتراكية، وفهمها على أساس هذه الناحية الواحدة فهم خاطئ لا ينفذ إلى الأعماق ولا يتعرّف إلى الأسس التي تقوم عليها الاشتراكية، ولا يتطلّع إلى الآمال البعيدة التي تذهب إليها الاشتراكية.

... فالاشتراكية مذهبٌ للحياة، لا مذهبٌ للاقتصاد، مذهبٌ يمتد فيما يمتد إلى الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم والاجتماع والصحة والأخلاق والأدب والعلم والتاريخ، وإلى كل أوجه الحياة كبيرها وصغيرها. وأن تكون اشتراكياً يعني أن يكون لك فهم اشتراكي لكل هذا الذي ذكرت، وأن يكون لك كفاح اشتراكي يضم كل هذا الذي ذكرت».

ثم يؤكد الكاتب أنّ هذه النظرة الشاملة ليست مقصورة على الاشتراكية، وإنّما هي الأساس في المذاهب الاجتماعية الأخرى.

ولقد برّر الكاتب شمول المذاهب الاجتماعية واتّساع نطاقها بحيث تتّسع لكافة المجالات وأن تضع الحلول لكافة المشكلات بأن:

«سبب هذه النظرة الشاملة أنّ الحياة نفسها شيء واحد، تيار واحد لا يعرف هذا التقسيم الذي يخترعه عقلنا لكي يسهّل على نفسه إدراك حقائق الحياة، ثمّ ينسى أنّه هو نفسه الذي قام بهذا التقسيم، ويظن أنّ الحياة كانت مقسمة هكذا منذ الأزل؛ فالحياة لا تعرف شيئاً اسمه الاقتصاد، منفصلاً عن شيء اسمه الاجتماع، وشيء آخر اسمه السياسة. الحياة شيء متكامل متّصل، ولكن عقلنا العاجز المغرم بالتحليل والدرس، لن يتمكّن من القيام بهذا التحليل والدرس. إذا واجه الحياة ككلّ قائم بذاته؛ فهو مضطّرّ إلى أن يقسم الحياة إلى أوجه، وإلى ألوان، وإلى أنواع من العلاقات، فيسمّي بعضها اقتصاداً، ويسمي بعضها الآخر سياسة، وبعضها اجتماعاً، وأخلاقاً، وديناً، وتاريخاً، وأدباً، وعلماً إلى آخر هذه السلسلة إن كان لها آخر. الحياة كالنهر شيء واحد متصل مستمر، وكذلك حياة أي مجتمع - كبير أو صغير - أمة أو أسرة - حكومة أو حزب -، فموقف أي مجتمع إزاء الحريّات السياسيّة يقرر موقفه من الاقتصاد، وموقفه من النظم الاقتصاديّة، يقرر موقفه من الحريّات السياسيّة، وكذلك من الاستعمار، ومن الأخلاق، ومن التعليم، ومن الأدب، ومن التاريخ، إلى آخر هذه السلسلة التي لا تنتهي».

ويخلص الكاتب من ذلك إلى تأكيد الصفة الشاملة للاشتراكيّة فيقول:

«بهذا المعنى كلمة الاشتراكيّة إذن كلمة لا تقتصر على التعبير عن حالة اقتصاديّة معينة فحسب، بل هي تعبير عن نوع من الحياة بأكملها

بجميع وجوهها. والاشتراكية بهذا المعنى ليست وضعًا اقتصاديًا معيّنًا، وليست سعيًا في سبيل وضع اقتصادي معيّن فحسب، بل هي فهم اشتراكي لكلّ نواحي الحياة، وحين أقول بأنني اشتراكي فقد عيّنتُ موقفِي لا من العلاقات الاقتصادية التي أعيش من خلالها فحسب، بل لقد عيّنتُ موقفِي من جميع نواحي الحياة التي تلامسني وألامسها».

### فرق ما بين الاشتراكية والليبرالية:

أريد هنا - في مجال الحديث عن الاتجاه الثوري الاشتراكي - أن أشير إلى حقيقة بيّنة، ربّما جهلها أو ذهل عنها بعض الناس، وهي أنّ الاتجاه الاشتراكي الثوري لا يختلف كثيرًا عن الاتجاه الليبرالي الديمقراطي، رغم ما بين الاتجاهين من جفوة أو تنافس أو صراع.

إنّهما - عند التأمل وتحليل الأمور إلى أصولها - يمثلان تيارًا واحدًا، له منبع واحد، وإن اختلفت قنواته ومجاريه، إنّهُ تيار «التغريب» للأُمَّة الإسلامية، وهو تيار ينبع من أصل مشترك هو «الحضارة الغربية» بفلسفتها «المادية» للحياة، ونظرتها «النفعية» للأخلاق.

إنّهما متفقان في الأصول، مختلفان في الفروع - على حدّ تعبيرنا الفقهي - أعني أنّهما متفقان في نظرتهما الكُلّية إلى قضايا الوجود الكبرى، إلى الله، وإلى الكون والحياة الإنسانية.

وإنّما يختلف الاتجاهان في النظر إلى بعض القضايا - الهامة بلا شك - كالفردية، والجماعية، والحرية.

ولهذا لم يتغيّر الوضع - في كثير من المجالات - عمّا كان عليه قبل سيطرة الاشتراكية على الحكم.

فقد ظَلَّت العِلْمانيَّة هي أساس الحكم، والقوانين الوضعيَّة الأجنبيَّة هي التي تحكم وتسود، والتقاليد والقيَم الغربيَّة الاجتماعيَّة تشيع وتنتشر.

ولكن نظرًا لانتشار الأفكار الماركسيَّة بدأ الناس يقرؤون ويسمعون هجومًا على الدين واستخفافًا به، من أقلام وألسنة اشتراكيَّة ثورية، ظهر ذلك في كتب مثل «نقد الفكر الديني»، ومثل «من النكسة إلى الثورة» وغيرهما. وظهر ذلك في صحف، ومقالات، لعل من أبرزها ما نشرته صحيفة «جيش الشعب» السورية بقلم «إبراهيم خلاص» قبل «النكسة» بشهر واحد، يقول فيه:

«استنجدت أُمَّة العرب بالإله، فتَّشَتْ عن القِيَم القوميَّة في الإسلام والمسيحيَّة، استعانت بالنظام الإقطاعي، والرأسمالي، وبعض النظم المعروفة في العصور الوسطى، كل ذلك لم يُجد فتيلًا. ومع كل هذا شمَّرت أُمَّة العرب عن ساعديها ونظرت بعيدًا، لترى طفلها الوليد يقترب شيئًا فشيئًا، وهذا الوليد ليس إلَّا الإنسان الجديد.

الإنسان المتمرّد على جميع القِيَم المريضة الهزيلة في مجتمعه، التي هي ليست إلَّا وليدة الإقطاع والرأسمال والاستعمار، تلك القِيَم التي جعلت من الإنسان العربي إنسانًا متخاذلاً متواكلاً، إنسانًا جبريًا مستسلمًا للقدر، إنسانًا لا يعرف إلَّا أن يقول: لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العلي العظيم!

أما القِيَم الجديدة التي ستخلق الإنسان العربي الجديد فهي قِيَم نابعة من صلب الإنسان المتمرّد المعذَّب، نابعة من قلب الإنسان الجائع، نابعة من الإنسان الاشتراكي الثوري الجديد، الذي لا يؤمن إلَّا بالإنسان، وبالإنسان وحده.



والطريق الوحيد لتشييد حضارة العرب وبناء المجتمع العربي هي خلق الإنسان الاشتراكي العربي الجديد الذي يؤمن أن الله والأديان، والإقطاع والرأسمالية والاستعمار، والمتخمين، وكل القيم التي سادت المجتمع السابق ليست إلّا دمي محنّطة في متاحف التاريخ.

ونحن، إذ نشترط من إنساننا الجديد رفضه للقيم السابقة، علينا أن نضع قيمًا جديدة محدودة، ليست هناك سوى قيمة واحدة وهي الإيمان المطلق بالإنسان القدري الجديد، الإنسان الذي لا يعتمد إلّا على نفسه وعمله وما يقدمه للبشرية جمعاء؛ لأنّه يعلم نهايته الحتمية: الموت، وليس غير الموت.

لن يكون هناك نعيم أو جحيم، بل سيصبح ذرّة تدور مع دوران الأرض. لذلك هو مضطر إلى أن يقدّم كل ما يملك لأُمّته ولإنسانيته دونما مقابل «كزاوية صغيرة من الجنة مثلاً».

### الجديد في الاتجاه العربي الثوري:

كان الجديد الذي ركز عليه الاتجاه الجديد هو ما يلي:

١ - اتخاذ «الوحدة، والحرية، والاشتراكية» أهدافاً أساسية بحيث أصبح هذا «الشعار المثلث» مشتركاً بين كل الثورات والحركات والأحزاب «العقائدية» العربية، سواء أكانت ناصرية أو بعثية - قومية أو فطرية - أو حركية قومية، جورجية أو حواتمية أو غيرهما!

٢ - تركيز الدعوة إلى «التقدم» وبناء الدولة الحديثة القائمة على العلم و«التكنولوجيا» العصرية.



٣ - التظاهر بالعناية بقضية فلسطين والعمل على تحريرها بوصفها قضية العرب القومية الأولى.

فهل حقق الاتجاه العربي الثوري الأهداف التي تبناها، فضلاً عن آمال الأمة كلها. برغم ما وضع بين يديه من طاقات وإمكانات كبرى! هل حقق الوحدة والحرية والاشتراكية (بمعنى الكفاية والعدل) والتقدم العلمي؟ وهل حرّر فلسطين وأعاد أهلها إليها؟ سنرى.

\* \* \*



## الوحدة العربيّة في عهد الثورة الاشتراكيّة

الوحدة شعار جميل، وهدف جليل، وما أعظم أن يتّحد أكثر من مائة مليون عربي من المحيط إلى الخليج. جمعتهم «وحدة اللغة» التي تصنع وحدة الفكر والعقل، وجمعتهم «وحدة التاريخ» التي تصنع وحدة الضمير والوجدان، وجمعتهم «وحدة الأمل» التي تصنع وحدة المستقبل والمصير<sup>(١)</sup>. كما جمعتهم وحدة الإيمان بالله وبالوحي وبالآخرة، وجمعت أكثر من تسعين في المائة ٩٠٪ منهم وحدة العقيدة الإسلاميّة ووحدة النظم والتقاليد الإسلاميّة.

ما أعظم أن تضم هؤلاء «كتلة عربيّة واحدة» تكون نواة أو مرحلة لكتلة إسلاميّة أكبر منها.

ما أعظم أن يتّحد هؤلاء في عالم لا مكان فيه للكيانات الصغيرة! وما أحوج العرب بالذات إلى الوحدة في هذه المرحلة التي يواجهون فيها حرباً مصيريّة.

ولكن هل استطاعت الاشتراكيّة الثوريّة العربيّة تحقيق أمل الوحدة الذي تجيّش به صدور الملايين وعشرات الملايين من أبناء هذه الأمة؟

(١) من: الميثاق.

## فشل الوحدة بين مصر وسوريا:

واقع الأحداث يقول: إنّ الوحدة جاءت تسعى على قدميها إلى الثورة العربيّة - بدون جهدٍ منها - فكانت وحدة سوريا ومصر وقيام «الجمهورية العربيّة المتحدة» التي استقبلها العرب في كل مكان - فيما عدا أذنان الشيوعيّة - بالترحيب والتأييد، مستبشرين بتلك الدولة الفتية الغنيّة، التي «تُوحّد ولا تُفرّق، تُقوّي ولا تُضعِف، تحمي ولا تهدّد، تصون ولا تبدّد، تشد أزر الصديق، ترد كيد العدو»، إلى آخر ما جاء في الخطاب الافتتاحي لمجلس الأمة الموحد.

ولكن الفرحة بهذه الوحدة لم تدم طويلاً.

فإنّ أساليب القهر والإرهاب في الحكم، ومحاباة بعض الناس بالمناصب والمغانم، والسكوت على أخطاء الآخرين ميلاً مع الهوى، والاتجاه إلى الاشتراكيّة الثوريّة ممثلة في التأميمات والمصادرات، إلى غير ذلك ممّا اتّسم به الحكم الثوري القصير النظر، الضيق الأفق، جعل الشعب السوري الذي كان وراء الوحدة بقضه وقضيضه، يسعى إلى الانفصال، لا حبّاً فيه، ولكن كراهية لعهد الوحدة وما قاسى على يديه.

وأصدر «المواطن العربي الأول» الرئيس شكري القوتلي - الذي كان أوّل ساعٍ إلى الوحدة، متنازلاً عن رياسته لجمهورية القطر السوري - بياناً تاريخياً يؤيد فيه الانفصال، مندّداً بنظام الحكم الذي كان له ألف عين وعين، ولكنّه لا يرى بواحدة منها. ويحمّله فشل تجربة الوحدة التي استحالَت إلى سراب<sup>(١)</sup>. كما قال.

(١) انظر: شكري القوتلي يخاطب أمته، خطابه بعنوان: لماذا استحالت الوحدة إلى سراب، نشر مركز الوثائق المعاصرة، بيروت، ١٩٧٠م.



### خيبة الأمل في وحدة وادي النيل:

وبمناسبة فشل الوحدة بين ومصر وسوريا، يجدر بنا الحديث عن مصير وحدة أخرى، لعلها كانت أقرب من تلك، وهي وحدة مصر والسودان: وحدة وادي النيل، التي كانت هدفًا مشتركًا لكل القوى الوطنية<sup>(١)</sup> في مصر منذ عشرات السنين، حتّى قال شريف باشا قديمًا كلمته المشهورة: «إذا تركنا السودان، فإنّ السودان لا يتركنا»! إشارة إلى ما بين البلدين من روابط الأخوة والجوار وتشابه نمط العيش، وتشابك المصالح، فضلًا عن الدين واللغة والتاريخ وغيرها.

#### ماذا كان مصير هذه الوحدة المرجوة؟

لقد تبخّر هذا الأمل، وذهب أدراج الرياح، وعجزت «الثورة المصرية» أن تزرع الثقة بالوحدة في نفوس المتشككين، وأن تقطع الطريق على المشككين، برغم الملايين التي بُذلت لشراء زعماء العشائر والطوائف وغيرهم، لأنّ الوحدة بين الشعوب لا تقوم برشوة حفنة من الطامعين، ولا برقصة الحرب بين البدائيين!

وأكثر من ذلك أنّ الحزب الذي كان ينادي بوحدة وادي النيل داخل السودان - الحزب الوطني الاتحادي، صاحب الأغلبية - نفّس يده من الوحدة، ونأى بجانبه عنها.

والسرّ في ذلك لا يعود إلى نفور أو خوف من الوحدة مع الشعب في شمال الوادي، بل إلى عدم الثقة، والخوف من طبيعة الحكم المصري القائم وتطلعه وأساليبه وطغيانه، لا في معاملة خصومه فحسب، بل في معاملة أنصاره وأركان قيادته أنفسهم، من رشاد مهنا، إلى محمّد

(١) تحدّدت الأهداف الوطنية المصرية في مطلبين: جلاء الإنجليز، ووحدة وادي النيل.

نجيب - الذي كان له في نفوس كثير من السودانيين مكان كبير - إلى الإخوان المسلمين، أو من ساند الثورة وأيدها.

وهكذا أثر الأشفاء السودانيون العيش في حدود إقليمهم مستقلين - وإن شئت قلت: منفصلين - على وحدة مخوفة العواقب، محفوفة بالمخاطر.

### شعار وحدة الهدف ومعناه:

وحين فشلت الوحدة بين مصر وسوريا - نتيجة العجز والجهل والغرور والإرهاب - رفعت الثورية في مصر شعاراً جديداً تبرّر به خيبة الأمل في استمرار تلك الوحدة المنشودة. كما تبرّر به حملات الطعن وقذائف السب والشتم في الآخرين.

ذلك الشعار هو: وحدة الهدف لا وحدة الصف. وقال في ذلك الميثاق: «إنَّ مفهوم الوحدة العربيّة تجاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمّة العربيّة، ليكون من لقاءهم صورة للتضامن بين الحكومات. إنَّ مرحلة الثورة الاجتماعيّة تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربيّة، ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة. إنَّ وحدة الهدف لا بدّ أن تكون شعار الأمّة العربيّة في مرحلة تقدمها من الثورة السياسيّة إلى الثورة الاجتماعيّة. ولا بدّ أن يُنبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسيّة ضد الاستعمار».

إنَّ هذا الكلام يعني أمرين:

أولاً: أنَّ اللقاء بين حكام العرب في صورة تضامن من أجل قضية مشتركة - كمحاربة الاستعمار - قد انتهى زمنه.

ثانيًا: أن لا أمل في وحدة بين بلدين تختلف أهدافهما. ويقصد بالاختلاف هنا: أن يكون أحدهما ثوريًا تحرريًا أو يساريًا، والآخر محافظًا يمينيًا أو رجعيًا. حسب تصنيفهم. وإنما تتحقق الوحدة بين بلاد اتحدت أهدافها، وجمع بينها التحرر والاشتراكية والثورية.

### إخفاق هذا الشعار ومخالفة أصحابه له:

وقد أثبتت الأيام والوقائع خطأ الأمر الأول، وأصبح الذين نادوا به بالأمس هم أول من خالفوه من بعد، تحت ضغط الظروف القاهرة. وكان قائل الكلام السابق هو الذي دعا إلى مؤتمر قمة عربي ليلتقي حكام العرب في صورة تضامن. من أجل قضية تحويل نهر الأردن، ومنع إسرائيل منه!

وتكررت اللقاءات على هذه الصورة قبل النكبة (النكسة) وبعدها، كلما احتاج الثوريون إلى إسكات السنة الآخرين عمّا يجري في الداخل كما في مؤتمر الدار البيضاء. فلا بأس حينئذٍ من التعاون مع «الرجعيين»، حتى تتم تصفية القوى الإسلامية في صمت مطبق، وفقًا لمبدأ: «اسكتوا عنا نسكت عنكم»، أو إلى أخذ موافقة الآخرين على نتائج أمر لم يُستشاروا في مقدماته، أو لأخذ المعونات من «المال العربي» ليكون في خدمة المعركة وترميم آثار العدوان!

لقد فات «أصحاب الشعارات» أن مرحلة النضال ضد الاستعمار - التي اقتضت صورة الوحدة القديمة - لم تنته بعد، ما دامت إسرائيل باقية؛ فالثورة السياسية ضد الاستعمار قد خلفتها ثورة أعنى منها وأبقى، هي الثورة السياسية العسكرية ضد الصهيونية!

ولكن يبدو أنّ الصهيونيّة أو إسرائيل لم تكن في بؤرة شعورهم يوم رفعوا ذلك الشعار، وظنّوا أنّ حرب إسرائيل ستظل في إطار الخطب والكلام في الهواء.

والحق يقال: إنّهُ لولا «الدعم العربي» الضخم من «الرجعيّة العربيّة» لوقفت الثوريّة - بعد النكبة - عاجزة شلّاء، أمام الخراب الكبير الذي خلفته الهزيمة المروعة في حَزيران (يونيو) (١٩٦٧م). والفضل في ذلك لوحدة الصف لا لوحدة الهدف المدّعاة!

وهذا ما جعل الرئيس المصري الراحل يقول في ١٦ إبريل (١٩٦٨): «حينما نتكلم عن الوطنيّة العربيّة أو القوميّة العربيّة، يجب أن ننسى في هذه المرحلة مفاهيم أخرى كثيرة، الوطني اليمني كالوطني اليساري؛ لأنّ إسرائيل حينما احتلت الضفة الغربيّة للأردن لم تفرق بين وطني يميني، ووطني يساري».

### مصير الوحدة بين الثوريين:

وإذا كان الأمل في الوحدة بين المحافظين أو الرجعيين وبين الثوريين أو التحرريين، وبعبارة أخرى: بين اليمين واليسار - قد أصبح مستحيلًا؛ نتيجة لاختلاف الأهداف بين هؤلاء وأولئك. فقد عاد الأمل معقودًا في وحدة الثوريين الاشتراكيين، أو اليساريين، وقد قبضوا على أزمّة الحكم في عدد من البلدان في وطننا العربي!

ترى هل تحقق هذا الأمل بين أصحاب «الهدف الواحد»، الذين ينادون بالقوميّة العربيّة، ويدعون إلى «الوحدة، والحرية، والاشتراكية»؟ لننظر ماذا تقول الأحداث:

### الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا:

في ١٧ نيسان (إبريل) (١٩٦٣)، وُقّع ميثاق «الوحدة الثلاثية» بين مصر وسوريا والعراق، وهتفت لهذا الميثاق الحناجر، وصفقت الأيدي، وانطلقت الأناشيد والخطب والأحاديث والمقالات تمجّد الوحدة الجديدة التي انتفشت لها الاشتراكية الثورية انتفاشة الطاوس، فقد رأت في هذه الوحدة الثلاثية، تعويضًا عمّا أصابها بخيبة الوحدة الشائنة من قبل. وآن لها أن ترفع رأسها مباهية مفاخرة. وكتب أديب كبير<sup>(١)</sup> افتتاحية مجلة تصدر عن أكبر وأعرق معهد إسلامي وتحمل اسمه «الأزهر»، يفضل هذه الوحدة التي أقامها «ناصر» على الوحدة التي أقامها صلاح الدين، بل الوحدة التي أقامها محمد رسول الله ﷺ!

لأنّ الوحدة المحمّدية أساسها العقيدة، والعقيدة قد تذوي وتحول (!).

و«الوحدة الصلاحية» أساسها عسكري قد يضعف ويزول!

أما «الوحدة الناصرية» فأساسها الاشتراكية في الرزق، والديمقراطية في الحكم، والحرية في الرأي، إلخ<sup>(٢)</sup>.

وشاء القدر أن توأد هذه «الوحدة الناصرية» - كما سمّاها - في مهدها، وأن تفشل محادثات الوحدة قبل أن تصل المجلة إلى قرائها في العالم العربي والإسلامي. وكان هذا الفشل الصارخ أبلغ رد على من تطاول على وحدة العقيدة بوحدة الاشتراكية! وعلى وحدة حقيقة أسسها سيد البشر، بمشروع! وحدة يؤسّسها فلان أو علان.

(١) أحمد حسن الزيات رئيس تحرير مجلة الأزهر حينئذ.

(٢) انظر مقال: أمة التوحيد تتوحد لأحمد حسن الزيات، مجلة الأزهر عدد محرم ١٣٨٣هـ.

الموافق لشهر يونيو ١٩٦٣م.

وقد نشرت مباحثات هذه الوحدة بعد، فكانت دليلاً على أنّ الهوة سحيقة بين أطراف المتباحثين «الوحدويين»! وسيمرُّ بالقارئ بعد ذلك فقرات ممّا سجلته محاضر جلساتها.

### دمشق البعث وبغداد لا تتحدان!

ومما يستحق التسجيل والتنبيه أنّ بلدين عربيين متجاورين - هما سوريا والعراق - يحكمهما حزب عقائدي تقدمي ثوري اشتراكي يساري «وحدوي»<sup>(١)</sup> قومي! هو «حزب البعث العربي الاشتراكي» قد عجزاً عجزاً تاماً عن مجرد التضامن والتقارب بينهما، فضلاً عن اتحاد أو وحدة، ولم تغن عنهما وحدة الهدف، ولا وحدة الحزب، ولا وحدة القيادة القومية؛ لأنّ اختلاف الارتباطات والولاءات، واختلاف المطامع والشهوات، كان أعمق وأقوى من وحدة الشعارات واللافتات!

هذا مع أنّ شعبي البلدين بينهما من وشائج القربى، وروابط الجوار، وأسباب التواصل، كل ما يوحد بين الشعوب ويربطها بعضها ببعض، ولكن العقبة في سبيل وحدتهما، هي الحكّام الثوريّون العقائديون الوحدويون!

### حتى التضامن بينهم مفقود:

وليت الأمر وقف عند حدّ العجز عن تحقيق الوحدة بين الثوريين الاشتراكيين؛ فإنّ الليبراليين من قبل عجزوا عن تحقيق وحدة أو اتحاد بينهم، ولكنهم لم يعجزوا عن إقامة قدر من التفاهم والتقارب بينهم، وخاصّة في الملمّات والأزمات.

(١) الصواب في النسبة إلى وحدة: وحدي - بدون الواو - ولكننا نستعملها بالواو جرياً على ما سموا به أنفسهم.

أما الفئات الثوريّة الاشتراكيّة «الوحدوية»، فلم يَقم بينها إلّا التشاتم وتقاذف اللعنات، وتبادل الاتّهامات.

### رأي الثوريّين بعضهم في بعض:

ويحسن هنا أن نذكر شيئاً قليلاً ممّا قال بعض هؤلاء في بعض، لنرى: هل يمكن أن تتحقّق وحدة عربيّة على أيدي هؤلاء الناس؟

### رأيهم في البعثيين واتهامهم بالتآمر والعمالة للاستعمار:

قال الرئيس عبد الناصر في خطابه في الإسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣: «حزب البعث فرض الإرهاب بالحديد والنار. إنّه حكم فاشيستي لا يمثل الشعب، بنى وجوده على الإرهاب والسجون!» وفيه أيضاً قال:

«إنّ حزب البعثيين اليوم يتحالف مع الاستعمار، ومع أعوان الاستعمار».

وقبل ذلك قال في مباحثات الوحدة الثلاثية:

«إذا كان الحكم في سوريا بعثيّاً، فلست على استعداد للجلوس مع البعثيين السوريين للحديث عن وحدة جديدة».

وفيها قال أيضاً: «بالنسبة للعملاء، احنا دفعنا لحزب البعث أموال، أموال كثيرة، سبعين ألف جنيه في فترة متقاربة، وأربعين ألف جنيه. والمبلغ استلمه ميشيل عفلق».

وبتاريخ أوّل مايو (١٩٦٥م) قال: «طبعاً البعثيين دائماً ناس كذّابين، ناس متآمرين، ولا يمكن لهم أن يحفظوا الكلمة، وحكمهم فاشيستي

مبني على الإرهاب. حكم البعثيين مصطنع. الواحد يستغرب: لما شايفين البلد كلها ضدهم، إيه هي الأهداف اللي قاعدين من أجلها؟ يقولوا وحدة وحرية واشتراكية، وغدروا بالوحدة، وغدروا بالحرية، بقيت سجون ومعتقلات! والاشتراكية اللي يتكلموا عليها اشتراكية مزيفة».

وفي ٧ يونيو (١٩٦٥م) كتبت جريدة «الجمهورية» القاهرية تقول:

«البعثيون مسؤولون بالدرجة الأولى؛ لأنهم أضعفوا قوة الجيش السوري في وجه العدو، ليستطيعوا أن ينشؤوا جيشاً لحزبهم فحسب، فطردوا من هذا الجيش خيرة قياداته وكفاءاته. وهذا موقف ثابت لهم لم يتبدل، ولا يبدو أنهم ينوون التراجع عنه».

«ولقد رأيناهم وهم يشتمون أكثر الأقطار العربيّة، ويصرّون على ضرورة «التعاون من فوق الخلافات»!

«أما في جيش سوريا ذاته فناطقهم الرسمي كان ما يزال أمس الأوّل يقول من إذاعة دمشق في تبرير إضعافهم له: «إنّ كلّ حكم لا بدّ أن يستبعد العناصر المعارضة له». المهم - أولاً - هو الحكم «حكمهم، سواء رضي الشعب أو غضب، قوي الجيش أو هزل. المهم هو الحكم، حكمهم، لا فلسطين ولا خطر العدو على سوريا، وعلى بقية التراب العربي. تماماً كما كان المهم - أولاً - هو الحزب، يوم كان علي صالح السّعدي يقول: إنّه يفضل أن تنتظر الوحدة مائة سنة، على أن يضحّي بقيادة الحزب له».

«وهم مسؤولون - ثانياً - عن إضعاف طاقات العمل العربي الموحد. إنهم بمجرد إسراعهم إلى الاشتراك في مؤتمرات القمة العربيّة وقراراتها، التي وجدوا فيها تنفيذاً لكربهم الداخلي - قد وافقوا علناً على المسالك

المتعددة للعمل العربي، ومن بينها العمل في ظل الجامعة، ولكن كل مزايداتهم ترمي إلى تحطيم إمكانيات هذا العمل دون إيجاد بديل عنه».

### شعوبيون عابثون سفّاحون:

وفي العراق كان البيان رقم (١) للمجلس الوطني لقيادة الثورة في ٨ نوفمبر (١٩٦٣م):

١ - ما قام به البعثيون العابثون الشعوبيون وسفّاحو الحرس اللاقومي، من اعتداء على الحريات، وانتهاك للحرّمات، ومخالفة للقانون، وإضرار عام للدولة والشعب والأمة، أصبح أمرًا لا يُطاق، ويندى له الجبين؛ لذلك نادى الشعب جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين...».

وفي ٦ يناير (١٩٦٤) قال المشير عبد السلام عارف مهاجمًا حكم البعث: «لقد سوّلت لبعض المنحرفين أنفسهم، فسلخوا مسلك الفساد والشعوبيّة والإلحاد، وحاولوا التسلط والتحكم في البلاد، فثار الجيش واجتث الفساد من أصوله».

وفي خطاب له في ٧ فبراير ١٩٦٢م قال أيضًا عن البعثيين: «لقد أراد هؤلاء العملاء الذين تدفعهم جهات خاصّة أن ينفّذوا مخطّطهم في العراق مثلما نفّذوه في سوريا، وقد بدؤوا فعلاً بتنفيذه بإهانة الكرامة الإنسانية، والاعتداء على حريّات الناس وسلب أموالهم، وهتك أعراضهم، بصورة وحشيّة لم تخف عنكم. وكانت مآسيهم قد بلغت ذروتها في اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) (١٩٦٣م). فقضينا عليهم، وأنقذنا شعبنا من هذا الكابوس الجشع، ومن المخطط الإلحادي الاستعماري والجهنمي.

إِنَّ هؤلاء العملاء الحقيرين لا ترضيهم الوحدة العربيّة، إنَّهم يتعلقون بالاستعمار وعملائه. إنَّهم الانفصاليون الذين يطلقون الشعارات المزيّفة. إنَّهم هم الذين وضعوا في مخططاتهم إضعاف الجيوش العربيّة في البلاد التي تنكب بهم؛ لكيلا تستطيع الوقوف أمام مطامع الاستعمار، ولكي ترضى عنهم الصهيونيّة العالمية».

### حكم البعث فاشي بوليسي:

وفي بيروت في ٢ نوفمبر (١٩٦٣م) أصدرت «حركة القوميين العرب» بياناً قالت فيه: «إنَّ حكم البعث الفاشي الذي يتحكّم بالعراق قد تخطّى كل العهود البوليسية التي شهدتها العراق في تاريخه الحديث، فحملة التصفيات المستمرة قد فاقت في شمولها وأساليبها كل ما عرف شعب العراق طيلة الحكم الفاشي. وإنَّ موجة التعذيب الوحشية لا زالت تفتك بالآلاف من أبناء العراق، وعمليات القتل في سجون البعث جارية بدون توقف».

### ارتياح الأوساط العميلة:

ومن بيان للاتحاد الاشتراكي العربي السوري:

«إنَّ الأوساط العميلة لم تكن مرتاحة في يوم من الأيام منذ عشر سنوات حتّى الآن كما هي مرتاحة اليوم إلى هذا الوضع في سوريا؛ فالتخريب الكبير الذي أجراه حكم البعث خلال ثلاث سنوات قد بلغ مداه، وعمليات تمزيق الجيش الوطني وضرب قواه ببعضها قد وصل إلى حدٍّ إصابته بالشلل الكامل، وصراع أطرافه وأجنحته على السلطة كاد يبلغ نهايته المحتومة».



## الرشاوى والفضائح الأخلاقية:

وقالت جريدة «المحرر» البيروتية في ١٣ إبريل (١٩٦٦م): «لقد انتقل انهيار الحكم البعثي إلى صعيد جديد هو صعيد الرشاوى والفضائح الأخلاقية، فبالإضافة إلى كل المشاكل السابقة التي تعثر حلها أكثر من ذي قبل بدأت مشكلة اتهام فريق كبير من أعضاء الحزب بالرشوة والانتهازية والإثراء غير المشروع».

## انتهازيون وخونة:

وفي ٢٣ إبريل (١٩٦٦م) قالت نفس الصحيفة:

«لقد عمل البعث، بعضه عن انتهازية وغرور وتعصب وطيش، وبعضه عن خيانة وتآمر، لتنفيذ المخطط الاستعماري بل والصهيوني.

إنَّ الفئة المغامرة التي قامت بانقلاب ٢٣ شباط (فبراير) جاءت لتقول: إنها جاءت لتقويم البعث وتصحيح انحرافاته. أما الفئة التي أخرجت من السلطة (القيادة القومية)، فتنتع الفئة الحاكمة اليوم بالانحراف والخيانة والعمالة. والحق أنَّ في كل من الفئتين خونة وعملاء، فمثل هذا التخريب الكبير الذي مزق الشعب إلى طوائف وعشائر تتنازع، وحوّل الجيش إلى قيادات ألوية وكتائب تتآمر على بعضها، وتتخندق ضد بعضها، وتهدد البلاد بالدمار، وتتلغ السلاح الذي دفع ثمنه الشعب من قوته ودمه. ومثل هذا البعث الذي لا يعرف وازعًا، بالقضايا المصيرية للشعب، ولا يفيد إلا مصالح إسرائيل والاستعمار، لا بدَّ أن يكون وراءه خونة وعملاء. وكثيرًا ما أشارت أطراف البعث المتناحرة إلى بعضها بتهمة الخيانة، وكثيرًا ما أشارت كل

فئة إلى الصلات المشبوهة لعناصر من الفئة الأخرى، وإلى عمالتهم لدوائر أجنبيّة ومصالح استعماريّة».

### رأي البعثيين بعضهم في بعض:

ولم يقف الأمر عند اتهام القاهرة ناصر، وبغداد عارف، وحركة القوميّين العرب، لحزب البعث وحكامه، بل أقسى من ذلك وأصرح هو: اتهام البعثيين بعضهم لبعض، اتهام السياسيين للعسكريين، والعسكريين للسياسيين، اتهام القوميّين للقُطريّين والقُطريّين للقوميّين، اتهام السوريين للعراقيين والعراقيين للسوريين، اتهام الأجنحة المتطرفة أو اليساريّة للأجنحة المعتدلة - أو اليمينيّة بتعبيرهم - والأجنحة المعتدلة للأجنحة المتطرفة، بحيث لم تبق «ريشة» من «جناح»، سليمة من دنس الخيانة والعمالة والتآمر.

ولا بأس أن أنقل للقارئ نموذجًا من هذه الاتهامات ففيها عبرة وتبصرة:

### الضباط والسياسة:

في دمشق - ١٨ فبراير (١٩٦٦م) - قال ميشيل عفلق ممثلًا للقيادة القوميّة:

«عندما يكون الضابط في القيادة السياسيّة فإنّه لن يكون قائدًا حزبيًا ولا قائدًا شعبيًا. وإنّ لغته لن تكون لغة العقيدة والحوار الحزبي الموضوعي وإنّما لغة القوّة والسلاح! إنّ وجود عسكريين في القيادة وفي الحكم مع احتفاظهم برتبتهم العسكرية وقطاعتهم العسكرية هو ابتعاد عن المنطق الثوري الجماهيري، إنّ وجود هؤلاء العسكريين هو

في الجيش، وليس في قيادة الحزب، مهما كانت مسؤولياتها، ومهما كان مستواها، وإلا فأين هو دور الحزب الجماهيري الثوري؟ أين هو دور الطبقات الكادحة التي نتحدث ليل نهار عن مصالحها وعن قيادتها للثورة؟ أين هو دور المنظمات الشعبوية؟

### البعثيون متآمرون ومخربون:

وفي دمشق - ٢٣ فبراير (١٩٦٦م) - أصدرت القيادة القطرية بياناً يقول: «من خلال نزعات التسلط والفردية، ومن خلال المترددين الجبناء والمرتبطين فكرياً وتاريخياً مع مدارس الاحتراف السياسي، حاولت قوى التخلف أن تحرف الثورة وتقودها إلى هاوية الحكم الفردي وأسلوب المساومة والارتماء. وإن استطاعت هذه القوى أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ، وتخاذل محمد عمران، ويمنيّة صلاح البيطار، وأنانيّة ميشيل عفلق، وتمكّنت من جر الحزب إلى حافة التمزق والضياع، فإنّ الحزب قرّر أن يخوض المعركة معهم، ويسحقهم إلى الأبد».

«لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الشعب في سبيل تحقيق أغراضهم، لم يكن يهمهم أن يمزّقوا وحدة الجيش لتنفيذ مآربهم. وازداد عفلق والبيطار تأمراً وتخريباً على الصعيد السياسي والشعبي، فمدوا يدهم إلى كل انتهازي رخيص أو عدو متآمر. وازداد كل من الحافظ وعمران تأمراً وتخريباً، يغذيان الطائفية والعشائرية والإقليمية بالجيش. إن من يخون رفاقه لا بدّ أن يخون شعبه».

وأصدر اتحاد نقابات العمال البعثي في دمشق - ٢٤ فبراير (١٩٦٦م) - بياناً قال فيه:

«إنَّ الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا يندد بسياسة حكومة صلاح البيطار التي عملت بكافة الوسائل على تشجيع الرجعية والانتهازية، والتي استهترت بمصالح الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادحة».

### عصابة من الانتهازيين:

وقالت جريدة «الأحرار» الناطقة بلسان القيادة القومية لحزب البعث في بيروت (٢٥ فبراير ١٩٦٦م): «إنَّ الزمرة العسكرية المتمردة في دمشق تقف الآن في الطريق المسدود، وليس لديها ما تقوله غير الأكاذيب، وما تقدّمه للناس غير الأسلاك الشائكة والسجون وفوهات ومدافع الدبابات. لقد عزلت هذه الزمرة نفسها، في غمرة طيشها ومناورتها ومؤامراتها وشهواتها للحكم، عن الشعب؛ لأنها جعلته يشعر أنَّ الدولة عصابة من الانتهازيين والوصوليين تحارب الفكر والكفاءة والإخلاص والبساطة والتضحية. إنَّ قمة فشل هذه الزمرة سيكون نجاحها في التحكُّم بسوريا. إذ ستعيش سجيّة عزلتها الرهيبة عن التقدم والمبادئ الأخلاقية. «إنَّ التسلط هو الهدف الأول، دون أي اعتبار للوسيلة والنتائج. أما مصدر الشرعية فهو قوّة السلاح والإذاعة».

### ورجعيون أيضًا:

وقالت جريدة «الثورة» (دمشق - ٦ مارس ١٩٦٦م): «لقد وقفت حركة ٢٣ شباط (فبراير) ضد أمين الحافظ عندما أراد أن يمدّ يده ويستعدي الفئات الرجعية على الحزب، وينقل حكم الثورة على أيد غير سليمة ببهلوانية السياسي المحترف، وي طرح شعارات غريبة كالتائفية وغيرها، لكن الرجعية لن تخذعنا سواء أتت إلينا بوجه أمين الحائط أو بأي وجه آخر».



### انتهى حزب البعث:

وقال علي صالح السعدي (بيروت - ١١ مارس ١٩٦٦م):

«أنا أعتقد أنَّ الإرهاب الحقيقي لم يكن بالسحل ولا بالقتل، بقدر ما هو إرهاب الأعصاب التي أرهبت كل عائلة يوميًا وباستمرار، والذي أدى إلى حالات الانهيار العصبي في العراق الآن، تظهر بعد حالات الهدوء. وتظهر بشكل حالات بين الشباب والأطفال والنساء في كل عائلة».

وفي ١١ إبريل (١٩٦٦م) في القاهرة قال:

«لقد انتهى حزب البعث تاريخيًا وموضوعيًا».

### تقدميون تساندتهم كل القوى المشبوهة:

وقالت جريدة «الأحرار» (بيروت - ١٢ مارس ١٩٦٦م):

«منذ اليوم الأوّل لانقلاب البعثيين القطريين على البعثيين القوميّين، وهم يتحدّثون عن اليسار واليساريّة، وقد أحاطتهم أجهزة الإعلام الغربيّة، من وكالات الأنباء الأجنبيّة، إلى الصحف المعروفة في بيروت، إلى الأوساط الرجعيّة والانفصاليّة في كل مكان، بحملة دعائية مساعدة للحكم القائم في سوريا على دهن نفسه بالدهان اليساري المزيف، لكن ذلك أعجز من أن يغطّي حقيقته اليمينيّة الفاشستيّة».

وأصدرت القيادة القوميّة للحزب بيانًا في بيروت (٣٠ إبريل ١٩٦٦م):  
«بعد حركة ٢٣ شباط (فبراير) عقد مؤتمر للاتحادات المهنية للعمال، وفرضت السلطة العسكرية قائمة استعملت في سبيل إنجاحها كل وسائل الوعيد والتهديد والإغراء، واعتقل النقابيون الذين كانوا ينوون ترشيح

أنفسهم، ليخرجوا من أرادوا من أزالاهم ورجالهم ممن لا يمتُّون إلى الحركة العماليَّة بصلة.

ولن نتحدَّث عن اتحاد الفلاحين فهو اتحاد معيَّن من قبلهم، ولكن حتَّى هذا الاتحاد هو مجرد وسيلة بيد السلطة تحرَّكه كيف تشاء، ولم تستجب السلطة لأي طلب من مطالب الفلاحين، وموقفها منهم أيام أزمة تسويق القطن بعد تأميمه موقف معروف. أما اتحاد الطلبة فيكفي أن نشير إلى موقفها منهم واعتقالها لكل من لا يساندها في خطها التعسفي، وعدم اعترافها به حتَّى الآن.

إنَّ القيادة القُطريَّة في دمشق هي التي شجعت روح الانتهاز والتطلع إلى السلطة والمراكز والرواتب العليا المغرية، فخلقت طبقة جديدة من المنتفعين، الذين تقول إنَّها ستضع لمحاسبتهم قانوناً للعقوبات الاقتصادية. فكيف تجرؤ على محاسبتهم وهي التي خلقتهم ودفعتهم في طريق الانتهازية من أجل أن يكونوا آلات مسيِّرة في يديها؟ لقد أصبحت الطبقة الجديدة موضع سخرة الناس كلها، وموضع استهزائهم، مع أنَّهم هم قاعدة القيادة القُطرية وقوتها».

وفي مطلع شهر أيلول (سبتمبر) (١٩٦٦م) نشرت القيادة القوميَّة لحزب البعث بياناً جاء فيه ما يلي:

«إنَّ الذين يحاولون أن يصوِّروا ما حدث في القُطر العربي السوري يوم ٢٣ شباط (فبراير) بصورة خلافٍ حزبي داخلي، يرتكبون خطأً جسيماً في حقِّ شعبهم وحقِّ أمَّتهم، فهذا الصراع وإن اتَّخذ شكل الصراع بين جناحين داخل الحزب الواحد، هو صراع بين إعطاء شعارات التقدم محتواها ومضمونها، وبين إفراغها من كل محتوى ومضمون.

إنَّها ليست قضية حزب أو لا حزب، إلَّا بقدر ما هي قضية شعب أو لا شعب، قضية وحدة أو انفصال، قضية اشتراكية أو ديكتاتورية متَّسحة بوشاح الاشتراكية، قضية ديمقراطية للجماهير أو حكم عسكري فاشي يختلق أشكال الديمقراطية من أجل التستر وراءها.

هذه هي القضية في أساسها.

من أجل ذلك: فالمواطنون العرب، المخلصون، الصادقون، التقدميون عن وعي وإيمان، مدعوون إلى الدخول في المعركة، معركة الثورة ضد الثورة المضادة.

وليس أدل على ما نقول من أثر ٢٣ شباط (فبراير)، في السياسة العربية والدولية للقطر السوري».

### القوميون العرب عملاء:

في ١٧ أكتوبر (١٩٦٥م) كتبت جريدة «العمل والعمال» البغدادية تقول: «بينما كان الرئيس البطل عبد السلام محمَّد عارف في مؤتمر القمة العربي، يعمل من أجل التضامن العربي، ودفع الأمة العربية إلى ميدان العمل الواحد، لاسترداد فلسطين، وتحرير الأجزاء العربية من السيطرة الاستعمارية، استغل هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم «حركة القوميين العرب» غياب السيد الرئيس، بالتعاون مع بعض المغامرين من ذوي الضمائر الميَّنة، التي لا تدرك المصلحة القومية العليا، فوضعوا مخططًا كاملاً للتآمر على كياننا الثوري العتيد. إلَّا أنَّ العيون المخلصة كانت تراقبهم وتحصي حركاتهم وسكناتهم. وما كادوا يبدؤون بتنفيذ مخططهم الإجرامي حتَّى أُحبطت المؤامرة خلال لحظات. وكُنسوا بأسرع ممَّا كان

متوقعًا. وذلك بفضل جهود المخلصين من رجال قوّاتنا الوطنية المسلحة وقادتها الغرّ الميامين.

إنّ هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بحركة القوميين العرب ومن لفّ لفهم لن يستطيعوا إخفاء علاقتهم بالدوائر الاستعمارية والمخابرات الأجنبية، والأموال الطائلة التي حصلوا عليها من الجهات المشبوهة بقصد تنفيذ مؤامراتهم الدنيئة هذه، والتي دلّتنا المعلومات الأولية التي رافقت اكتشافها مدى العلاقة الوثيقة بين هذه الفئة الضالة والجهات الأجنبية المتعاونة معها، والمرتبطة بحلف «الستو» ودوائر التجسس الأمريكيّة. وكذلك الارتباط المشبوه بينها وبين الرجعية المحليّة التي مؤنتها بالمال وبالسلح، والتي نترك أمر توضيحها إلى السلطات المختصة.

فإلى اليقظة والحذر يا جماهيرنا الوحدويّة الاشتراكيّة المناضلة. والخزي والعار لحركة القوميين العرب عملاء «جورج حبش» عميل الدوائر الاستعمارية الأجنبية».

### رأيهم في الحكم الناصري:

في ١٧ يوليو (١٩٦٣م) ألقى أمين الحافظ خطابًا في حمص قال فيه: «نقول لحكام مصر: إنّ الذي يؤمن بالله وبما أنزل من عنده حقًا، لا يتآمر على عباده، ولا يسرق أموال شعبه البائس؛ فيصرفها على التآمر والغدر والخيانة والكذب والدجل!»

وفي دمشق - ١٦ ديسمبر (١٩٦٣م) - قال فيلسوف حزب البعث وأمينه العام ميشيل عفلق:

«إنَّ السياسة التي اتبعتها البيروقراطية الإقليمية اللاعقائدية التي تحكم القاهرة، كانت مع الأسف الشديد نسخة عن سياسة الأجهزة التي كانت تحكم القاهرة قبل عام (١٩٥٢م)، أي سياسة إقليمية توسعية قصيرة النظر، تخطط وتعمل لإضعاف الأقطار العربية، لتبقى هي المتفوقة والمسيطرة. فلا تقوم ثورة إلا إذا عملت لهذه الأجهزة!»

وفي مباحثات الوحدة الثلاثية المنشورة في شهر إبريل (١٩٦٣م) قال علي صالح السعدي:

«دائمًا يربط الشيوعيون نظام الرئيس عبد الناصر بأنه أمريكي، ويأتون بالحجج الكثيرة على ذلك».

وقال عبد الكريم زهور البعثي السوري:

«كان الاتحاد القومي فراغًا منذ نشأته، وقد قضى هذا الفراغ على الوحدة».

وفي ٢٨ سبتمبر (١٩٦٣م) أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بدمشق بيانًا قال فيه:

«إن ثورة ٢٣ يوليو تعاني منذ ولادتها، هذه الأزمة التي صرفتها عن الاتجاه الشعبي الديمقراطي التقدمي. لقد قامت أول ما قامت دون ركائز شعبية، ولكن الشعب دعمها لا في مصر وحدها، وإنما في كل دنيا العرب، ولكنها نظرت إلى الشعب من أعلى، واستطاعت القوى المعادية لها والمستغلة لكل حكم أن تنفذ إليها، حاملة معها زيف الانتهازية وزلفاها، فكوّنت طبقة بيروقراطية من بقايا حكم فاروق، وأحاطت بالحكم بمجموعة من الأجهزة المتآمرة عليه، بل على كل اتجاه ثوري،

وبمرور الزمن أصبحت شيئاً منه متمماً لبنائه العضوي، وأخذت بأساليبها تضرب الاتجاه العربي الوحدوي في مصر، وتمتص دم الشعب وتعيش حياة البذخ والرخاء على حساب الجماهير البائسة الشقيّة، تلك الطبقة تمثل الحكم وتخدعه وتلهيه ببهرج السلطان عن قضايا الشعب الأساسية. الملايين تنفق على أجهزة الإعلام وعلى جحافل «الردّاحين» والشتّامين والمضللّين، وعلى الذين يشوّهون الحقائق على الشعب، بينما يتضوّر العمال والفلاحون جوعاً. أما كان أجدى للحكم أن يحوّل هذه الملايين التي تنفق على ضرب القضية العربيّة، إلى إيجاد مرافق تنتشل الشعب العربي في مصر من وهدة العوز والفاقة!

وفي دمشق - ٢ يونيو (١٩٦٥م) - قالت جريدة «البعث»:

«عندما وجّه الرئيس عبد الناصر الدعوة إلى مؤتمر القمة العربي الأول، كان في رأس شعارات المؤتمر والدوافع إليه: منع إسرائيل من تحويل نهر الأردن. وانتهى مؤتمر القمة الأول، وانقلب الشعار من منع إسرائيل من تحويل نهر الأردن، إلى قرار من الملوك والرؤساء بقيام الدول العربيّة بتحويل روافد نهر الأردن.

وزيّن للأُمّة العربيّة في البدء أنّ منع إسرائيل من التحويل هو أولى بالبحث وأسرع من التحرير.

ثم أُدخل في قناعتها أنّ التخلي عن منع إسرائيل، واعتماد مشروع الروافد أكثر أهميّة وإلحاحاً وفائدة من منع تنفيذ المشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن.

واليوم يقف الرئيس جمال عبد الناصر ليدعو الأُمّة العربيّة، إلى تأجيل تحويل روافد الأردن «حتى نستطيع تأمين حمايته».



إنَّ سوريا لا تطلب الطائرات للترزين وللاستعراضات، وليست هي التي تملأ الأرض والسماء، ولا المشرق والمغرب بالقول: إن قوتها الجوية، بالقاذفات والصواريخ، هي الأولى في الشرق الأوسط، ولا هي التي تضغط على أصدقائها في العالم وفي الوطن العربي لقطع القروض عن إحدى شقيقتها، ولا هي التي تحتفظ لديها بعشرات الطائرات التي يجب إنهاء قضيتها المعلقة، نظرًا لتلاحق الأحداث وخطورة الظروف».

وفي نفس اليوم قالت جريدة «الثورة» البعثية:

«لم تنفذ أية خطة، ولم تتحرك أية قوة، بل وقف الرئيس جمال عبد الناصر بالأمس ليقول ما معناه: إن سياسة المؤتمرات والقيادة الموحدة ليست عملاً ثوريًا، وإنما هي خطة «جانبية» لتحقيق فوائد جزئية للقضية الفلسطينية. واعترف بأنه ليست هناك أية خطة للدفاع ولا للهجوم، وأن الحماية العربية لمشاريع الاستثمار ليست إلا وهمًا.

لقد اعترف عبد الناصر بأنه لا يمكن استثمار الروافد بدون حماية، الروافد تحمي بقوة ردع عربية مشتركة تحولت إلى تنصل كامل من القدرة على منع التحويل الإسرائيلي ومن جدوى الاستثمار. فماذا بقي من عبد الناصر بالنسبة إلى فلسطين!»

وفي بيروت - ٢ يونيو (١٩٦٥) - قالت جريدة «الأحرار» الناطقة بلسان القيادة القومية لحزب البعث:

«قبل التحويل أعلنت الجمهورية العربية المتحدة على لسان رئيسها ونائب رئيسها الأول أنها ستمنع التحويل الإسرائيلي بالقوة، وكررت هذا التهديد الحازم مرات عديدة طيلة ثلاث سنوات. وتأكيدًا على هذا العزم أوضحت مصادر القاهرة أن الجيش العربي المصري هو أقوى جيش في

منطقة الشرق الأوسط برًا وبحرًا وجوًّا، وأنَّ باستطاعته سحق إسرائيل  
بمدة قصيرة جدًا.

إلا أنَّ إسرائيل، مدعومة بالولايات المتحدة، نفّذت مشروعها  
ولم تُسحق.

فدعا الرئيس إلى مؤتمر الذروة للقيام بعمل عربي مشترك، لا سيما  
وأنَّ الرأي العام العربي أصيب بذهول وخيبة كبيرين انصبَّ أكثرهما على  
الرئيس عبد الناصر بصفته أقوى زعيم عربي.

وقد اعتبر عدد من المتشائمين هذا المؤتمر تغطية للهزيمة العربيّة  
وتمييعًا للقضية الفلسطينيّة عن طريق توزيع المسؤوليّة على جميع  
الحكومات العربيّة.

فجاء الجو الذي تلا المؤتمر يُغذي اتهامات المتشائمين، إذ إنَّ قضية  
تحرير فلسطين ومنع التحويل غرقت وراء مشروع تحويل الروافد  
العربيّة. لقد وُجّهت الصحف والتعليقات بشكل يوحى أنَّ التحويل  
الإسرائيلي لنهر الأردن لن يكون له أهميّة طالما أنَّ العرب سوف  
يحولون روافدهم.

وهذا التوجيه المبني على المغالطة هو الذي أثار الاحتكاك الأوّل  
بين القطر السوري وعدد من الحكّام العرب. لقد كان التوجيه الدعائي  
مناقضًا للتعهدات التي كرسّت داخل المؤتمر من أنَّ الهدف الأساسي  
والحل السليم الوحيد هو تحرير فلسطين.

والأزمة التي جعلت القطر السوري ينتقد القيادة الموحّدة هي غياب  
القيادة في المعركة التي أنشئت من أجل مجابهتها.

لقد اعتدت إسرائيل في المرة الأولى على أماكن التحويل، فردّت سوريا على الهجوم وأبلغت القيادة العربيّة الموحدة بالأمر طالبةً منها اتخاذ موقف، فاكثفت القيادة بالتبليغ والتبليغ.

ثم اعتدت إسرائيل مرّة ثانية وأبلغت سوريا القيادة العربيّة الموحدة، موضّحة مدى الحشود الإسرائيليّة وطالبةً منها الإسهام في الحماية الجويّة، فكان جواب القيادة العربيّة الموحدة: «أنا لا أملك شيئاً، راجعوا مباشرة الرئيس عبد الناصر...».

وفي اليوم الثاني - ٣ يونيو (١٩٦٥م) - قالت الجريدة نفسها:

«بسبب فلسّطين جاء عبد الناصر، وبسببها ومنها أخذ الزعامة، وتقدّمت منه سوريا على طبق فضة لا إكراماً لسواد عينيه، بل إكراماً وإنقاذاً لفلسطين».

«وعبد الناصر هو الذي أمر موظف التقارير عنده - محمّد حسنين هيكل - ليكتب أنّ «مؤامرات القمة أضاعت من عمر النضال العربي سنتين من الزمن، وهدرت الطاقات الثوريّة». وعبد الناصر هو الذي اقترح «مشاريع التحويل، ووصفها بأنّها الخلاص وبأنّها الدواء».

وقالت إذاعة البعث من دمشق في ٦ يونيو (١٩٦٥م):

«لسنا نحن المسؤولين عن هذه الأزمة الكبرى التي وقّع فيها الرئيس عبد الناصر والتي تستعين أجهزته على إنقاذه منها بشتى الاختلاقات والتناقضات والمغالطات والمعارك الجانيّة مع حزب البعث...».

«لسنا نحن الذين دعونا مؤتمر القمة لمنع التحويل الإسرائيلي، ولا نحن الذين حوّلناه لاتجاه تحويل الروافد، ثمّ تخلّينا عن المنع

وعن التحويل، وتركنا الجماهير العربيّة ضائعة خائبة يائسة من التحويل  
فكيف بالتحريض؟

لسنا نحن الذين تكلمنا لغتين: لغة للغرب ولغة للعرب، لغة لطمأنة  
الذين لا تأتي قروض ولا مساعدة ولا أغذية دون طمأنتهم، ولغة  
لطمأنة العرب.

«لسنا نحن الذين ألقينا خطاباً ثبّطنا فيه العزائم العربيّة واحتقرنا  
المقاومة العربيّة، وجرحنا الكرامة العربيّة أمام إسرائيل والعالم. ثمّ  
أسرعنا نستدرك التصريحات العنترية والإنقاذية حول حق وكرامة  
وتحرر العرب.

لسنا نحن الذين نُطلق كل يوم أكذوبة، فإذا ما افتضح ما أحدثت  
تصريحاتنا في أعماق النفوس العربيّة، وفي أقدس قضيّة نطلب غيرها،  
وشعارنا اكذب ثمّ اكذب!

إنّ أزمة الرئيس عبد الناصر هي من الشعب العربي كله، وأبناء  
فلسطين خاصّة. وقد أعطته هذه الجماهير ما لم تعطه لقائد آخر من  
الولاء والمحبة والثقة، واثمنتته على أعزّ أمانيتها. وهي تسأله الآن بصوت  
عالٍ مدوّ يربك المفرطين ويخيف المترددين: أين الأمانة؟

### قليل من كثير:

هذه نبذ ومقتطفات يسيرة جدّاً، من أقوال الثوريين بعضهم في بعض<sup>(١)</sup>.  
وهي إن دلّت على شيء فإنّما تدلّ على أنّ هؤلاء الذين ينادون جميعاً

(١) من أراد الاستزادة من هذه الأقوال فليقرأ كتاب: وثائق النكسة، الذي جمعته ونشرته دار  
الكاتب العربي، بيروت، ففيه قدر لا بأس به.



بأهداف - أو قل شعارات - واحدة، هي الوحدة والحرية والاشتراكية، لا يمكن أن تقوم بينهم وحدة حقيقية، وبينهم هذا الخلاف العميق. ولعل من رحمة الله بأمّتنا ألا يتفقوا، فإنّهم قلّما يتفقون إلا على باطل أو شريبتونه للشعوب المقهورة<sup>(١)</sup>، ولم نعرف بينهم اتفاقاً على البرّ والتقوى.

ولهذا لا يأسى كثير من العقلاء العرب كلّما قرأ أو سمع أنباء الخلافات والاتهامات، بل الانقلابات من جماعات الثوريين بعضهم على بعض، من قوميّين على قطريين، وقطريين على قوميّين، ويساريّين على يمينيّين، ويمينيّين على يساريّين، وناصريّين على بعثيّين، وبعثيّين على ناصريّين، فإنّ اختلافهم رحمة، ومن هذه الرحمة ما سجّلناه من حقائق ووقائع منقولة عن المصادر الثورية. وقد قيل: إذا اختلف اللسان ظهر المسروق. وكان من دعاء سلفنا: اللهم اشغل الظالمين بالظالمين، وأخرجنا من بينهم سالمين!

### انعكاس الخلافات الثورية على المقاومة الفلسطينية:

ولقد انعكست هذه الانقسامات «الثورية» على «المقاومة الفلسطينية» التي هي أحوج ما تكون إلى وحدة الصف، في مواجهة العدو الذي اغتصب الأرض، وشرّد الشعب، وأذلّ العرب، ودنس المقدسات.

ولسنا نعرف ولا يعرف الناس عاملاً أقوى - في توحيد المختلفين، وتجميع المفترقين - من المعركة مع عدوّ لئيم منتصر؛ ففي الميدان تُنسى الخلافات، ولا يُذكر إلا العدو المشترك.

(١) في المثل: إذا اصطاح الفأر والهرة، خربت دكان البقال.

ولكن القوى اليسارية - دولاً وأحزاباً وحركات - جعلت من المقاومة حقلاً لتجاربها الدعائية، ومزايدات الثورية، فغدت الحركة الفدائية مرآة عاكسة لما يعانيه الصف العربي على يد اليسار التقدمي.

وبعد أن كانت حركة «فتح» هي المنفردة بالعمل قبل نكبة (١٩٦٧م) - أي حين لم يكن للدولة المهزومة حاجة إلى عمل فدائي - أصبحنا بعد النكبة نرى في ساحة المقاومة منظمات وحركات بلغت بضع عشرة: هذه تتبع البعث العراقي، وتلك تتبع البعث السوري، وثالثة تتبع القوميّين الجورجيين، وأخرى تتبع الحواتمين، هذه جبهة شعبية، وتلك جبهة ديمقراطية، وأخرى جبهة عاملة لتحرير فلسطين، إلى آخر تلك الجبهات والحركات، التي لم يكن همُّ أكثرها الفداء بل الدعاية، ولم يكن عدوها اليهود بل الإمبريالية والرجعية، ولم يكن ميدانها أرض فلسطين حيث العدو الغاصب، بل مطارات أوروبا وغيرها حيث تسهل بدعة خطف الطائرات، أو نسف خط «التابلاين» وما شاكله.

### العربي يقتل العربي:

وفي عهد الثورة الاشتراكية العربية سجّل التاريخ عليها، بمداد من الدمع والدم، واحد من أعظم الخطايا - ولا أقول الأخطاء - سواء نظرنا إليها بالمعيار القومي، أو الإسلامي، أو الإنساني.

ذلك أنّ السلاح الذي اشترى من قوت شعوبنا، وعصارة أرزاقنا لنواجه به «إسرائيل» العدو الرابض في أرضنا، لم يوجّه إلى صدر إسرائيل ولا رأسها، ولا قدميها، ولا مسّ ظفراً من أظافرها، وإنّما وُجّه هذا السلاح لقتال الإخوة العرب، وقتل الأشقاء العرب، في أرض اليمن

الشقيق. وظهرت «البطولات العربيّة» (!) في قصف القرى العربيّة الوادعة، بالطيران العربي الباسل!

### العالم العربي اليوم:

ورغم أنّ العالم العربي اليوم - أواخر تموز (يوليو) (١٩٧١م) - يواجه مرحلة من أخطر المراحل في حياته، فلا يزال التمزق والانقسام، هو الطابع العام للعلاقات بين الدول العربيّة بعضها وبعض.

تقول صحيفة «الحياة» البيروتية في ٢٧ يوليو (١٩٧١م) في بابها الدائم «دنيا العرب»: «إذا ألقينا نظرة خاطفة على الوضع العربي العام، كما يبدو في الوقت الحاضر، هل تجد غير الجفاء والفرقة والتمزق والانقسامات، مع العلم أنّ الرئيس السادات أكد أنّ الأشهر المتبقية من هذا العام - أي خمسة أشهر فقط - ستكون حاسمة للصراع العربي الإسرائيلي، سلماً أو حرباً!

إنّ صورة العالم العربي اليوم تبدو قاتمة مظلمة تبعث الأسى في النفس وتكاد تدعو إلى اليأس من إمكانية إصلاحها وتحويلها إلى الصورة التي تتطلبها مقتضيات المعركة؛ فالعلاقات بين ليبيا وبين كل من المغرب والأردن مقطوعة، وبينها وبين العراق سلبية. والعلاقات بين السودان والعراق مقطوعة، وبين العراق وسوريا فاترة، وبينه وبين الأردن مقطوعة والحدود مغلقة.

وكذلك الحدود بين سوريا والأردن مغلقة، والعلاقات الأردنيّة المصريّة شبه مشلولة. أما الأردن فإنّ الوضع بينه وبين المقاومة الفلسطينيّة متأزم بشكل يكاد يكون ميؤوساً من إصلاحه لولا الجهود المضنية التي يواصل العديد من الدول العربيّة - وخاصّة السعوديّة وتونس ولبنان - بذلها في سبيل التوفيق بينهما.



والأمل معقود على اقتران هذه الجهود بنتائج إيجابية قريباً؛ لأنّ مثل هذه النتائج تفتح الطريق إلى اصلاح الموقف العربي بعض الشيء وتساعد على تمهيد السبيل لإعادة إنشاء الجبهة الشرقيّة التي هي من المستلزمات الأساسيّة والضروريّات الحيويّة للمعركة المقبلة مع العدو.

وإلى أن تتحقّق هذه الأمنيّة، يبقى الانقسام العربي كما يبدو في الوقت الراهن مدعاة للأسف والألم من جهة، وموجباً من جهة أخرى، بأنّ العرب - على المستوى الرسمي - غير جادّين فيما يعلنونه للملأ ولشعوبهم بوجه خاص، من أنّهم جادّون في اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمجابهة المرحلة الحاسمة المقبلة، هذه المرحلة التي تستدعي دفن كل الخلافات و«العقائديات»! والمبادرة إلى توحيد الصف العربي، وتعبئة كل الطاقات والإمكانات العربيّة في مواجهتها، تفادياً من حزيان (يونيو) آخر على الأقل! إن لم يكن الضمان النصر العربي».

\* \* \*



## مصير الحرّية في عهد الاشتراكية الثوريّة

الحرية هي الهدف الثاني للثوريين العرب على اختلاف نسبهم وعناوينهم، بل لعلها الهدف الأوّل عند بعضهم، تبعاً لاختلافهم في ترتيب الشعار المثلث: «وحدة، حرية، اشتراكية» أو «حرية، وحدة، اشتراكية» أو «اشتراكية، حرية، وحدة» إلخ.

والحرية المقصودة هنا ذات شقين:

الأول: يعني حرية الوطن.

والثاني: يعني حرية المواطن.

فهل حققت الاشتراكية الثوريّة حرّية الوطن، وحرّية المواطن؟

لنقرأ صحيفة الواقع ماذا تقول؟

### حرية الوطن في عهد الثوريّة:

نريد بحرّية الوطن خلاصه من كل نفوذ وسيطرة أجنبيّة، سواء أكانت عسكرية أم سياسيّة أم ثقافيّة.

والمراد بالوطن هنا: الوطن العربي من المحيط «الهادر» إلى الخليج «الشائر»!

ما دام هؤلاء الاشتراكيون الثوريون يشتركون كافة في دعوى «القومية العربية» فهذا نحاكمهم هنا إلى منطقتهم - هم - القومي، لا إلى منطقنا - نحن - الإسلامي، الذي يؤمن بحرية الوطن الإسلامي كله من المحيط إلى المحيط.

### هل تحرر الوطن العربي عسكريًا!

لقد حمل الاستعمار العسكري أمتعته وحقائبه، ورحل عن معظم البلاد العربية قبل أن يبرز قرن الثوريين الاشتراكيين في المنطقة، بفضل جهاد المؤمنين الأحرار، الذين لم تُلَوَّث صفاء إيمانهم «الأيدولوجيات» الانقلابية المستوردة.

لقد قاتل الأمير عبد القادر في الجزائر، وعمر المختار في ليبيا، وعبد الكريم الخطّابي في المغرب، وثار الشعب المصري كله سنة (١٩١٩م) وقاتل سنة (١٩٥١م)، وثار الشعب الفلسطيني عن بكرة أبيه سنة (١٩٣٦م) وقبلها وبعدها، وقاومت كل الشعوب العربية - في المشرق والمغرب - الاستعمار الغربي بكل ما استطاعت، ولم يستسلم بلد واحد للاحتلال الغاشم.

لقد تعلّموا من دينهم أنّ العزّة لله ولرسوله وللمؤمنين، وأنّ الاستسلام للغازي الكافر كفر، وأنّ الجهاد لدفع العدو المهاجم فرض عَيْن، وأنّ الموت في سبيل الله عَيْن الحياة، وأنّ المقاتل المسلم ضامن لإحدى الحسينيين.

كانت آيات القرآن وسيرة الرسول، وأحلام الجنة وأمني «الشهادة» في سبيل الله، ومعاني الإيمان، وبطولات الغر الميامين من أمثال عليّ

وخالد وصلاح الدين هي الدوافع التي حركتهم إلى الجهاد، والمدارس التي لقنتهم دروس التضحية، وعلمتهم صناعة الموت.

وآخر معاركنا المؤمنة هي معركة «المليون شهيد» معركة الجزائر، معركة المجاهدين من تلاميذ «ابن باديس»، الذين كان نشيدهم:

**شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب!**

فلما ظهرت في أرضنا فلسفات ماركس ولينين وماو، واتخذوا ماو وجيفارا وكاسترو، مثلاً علياً في البطولة، وأصبح تراثنا وتاريخنا مثاراً لسخرية جماعة «التقدميين»، أصبحنا لا نعرف غير الهزائم و«النكسات»!

لقد كانت «معركة الحرية» الأولى، التي كان على الاشتراكية الثورية العربية أن تُعدَّ لها، وأن تخوضها، هي «معركة فلسطين» قضية العرب المصيرية الأولى.

وكان تحرير هذا الجزء العزيز - الذي اغتصبته الصهيونية من قلب أرض العرب، لتمزق وحدتهم، وتهدد حضارتهم ووجودهم - هو العمل الأول الذي ثبت به القوى الاشتراكية العربية وجودها، وصلابتها، ومقدرتها على بناء شعوب وجيوش تستطيع كسب النصر وتستحقه.

وقد كانت قضية فلسطين وتحريرها وإعادة شعبها إليها على رأس الأهداف القومية للدول والأحزاب والحركات اليسارية «المتحررة»!

فهل حرّروا فلسطين وأعادوا إليها شعبها المطرود؟ ولا أريد أن أستطرد إلى سؤال آخر يثيره الكثيرون، وهو: كل هؤلاء مخلصين أو جادّين في تحرير فلسطين؟

سنفترض إخلاصهم وجدّيّتهم، ونكتفي بالسؤال الأول، فماذا يكون الجواب؟

الجواب ما يقوله «الشعب والأرض»<sup>(١)</sup> في صراحة مؤلمة، إلّا أنّها الحقيقة المرة:

«أي استعماري أسود القلب، كان يتمنى للوطن العربي في مطلع القرن العشرين وضعاً أسوأ وأبشع ممّا قادنا إليه حكم العسكر؟!»

«فِلَسْطِين محتلة من البحر إلى النهر، إسرائيل تزرع سيناء، وتبيع بترولها، بل وتمنح شركات كندية امتياز التنقيب عن البترول في سيناء وخليج السويس، فلا نجد ما نفعله إلّا كسر الحفار!..»

«إسرائيل تحوّل الجولان إلى منطقة سياحية وتركب «تليفريك» فوق جبل الشيخ لتسلية الأولاد!..»

«وإذا كان أسطول بريطانيا العظمى قد اعتبر إصلاح حكومة الخديوي توفيق للطواحي في الإسكندرية عملاً عدوانياً لأنّه يهدّد حرية العمل البريطاني، فإنّه بعد (٩٠) عاماً كاملاً يعتبر الطيران الإسرائيلي أن تركيب حكومتنا لصواريخ لا تؤذي إلّا من يقف فوقها: عملاً عدوانياً، وتعلن أنّ أمن إسرائيل يتطلب إبقاء سماء مصر مفتوحة!..»

«لقد كان للخديوي توفيق ميزة لا تُنكر، إنّّه لم يكن يطالبنا أبداً بالهتاف تحيةً لضعفه وامتناناً للمذلة التي جرّعها لنا.»

«الدول الأربع الكبرى تجتمع في واشنطن لتقسيم بلادنا، وإعادة رسم خارطة الوطن العربي، وتقرير مصيرنا، تماماً كما اجتمعت في

(١) العدد الصادر في صفر سنة ١٣٩١هـ - إبريل سنة ١٩٧١م.



برلين في القرن التاسع عشر لتقسيم القارة «المظلمة»! يوم لم يكن للشعوب الإفريقيّة لا ثورة، ولا اشتراكيّة، ولا مجالس قيادة، ولا قاهر ولا ظافر، ولا رأس أخي المرفوعة بسبب انفصالها عن عنقها، أو رأس أخي الآخر التي تأبى أن ترتفع رغم كل ما يُوجّه لها من نداءات، لطول انحنائها بحثًا عن حذاء العسكري.

ها نحن قد عدنا مرّة أخرى إلى هاوية «مناطق النفوذ»، بل أصبحنا في وضع أسوأ من وضع الأمير العربي على أبواب مؤتمر الصلح في فرساي، فنحن نقف بالباب ولا يفكر أحد في استشارتنا، بل يُقضى في أمريكا كما كان يقضى الأمر حين تغيب تيم، بل ويتشاور «تكواه» مع «يارنج» ويُقضى الأمر وممثلو تيم شهود لا يستشارون!

بلادنا تجثو عاجزة مشلولة تحت ضربات وعريضة غاز، ما من مبرر واحدٍ لانتصاره، إلّا سيطرة العسكر على مقدراتنا.

الهزائم المتتالية، الإذلال المتزايد، التبديد في ترابنا. هو كل ما جنيناه على يد العسكر».

### هل تحرر الوطن العربي اقتصاديًا وسياسيًا!

إذن، لم يتحرر الوطن العربي عسكريًا، على يدي الثوريّة العربيّة، رغم أنّ العسكريين هم الذين يحكمون ويخطّطون، فهل تحرر سياسيًا واقتصاديًا!

هل نأخذ باتهامات الثوريين بعضهم لبعض بالعمالة والخيانة والارتباطات الأجنبية؟

هل نأخذ بأقوال كثيرين من العارفين ببواطن الأمور، واستنباطات الذين يقرؤون ما بين السطور؟

نستطيع أن نفعل ذلك، ولكننا نؤثر هنا أن ندع تأويلات «الباطنية» من السياسيين، ونأخذ بالمذهب «الظاهري»، الذي يقضي بما تنشره الصحف، وما تذيعه الإذاعات، وما تثبته الوقائع الملموسة.

لقد تحرّرتنا من نفوذ غربي، لندخل في نفوذ شرقي. إنَّ الوجود السوفيتي في المنطقة الآن غدا حقيقة لا نزاع فيها، وإنَّما ينازع بعضهم في تبرير أسبابها، أو تهوين نتائجها.

أجل، أصبح النفوذ السوفيتي - بأسلحته وخبرائه الاقتصاديين والعسكريين - وهم يُعدُّون بالآلوف المؤلفة - وبما له من ديون ربويّة بلغت المليارات من الدولارات، قادرًا على التدخل وإملاء ما يريد - عند اللزوم - وفرض الرجال الذين يطمئن إلى ولائهم، كما حدث مع رئيس كبرى الدول العربيّة يومًا ما. وأصبح السفير السوفيتي في بعض العواصم العربيّة كأنه «المندوب السامي» في زمنه.

ولا بأس أن نقرأ التحليل التالي للعلاقات المصريّة السوفيتية.

يقول إدوارد لوتراك: «تعال ندرس جدول العلاقات المصريّة - السوفيتيّة منذ (١٩٥٥م) حتّى ١٩٦٧م:

١٩٥٥م: صفقة الأسلحة «التشيكية»<sup>(١)</sup>. كانت هذه أوّل اتفاقية لتصدير سلاح سوفيتي إلى أي بلد عربي. اكتسبت هذه الاتفاقية أهميتها السياسيّة، على الصعيد المصري، لكونها كسرت احتكار السلاح الغربي وخلقت لمصر «استقلالًا» حقيقيًا.

(١) يعلق «لوتراك» على هذه الصفقة فيقول: كانت اتفاقية السلاح هذه «تشيكية» بالاسم فقط، إذ كان كيرميت روزفلت (من المخابرات المركزية)، هو الذي اقترح أن يذاع عن الصفقة بأنها «تشيكية» لتهدئة السفير البريطاني ترفيليان.

النتيجة: التبعية (مستقبلاً)، وحاجة مصر الحيوية إلى البقاء على صلات ودية مع مصدر قطع الغيار الوحيد.

١٩٥٦م: حرب سيناء - السويس - سببت هزيمة المصريين في سيناء، نقصاً هائلاً في السلاح المصري، فسارع الاتحاد السوفيتي إلى التعويض عنه.

النتيجة: ترسيخ التبعية للاتحاد السوفيتي بسبب المعونة الاقتصادية وازدياد الديون.

١٩٦٢م: ثورة وحرب أهلية في اليمن: بعد وفاة الإمام أحمد بن يحيى. قامت حرب أهلية وثورة اشترك فيها الجمهوريون اليمنيون بدعم من المصريين، والملكيون اليمنيون بدعم من العربية السعودية، وقد انتقلت الجيوش المصرية إلى أرض اليمن لمساعدة الجمهوريين.

النتيجة: ازداد احتياج المصريين لمعونة السوفيت في إبقاء (٣٠ - ٥٠) ألف جندي مصري في اليمن. تضاعفت الديون المعنوية والمادية للسوفيت.

١٩٦٦م: تدهور العلاقات المصرية والأمريكية إلى حد المقاطعة، مما أدى إلى إيقاف شحن فائض القمح الأمريكي، فسبب ذلك نقصاً في المواد الغذائية، لم يتمكن المصريون من التعويض عنه حتى بالعمل المتواصل الصعب.

النتيجة: بدأت معونات السوفيت الغذائية، مما أخضع مصر للكرملين في أمر من أهم الأمور الحياتية، التغذية.

١٩٦٧م: حرب الأيام الستة، وانهزام المصريين في سيناء (قدرت المصادر الإسرائيلية في ٢٠ حزيران (يونيو) بأن ثمانين بالمئة من مجمل معدات القوات المصرية قد أريد، أو استولى الإسرائيليون عليه).

النتيجة: بنتيجة ذلك، وكشرط لإعادة تسليح مصر، طلبت موسكو مراقبة حتى أدق الأمور المتعلقة بتدريب المصريين، واختيار قادة الألوية العسكرية، وتنظيم جهاز الاستخبارات.

هكذا، نلاحظ أنه بعد ١٢ سنة من بداية علاقة محدودة، فقد انطلقت من بيع شيء من السلاح السوفييتي من مصر، اتسع مدى تلك العلاقة إلى أعماق واسعة جدًا، بلغت حدَّ التبعية للاتحاد السوفييتي، فقد باتت مصر اليوم تعتمد على المشيئة السوفييتية في حقول التسليح، والقمح، والمعونة الاقتصادية، بصورة عامة، وتملك البحرية السوفييتية قواعد في الإسكندرية وبورسعيد، كما يقيم في مصر مئات من الخبراء السوفييت في مجالات عدة، بالإضافة إلى إشرافهم على القوات المصرية المسلحة<sup>(١)</sup>.

ومهما يكن من اتهامنا للكاتب بالمبالغة في بعض النواحي، فالنتائج في إجمالها صحيحة، ولا يمكن أن نسلّم بالدعوى القائلة بأن الاتحاد السوفييتي يساعدنا لوجه الله - الذي لا يؤمن به -، أو لسواد عيوننا، دون أن تكون له أية علاقة بالأوضاع في الداخل.

وقد أظهر موقف الاتحاد السوفييتي من الانقلاب الشيوعي في السودان في هذا الشهر - تموز (يوليو) (١٩٧١م) - أي اهتمام يوليه لانتشار عقيدته، ولو بالانقلاب على أصدقائه أنفسهم.

(١) الانقلاب لإدوارد لوتراك ص ٧٨ - ٨١، ترجمة مأمون سعيد، نشر دار النفائس للطباعة،

بيروت، ١٩٧١م.

إنَّ الوطن العربي لن يتحرر سياسيًا ما دام كل اعتماده على أحد المعسكرين الدوليين، وإنَّما ينتقل من دائرة نفوذ قديمة «كلاسيكية» إلى دائرة أخرى حديثة. ولكن النفوذ نفوذ على أية حال.

ولن يتحرر اقتصاديًا ما دام جل اعتماده على الاستيراد لا على البناء والإنشاء، الذي يقوم على «العلم» وعلى «العمل» لا على التهريج والادعاء، وانتزاع التصفيق من الأيدي والهتاف من الحناجر.

### هل تحرر وطننا ثقافيًا؟

ولكن إذا لم يكن تمَّ للوطن العربي التحرر العسكري والسياسي والاقتصادي، فهل تم له التحرر الثقافي!

كلا، إن أبرز ألوان الاستعمار وأخطرها أيضًا في عالمنا العربي كله هو الاستعمار الثقافي. هو الغزو الفكري. هو الاحتلال الروحي. ذلك الاستعمار الذي يصنع أفكار الشعوب وأذواقها واتجاهاتها في الحياة على النحو الذي يبغي، ويصبها في قالب الذي يريد، حتَّى إذا جلا يومًا عن أرضها، ظلَّت تسير في دربه، وتمشي على نفس نهجه، وتنفَّذ ذات مخططه، بكامل اختيارها وبوحي من «وطنيتها» المستقلة - فيما ترى - وهذا هو النجاح الاستعماري الحق: أن تجعل الشخص أو الشعب يدور في فلكك كما تريد، وهو يعتقد في نفسه أنَّه سيد نفسه، وليس لأحدٍ عليه سلطان!

إنَّ الفكر العربي بما يحمله من فلسفة للحياة والكون، ونظرة إلى الدين والدنيا، وإلى الله والإنسان، لا زال هو المسيطر المؤثر في أكثر جامعاتنا ومؤسساتنا الثقافية والتوجيهية والإعلامية.

ولا زالت حضارة الغرب هي المثل الأعلى الذي تضعه الثقافة عندنا أمام أعين الجماهير والناشئين.

وكل ما حدث في بعض البلاد العربيّة أن انكمش الفكر الليبرالي ليجعل محله الفكر الاشتراكي. ولا فرق في الجوهر بين الفكرين كما ذكرنا من قبل، ورحم الله الفيلسوف الشاعر المسلم الهندي الكبير الدكتور محمّد إقبال، الذي قال: «إنَّ الرأسماليّة والشيوعيّة تلتقيان على الشره والنهامة، والقلق والسّامة، والجهل بالله والخداع للإنسانيّة. إنَّ الشيوعيّة تقضي على العلم والدين والقيم، والرأسماليّة تنزع الروح من أجساد الأحياء، وتسلب القوت من أيدي العاملين والفقراء. وقد رأيت كليهما غارقة في المادة، جسمها قوي ناضر، وقلبهما مظلم فاجر!»

### محنة الحرّيّة الفرديّة في عهد الثوريّة:

هذا ما يتعلق بالشق الأوّل من معنى الحرية: حرية الوطن. وبقي الشق الثاني وهو: حرية المواطن، حرية الفرد، حرية الإنسان.

### ضرورة الحرّيّة الإنسانيّة للفرد والمجتمع:

إن هذه الحرّيّة ليست شيئاً ثانوياً على هامش الحياة البشريّة، بل هي شيء ضروري لروح الإنسان كالطعام والشراب لبدنه؛ فلا يُعتبر الإنسان إنساناً إذا لم يشعر بذاتيته ويحسّ بكرامته، وبقدرته على أن يخط مصير نفسه بيديه، لا بأيدي آخرين يحركونه كالدمية، أو يقودونه من أذنيه كبهيمة الأنعام.

إن مناخ الحرّيّة شرط أساسي لنمو الذات الإنسانيّة، وهو شرط كذلك لتحقيق سعادتها؛ فالإنسان الذي يُساق إلى غير ما يريد، ويكره على غير ما يحب، ويجرع من الأفكار والأنظمة ما لا يقبله ولا يستسيغه

بحال، لا يمكن أن يكون سعيدًا. ثم إنَّ السعادة لا تتم إلا بالأمن ومن لا حرية له لا أمان له.

ثم إنَّ الحُرِّيَّةَ لازمة للمجتمع لزومها للفرد؛ فالمجتمع لا يرقى إلا بالأحرار الأعزاء من أبنائه، الذين نمّت الحُرِّيَّةَ شخصياتهم، وغرست فيهم روح الإباء والشمم، وطبعتهم على رفض الضيم والهوان. وعلمتهم أن يقولوا: لا، بملء أفواههم غير هيّابين ولا وجلين. ولهذا لما كان عنتره العبسي يعمل عمل العبيد من رعاية الإبل وحلبها، وقف يتفرج على قومه والعدو يغير على أرضهم ويقتل رجالهم وهو لا يقدّم شيئًا، فقال له أبوه: كُفّر عليهم، فقال ساخرًا: العبد لا يحسن الكُرّ والفرّ، وإنّما يُحسن الحلاب والصّر، فقال: كُفّر وأنت حر. فكُفّر وصنع الأعاجيب<sup>(١)</sup>.

والحرية لازمة للمجتمع من جهة أخرى، وهي أنّها أساس المسؤولية الأخلاقية؛ فالإنسان الحر يشعر تمامًا بمسؤوليته عن عمله. فيجتهد في إتقانه، والارتقاء به، متعاونًا مع غيره في سبيل هذه الغاية. أما إذا كان هو مجرد ترس في جهاز، أو «قطعة غيار» في «ماكينة» كبيرة، تُدار فتدور، وتُحرّك فتتحرك، بلا إرادة منها ولا وعي، فإنّه يتراخى ويكسل، ويعمل عمل الأجراء المجبورين، لا عمل الأحرار المختارين، أعني أنّه يعمل بغير دافع وبغير رغبة ذاتية، ملقيًا عبئه على كاهل غيره.

والحرية لازمة للمجتمع أيضًا؛ لأنها تتيح له تصحيح الخطأ، وتقويم العوج، وفضح الانحراف، ونقد الغلو والتقصير أو الإفراط والتفريط،

(١) انظر: الأغاني للأصبهاني (١٧٠/٨)، تحقيق إحسان عباس وآخرين، نشر دار صادر، بيروت،

وفي التخطيط والتنفيذ، وفي التفكير والسلوك، وبخاصة ما يتعلق بالشخصيات العامة، والمؤسسات العامة.

أما جو الضغط والإرهاب والخوف، فيعقد الألسنة والأقلام أن تقول عن شيء: غلط، أو تقول لإنسان: لِمَ! أو: لا. وبذلك تتضاعف الأخطاء، وتتضخم الانحرافات، ويزداد السوء سوءاً.

ورحم الله أبا بكر الذي قال في أول خطبة له بعد الخلافة: إن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسددوني<sup>(١)</sup>. وعمر الذي كان يقول: رحم الله امرأً أهدي إلي عيوب نفسي<sup>(٢)</sup>.

### معنى حرية المواطن:

والمراد بحرية المواطن هنا، رفع الأغلال عنه، وخلاصه من كل سيطرة ترهبه أو تعوقه أو تتحكم في فكره أو وجدانه أو إرادته أو حركته، سواء أكانت سيطرة سياسية أو دينية أو اجتماعية. بحيث يتصرف وهو يشعر بالاطمئنان والأمن والاستقلال الذاتي فيما يأخذ أو يدع.

والذي يعنينا هنا بالذات الحرية الفكرية والحرية السياسية، حرية المواطن في أن يفكر، ويعبر عن تفكيره بالأساليب المشروعة.

وحرية في نقد الأوضاع والأنظمة والاتجاهات والتصرفات، دون أن يخشى على نفسه وأهله من مخالف الإرهاب والتعذيب والاضطهاد.

(١) ذكره ابن هشام في السيرة (٦٦١/٢)، وابن كثير في البداية والنهاية (٨٩/٨ - ٩٠)، وصحح إسناده.

(٢) الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهاني ص ٢١٧، تحقيق د. أبو اليزيد العجمي، نشر دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

حريته في إلقاء خطاب عام، أو عقد ندوة مفتوحة، أو تأليف كتاب يحمل رأيه ونقده، أو إصدار صحيفة لا تسيطر عليها الحكومة، بنفسها أو بواسطة حزبها السياسي، أو تكوين جماعة فكرية أو سياسية، تعارض خط الحكومة، الأيديولوجي، أو السياسي، أو الاقتصادي.

هذه هي الحرية التي تهمنا في هذا المقام، فهل حقق الاشتراكيون الثوريون هذه الحرية!

سنأخذ الجواب من أقوال الثوريين بعضهم في بعض أيضاً، كما صنعنا في شأن «الوحدة»، فشهادات الثوريين هنا لها قيمتها، وبخاصة أنها تذكر وقائع وأحداثاً، ولا تكتفي بمجرد التشهير.

### شهادات الثوريين على وأد الحرية:

من بيان للقوى الوحدوية في دمشق - ٢٥ مايو (١٩٦٣م) - قالت فيه: «تابع حزب البعث الحاكم وسلطاته سلسلة من الانزلاقات، فلم يقف عند تجميد النشاط الشعبي، ولا عند مواجهة التظاهرات بالرصاص أو السجن.

إنّما خطأ خطوة أخرى في عقل الإرهاب فاستلب الصحافة والفكر حريتهما المقدّسة. وهكذا لم يبق في سوريا لخمسة ملايين عربي أن يقرؤوا إلا جريدة البعث، ولم يبق لتعليقات الإذاعة وغذاء الجمهور إلا مقالات جريدة البعث».

ومن بيان آخر في دمشق - ١٩ يونيو (١٩٦٣م):

«مع أنّ حزب البعث كان يأخذ على خصومه في الماضي أنهم يستخدمون ضده الإرهاب، فإن فكرة التسلط الحزبي حملت البعثيين

على نسيان مواقفهم وتجاربهم، ليسلّطوا الإرهاب ألوانًا على القوى  
الوحدوية».

وبعد اقتحام الجيش العقائدي الجامع الأموي، والاستهانة بحرمات  
الله والناس، وقتل الأمنين، كتب الوزير البعثي السابق سامي الجندي في  
دمشق - ٢٤ يوليو (١٩٦٣م) يقول:

«إيه دمشق، أي يد مجرمة روعت قلبك الطهور!

دمشق يا نبع الحنان وملهمة الإبداع والفن عبر التاريخ، أي يد كافرة  
قاتلة أَلقت الفزع في قلوب أطفالك الصغار!

إنَّ الذين اغتالوا النساء والأطفال والمواطنين البسطاء ليسوا أهلاً  
يا دمشق لأن يدوسوا ترابك الرحب.

نعم، دمشق حزينة من أعماقها. رصاص مجرم وأيدٍ سفاحه قاتلة  
جلّت وجهها السّمح بالسّواد، ولطّخت أرضها بالدم البريء. ولقد شاء  
المنحرفون وطلاب السلطة والتسلط، تغيير عقيدة يريدونها رغم إرادة  
الشعب، ويفرضونها بالنار والحديد والاغتيال والسحل بغير حق وبغير  
ضمير وبغير شرف».

ومن بيان القوميّين العرب في بيروت - ٢٤ نوفمبر (١٩٦٣م):

«إن حكم البعث الفاشي الذي يتحكم بالعراق قد تخطّى كل العهود  
البوليسية التي شهدتها العراق في تاريخه الحديث؛ فحملة التصفيات  
المستمرة قد فاقت في شمولها وأساليبها كل ما عرفه شعب العراق طيلة  
الحكم القاسمي.

وإن موجة التعذيب الوحشية لا تزال تفتك بالآلاف من أبناء العراق، وعمليات القتل في سجون البعث جارية بدون توقف».

### أعمالهم يندى لها الجبين:

وفي بغداد - ١٨ نوفمبر (١٩٦٣م) - أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانه الأول فكان منه:

«إنَّ ما قام به البعثيون العابثون بالشعوبيون وسفَّاحو الحرس اللاقومي من اعتداء على الحريات، وانتهاك للحرمانات ومخالفة للقانون، وإضرار عام للدولة والشعب والأُمَّة، أصبح أمرًا لا يُطاق ويندى له الجبين. لذلك نادى الشعب جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين».

ومن خطاب لعبد الناصر في الإسكندرية - ٢٢ أكتوبر (١٩٦٣م): «حزب البعث لم يكن بأي حال من الأحوال يستطيع أن يتمكن من الحكم إلا إذا فرض الإرهاب بالحديد والنَّار، فقد فرض الإرهاب بالحديد والنَّار، فرض الإرهاب بالدم. إنَّه حكم فاشيستي لا يمثل الشعب بأي حال من الأحوال. إنَّه حكم بني وجوده على الدماء وعلى الإرهاب وعلى السجون».

«حينما يكون حزب البعث خارج الحكم فالحرية هي الحرَّة البرلمانيَّة الغربيَّة، أما إذا كان حزب البعث في الحكم فإنَّ الحرَّة هي حرَّة الحزب الواحد».

«إن حزب البعث كان يهدف أوَّل ما يهدف إلى إقامة حكم فاشيستي متسلط ينفرد فيه بالحكم، ولم يكن حزب البعث يفكر في الحرية».

«لقد نادى حزب البعث دائماً بحرية الصحافة... وكان أوَّل ما عمله هو إلغاء الصحف كلها عدا صحف الحزب المنحرف الفاشيستي».

«وكم نادى حزب البعث بالحرية، كان أوّل ما عمله أن حرم الشعب كله من الحرية، وأصبحت الحرّية وقفاً على أعضاء الحزب والحرس البعثي فقط».

ما هو شعار الحرّية بالنسبة للبعثيين!

«شعار الحرّية بالنسبة للبعثيين هو السجون والقتل والمحاكمة بدون دفاع والإعدام (!). شعار الحرّية بالنسبة للبعثيين هو أن يحرم حزبهم الشعب كله الحرية، لتترك الحرّية لحزب الأقلّية فقط».

«شعار الحرّية لحزب البعثيين هو أن تكون المغانم للبعثيين، وتكون الفرص للبعثيين، وتكون المساواة للبعثيين، أما باقي الشعب فيُحرم من المساواة، ويُحرم من حقه في الحياة، ويُحرم من حقه في العيش، ويُحرم من حقه في العمل».

«هذا هو شعار الحرّية بالنسبة لهؤلاء الساسة الذين احترفوا سرقة الشعارات، واحترفوا سرقة المبادئ، والذي آمنه إبان تحقيق أهدافهم وتسلطهم هو السبيل اللاأخلاقي».

ومن خارج سوريا نشر علماء الدين الإسلامي في بغداد هذا الاستنكار في ٢٨ إبريل (١٩٦٤م):

«تذيع الإذاعات، وتتناقل وكالات الأنباء أخبار المجازر الرهيبة التي قام بها الحكّام البعثيون؛ فالطائرات تقصف بيوت الله، والدبابات تهدم المساكن على أصحابها الآمنين والعزل من السلاح، من النساء والأطفال والشيوخ، الذين لم يرتكبوا إثماً ولا ذنباً يستوجب مثل هذا التنكيل أو الاضطهاد».

«ولما كانت الرابطة الأخوية التي تجمع بيننا وبين المسلمين في سوريا تحتم علينا أن نرفع صوتنا في التألم لهم، ومواساتهم في مصيبتهم، فإننا نصدر هذا البيان إلى الرأي العام الإسلامي في كل مكان».

### المطلوب إطلاق الحريّات العامّة:

ونعود إلى داخل سوريا لنقرأ في دمشق - ١ مايو (١٩٦٤م) - نص العريضة التي تقدم بها المحامون في سوريا إلى وزير العدل السوري: «إنّ المحامين في هذا البلد، الذين حملوا في مختلف العهود عبء الدفاع عن حقوق الشعب وحرياته الأساسية، يرون التزاماً عليهم، في هذا الظرف العصيب الذي تمرُّ به البلاد، أن يعلنوا إلى أنّ هذا الشعب بمختلف العهود أثبت أنّه لا يمكن أن يُحكم إلّا بالأسلوب الديمقراطي الصحيح الذي ينبثق الحكم فيه فعلاً من الشعب.

وإنّ المجلس الوطني لقيادة الثورة كان أعلن في ١٨ آذار (مارس) (١٩٦٣م) ذلك، حين أكد في سلسلة من بياناته أنّه إنّما جاء ليعيد حكم الشعب للشعب وبالشعب، إيماناً منه ومن كل مواطن في هذا البلد بأن كل حكم خارج عن هذا المبدأ مصيره إلى الزوال.

«ولقد مرت البلاد منذ ذلك الحين بمآسٍ كثيرة، ودخلت في تجارب عديدة لا نريد أن نُسهب في تعدادها. ولكن الأحداث الأخيرة التي وقعت في بعض المدن السورية كحماة، وما أعقبها من إعلان للإضراب الشامل، تعبيراً عن استياء الشعب، لدليل واضح على الأزمة التي قامت بين الحكم والشعب. وخصوصاً أنّ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كما أقرتها الشرعيّة الدوليّة، سبق أن امتهنت وأهدرت باعتقال عدد من

المحامين ورجال القانون إلى جانب العديد من المواطنين، وما تعرضوا إليه من إهانات هدرت فيها كرامة الإنسان، ممّا يباعد بين الشعب والمسؤولين، ويعرّض أمن البلاد الداخلي والخارجي للأخطار، لذلك، فإنّ المحامين يطالبون:

١ - بإطلاق الحريّات العامّة.

٢ - إلغاء حالة الطوارئ.

٣ - إعادة الحياة الديمقراطيّة إلى البلاد فوراً دون إبطاء وعن طريق انتخابات عامّة حرة نزيهة.

وبانتظار تحقيق هذه المطالب نعلن تضامننا عن طريق الإضراب مع سائر فئات الشعب».

وننتقل ممّا يجري في سوريا إلى ما يجري في العراق لنرى هذه الصور ونقرأ هذه الأقوال الصادرة من المصادر الثوريّة.

تقول القيادة القوميّة لحزب البعث في ٣ أكتوبر (١٩٦٤م):

«لقد أصيب الضمير العربي بهزة مؤلمة للأنباء الواردة من العراق عن الحملة الإرهابية الشرسة التي يشنها حكام ردّة تشرين (نوفمبر) عند جميع المواطنين المتمسكين بالعروبة والديمقراطيّة وحقوق الشعب. هذه الحملة التي أعادت العراق إلى أوضاع كالأوضاع الخائقة التي كان قد عاشها في ظل نوري السعيد وعبد الكريم قاسم، بل أسوأ».

«لقد استخدمت سلطات عارف في حملتها الإرهابية هذه مختلف الأساليب التعسفية المنافية لمبادئ الأخلاق والعدالة وحقوق الإنسان، حيث هوجمت المنازل والمكاتب والمعامل في كافة أنحاء العراق،



وأطلقت عصابات الشقة من عقالها تعتدي على النساء والأطفال والعوائل الآمنة بحثًا عن المناضلين الذين دافعوا ببسالة وإيمان عن استقلال العراق وعروبته، وعن تطلعات شعبه الطيب إلى حياة أفضل». «إنَّ أساليب التعذيب الوحشية والمعاملة المهينة للكرامة الإنسانية، تمارَس اليوم في سجون العراق ومعتقلاته بصورة أبشع ممَّا كانت تمارَس به أيام نوري السعيد وعبد الكريم قاسم، وإن حياة المئات من المعتقلين مهددة اليوم بالخطر».

ويقول الدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية لحكم البعث القطري في حمص - ٣١ أكتوبر (١٩٦٤م):

«إننا مع العمال في العراق في سجونهم، وإننا هنا تأبى آذاننا علينا إلا أن نسمعنا صوت رفاقنا هناك في سجون الإرهاب، سجون الديكتاتورية في العراق، ونحن واثقون أنَّ الصوت الذي نسمعه من العراق هو صوت السلاسل التي تنكسر، وستنكسر غدًا، سيجمع الشمل، سيكون الزحف، سيكون المؤتمر الشامل، مؤتمر التسيير الذاتي، ليس في هذا القطر فحسب، وإنما سيكون في الوطن العربي بكامله».

ومن بيان لاتحاد نقابات العمال في سوريا - ٢٤ نوفمبر (١٩٦٤م):

«ماذا في سجون العراق الرهيبة؟ ماذا في ساحات الإعدام السرية الرهيبة! أين اتحاد نقابات العمال وأين قادته النقابيون المناضلون الشرفاء؟ وأين اتحاد الفلاحين؟ وأين قادته الشرفاء الذين فجَّروا ثورة رمضان، وحرَّروا العراق من عهد نوري السعيد العميل وعهد قاسم الأرعن؟ أين اتحاد الطلبة؟ أين التنظيمات الشعبية المؤمنة بالديمقراطية الشعبية، بالاشتراكية، مطلب شعبنا الأوَّل والأساسي؟

إنَّهم - أيها الرفاق - جميعهم مكبَّلون بالسلاسل، في غياهب سجون عارف الرهيبة. إنَّهم يحلمون بالنصر، وينتظرون انبلاج فجر الصبح، فجر الثورة التي ستمحق الخونة والمتآمرين من رجعيين ورأسماليين وديكتاتوريين عملاء. إنَّ بداية النهاية لحكم عارف في العراق قد حانت، وإنَّ الذي فجَّر ثورة رمضان، سيقضي على البقية الباقية من الخونة، عملاء الاستعمار».

«إننا نتساءل بمرارة وألم: أين وحدة التراب الوطني في القطر العراقي، بعد أن سمح عارف بقيام إسرائيل ثانية، وقاعدة للاستعمار لحماية استثماراته البترولية، في شمال العراق؟»

وننتقل من سوريا والعراق إلى مصر، التي يلتزم الثوريون جميعًا الصمت إزاء ما يحدث فيها من إرهاب دموي من سنة (١٩٥٤م)، إلى سنة (١٩٦٧م)، وسنشهد هنا شهودًا من أهلها، أرغمتهم «النكسة» على أن يتكلموا، ويقولوا شيئًا ما عن الأوضاع الداخليَّة.

يقول محامي الثورة محمَّد حسنين هيكل في الأهرام - ٢٨ يوليو (١٩٦٧م):

«في المجتمع المتحضر تكون المشيئة منظَّمة: دعوى - محكمة - محاكمة - دفاع - حكم - تنفيذ.

أقول ذلك وفي ذهني عمليات الفصل والقبض والحراسة، وفي ظنِّي أنَّه حان الوقت لوضع نهاية لها واستبدالها بقواعد مقرَّرة وإجراءات مرسومة لكل حساب».

«وذلك يقودنا إلى تأكيد مجموعة من الضمانات:

١ - أن كل عقوبة ينبغي أن تكون على أساس قانوني، ولا يمكن أن تظل هناك عقوبات شخصية تصيب أحدًا بالذات مقصودًا ومخصّصًا مهما كانت الظروف.

٢ - أن كل مواطن ينبغي له أن يجد له غطاءً يحميه.

٣ - أن المؤسسات ذات الاستقلال الذاتي، كالجامعات والصحافة، ينبغي أن ينمو دورها.

٤ - أن هناك مؤسسات أخرى كمجلس الدولة مثلاً يجب أن تؤدي دورًا أكثر فعالية في تدعيم موقف مفرد إزاء السلطة إذا أحس أنها تتجاوز بغير سند مقنع من نص القانون.

وفي مجتمعات أخرى تقوم الأحزاب بهذا الدعم، ولكن مجتمع التنظيم السياسي الواحد تختلف ظروفه، وبالتالي فإن الفرد فيه أكثر حاجة إلى السند.

وإذا كان من واجب السلطة أن تفرض عليه القانون فإن من حقه هو الآخر أن يفرض نفس القانون على السلطة إذا أحس بالتجاوز، ولو مجرد إحساس.

### الديمقراطية بالموافقة:

وفي ١١ أغسطس (١٩٦٧م) عاد يقول:

«هناك أنواع من الديمقراطية. لقد تحقق الكثير من إنجازاتنا الثورية ممّا يمكن أن نسّميه «الديمقراطية بالموافقة»، أي: أن تتخذ القيادة إجراءات تُدرِك بحسها وفكرها المتصل بضمير الجماهير ومطالبها أنّها تحظى بالموافقة الكاملة، لكننا الآن - والقرار قرار الحياة أو الموت،

النصر أو الهزيمة - نحتاج إلى ما يمكن أن نسّميه «الديمقراطية بالمشاركة»، أي أن تكون الجماهير شريكة في بلورة الإجراء قبل صدور القرار به».

«وذلك يتطلب أن تكون المناقشة واسعة، وإن لم تكن بالضرورة علنية إذا اقتضت الظروف مثل ذلك».

«ولكي يتحقق ذلك فإنه يصبح من الحتمي إنهاء كل موجات الخوف».

«ولقد أشرت في هذا الصدد من قبل إلى ضمانات مطلوبة في مواجهة عمليات القبض والحراسة والفصل، ثمّ لمست أهمية تدعيم مؤسسات التفكير المستقل والملتزم بأهداف النضال السياسي والاجتماعي في نفس الوقت (!) كالجامعات والصحافة، وأكدت ضرورة تحكيم القانون».

وليس معنى تحكيم القانون أنّ حقّ التشريع يتوقّف اليوم، وإنّما معناه أن في استطاعتنا اليوم وغداً أن نصدر ما نشاء من القوانين وفق ما تتطلبه الظروف، ثمّ نلتزم به لا نتجاوزه إلّا إذا أردنا تعديل القانون».

«ثم هناك مسألة الإرهاب الفكري، ما إن يرتفع صوت برأي حتّى ينطلق البعض يدّعون عليه بما لم يقله، ثمّ يُنصّبون أنفسهم وكلاء للاتهام والحكم والتنفيذ أيضاً. مع أنّ الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادّعوا».

ولا أدري كيف استجاز «هيكل» أن يسمّي مجرد الموافقة وقول: «آمين» التصديق على كل رأي وكل قرار «ديمقراطية»، من أي نوع كان؟!

وأعجب من ذلك تبرير ذلك بأن القيادة كان لديها من «الكشف» و«الإلهام» و«العلم اللدني» المتصل بضمير الجماهير، ما يجعلها تعلم مقدّمًا أنّ هذه الإجراءات تحظى بالموافقة الكاملة!

ومع هذا، فكل ما يطلبه هيكل أن تشارك الجماهير في «بلورة» الإجراءات قبل صدور القرار به، لا أن تكون هي صاحبة الكلمة العليا في اتخاذ الإجراء!

ثم إذا كان هيكل المتحدث شبه الرسمي يشكو من الإرهاب الفكري فليت شعري ماذا يقول غيره!

### الحرية شعار غامض:

ومما قدمناه هنا من أقوال الثوريين بعضهم في بعض، واتّهاماتهم المتبادلة بواد الحريّات والتنكيل بكل معارض، وإقامة الحكم على الدماء والسجون وآلات التعذيب، إلى غير ذلك من التهم الخطيرة - نستفيد عدة فوائد، أو عدة ملاحظات أهمها:

١ - أنّ الحرّية التي ينادون بها هدفًا، ويرفعونها شعارًا، هي - عندهم - مجرد مفهوم مائع، مطّاط، غامض، هم الذين قصدوا أن يميّعه ويمطّطوه ويغمّضوه؛ ليفسّروه على هواهم، ويطبقوه حسب مزاجهم ومصالحهم الشخصية أو الحزبية أو الطائفية.

لهذا يمكن أن تكون الحرّية قبل الحكم بمفهوم، وبعد الحكم بمفهوم آخر. وأن تكون الحرّية في بلد ما، لها مدلول معين، وفي بلد آخر يتغيّر هذا المدلول. وأن تنادي فئة من الثوريين بالسماح للقتل والتجمعات السياسيّة بالعمل بحرية في أحد الأقطار، وتصم أذنها،

وتخرس لسانها، عن هذا الطلب في قُطْر آخر. فالحرية عندهم شعار يستخدم للدعاية، وليس هدفاً يُتَبَنَّى لتحقيق والتنفيذ.

### الحرية الفذة التي حققها الثوريون الاشتراكيون:

٢ - والملاحظة الثانية: أنَّ كل الفئات الثوريَّة التي تشدق بالحرية وتتغنى بها، قد اغتالت الحرِّيَّة وقتلتها، يستوي في ذلك الناصريون والقوميون والبعثيون، سوريين كانوا أم عراقيين، قُطريين أو قوميّين.

الحرية الفذة التي حقَّقها الاشتراكيون الثوريون هي: حرية السُّلطات الحاكمة، وحرية أجهزتها المتسلطة، وحرية أتباعها وأنصارها من المحترفين الحزبيين والمنتفعين، في اتخاذ ما يرون من أساليب، وإصدار ما يشاؤون من قرارات، بيدهم البسط والقبض، والرفع والحفض، لما في أيديهم من سُلطة «كهنوتيَّة» مطلقة، تملك العقوبة بقرارات الحرمان، والمثوبة بمنح صكوك الغفران!

لقد رأينا ما صنعه «الحرس القومي» البعثي في العراق بالمواطنين من مذابح وأهوال تقشعر منها الأبدان، كما سجَّل ذلك كتاب «المنحرفون»، الذي صدر في بغداد بعد ضربة الجيش في شهر نوفمبر (١٩٦٣م).

ورأينا كذلك ما صنعه الجيش العقائدي والحرس البعثي في سوريا من ضرب المعارضين بالمدافع، واقتحام المساجد بالمدركات، وقتل المواطنين الأبرياء بغير حساب.

ورأينا في الجنوب اليمني ما يمارسه القوميون الماركسيون الحُمُر من أساليب وحشيَّة في التنكيل بالخصوم.

ورأينا في مصر أجهزة الأمن القومي، من المخابرات العامة، والمباحث العامة، والمباحث العسكرية وغيرها من أجهزة السُلطة، كيف

اتَّخذت أبشع الوسائل، وأفزع الأساليب في سنوات (١٩٥٤ - ١٩٥٦م)، وفي سنوات (١٩٦٥ - ١٩٦٧م).

ولقد اعترف الرئيس المصري الراحل بانحراف جهاز «المخابرات» في عهده بأنّه كان دولة داخل الدولة، وقدم زعماءه للمحاكمة.

### يتباكون على الحُرِّيَّة وهم يخنقونها:

٣ - والملاحظة الثالثة: أنّ الذين يتباكون على الحُرِّيَّة، وعلى ضحايا العنف والإرهاب والتَّعذيب، لا يفعلون ذلك لوجه الله والحرية. إنّما يصنعونه لأمرين: التشنيع على خصومهم، والدفاع عن أنصارهم.

ولو كانوا يحبُّون الحُرِّيَّة حقًّا لأقاموها في بلادهم التي يحكمون، وردوا الأمر إلى الشعب يختار من يريد، وأطلقوا سراح السجناء والمعتقلين، وسمحوا بحرية الكلمة والتجمُّع والمعارضة.

ولو كانوا يحبُّون الحُرِّيَّة حقًّا، ويُعادون الإرهاب والطغيان صدقًا، لرأيَناهم يدينون كل طاغية، وينتصرون لكلّ مظلوم ومضطهَد، ولكنّا نراهم جميعًا إذا كانت الضحية للطغيان والإرهاب هي الحركة الإسلاميَّة ورجالها، قابلوها بالصمت المريب، والسكوت المطبق، فكم من ألوف - بل عشرات الألوف - سيقوا إلى السجون والمعتقلات بلا محاكمة ولا سؤال، وكم من أجساد عُذِّبت حتَّى الموت، وكم من أعناق عُلِّقت على أعواد المشانق، دون أن يسمح لمحامين من الخارج بالدفاع عن أصحابها، كل ذلك والمتباكون على الحُرِّيَّة والديمقراطيَّة ضُمُّ لا يسمعون، بكم لا يتكلمون، عمي لا يبصرون!

لو كانوا يحبون الحُرِّيَّةَ وينتصرون للمظلومين حقًا لانتصروا لخمسة وعشرين سجينًا سياسيًا في ليمان طره - بالقرب من القاهرة - ضُوبت إليهم الرشاشات، فحصدتهم في دقائق معدودات، دون جُرم اقترفوه، إلَّا احتجاجًا على سوء المعاملة. هذا وهم وديعة لدى الحكومة، وهي مؤتمنة عليهم، وواجبها أن ترعاهم لا أن تقتلهم.

ولو كان هؤلاء أسرى حرب بينهم وبين إسرائيل ما استحلُّوا أن يعاملوهم هذه المعاملة النكراء في كل شرع وقانون، ولو استحلُّوها ما اجترؤوا عليها.

ولولا سجين لبناني مسيحي حُكِمَ عليه في مصر، وقُدِّر له أن يشهد تلك المجزرة الرهيبة، الَّتِي سَمَّاها «مجزرة القرن العشرين» ما عرف النَّاسُ عنها شيئًا، وطويت كما طويت مئات وآلاف المآسي من قصص التعذيب والوحشية، خلف جدران السجون، وقضبان المنافي والمعتقلات.

ذلكم هو «روكس معكرون» الَّذِي حلف أن يكتب قصة المذبحة الَّتِي شاهدها إذا أُفْرِجَ عنه، وبرَّ بقسمه، وأخرج كتيبًا جعل عنوانه: «أقسمتُ أن أروي»!

### الحرية بعد هزيمة ١٩٦٧م:

وكان المظنون أن تنبّه هزيمة (١٩٦٧م) الأنظمة الثورية إلى ضرورة إعادة الحُرِّيَّةَ إلى أبناء شعوبها، والتَّخلي عن فكرة فرض الوصاية على الأمة من قبل حزب أو تنظيم أو فئة تدَّعي لنفسها «الإمامة المعصومة»، وتعزل سائر الشعب عن المشاركة في سياسة بلده وقضاياها المصيرية.

وقد كَتَبَ في ذلك الكثيرون، وصدرت بذلك بيانات وقرارات، ولكن الواقع بقي - في أساسه وجملته - كما هو، لم يتغير. كتبت مَجَلَّة «الحوادث» اللبنانية في ٢٥ أغسطس ١٩٦٧م تقول: «قد يقبل الناس أن تسكت الألسن ليتكلم المدفع، ولكنها لا تقبل أن يسكت الاثنان معًا».

«وإذا كان آخر الدواء الكي، فجراح الهزيمة لا يمكن أن تُكوى إلا بنار الحقيقة، مُرَّة كانت أم حلوة».

«وإذا كان هناك عذر في الماضي للتخوف من نتائج المناقشات، فالمناقشة اليوم تتخذ معنى عملية الإنقاذ».

«وقد دلَّ الاختيار على أن أكثر «الديماغوجيات» إيذاءً، تلك التي تحاول أن تجعل من الاشتراكية بديلاً عن الديمقراطية».

«إنَّ الديمقراطية مطلب أساسي ولا مفرَّ من تطبيقه، سواء أكان الحكم ثوريًا أو اشتراكيًا أو رأسماليًا، فلا يجوز في أيِّ نظام أن يبقى المواطن مجرد متفرج أو شاهد زور!»

وقد رأينا عبد الناصر يعلن في خطابه بعد نكبة (١٩٦٧م): «إننا في حاجة إلى مجتمع مفتوح، كما يعلن سقوط دولة المخابرات».

ورأينا «النَّوَّاب» في «مجلس الأمة المصري» يُقدِّمون الاقتراحات بإلغاء معسكرات الاعتقال، ووضع المعتقلين في سجون عادية، يحصلون فيها على ذات حقوق السجناء الآخرين! كما دعت المقترحات إلى إصدار بيان يعلن عن أسباب اعتقال أيِّ مواطن وتأكيد حقه في الاستئناف بعد الاعتقال<sup>(١)</sup>.

(١) وكالة رويتر: القاهرة - ١٠/٤/١٩٦٨م.

وقد رأينا كيف طلب هيكُل - فيما نقلناه من قبل - التَّحوُّل ممَّا أسماه «ديمقراطيَّة الموافقة» إلى «ديمقراطيَّة المشاركة».

ومن مقال له في ١٧ نوفمبر (١٩٦٧م): «وإذا سألنا: ما الَّذي تحتاجه جبهتنا الداخليَّة الآن؟ فإنَّ الرد في تقديري: تحتاج الظروف الداخليَّة - أكثر ما تحتاج - إلى عمل ديمقراطي شعبي».

وقال عبد الحميد حسن زعيم الطلبة المصريِّين في خطاب له بعد النكبة: «أستطيع أن أقول، رغم إيماني بأنَّ هذه إرادة الله: إنَّه لو أُتيح لنا - بدون تردد أو رهبة أو خوف - أن نتكلَّم ونفصح عمَّا تجيش به صدورنا، لمَّا كانت النكسة، أو لكانت وطأتها أقل حدة وضراوة عمَّا حدث».

هذا بعض ما كُتِب بعد «النكسة».

ولكن هل تحقَّقت الحرِّيَّة الفكريَّة والسياسيَّة؟

**تيار فكري واحد لا شريك له:**

**أين الحرِّيَّة الفكريَّة؟**

لقد كان في مصر والبلاد العربيَّة - قبل عهد الاشتراكيَّة الثوريَّة - تيار يدعو إلى «التغريب» والعِلْمانيَّة، كان من ثمرات غرس الاستعمار الأجنبي في أفكارنا.

ولكن هذا التيار - مع وجود قوى كثيرة تسنده في الداخل والخارج - لم يستطع أن ينفرد وحده بالتوجيه والتأثير، بل كان هناك إلى جواره تيار آخر قوي. يغالبه ويصارعه، بل يغلبه ويصرعه في كثير من المجالات، ولو تركت له الفرصة مدة أطول، لاستطاع أن يقضي على ذلك التيار ويدسَّه في التراب.



كان التيار الإسلامي الأصيل المعبر عن ضمير الأمة وعقيدتها يثبت وجوده في كل مكان، مضيئاً الخناق على تيار «التغريب» الدخيل. وصاحب البيت دائماً أقوى من اللص المتهجّم.

أما في عهد الثورة الاشتراكية، فالكارثة أن تياراً فكرياً واحداً، هو الذي يُتاح له أن يسود ويحكم ويوجّه الحياة - وهو التيار الاشتراكي العلماني - دون أن يواجهه تيار آخر يقاومه ويقارعه، إذ لا يسمح بحال لأي فرد أو جماعة بالعمل والحركة، لإيجاد تيار منافس غير التيار الذي تتبناه الثورة!

### فساد الأحزاب ولا حزب واحد:

#### ثم أين الحُرِّيَّة السياسية؟

لقد كنا في مصر نشكو من فساد الأحزاب، ومضار الحزبية، وما جرّته على البلاد من صراع وانقسام وتناحر لا ينتهي. ولكننا الآن - والحق يقال - بتنا نترخّم على عهد الأحزاب، على الرغم من سوءاتها ومفاسدها.

فإنّ عدة أحزاب فاسدة ينقد بعضها بعضاً، ويعارض بعضها بعضاً، خير من حزب - أو تنظيم! - سياسي واحد، تشكّله الحكومة، ليتبنّى اتّجاهها السياسي الخاص - كالاشتراكية - ويؤيّد سياسة معيّنة - سياسة مركز القوّة الغالب - ولا يُسمح لأي فئة من الناس أن تعارض هذا التنظيم أو تُكوّن تنظيمًا آخر.

بل إنّ هذا الحزب أو التنظيم ليس مفتوحاً لمن شاء من أبناء الوطن أن يشارك فيه، بل هو مغلق على المؤيدين لاتّجاه الدولة. ولا عجب أن نجد الرئيس السادات - مع دعوته إلى المحبة والتسامح والوحدة

الوطنية - يعلن في خطابه المذاع في ١٠ يونيو (١٩٧١م) - أي قبيل انتخابات الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلى القمة - مذكرًا المواطنين: أنه لا مكان في تنظيمنا السياسي للرجعية، ولا مكان في تنظيمنا السياسي لأعداء الاشتراكية وأعداء التحول الاشتراكي، ولا مكان في تنظيمنا السياسي لأعداء الناصرية، ولا مكان في تنظيمنا السياسي للقوى التي نبذتها الثورة خلال مراحلها الطويلة<sup>(١)</sup>!

فكيف تتحقق الحرية في وطن حكم على جم غفير من أبنائه بالإعدام السياسي؛ لأنهم ليسوا اشتراكيين ثوريين أو ناصريين، أو لأنهم عارضوا الثورة في بعض قراراتها أو مواقفها؟!

يجب أن يوصم بالرجعية، ويُمحى من الوجود السياسي كل فرد أو فئة تعارض أو تشكُّ في صلاحية الناصرية أو الاشتراكية الثورية، فلا يُسمح له بدخول التنظيم السياسي الوحيد، ولا بتكوين تنظيم آخر! الثورة إذن معصومة، وهي دائمًا على حق، ومعارضوها إمّا عملاء أو رجعيون!

### لا حرية ولا أمن:

وهناك شيء دون الحرية، ولكنّه في الواقع أعم وأهم، ذلك هو الأمن: أن يعيش الإنسان شاعرًا بالطمأنينة على نفسه وماله وعرضه وأهله، فلا يعتدي عليه أحد في ذلك إلا في حدود القانون،

(١) يعتذر بعض الناس للرئيس السادات بأنه قال ذلك تكتيكيًا؛ رعاية لبعض الظروف والضغوط الداخلية والخارجية، وأنَّ الرجل مصمم على العودة بالبلاد إلى «الشرعية» المطلقة بهدوء، وأننا نتمنى من كل قلوبنا أن يكون ذلك صحيحًا.



أي: إذا اعتدى هو على حق غيره، أو ارتكب جريمة فيستحق العقاب بحكم القضاء.

هذا الأمن من ألزم ضرورات الحياة، ومن أعظم نعم الله على الناس، حتى إن القرآن الكريم جعله مع «الغذاء» أو الطعام في مرتبة واحدة، فالطعام حاجة الجسم، والأمن حاجة النفس. قال تعالى ممتنًا على قريش: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٣، ٤].

وجعل القرآن الخوف كالجوع من أشد العقوبات القدرية التي ينزلها الله بالجماعات الآمنة المطمئنة، الرضية العيش، إذا انحرفت عن هدى الله وكفرت بأنعم الله، فيصيبها القدر العادل في رزقها وفي أمنها معًا. قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: ١١٢].

فالخوف عقوبة بليغة، لا تكاد تعدلها عقوبة، والأمن نعمة عظيمة لا تكاد تعدلها نعمة. وقد سئل حكيم: ما السعادة؟ قال: الأمن، فإني رأيت الخائف لا عيش له!

ولا عجب أن كانت «الجنة» - وهي دار الثواب الإلهي للمؤمنين الصالحين - دار أمن كامل، ليس فيه شائبة فزع أو خوف: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦].

ولهذا يكون شر الأنظمة هو الذي يسلب الناس نعمة الأمن، وسعادة الطمأنينة، فيصبح فيه الإنسان وهو لا يدري أين يمسي، ويمسي



ولا يدري أين يصبح، ففي أية لحظة من ليل أو نهار، تستطيع كلاب الصيد أن تتخطفه من بين أهله وأولاده، ويُلقى به في مكانٍ غير معلوم، وإلى أمدٍ غير محدود، وبسببٍ غير معروف، وقد يمكث السنين في مكانٍ لا يعرفه هو، وقد لا يسأله أحد مجرد سؤال يعرف به ماهية الجريمة التي ارتكبها، ومقدار العقوبة التي يستحقها!

\* \* \*



## الاشتراكية.. أو مجتمع الكفاية والعدل

«الاشتراكية» هي العنصر الثالث في «الشعار المثلث» الذي اتخذته الثوريون لأنفسهم. ولن أناقشهم هنا في المدلول «الأيديولوجي» للاشتراكية، وإنما أناقشهم فيما ادَّعوا هم أنه هدف الاشتراكية، وأنها الوسيلة اللازمة والوحيدة والحتمية للوصول إليه، وهو: إقامة مجتمع الكفاية والعدل.

مجتمع الكفاية والعدل، الذي ضحوا من أجله بـ «الوحدة» وصادروا باسمه «الحرية».

هل زاد الإنتاج، واتسعت قاعدته، وتحسّنت نوعيته، وتعدّدت فروعها، بحيث أصبح يشبع الحاجات الأساسية لكل فرد، ويغطي المتطلبات المهمة للدولة؟

يقول «الميثاق» في بابه الخامس: «إنَّ الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات».

وعلى أساس هذا المفهوم للاشتراكية نريد أن نسأل دعائها وأنصارها من الحكّام الثوريين في بلادنا العربية:

هل أقاموا حقيقة هذا المجتمع المنشود؟

ثم هل نال كل مواطن نصيبه العادل من الثروة الوطنية؟ هل ذابت الفوارق بين الطبقات بعد القضاء على الطبقة المستغلة من الرأسمالية ومن الإقطاعيين؟

هل تهيأت - حقًا - الفرص المتكافئة للمواطنين جميعًا، فوجد كل عاطل عملاً مناسبًا، وكل عامل أجرًا عادلاً، وكل جائع غذاءً كافيًا، وكل مشرد مأوىً واقياً، وكل مريض علاجاً ميسراً، وكل ذي موهبة مكاناً ملائماً؟

هل نقل الاشتراكيون العرب مجتمعاتهم من الاعتماد على الاستيراد إلى الاكتفاء الذاتي؟ هل أصبح المجتمع في ظل الاشتراكية مجتمعاً صناعياً قوياً قادراً على حماية نفسه بنفسه، واستغلال خيراته المذخورة والمنشورة؟

وبعبارة موجزة: هل حقق الاشتراكيون الثوريون العرب مجتمع الكفاية والعدل، الذي نصّبوا أنفسهم لإقامته؟

سندع الوقائع هنا نتكلم، كما تكلمت عن الوحدة والحرية، ولن نستدعي أحد للشهادة بهذه الوقائع غير ثوري، وغير اشتراكي، وغير تقدمي! فقد التزمنا أن يكون الشهود على الاشتراكية من أهلها.

ومن سوء حظ الاشتراكيين الثوريين أنهم كثيراً ما يختلفون ويختصمون، ويعدو بعضهم على بعض، وفي هذا فرصة لظهور كثير من المآسي والمهازل والفضائح المستورة عن أعين الجمهور.

## الاقتصاد السوري في عهد الاشتراكية:

في سوريا البعث، نجد كبار البعثيين يندّدون بسوء الوضع الاقتصادي الذي انتهى إليه البلد الذي ظل طوال تاريخه عامراً بالخيرات، حافلاً بالنشاط.

يقول صلاح البيطار: «لقد أصبح الاقتصاد السوري على شفا الهاوية». ويقول خالد الحكيم ونذير النابلسي، وهما من الزعماء النقابيين البعثيين في بيانٍ لهما: «إنَّ الوضع الاقتصادي في سوريا وضع خانق لانعدام الاستقرار وبسبب نزوح الكفاءات والخبرات الفنيّة، وتهريب رؤوس الأموال ونزوح عدد كبير من العمال السوريين إلى الأردن ولبنان والدول العربيّة الأخرى بحثاً عن العمل وهرباً من الاضطهاد والتعذيب».

«إنَّه لم تقم في سوريا منذ عام (١٩٥٨م) أية مصانع ذات قيمة كبيرة أو أهميّة ملموسة، بل إنَّ المصانع الحالية الكبيرة قامت منذ عهد الاستقلال وحتى عام (١٩٥٨م)».

«إنَّ المصانع والمشاريع التي أمّمت لم يقبض أصحابها أثمانها، ولهذا فإنَّ أيَّ متمول سوري مهما كانت ماليته يمتنع الآن عن المساهمة في أي مشروع جديد ممّا سبب تردي الأوضاع الاقتصاديّة».

«إنَّ الحلَّ الصحيح والسليم لإنهاء الوضع السوري المضطرب، هو العودة إلى الشرعيّة وإجراء انتخابات تعبّر عن إرادة الشعب السوري وعن أهدافه في البناء والإعمار والسياسات السليمة، وبذلك تعود الحياة الطبيعيّة إلى سوريا».

«إنَّ الوضع الحالي وما يترتب عليه وضع يؤدي إلى التخریب، تخریب الاقتصاد، وتخریب الجيش، وتفكُّك الحياة السورية».

«إنَّ الاستعمار والصهيونيَّة اللذين تهاجمهما إذاعة دمشق يوميًا لا يمكن أن يحدثا من التخریب ما يحدثه حكام دمشق في الوقت الحاضر في جميع المؤسَّسات العسكرية والاقتصاديَّة والعماليَّة والشعبیَّة في سوريا».

ويقول مطاع الصفدي، وهو يساري ثوري من مقال له في مِجلَّة «الحوادث» - بيروت ٢٣ سبتمبر (١٩٦٦م):

«إنَّ تجربة حكم حزب البعث، خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تفشل فقط بل دَمَّرت سوريا، وكادت تقوِّض دعائم وجودها. ولقد وصل هذا التدمير إلى حدِّ تفتيت الوَحدة التاريخيَّة لقاعدتها البشريَّة. هنالك إجماع على أنَّ سوريا تعاني اليوم لحظة التقرير النهائي: إما أن توجد وإما أن تزول».

«الاقتصاد السوري منهار، القوانين آخر ما له سُلطة على الحاكمين والمحكومين، الفقر والفشل «الاشتراكي» في المعامل والمصانع والدوائر... وهكذا، حتَّى تكاد الصورة تظلم كلها، وجميع الفئات تتفق على أنَّ البلد لم يعد يحيا حياته الطبيعيَّة، وأن كل شيء فيه بديهيَّات الحياة العادية، أصابها اهتزاز مريض. ويأتيك من دمشق مَنْ يقول لك: إنَّ شعب دمشق يكاد يصبح غريبًا لاجئًا مضطهدًا في وطنه».

### الاقتصاد المصري في ظل الاشتراكيَّة الثوريَّة:

وفي مصر نجد الأرقام الرسميَّة المتعلقة بالإنتاج الزراعي تشير إلى زيادة ٢٨٪ من (١٩٥٠م) إلى (١٩٦٢م)، و ١٥٪ من (١٩٦٠م) إلى (١٩٦٥م) (مقابل الـ ٣٠٪ التي توقعتها الخطة الخمسية (١٩٦٠م - ١٩٦٥م)).



ومعنى هذا أن نسبة الزيادة في سنوات ما قبل قوانين يوليو (١٩٦١م) أكبر ممّا بعد هذه القوانين بنحو الضعف.

على أنّ بعض المعلقين<sup>(١)</sup> يشك في هذا التقدير أيضًا، قائلاً: إن هذا يبدو اعتباطيًا إذا ما أخذنا بعض نقاط الارتكاز الأخرى، التي هي أقل شمولًا، لكنها تميل بوضوح لتكذيب هذه الأرقام.

فالإنتاج القطني هو «المؤشر» الأحسن إيماءً إلى النزعات الحقيقية للإنتاج الزراعي. ويمكن تقدير هذه النزعات بمقارنة رقم الإنتاج في مطلع هذا القرن، مع رقم الإنتاج أثناء سنوات النظام الأخير. وذلك كما يلي:

في سنة ١٩١٣م = حوالي ٨ ملايين قنطار.

١٩٦٦م - ١٩٦٨م = أقل من ٩ ملايين قنطار.

إذن، فإنّ الإنتاج قد ظل في المدى الطويل راكدًا.

غير أنّ زيادة استيراد القمح تُبنى بشكل مباشر عن مدى قدرة الإنتاج على تلبية حاجات البلاد. هذه الزيادة تكاد لا تُصدّق؛ فقد انتقلت الاستيرادات من ١٥٠,٠٠٠ طن سنة (١٩٥٥م)، إلى ٣٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٥٦م، وأخيرًا إلى ثلاثة ملايين طن سنة ١٩٦٧م<sup>(٢)</sup>.

(١) الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥م إلى ١٩٧٠م لمحمود حسين الماركسي المادي ص ٢٢٨، نشر دار الطليعة، بيروت. ونحن نأخذ منه الوقائع لا التحليل.

(٢) كتبت الأهرام في ٢ أغسطس ١٩٦٦م تقول: أمامنا في العام القادم موضوع القمح، وكيف أننا نحتاج إلى مائة مليون دولار لاستيراد الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي منه، وأثر دفع هذا المبلغ الضخم على مشروعات التنمية.

ما هو دور الشعب في مواجهة هذا الموضوع؟

إننا في حاجة إلى أن يكون تصرفنا تجاهه تصرفًا ثوريًا (!) علينا أن نحدد كميات الخبز التي =

أي إن استيراد القمح من ١٩٥٦م إلى ١٩٦٧م قد تضاعف عشر مرات. هذا يعني أن إنتاج الحبوب لم يعرف في الواقع خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلا تقدماً محدوداً جداً. والخلاصة أننا نستطيع القول بأن معدل النمو الحقيقي في الإنتاج الزراعي لم يستطع أن يتجاوز ٢٪.

أما فيما يتعلق بسرعة العطب البنيوية في الإنتاج الزراعي، فإنها موجودة كلها في هذا الرقم، في (١٩٦٧م - ١٩٦٨م) أصبحت قيمة الواردات الغذائية موازية تقريباً لصادرات القطن، إذن فإن بنية الإنتاج الزراعي تسمح لنا - بعد خمس عشرة سنة من الثورة - أن نعوض حاجتنا الغذائية الحيوية لا غير، بمحصولنا الرئيسي المعد للتصدير، فأين هو مجال «الطفرة الصناعية»؟

وعلى هذا، نجد أن إنجازات النظام الزراعية، متخلفة - كمّاً وكيفاً - عن إنجازات اقتصاد اشتراكي (كالصين)، وعن إنجازات اقتصاد رأسمالي (كاليابان)، وحتى عن كثير من البلدان المتخلفة. والمردودات الزراعية المصرية هي أوفى بكثير ممّا يمكن أن تكون عليه حتى في إطار الاستثمار الرأسمالي.

= نأكلها، وعلينا أن نقبل على الخبز المصنوع من الذرة، وعلينا أن نكافح أبواب التبذير في استهلاك الخبز، سواء في تخزين الدقيق أو في استهلاكنا المنزلي! ومعنى هذا أن القوت اليومي للشعب لم يتوافر إنتاجه في بلد سمته «الزراعية» واضحة على مدى القرون، وغدا اعتماده في قوته على الاستيراد. وكم كانت محنة قاسية يوم توترت العلاقات مع الأمريكان، فأمسكوا عنا قمحهم، فلجأنا إلى الروس، مما جعل اعتمادنا عليهم أكبر في السلاح والغذاء، وبالتالي جعل نفوذهم في ديارنا أقوى. ترى ماذا كان يحدث لو لم يكن من مصلحة الروس إسعافنا في ذلك الحين ببيع القمح لنا؟



وتكثيف الزراعة، و«العقلنة» الرأسمالية، يرزحان أساسًا في قيود السلطة اللاعقلانية (محاولات ري الصحراء في «مديرية التحرير» أو «الوادي الجديد» التي انتهت بالفشل؛ لأنها لا تهتم بحماس العمال، وتستند على مسؤولين فاسدين لا يفكرون في غير الإثراء). يضاف إلى ذلك تبذير الماء (ماء الري) وخصوصًا من قبل الأغنياء، وتنظيف القنوات غير المنتظم بواسطة مؤسسات تعود لمالكيين مرتبطين بالمسؤولين عن «الجمعيات التعاونية» واختلاس هؤلاء المسؤولين أنفسهم للأسمدة والمبيدات الحشرية، ممّا أدى إلى كوارث حقيقية، كتلك التي انتهت بانحيار إنتاج القطن سنة (١٩٦٢م - ١٩٦٣م).

أما النمو الرأسمالي الصناعي، فلم يبدأ عمليًا إلا في عام (١٩٦١م) ليعود إلى الركود في حوالي عامي (١٩٦٥م - ١٩٦٦م).

ذلك أنّ الجهود المبذولة من قبل الهيئات الرسمية (المجلس الدائم للإنتاج، مصلحة البترول، المصرف الصناعي، ثم - اعتبارًا من (١٩٥٦م) - المؤسسة الاقتصادية) كانت قليلة الأهمية. فلقد وصل حجم التوظيفات الوطنية من ١٣٪ من الناتج الوطني عام (١٩٥٢م) إلى ١٦٪ عام (١٩٦٠م)، وكانت حصة التوظيفات العامة التي أمنت أساسًا هذه الزيادة، قد صارت من ١٢٪ إلى ٣٥٪.

إنّ زيادة التوظيفات في هذا الإطار تستند أساسًا إلى العون الخارجي وخصوصًا الغربي، أما التوفير المحلي الخاص فهو يرفض سياسة التصنيع، ويبلغ به الأمر إلى توظيف ٥٠ مليون جنيه مصري سنويًا في الإنشاءات الإسكانية.

أما العون الخارجي فلم يكسب وزناً في مصر إلا خلال هذا العقد، لقد كان مجهولاً عملياً تحت النظام القديم، الذي ظل يكتفي بتشجيع الرساميل الأجنبية الخاصة. وكان ذلك العون يومها يتلخص في بضعة ملايين من الجنيهات المصرية في السنة (بمعدل ١٠ ملايين) موزعة على فائض زراعي تقدمه الولايات المتحدة من جهة، وعلى سلع تجهيز من جهة أخرى، يقدم ثلثها الإمبرياليون الغربيون، وخصوصاً الألمان الغربيون (كروب مثلاً)، ويقدم الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوروبا الشرقية الباقي (أقل من ثلث حجم المساعدات التي تلقتها مصر من ١٩٥٢م - ١٩٦٠م).

لذلك فإن ميزانية الدولة لم تكن تستطيع إذ ذاك أن تساهم بصورة جدية في تمويل المشاريع الصناعية الكبرى. فجهاز الدولة البيروقراطي الضخم، والموروث عن النظام السابق، قد نما وتدعم، اعتباراً من (١٩٥٢م) بشكل منتظم (وخصوصاً في المجالات القمعية)، وكان يتلع الجانب الرئيسي من الميزانية.

بل يبدو أن مساهمة الدولة في المشاريع الصناعية قد تدنت، بحيث لم تستطع إطلاقاً أن تتجاوز هذا الرقم المتواضع جداً: ١٥ مليون جنيه بين عامي (١٩٥٢م) و(١٩٥٦م). وجاء تأميم قناة السويس عام (١٩٥٦م) في الوقت المناسب ليزيد هذه المساهمة فارتفعت حينها إلى ٣٥ مليوناً.

وبعد قوانين (١٩٦١م) كثر الحديث عن التخطيط والتنمية ومضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات.

ووضعت الخطة الخمسية آنذاك وفي ذهن واضعيها أحلام كثيرة: معدل نمو يرتفع إلى ٧٪، بل تجعل هدفها التمويل المحلي الكامل

لنمو ابتداءً من (١٩٦٥م)، وتحقيق فائض قدره (٤٠) مليون جنيه عند حلول ذلك التاريخ.

وهكذا كان المخطّطون يتوقعون - على الورق طبعًا - إيقاف الاستيراد أولاً، ثمّ زيادة في الصادرات ثانيًا، وخصوصًا إلى الدول، الزبائن الجديدة في العالم العربي وإفريقيا، وأخيرًا تقشُّفًا إداريًا يوفر الكثير ممّا يضيع في الصرف على الأجهزة الحكوميّة الضخمة.

وقد أظهرت الوقائع أن كل هذه أوهام وأضغاث أحلام؛ فبدل التقشف الإداري المزعوم شوهدت زيادة مذهلة في النفقات العامّة. من (٥٠٠) مليون في (١٩٦٠م) إلى (١٢٠٠) مليون في (١٩٦٦م)، وضوعف عدد الموظفين مرتين ونصفًا! أمّا العجز العامّ الذي سببه هذا النمو فقد تحول من أقل من (٧٠) مليونًا إلى (٣٥٠) مليونًا. والأسباب الرئيسيّة لهذا العجز هي - من جهة - التوسع الدائم في النفقات العسكرية والأمن، ومن جهة أخرى، التبذير الإفرادي الفوضوي للثروة الوطنيّة.

في مثل هذه الأوضاع لم يزل اللجوء إلى التمويل الخارجي، بل تضاعف عشر مرات، فقد انتقلت المعونة الخارجية من (١٠) ملايين تقريبًا خلال السنوات السابقة إلى أكثر من (١٠٠) مليون جنيه في عام (١٩٦٤م).

واعتبارًا من (١٩٦١م) أصبح الاتحاد السوفيتي والبلدان الشرقيّة الأخرى هي التي تقدم الجانب الأساسي في هذه المعونة (أكثر من ثلثي الحجم الكلي).

أما الباقي فتقدمه الولايات المتحدة بصورة خاصّة، على شكل فائض زراعي.

وعلى هذا قد ازداد الدّين الخارجي إلى أن أصبح عشية العدوان الإسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧م غير محتمل إطلاقاً: حوالي (٥٠٠) مليون جنيه (أي ما يعادل صادرات سنتين).

أما الاستيرادات التي كان يفترض أن تتوقف وفقاً للخطة، فقد انتقلت من (٢٥٠) مليوناً إلى (٤٠٠) مليون جنيه، فقد جعل استيراد المنتجات المصنوعة يتزايد، وهذا ما يشكل مصدر فشل للنظام، لأنّ سياسة الحكومة الاقتصادية كانت قد التزمت علانية أن تحقق اكتفاء البلد الذاتي من المنتجات المصنوعة.

هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من زيادة ما يستورد من كميات القمح تحت تأثير ما سماه بعضهم «حالة من المجاعة مستورة». كما أنّ اللجوء إلى التضخم المالي قد تجاوز بعد الآن (٧٥) مليون جنيه في السنة، فأصبح أعلى ثلاث مرات ممّا كان عليه عشية انطلاق الخطة.

وبعد ذلك كله تحمّلت جماهير الشعب عبء زيادة الأسعار بنسبة ٣٠٪ خلال سنتين.

في ظل هذه الشروط، لم يكن النظام يستطيع حتّى أن يعطي بداية حلّ لمشكلة اليد العاملة الفائضة، لذلك فإنّ البطالة قد زادت<sup>(١)</sup>.

على أنّنا إذا غضضنا الطرف عن الأرقام وما تدل عليه، وما يمكن أن يثار من جدل حولها بين الأنصار والخصوم، فهناك شيء لا يُنكره أحد ولا يحاول فيه، وهو شعور كل الطبقات بالضائقة الاقتصادية التي أخذت بخناقهم، وتصاعد موجة الغلاء التي شملت الحاجيات والضروريات،

(١) الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠م ص ٢٢٦ - ٢٣٢.

فضلاً عن الكماليّات وإقبال الناس على الاستهلاك والإسراف في الإنفاق، حيث لم يعودوا يأمنون على مستقبل المشروعات الخاصّة التي يُنمّون عن طريقها مدخراتهم إلى غير ذلك من الظواهر التي يلمسها كافة الناس، بل يعيشونها.

ولقد قال محمّد حسنين هيكل في حديثه إلى مجلّة «الصيد» البيروتية: «إنّ عبد الناصر كان من آماله أن تزول من مصر طبقة الخدم، وعمال التراحيل، ولكن الاشتراكيّة الناصرية لم تستطع أن تحقّق هذا ولا ذاك، بل أصبحت مصر - في عهدها الاشتراكي - أكبر بلد يورد خدماً للأقطار العربيّة الرأسماليّة، ومثلها أو يليها سوريا الثوريّة الاشتراكيّة أيضاً. ومعنى هذا: أنّ المواطن - أو المواطنة - في هذين البلدين لم يجد عملاً أفضل من الهجرة والاعتراب للخدمة في بيوت الأثرياء»<sup>(١)</sup>!

### الطبقة الجديدة:

سيقول الاشتراكيّون الثوريّون في معرض المباهاة والافتخار:

إنّنا قضينا على «تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل»، وأقمنا مقامه «تحالف قوى الشعب العامل». ولكن الذي يهمننا هو النتائج، فما الذي سيستفيده الشعب العامل إن أزيلت طبقة قديمة مستغلة، وحلّت محلها طبقة مستغلة جديدة، لعلها أعتى من سابقتها وأظلم وأطغى؟

إنّ الظالم ظالم مهما يكن اسم صاحبه وعنوانه، ولن يخفف من الظلم أن يقتصره ظالم صغير بدل ظالم كبير، أو مستغل جديد، مكان مستغل قديم. أو أن يكون الظلم الجديد باسم الثوريّة والاشتراكيّة، بعد

(١) انظر: مجلة الصيد البيروتية في يونية (حزيران) ١٩٧١م.

أن كان الظلم القديم باسم الديمقراطية والحرية الاقتصادية، ولنقرأ بعض ما كشفت عنه الأحداث بعد نكسة (١٩٦٧م) وتغيير (١٩٧١م):

### ٣٠ غرفة نوم إيطالية لضابط واحد:

نشرت جريدة «الأنوار» الموالية للقاهرة (بيروت - ٨ سبتمبر ١٩٦٧م) التقرير الإخباري التالي:

«القاهرة - من سعيد فريحة:

وكان الاستغلال في الماضي مقتصرًا على «قالب الجبن»، الذي هو عبارة عن مصاريف سرية، وعمليات استيراد، ووظائف في الشركات والمؤسسات المؤممة، وشقق أنيقة تابعة للحراسة، وغير ذلك من مصادر الانتفاع التي تطبق عليها «شلة الجرذان» من وراء ظهر المشير، بكثير من الجرأة والطمأنينة.

مفروشات: مثال ذلك أن أحد «الجرذان»، استورد في يوم من الأيام وباسم المشير، وبدون علمه طبعًا، ثلاثين غرفة نوم من إيطاليا، وكانت المفروشات كلها من نوع «اللاكييه المذهب» النادر.

وقام بشراء هذه المفروشات الثمينة من إيطاليا تاجر معروف ما لبث أن استلمها هو نفسه في مصر.

وأسماء وهمية: ومثل آخر: إن مئات السيارات كانت تخرج من «مصنع نصر» بأسماء وهمية. والأمثلة الكبيرة، ورأس الشلة واحد، هو السيد علي شفيق المدير السابق لمكتب المشير عامر، وقد اعتقل في جملة من اعتقل أخيرًا. وكان السيد علي شفيق قد أقصِي عن منصبه بعد افتضاح اللعبة، ولم يحاكم مراعاةً لشعور المشير.



الطبقة الخاصة: ومع الأيام، اتَّسع نطاق الاستغلال وتعدّدت أساليبه وأهدافه، وتضخّمت منافعه، حتّى صارت هناك طبقة خاصّة من الضباط حلت محل طبقة ما قبل الثورة. وتسلّلت هذه الطبقة، أكثر ما تسلّلت، إلى المناصب الإداريّة والوظائف الحكوميّة والمراكز الدبلوماسية في الخارج. وكان مكتب المشير يرعى هذه الطبقة، كما كان صاحب القلب الطيب يغدق عليها الكثير من حبه وعطفه وحمايته.

شروق شمس: واسم آخر من الأسماء التي لمعت في ظل عطف المشير، هو السيد شمس بدران وزير الحربية السابق، والمعتقل في الحركة الأخيرة.

لقد كان السيد بدران مديرًا لمكتب المشير للشؤون العسكرية. وكان كعلي شفيق، نافذاً ومسيطرًا، ثمّ طغى عليه في مجال النفوذ والسيطرة حتّى تمكن من إقصائه بالتهمة التي بقيت بدون حساب ولا عتاب، وفي العام الماضي، حيث شُكّلت وزارة صدقي سليمان تولى شمس بدران وزارة الحربية بطلب من المشير وبإلحاح شديد منه.

وبقيت الطبقة هي الطبقة، بل ازدادت شأنًا وخطورة حتّى أصبح التعيين في المراكز الحساسة وقفًا عليها، لا على الأكفاء والمستحقين من خارجها.

وكان بعد ذلك أن استعدت مصر لمواجهة العدوان بهذه الطبقة وبوزير حريبتها شمس بدران، وبقائد قوّاتها الجويّة صدقي محمود، وبقائد قوات الصاعقة جلال الهريدي، وبقائد أسطولها الفريق سليمان عزت».

### جنرالات ثوريون بدفاتر شيكات ضخمة:

وكتبت جريدة «الأنوار» نقلًا عن وكالة نوفوستي السوفيتية في ١٤ سبتمبر (١٩٦٧م) تقول: «استغلال النفوذ: وتغيرت كليًا علاقة الكثير من الضباط بالخدمة في القوات المسلحة نفسها، وكانوا يستغلون نفوذهم من أجل تحسين أوضاعهم الخاصة؛ فكثير من الجنرالات والضباط الكبار الذين يخرجون من الجيش بعد انتهاء مدة خدمتهم كانوا يتسلمون مراكز رفيعة في جهاز الدولة والصناعة، وما أكثر ما كانت الحكومة تتوجه إلى الجيش بنداء لمساعدتها في إعادة النظام في هذه المؤسسة الحكومية أو تلك. وتحول انتقال الملكيات العسكرية من الجيش إلى جهاز الدولة والاقتصاد بمرور الزمن إلى تقليد دائم. لقد كانوا في المراكز الجديدة يتمتعون بإمكانيات كبيرة لتحسين أوضاعهم الخاصة. إن هؤلاء الجنرالات والضباط أصبحوا يملكون دفاتر شيكات وحسابات في البنوك. وهناك حوادث تشير إلى أنه فُتحت لهم حسابات في البنوك الأجنبية حيث كانت توضع عملة أجنبية، وظهر نوع من الضباط المالكين الذين كانوا يعملون في التجارة عوضًا عن تحضير الجنود والضباط عسكريًا. ومنذ سنتين بدأت بعض الصحف المصرية بالكتابة عن «بيروقراطية جديدة»، وكان المقصود هنا أولئك الضباط الذين استلموا مراكز رفيعة ورواتب في جهاز الدولة، وتكلم أحد محدثينا بمرارة عن هذه الطبقة الخاصة ووصفها بأنها من جنس خاص من الناس وضعت مصالحها الشخصية فوق مصالح الدولة».

البورجوازية العسكرية: «لقد انتشر في هذه الأيام، في الجمهورية العربية المتحدة، اصطلاح «البرجوازية العسكرية». وقد سبق أن كتبت عنها الصحف القاهرية، ولكن مثل هؤلاء الصحفيين الذين كانوا يتكلمون بصراحة عن رأيهم كانوا عرضة للفصل، حتى إن بعضهم قد



جُردوا من مناصبهم أو هُددوا بأشياء غير سارة أخرى؛ ذلك لأنَّ الجيش هو قائد الثورة ولا يجوز في أي حال من الأحوال التشهير به».

وبعد تغيير ١٥ مايو (١٩٧١م) نقرأ صورًا جديدة مذهلة عن الإثراء غير المشروع، عن طريق استغلال النفوذ، أو الاستناد إلى مراكز القوى في الجيش أو في السُّلطة الحكوميَّة أو الشعبيَّة.

في صحيفة «أخبار اليوم» في ٢٩ مايو (١٩٧١م) نطالع هذه العناوين:  
«٦ مليون جنيه كان يحصل عليها الاتحاد الاشتراكي سنويًا، ولا توجد ميزانية!»

#### الإيرادات:

|                      |                |
|----------------------|----------------|
| اشتراكات ٨ مليون عضو | ١,٥ مليون جنيه |
| دور النشر والهيئات   | ٣٨٠ ألف جنيه   |
| فصول الخدمات         | ٩٣٠ ألف جنيه   |
| تبرعات الجماهير      | ٤٢٠ ألف جنيه   |
| إعانات الحكومة       | ٣,٢ مليون جنيه |

#### المصروفات:

٢٥٠ جنيهًا - بدل طبيعة عمل لأمانة المحافظة.

١٥ جنيهًا - بدل طبيعة عمل لأمين القسم.

٢٧ جنيهًا - بدل طبيعة عمل لأمين مساعد المحافظة.

٣٥٠ جنيهًا - بدل طبيعة عمل للأمين العام للمحافظة.

١٦٥ جنيهًا - مصاريف سيارة خاصَّة - شهريًا - لكل أمين ومساعدته.

## وتقول الصحيفة:

«كشفت التحقيقات التي تجريها النيابة العامة مع أعضاء التنظيم السري بالاتحاد الاشتراكي عن وجود اختلاسات ومخالفات مالية خطيرة، فأحد الأعضاء حوّل (٢٥) ألف جنيه باسم زوجته، وآخر حوّل خمسة آلاف جنيه باسمه، وثالث أمر بصرف شيك بألف جنيه لاستقبال سيادته!»

وتذكر الصحيفة «أن أعضاء التنظيم كانوا يسافرون إلى الخارج بلا حساب، وأن وفداً أجنبياً دعي، وهو مكوّن من أربعين عضواً، فعُيّن لمرافقته (١٦٠)»!

وهكذا يبدو أنّ العدالة والفرص المتكافئة لجميع المواطنين لم تكن إلّا وهمّاً، وأن كل ما حدث محو طبقة لتحل مكانها أخرى، لعلها أطغى من سابقتها.

ويكتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي الكاتب الاشتراكي المعروف وغيره بالأخبار عدة مقالات نارية يفضحون بها الطبقة الجديدة ويعرّونها بعد تسّرها بالحكم والسلطان.

## التأميم والعمال:

وسيقول الاشتراكيون الثوريون أيضاً: إنّنا «أمّنا» كثيراً من المصانع والمؤسّسات الكبرى التي كان يملكها الرأسماليون المستغلون، ونقلنا ملكيتها إلى الشعب، لصالح الطبقات العاملة، التي أصبحت - بفضل التأميم - تعمل في ملكها، بعد أن كانت تعمل أجيرة عند فرد أو شركة خاصّة، هي التي تملك المصنع أو المؤسسة.



وهكذا يُبرز الثوريون العرب التأميم نظريًا بصورة برّاقة مغرية، فهو عبارة عن انتقال المشاريع الصناعيّة والتجاريّة من ملكية الأفراد والشركات الخاصّة إلى ملكية الشعب، فهل هذا صحيح؟

إن هذا يكون صحيحًا لو صحّ القول بأنّ خزينة الدولة هي ملك الشعب، ولكن هذا لا يمنع الأفراد أحيانًا من أن يتضوّروا جوعًا في حين أن خزينة الدولة تعجّ بالأموال؛ فالفرد لا يملك جزءًا من خزينة الدولة، في حين تتصرف في الخزينة الحكومات التي يحق لها وحدها - في النظم السياسيّة غير المستندة على انتخابات عامّة، وعلى مراقبة النفقات والواردات من مجالس منتخبة - أن تنفق أموال الخزينة حسبما تريد: على حماية النظام مثلاً، بإنشاء دوائر المباحث والأمن المتنوعة، أو على تقوية الجيوش، أو على الدعاية، أو على شؤون أخرى: كتعميم التليفزيون والراديو لإسماع الناس صوت الدعاية الحكوميّة وإلهائهم بها عمّا يحتاجون إليه ويشعرون به.

فالتأميم لا يؤدي إلى انتقال ملكية المشروع من مالكة الخاص إلى العمال، بل إلى مالك آخر هو الدولة، وعمليًا إلى القائمين على الدولة. أما شروط العمل وأجور العمال وغير ذلك من الشؤون فلا علاقة لها بالتأميم وعدمه. إن هذه الشروط تتأثر عمليًا بالتشريع التقدمي الذي يستهدف تحقيق العدل الاجتماعي، وهذا التشريع يمكن تطبيقه سواء أكانت المشاريع مؤمّمة وملكًا للدولة أو غير مؤمّمة وملكًا للأفراد، لا فرق في ذلك.

هذا من الوجهة النظرية، أما من الوجهة العمليّة فإن أوضاع العمال وحقوقهم أفضل بكثير في المشاريع الخاصّة منها في المشاريع الحكوميّة المؤمّمة.

فالعامل في المشاريع الخاصّة، يقف - بواسطة النقابة - موقف الند لند أمام ربّ العمل. إنّ النقابات تناقش رب العمل في كل ما يتعلق بالعمل، مناقشة جدية مبنية على دراسة دقيقة، وتضطره للتسليم بحقوق العامل ومطالبه، إما بالإقناع أو بالتحكيم، أو باستعمال سلاحها الأقوى وهو الإضراب، والعمال بمجموعهم قوّة سياسيّة كبرى تؤثر تأثيراً قوياً في دفع التشريع إلى الناحية التقدميّة.

أما في المشاريع المؤممة، فربّ العمل هو الدولة. وإذا كانت الحكومة غير منبثقة عن انتخابات حرّة ضمن نظام ديمقراطي ودستوري صحيح، فمن الهزء والسخرية أن يقال بأن النقابة نذ للحكومة التي هي رب العمل! إنّ الدولة في هذه الحالة - وهي رب العمل - تقرر ما تشاء بخصوص شروط العمل، وأجور العمال، وليس لهؤلاء أن يعترضوا؛ فذلك يعتبر إخلالاً بالنظام العام، وتحدياً لسلطة الدولة الاشتراكيّة... وهكذا؛ فالسلاح الأقوى الذي تملكه النقابات - وهو الإضراب - مشلول، والنقابات نفسها لا يمكن أن تكون حرة في نظام اشتراكي؛ إذ لا بدّ للدولة من أن تشرف على تكوينها وتوجيهها.

وبكلمة واحدة: إنّ النقابات الممثلة للعمال تصل إلى أوج قوتها في نظام المشاريع الخاصة، وتفقد قوتها وتأثيرها في نظام التأميم، لتصبح آلة في يد النظام السياسي القائم؛ لأنّ الدولة الاشتراكيّة غير المنبثقة عن انتخابات عامّة، لا بدّ لها من أن تتولى مباشرة تنظيم الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، والمالك للمشاريع - وهو الدولة - يصبح آنئذٍ صاحب السيادة الفعلية، الذي لا يقبل مساومة ولا مناقشة مع العمال. لنفرض أنّه برّ بالعمال عملاً بعقيدته الاشتراكيّة، ولكن الظروف الماليّة



والاقتصادية، وضرورات إنشاء المشاريع وتمويلها وتوسيعها، تضطره لأن يطلب من العمال التضحية بأجورهم وبساعات عملهم وبشروطها، وليس لهم إلا الطاعة والإذعان. ولنفترض أيضًا أن الدولة الاشتراكية عمدت إلى زيادة أجور العمال مع تخفيض ساعات العمل وغير ذلك من التدابير، حبًا لاكتساب تأييدهم ومناصرتهم، إن نفقات الإنتاج تزيد آنذ، ممَّا يستدعي زيادة الأسعار، ولكن زيادة الأسعار غير مستحبة؛ لأنها تفقد الدولة تأييد المستهلكين، وهم الكثرة الكبرى، ولا بدَّ للدولة الاشتراكية من أن تتجنبها، فمَن يدفع إذن خسائر الإنتاج؟ إنه مجموع الشعب عن طريق الضرائب. وهكذا فالشعب يتناول باليد الواحدة ثمَّ يعطي ما تناوله باليد الأخرى. و«مكاسب العمال» تصبح عبارة عن وهم تتبدَّد آثاره بعد قليل، وهذا سبب انخفاض مستوى المعيشة عمومًا في الدول الاشتراكية، فيما عدا طبقات الحكوميين من رجال الحزب.

ولم يكن وضع العمال في المشاريع الحكومية في أيِّ بلد من بلاد العالم ممتازًا حتَّى ولا مساويًا لوضعهم في المشاريع الخاصَّة. إنَّ أعلى مستوى لحقوق العمال ولأجورهم وبالتالي لمستوى معيشتهم هو في أمريكا الشماليَّة وسويسرا، وفي البلاد التي تمارس حرية النشاط الاقتصادي وتعتمد على الأفراد والشركات الخاصَّة لتأمين رفاهية البلاد بزيادة الإنتاج<sup>(١)</sup>.

### أطعموا الشعب شعارات!

الشيء الوحيد الذي نجح فيه الاشتراكيُّون الثوريُّون هو «الشعارات»! لقد نجحوا في إسقاط الواجهات والشعارات الليبراليَّة

(١) انظر: الديمقراطية التقدمية والاشتراكية الثورية للدكتور عدنان الأتاسي ص ١٦٩ - ١٧٢، نشر دار الفكر الحر، بيروت، ط ١، ١٩٦٥م.

الديمقراطية، وأحلوا محلها شعارات الاشتراكية اليسارية: الثورة، والتغيير الثوري، والحل الثوري، والتفكير الثوري، والسلوك الثوري، ومجتمع الكفاية والعدل، ومجتمع الإنتاج والخدمات، ومجتمع العمال والفلاحين، وملكية الشعب، وحماية الشعب، والتقدمية والتحررية والجماهيرية وتذويب الفوارق بين الطبقات، وبناء التقدم ومحاربة التخلف، إلخ.

إلى غير ذلك من الشعارات الضخمة الفخمة، التي أصبحت فنًا يجيده اليساريون ويتدارسونه ويتوارثونه، وصار له بينهم «سوق» رائجة كثيرًا ما تقوم فيها «المزايدات» والمنافسات، فتبلغ «حمى الشعارات» منتهاها.

فإن كان للاشتراكيين من حكام العرب شيء يفخرون بتحقيقه فهو هذه «الثروة» من الشعارات!

ولكن من سوء حظهم، أن الشعارات لا تعمر البلاد من خراب، ولا تكسو العباد من عري، أو تطعمهم من جوع، أو تؤمنهم من خوف!

من سوء حظهم أن الشعارات لا تُصرف في «بنك» ولا تُشترى بها سلعة ولا يُنال بها مطلب، ولا يُطرد بها عدو من أرض احتلها بالسيف.

ولقد صدق «خروشوف» - الرئيس السوفييتي المعزول - حين صرح في هنغاريا في شهر ديسمبر سنة (١٩٦٤م) قائلاً، بأسلوبه الساخر: «إذا لم نعد الشعب بشيء أفضل من «الثورة» فإنهم سيحْكُون رؤوسهم ويقولون: أليس من الأفضل لنا أن نحصل على «الجولاش». إذا لم نطعم الشعب غير الشعارات الثورية، فإنهم قد يصغون اليوم، وقد



يصغون غداً، وقد يصغون بعد غد، ولكنهم في اليوم الرابع سيقولون، «اذهب إلى الجحيم»<sup>(١)</sup>.

وفي خطاب ألقاه في جلسة مجلس السوفييت الأعلى قال: «إن غايته الأولى هي تأمين الرفاهية للشعب، وإن تزويد الشعب بحاجاته يجب أن يأتي قبل العقائديات والنظريات»<sup>(٢)</sup>!

وقبل ذلك سئل إمامهم «لينين» عن الاشتراكية فقال: «الاشتراكية هي تعميم الكهرباء في روسيا»!

\* \* \*

(١) الأوبزرفر ٢١ ديسمبر ١٩٦٤م، عن النكسة والخطأ لأديب نصُور ص ٨٨، نشر دار الكاتب العربي، بيروت.

(٢) جريدة الحياة البيروتية ١٤ يوليو ١٩٦٤م.

## الاشتراكية الثورية وتحرير فلسطين

«بعد كارثة فلسطين حدثت الانقلابات العسكرية في كثير من البلدان العربيّة، وكان المفروض أن يتولى هذا الحكم العسكري إنقاذ فلسطين إلا أنّ الذي حدث هو غير ذلك. فإن قضية فلسطين في زمن الحكم العسكري قد تعقّدت أكثر من ذي قبل، وأنّ العرب قد بعدوا عن حقهم أضعاف ما كانوا بعيدين عنه في عهود الحكم المدني، وأنّ قضية فلسطين قد تضاعفت في عقول العرب ونفوسهم. ولم يعد الجيل الجديد الذي نشأ في فترة الحكم العسكري يعبأ بفلسطين أو يعيشها كما كان يعيشها الجيل الذي قبله. والفرق بين العهدين العسكري والمدني هو أنّ الحكم المدني كان يستحي أن يعلن عن عجزه في قضية فلسطين، وكان لا يعلن عجزه حتّى لا يفت في عضد الجيل الجديد بأساً في نفوس الشعب. بينما الحكم العسكري قد أعلن عن عجزه في إنقاذ فلسطين. ألم يعلن كبير الحكّام العسكريين العرب أنّه ليس هناك مخطّط أو تصميم من أجل فلسطين، وأنّه ليس بالإمكان - على الأقل في الوقت الحاضر - إنقاذ فلسطين؟ فإذا كان الحاكم العسكري القوي الذي يحكم ثلاثين مليوناً من العرب يقول هذا القول فما بالك بالدول الصغيرة؟

إذا كان الحكم العسكري في بلاد العرب لم ينقذ فلسطين ولا هو في طريق إنقاذها، فما هو المبرر في استمراره إذا قبلنا مبدئيًا وجوده؟ وهو قد قام مستندًا إلى هذه الدعوة، دعوة استرداد فلسطين من أيدي الغاصبين؟

وما دام الحال كذلك فإنه لم يبق سبب من أجل تنازل الشعب عن حريته وديمقراطيته. لقد ضحّى الشعب بحريته، وأجاز النظام العسكري بعض الشيء من أجل فلسطين، وهو لا يريد أن يضيع فلسطين وحريته في آن واحد؛ لذلك فإنّ الشعب السوري قد أصبح يحن حنينًا عنيفًا إلى حياة الديمقراطية، وإن لم يعمد إلى الوسائل الصعبة لاسترداد حريته<sup>(١)</sup>.

كان هذا هو الجو السائد في قضية فلسطين حتى الشهور الأولى من سنة (١٩٦٧م)، وفجأة - ولأسباب لا مجال لذكرها الآن - تكهرب الجو، وأصاب القوم الحمى التي تصيب الثوريين كثيرًا، فإذا العضلات تعرض، والمؤتمرات تعقد، والتصريحات النارية تلقى، والتهديدات بالقاهر والظافر وبأقوى قوّة ضاربة في الشرق الأوسط وبتأديب إسرائيل ومن وراء إسرائيل!

وكتبت جريدة «الجمهورية» القاهرية في ٢١ مايو (١٩٦٧م) تقول بكل ثقة: «في ساعات قليلة يمكن أن تُسحق إسرائيل، بغير استخدام كافة أسلحتنا في المعركة»!

وفي ٢ يونيو (١٩٦٧م) - أي قبل الكارثة بثلاثة أيام - كتب هيكल يقول: «مهما يكن وبدون محاولة لاستباق الحوادث، فإنّ إسرائيل مقبلة على عملية انكسار تكاد تكون محقّقة، سواء من الداخل أو من الخارج»!

(١) من بيان للأستاذ جلال السيد أحد مؤسسي حزب البعث، ثم أحد كبار المنسحبين منه بعد ذلك. (دمشق - أيلول ١٩٦٥م).

وقال مسؤول كبير في مصر لوزير الحربية «شمس بدران» قبيل العدوان:

- اسمع يا شمس، هل وضعت في حسابك احتمال تدخل الأسطول السادس؟

- طبعًا.

- يعني إذا تدخل حاتعمل إيه؟

- اطمئن، أول طلقة يطلقها أبططه<sup>(١)</sup>!

وانطلقت الأناشيد الحماسية تقول فيما تقول: ومدفعنا يتحدى القدر!

أي لا يكتفي بتحدي مدرعات إسرائيل في البر، وطائراتها في الجو، بل يتحدى فوق ذلك كله القدر!

وجاء الخامس من حزيران (يونيو) (١٩٦٧م)، فلم يجد الشعب العربي وراء الجعجعة طحنًا، ولم ير وراء الزئير ليثًا! وتبخّرت كل التهديدات والتصريحات، وتبدّدت كل الأمانى والأحلام، وبات العرب والمسلمون في العالم كله ناكسي الرؤوس، دامعي العيون، من ذلّ الهزيمة، وعار الفرار!

ولقد كانت في الواقع أكثر من هزيمة، إنها نكبة، إنها كارثة، إنها انهيار، وأشد ما يؤلم الكريم في هذه الكارثة، أنّها جاءت بعد ذلك الجو الهادر الزائر الصاحب الذي وصفنا بعض ملامحه، وجاءت بعد تسعة عشر عامًا في التأهب ليوم الثأر، وغسل العار.

ولكن - والأسى يمزق قلوبنا - لم تغسل لطفة العار القديمة في جبيننا - بل أضفنا إليها لطفة جديدة.

(١) عن جريدة الأنوار البيروتية في ٨/٩/١٩٦٧م.



لقد كانت الخسائر جسيمة ومفجعة لدى العرب، بقدر ما كان الكسب كثيرًا وهائلًا لدى إسرائيل، وهو كسب جاءها وردًا بلا شك يعوقه، وشهدًا بلا نحل يمنعه.

يقدر الرئيس المصري الراحل خسائر الجانب المصري وحده بعد المعركة وإن شئت قل بعد الانسحاب بما يأتي:

١٠,٠٠٠ جندي قتلى.

١,٥٠٠ ضابط قتلى.

٥,٠٠٠ جندي أسرى.

٥٠٠ ضابط أسرى.

٨٠٪ من معدات القوات المسلحة.

ويقول: كنا مكشوفين أمام العدو، جبهة القتال مكشوفة، ما كنش عندنا خط دفاعي غرب القنال، والمدن مكشوفة، ما كنش عندنا طيارات خالص، بنجابه بها طيران العدو لو أراد أن يعتدي على مدنا بعد الكارثة التي حلت بالطيران!

**الثوريون يحملون تبعه هزيمة ١٩٦٧م:**

**من المسؤول عن هذه الهزيمة المروعة!**

إنَّ المسؤول - في الدرجة الأولى - هو الأنظمة الثوريّة العربيّة، التي قادت المعركة وأجّجت نارها، وخاضتها بجيوش فرّغتها من «الروح» وشعوب حطّمت فيها القيم، كيف لا وقد رأينا الثوريين مزّقوا الوحدة،

وطاردوا الأخوة، ووأدوا الحرية، ونشروا الميوعة، وقهروا الإيمان، وبلبلوا الفكر، وعطلوا العقل، واكتفوا بالتهويل والشعارات!

ولست أنا الذي أقول هذا، بل يقوله كثير من الثوريين بعد أن هزّتهم النكبة أو النكسة هزًّا - إلى حين - جعلهم يعترفون بكثير من الحق، ويحتجون على كثير من الباطل، باطل الثوريين أنفسهم.

لقد قال عبد الناصر عن نفسه في خطاب التنحي المشهور في ٩ يونيو (١٩٦٧م): إنه المسؤول عمّا حلَّ بمصر من دمار وعار. وعلى أساس هذا قرّر التخلي عن المسؤولية.

وكتب هيكل وجنبلاط وصلاح البيطار وغيرهم من الثوريين يكشفون بصراحة عن قصور الثورة العربية وعجزها عن القيام بواجبها في المعركة المصيرية. وسنعود إلى كتاباتهم حين نبحث عن أسباب الهزيمة.

### القوى اليسارية تحمّل البعث السوري تبعه الهزيمة:

النظام الوحيد الذي استقبل الهزيمة بصفقة وتبجح وعدم اكتراث، وفقدان أي شعور بالمسؤولية، هو نظام حكم البعث السوري، الذي أعلن أنّ إسرائيل لم تنتصر، وأنّ عدوانها قد فشل؛ لأنّها كانت تريد إسقاط الأنظمة الثورية التقدمية، ولم تفعل! فلا هزيمة إذن للعرب، ولا نصر لإسرائيل!

ولكن كل القوى - حتّى اليسارية نفسها - ردّت على هذا المنطق الأعوج السفيف، وحملت عار الهزيمة النكراء، وتسليم الجولان بغير قتال، وإعلان سقوط القنيطرة قبل أن تسقط.

في عام (١٩٦٨م) أصدر القوميون العرب بياناً قالوا فيه:



«منذ اليوم الأوّل للهزيمة العسكرية بدأت أوساط الحكم تعلن أنّ الهدف الأساسي للعدوان هو إسقاط نظام الحكم الثوري في دمشق. ومن هذه الفرضية الهزيلة وصل الحكم إلى سلسلة من القناعات أهمها:

١ - ما دام القصد الأساسي هو إسقاط نظام الحكم في سوريا، فإنّ العدوان قد فشل في تحقيق مراميه، وبالتالي فإنّ ما قدمه البعث لهذه الأمة يتمثل في مقدرته على الحفاظ على نفسه. بهذا المعنى فإنّه قد حقق انتصارًا ضخمًا.

٢ - ما دام القصد إسقاط البعث الحاكم، فإنّ أيّ محاولة تستهدف إذابة البعث في مجموعه هي خطوة إلى الخلف تُرضي إسرائيل. من السخافة أن نناقش هذا المنطق، فهو يدحض نفسه بنفسه، ويظهر ما يخفيه من مقاصد وتحليلات ذاتيّة.

غير أنّ المواطن لا يستطيع إلّا أن يتساءل بسخرية: أفلا تخاف إسرائيل أكثر لو كان الحكم أكثر تقدميّة وأكثر ثوريّة<sup>(١)</sup>؟ هل يزعج إسرائيل أن يكون الحكم في سوريا بعيدًا عن الجماهير أم موثوقًا منها؟ والشعب قريبًا من الحكم ملتفًا حوله أم بعيدًا عنه يناصبه العداء؟ إنّنا نعتقد أنّ إسرائيل تعلم حقيقة الهوة التي تفصل بين هذا الحكم والجماهير، ونعتقد أنّ إسرائيل لا تكره حكمًا ضعيفًا معزولًا.

### واقع سوريا المحزن:

«ووجدت الفئات التقدمية نفسها وجهًا لوجه مع واقع سوريا المحزن، سوريا التي يعلّق عليها العرب الآمال الكبار في محو آثار العدوان وتصفية الوجود الصهيوني والتصدي للاستعمار:

(١) أقول: بل ستزداد اطمئنًا وأمنًا، بما عندها من معرفة عميقة وخبرة طويلة بالأنظمة التقدمية الثورية!

١ - شعب مزقته الأحقاد وأكلته التكتلات الطائفية والعنصرية التي غذاها البعث عند استلامه السلطة عام (١٩٦٣م) حتى أصبحت اليوم ركيزة أساسية من مرتكزات حكمه، إنَّ شعبًا يمثل هذه الصورة من التمزق يصعب عليه أن يواجه تحديات بمستوى التحديات التي تواجه شعبنا العربي؛ فالشرط الأساسي لأيّ عملية مجابهة خارجية هي انصهار وطني، وحدة وطنيّة جامعة، اندماج قومي كامل، لا يستثني من هذه الوحدة إلا عملاء الاستعمار وأذناؤه.

٢ - جماهير بعيدة، بل مبعدة، عن الاشتراك جديًا في تقرير مصيرها وممارسة حريّتها بعيدًا عن تسلط الأجهزة وحزب الوصاية والقهر.

٣ - مؤسّسة عسكرية نجح البعث في تمزيق انضباطها، وضرب الكفاءة الفتية لقياداتها، لقد تمزّقت الحجب الواهية والمفاهيم البالية التي تسترّ بها كل من أخفى تأمره وتقاعسه عن الشعب. وعلمتنا فضائح قادة الطيران وفضائح سقوط القنيطرة والجبهة السورية، أن لا سرّ عسكري إلا تحت ظل قيادة عسكرية موثوقة، والثقة لن تعود ما دام الحساب لم يقع، والجبناء والخونة لم يلقوا جزاءً عادلاً بعد. إنَّ الإصرار إعلاميًا على أنَّ مأساة يوم ٥ (حزيران) هي عملية انسحاب، لا يجدي في إقناع الناس أنَّ ما رأوه لم يكن هزيمة نكراء أصيب بها جيشنا، والإصرار على إنكار الهزيمة لا يساعد أبدًا على إعادة الثقة إلى المواطنين الذين عاشوا الهزيمة بمرارة قاتلة».

وبمناسبة ذكرى الجلاء في سوريا أصدرت قيادة البعث القومية بيانًا في بيروت - ١٧ إبريل (١٩٦٨م):

## القيادة القوميّة تطلب محاكمة البعثيين القطريين:

«إن قُوى الشعب المناضلة في القطر العربي السوري لن تكون قادرة على الإسهام الفعّال بإزالة آثار العدوان ومجابهة إسرائيل في ظل الحكّام الحاليين طالما أنّهم لم يحاربوا وقت الحرب، بل هربوا من المعركة، وتخلّوا عن الدفاع عن أرض الوطن لحماية حكمهم الثوري الراهن، وطالما أنّهم ما انفكوا إلى يومنا هذا يُسرّحون ضباط الجيش ويُرهّبون الشعب ويفتتون قواه الوطنيّة، ويُغذّون النعرات الطائفية، ويلاحقون المناضلين الأحرار، ويزجّون بالألوف منهم في السجون والمعتقلات، ويمارسون معهم أبشع وسائل التنكيل والتعذيب، فكل ذلك يجري على أيديهم خلال الوقت الذي نحن أحوج ما نكون فيه إلى الجندي العادي، فضلاً عن الضابط المدرّب، وإلى تكتيل كل القوى وتعبئتها لا تفتيتها وضربها، وإلى إطلاق فعالية الجماهير النضالية، لا كبثها وإرهابها. ومن هنا فإنّ النضال في سبيل الخلاص من هؤلاء الحكّام هو في حقيقته جزء من النضال في سبيل الحرّيّة والديمقراطيّة الشعبيّة، ولتحقيق خطوات وحدوية مماثلة كميثاق ١٧ (نيسان)، وبعيدة عن أساليب المزايدة وأغراض الكسب الدعائي الرخيص. وليكن شعارنا في هذه المرحلة:

١ - محاكمة المسؤولين عن هزيمة «حزيران» المنكرة، وعن تسليم القنيطرة والجبهة السورية الحصينة بلا قتال.

٢ - إطلاق حرية العمل الشعبي، وإلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية وأساليب الاعتقال الكيفي، ووسائل التعذيب والإرهاب، ومنع تدخل المخابرات العسكرية في شؤون المواطنين، وإقامة ديمقراطيّة شعبيّة حقّة.

٣ - إعادة الضباط المسرّحين إلى الجيش، وجعل الجيش جيشاً وطنياً قادراً على مواجهة مسؤولياته الوطنية والقومية، وتقوية انضباطه وتدريبه ورفع مستواه الفني.

٤ - تحقيق الوحدة الوطنية في ظل الجبهة القومية الشعبية، وتعبئة قوى الشعب تعبئة كاملة، لمحو عار الهزيمة ومجابهة خطر إسرائيل والاستعمار الجديد».

وأصدرت «الجبهة الوطنية للقوى التقدمية»<sup>(١)</sup> في سوريا في ١٥ مايو (١٩٦٨م) ميثاقاً وطنياً جاء فيه: «إنّ السياسة التي اتّبعها الحكم السوري تجاه قضية فلسطين، وبخاصة قبيل الحرب، كانت مثلاً صارخاً على الأسباب المدمّرة في مواجهتها. فلقد كان التعارض كاملاً بين الشعارات التي طرحها هذا الحكم في مباشرة حرب التحرير، وفي الحرب الشعبية، وبين طبيعة هذا الحكم وعزلته عن الشعب وبُعدّه عن أيّ إعداد فعلي وحقيقي، إنّ ذلك الحكم كان يستنفر ويتحرّش الحرب ولكنّه بموازاة ذلك ماذا كانت إعداداته لمواجهة احتمالات اندلاع الحرب؟

مزيد من عمليات تصفية الكفاءات العسكرية، وإضعاف الروح القتالية للجيش، والتسريحات الجماعية للضباط، بدلاً من حشد الطاقات والكفاءات والقوى لمواجهة العدو.

(١) تشكلت هذه الجبهة في سوريا في شتاء ١٩٦٨م، من الكتل السياسية التالية:

١ - الحزب العربي الاشتراكي الديمقراطي (جماعة أكرم الحوراني).

٢ - الاتحاد الاشتراكي العربي.

٣ - حركة القوميين العرب.

ثم انضمت إليهم كتلة قيادة البعث القومية (أنصار أمين الحافظ). ثم لم تلبث أن انفرطت.



الإصرار على التسلط والتفرد في الحكم والرفض لإقامة أي شكل من أشكال الوحدة الوطنية لتعبئة طاقات الشعب للصمود والكفاح.

وهكذا كان الشعب ممزقاً ومقهوراً عند نشوب الحرب، وكانت سوريا أشبه بجهة مشلولة ومفتوحة أمام قوات العدو. واكتفى الجيش بالقيام بمناوشات محدودة على الحدود بواسطة بعض القطعات العسكرية الاحتياطية. ثم ما لبث أن انسحب تاركاً الحدود بغية «حماية الثورة»، عند أول هجوم من القوة العسكرية الإسرائيلية.

إنّ هذا الحكم مسؤول عن هزيمة سوريا على الأقل، وعن سقوط جبهتها في يد الأعداء من غير قتال جدي، وعن إبقاء سوريا على الحالة التي نراها من التمزق والعجز.

إنّ لهزيمة (حزيران) عواملها البعيدة المتعلقة ببنیان الحياة العربيّة وهيكلها، والتي يمكن تلخيصها بعاملين رئيسيين هما التخلف والتجزئة. إلّا أن لهذه الهزيمة أسبابها المباشرة في نقاط القصور والفساد والضعف في بنیان الأنظمة العربيّة الثوريّة أو المسمّاة بالثوريّة.

إنّ المعركة التي نشبت لم يكن يعوزها - من الجانب العربي - العتاد والسلاح، ولم يعوزها استعداد جماهير الشعب العربي كله للكفاح والتضحية، وإنّما أعوزتها القيادات القادرة على توحيد القوى وتعبئة الطاقات، وأعوزتها الخطة الصحيحة في المواجهة والعمل والاستراتيجية الواضحة.

إنّ الثغرات الأساسية والمباشرة، التي نفذت منها الهزيمة، كانت في نقائص النظم العربيّة التي تصدّت للمواجهة ومساوئها. إنّ تخاذل القيادات العسكرية البيروقراطية وترهلها وفسادها، وإنّ إبعاد



الجماهير عن المشاركة الجدية وعزلها عن تقرير مصايرها وعن فرض إرادتها على النظم، كل ذلك جاء ليقرّر الهزيمة ويوقع النكسة».

وهكذا تتحمّل الأنظمة الثوريّة الاشتراكيّة مسؤوليّة الهزيمة الكبرى التي قصمت ظهر العرب، وحتت رؤوسهم وأذلت أعناقهم منذ (١٩٦٧م) حتّى اليوم.

ورغم مضي أكثر من أربع سنوات على الهزيمة، فإنّ الموقف يزداد سوءاً. إسرائيل تتصرف في كل الأراضي التي احتلتها تصرّف المقيم فيها أبداً، تبني مستوطنات في الجولان، وتقوم بحفريات وتغييرات متواصلة تغيّر بها معالم القدس العربيّة الإسلاميّة، وتحول عشرات الألوف من سكان غزة، عن مساكنهم إلى سيناء، وتبني مستعمرات ومساكن في الأراضي العربيّة المحتلة.

ونحن ما زلنا نحلم بحل سلمي يأتي عفواً صفواً، يردّ إلينا بجرة قلم، ما احتله العدو بحدّ السيف. وكل أملنا وعملنا وتفكيرنا - معشر الثوريّين العرب - هو طرد إسرائيل من المناطق الجديدة التي احتلتها، أي إزالة آثار عدوان (١٩٦٧م)، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في ٤ يونيو (١٩٦٧م).

معنى هذا أنّ حوالي ٢٠ سنة من عمر الأمّة العربيّة قد ضاعت كلها هباءً. فقد قضتها في التأهّب والاستعداد منذ هزيمة (١٩٤٨م)، ثمّ تبخر هذا كله في ستة أيام أو ست ساعات في (١٩٦٧م)!

\*\*\*



## فشلهم في ميدان الأخلاق

لم يقتصر فشل الاشتراكيين الثوريين على الجوانب المادية، بل كان فشلهم أكبر في الجانب المعنوي، جانب القيم والفضائل التي بحياتها تحيا الأمة، وبموتها نموت.

وإذا أصيب القوم في أخلاقهم فأقم عليهم مأتمًا وعويلا<sup>(١)</sup>!

لقد هاجموا الدين الصحيح، ودعاهه الحقيقيين، وحاولوا أن يكونوا مكان «الإنسان المسلم» العريق «الإنسان العربي» الجديد، الذي يؤمن بأن قيم المجتمع البائد - حتى الله سبحانه والأديان كلها - دُمى محنطة في متاحف التاريخ، كما كتب ذلك بعضهم بصريح العبارة.

أرادوا أن يذيبوا الحواجز بين الفتى والفتاة في الرحلات المزدوجة ومعسكرات الشباب المختلطة، وغيرها؛ فالروح الاشتراكية الثورية التقدمية لا تقبل مفاهيم وتقاليد عمرها أربعة عشر قرنًا.

لقد زعزعوا من قيمة الأخلاق في نفوس الأجيال الناشئة، وقدموا لهم الأغذية السامة من أدب «سارتر» و«كامي»، ومن أفكار الماديين الجدليين، ومن قصص المنحليين الإباحيين، وأصبح «أدب الجنس» أو

(١) من شعر أحمد شوقي، كما في أحمد شوقي الأعمال الشعرية الكاملة (١/١٨٣).

«أدب الفراش» كما سمّاه المرحوم العقاد هو الأدب السائد الرائج في ظل الثوريين!

ولا غرو أن يصبح إحسان عبد القدوس ويوسف السباعي ولىلى بعلبكي وغادة السمان ونزار قباني وأمثالهم هم أساتذة الجيل، كما أنّ روايات «لا أنام» و«الطريق المسدود» و«نحن لا نزرع الشوك» و«أيام معه» وما شابهها هي السلعة النافقة في سوق الأدب العربي، في عهد التقديميّة الثوريّة! في حين تُمنع معظم الكتب الإسلاميّة عن كافة البلاد الاشتراكيّة، حتّى قال رئيس اتحاد الناشرين في بيروت: إنّ الكتب الجنسيّة الآن من أروج الكتب في البلاد العربيّة، وهي - والمعاجم اللغوية - لا تُمنع كالكتب الأخرى.

وقد انعكس هذا الفساد الخلقي العام على الجيش والقوات المسلحة، وخصوصاً على القادة والضباط فيها.

ويكفي هنا أن نذكر مثلاً على تغلغل هذا الفساد، ونفوذه من الجلد إلى اللحم والعظم. وذلك هو موقف قادة الطيران بمصر في ليلة ٥ يونيو (حزيران) (١٩٦٧م). فقد كانت هناك تنبيهات من أكثر من جهة، وتحذيرات من أكثر من مصدر، تومئ إلى توقّع هجوم من إسرائيل في يوم ٥ يونيو ذاته، ويساعد على هذا التوقع سخونة الجو السياسي والعسكري، وارتفاع حرارته إلى حدّ بعيد، على إثر المؤتمرات والتصريحات النارية!

وفي هذه الظروف يأبى قادة الطيران إلّا أن يقيموا حفلاً راقصاً، يشربون فيه ويطربون، ويتراقصون ويتمايلون، حتّى مطلع الفجر، بدلاً من أن يبيتوا لربهم سُجّداً وقياماً خلف متاريسهم، يقولون: ربنا اصرف عنا عذاب جهنم، و«ميراج» إسرائيل!



وكان ما كان من ضرب المطارات وتحطيم الطيران، والقوم يغطون في نوم عميق بعد سهرهم الطويل!

ولقد كشفت «نكستهم» في (١٩٦٧م) كثيرًا من الفضائح والمخازي التي يندى لها جبين الكريم، ويضيق بها صدر الحليم.

ومن هذه المخازي: قضايا «الجواسيس اليهود» الذين تسلّلوا في أكثر من بلد عربي ثوري إلى مجالس الصدارة، ومراكز القيادة، تحت أسماء إسلاميّة مزوّرة، واستطاعوا أن يُمسوا ويُصبحوا ندامى ومسامرين لكثير من الشخصيات المرموقة عسكريّة ومدنيّة، وأن يحصلوا من ورائها على أعمق الأسرار العسكريّة والسياسيّة، ليطيروها إلى «إسرائيل» وهم في أمان واطمئنان؛ لأنهم في حماية فلان وفي كنف علان من القادة والضباط العظام!

إنّ قصة «إيلي كوهين» في سوريا، واليهودي الذي زعم أنّه تاجر خيل في مصر، والآخر الذي ادّعى أنّه تاجر أسلحة تركي، وخلع على نفسه اسم «أنور بك» وغيرهم - ممّا كشف بعضه، ولم يزل بعضه الآخر سرًّا مجهولًا ستظل من القصص العالميّة المدهشة والمثيرة في تاريخ التجسس المفعم بالمغامرات.

لماذا نجح هؤلاء الجواسيس؟ نجحوا عن طريق الفساد الخُلقي، فما وجدوه منه استغلوه ووسّعوه، وما لم يجدوه حاولوا أن يخلقوه ويغذّوه. إنّ أعظم فحّين أو شبكتين للjasوس هما: الخمر والمرأة! وعن طريقهما يُصطاد كبار المسؤولين من حملة أسرار الدولة والقوات المسلحة!

ففي ساعة «الخمار» و«النشوة» و«الانسجام» يظهر المخبوء ويتكشف المستور، ثمّ عندما تتوافر الثقة بالنديم الأنيس، والمسامر الجليس،

والصديق المخلص المتجرد! تصبح الأسرار كلها بين يديه، ولا يسعى هو إليها، بل تسعى صاغرةً إليه!

إنَّ هذه المخازي تزيد المسلم إيمانًا بعظمة الشرع الإسلامي، ويقينًا بحكمة الله، وكمال منهجه الذي حرَّم الزنى وقال فيه: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وحرَّم الخمر والميسر وجعلهما: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠]، وسمَّى الخمر «أم الخبائث»<sup>(١)</sup>!

إنَّ هذا التحريم لم يكن عبثًا - تعالى الله عن ذلك - ولم يكن انتقامًا من البشر، ولا تضيقًا عليهم، بل كان ضروريًا لتربية «الشخصية» المتماسكة أمام الإغراء وأمام الشهوات، الشخصية التي تتصرف بإرادة العقل، لا باندفاع الغريزة، الشخصية التي تراقب الله في كل تصرف، أو نية تصرف، بحيث تزن أقوالها وأفعالها ورغباتها كلها بميزان «التقوى» وتستحضر «الآخرة» في كل ما تفعله أو تريد أن تفعله، يستوي في ذلك: الشؤون الشخصية والاجتماعية.

إنَّ الذي يتفطر له القلب حقًا أن «الشخصية المسلمة» لم يعد لها معالم أو ملامح تميزها أو تشخصها عند هؤلاء القوم الثوريين الذين ينتسبون إلى الإسلام، ويعلنون أنهم مسلمون.

فالمسلم واليهودي في ميزان هؤلاء الناس سيان، لا يُعرف هذا من ذاك، ولا يتميز أحدهما عن الآخر في فكر أو عبادة أو خلق أو سلوك.

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٣٦٦٧)، والدارقطني في الأشربة (٤٦١٠)، وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٦٠٤/٤): لا يصح. وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٣٤٤)، عن عبد الله بن عمرو.



لقد دُمِّرت الشخصية المسلمة ومُحيت معالمها بحيث لم يبق أي فرق يعرف به «كوهين» الإسرائيلي من «كمال أمين ثابت» العربي المسلم، كلاهما يفكر بعقلية علمانية تجهل الإسلام، كلاهما يجهل الصلاة ولا يعرف بيت الله. كلاهما يشرب ويسكر، كلاهما يراقص ويزني، فأى علامة فارقة بين كمال وكوهين؟!

وهذا أسوأ ما دلّت عليه قضايا أولئك الجواسيس.

أما جواسيسنا فماذا عملوا؟ ماذا عملت أجهزة مخابراتنا التي كنا نفخر بأنّها أقيمت على أسس علميّة، وبمستوى رفيع؟

لقد كتب «هيكل» يبيّن أنّهم اتخذوا وسائل اليهود من المال والجنس، فغرقوا في الوسائل، ونسوا الغاية، أي غرقوا في لجة المال والجنس ولم يكشفوا أسرار العدو.

ويقول «هيكل» في أهرام يوم ٢٠ أكتوبر (١٩٦٧م):

«إن بعض أجهزة المخابرات العربيّة شغلت نفسها بالداخل، طلباً للسلطة، ولم تعط العناية الكافية للناحية الأخرى من خط النار.

ثم إن بعض أجهزة المخابرات العربيّة في محاولاتها لاستعمال بعض وسائل العدو - وبينها المال والجنس مثلاً - خلطت كما يبدو الآن بين الوسائل والغايات، أي أنّها توقّفت عند الوسائل في عدد من المرات، وغرقت فيها، ولم تستطع مقاومة الغواية والإغراء، وتجاوزها إلى تحقيق الهدف».

وإنّا لنقف عند هذا الكلام الدقيق الناعم - نعومة الحرير - في تصوير فساد دولة المخابرات ذات الإمكانيات الضخمة، وغرقها في المال - أي



السرقه - والجنس - أي الزنى - ومن وراء ذلك الخمر والمخدرات وما يتبعها!

فهذا الكلام يبّر استعمال وسائل اليهوديّة، ولو كانت ضدّ الدين والخُلُق والشرف، إنّ اليهودي لا يمتنع أن يبيع عرضه في سبيل مصلحة مادية. فهل نفعل نحن ذلك؟

هل يقبل ديننا أو مروءتنا أو تقاليدنا أن نجعل من بناتنا أدوات نستخدمها في كشف الأسرار أو اصطياد الجواسيس بأيّ ثمن؟ ولو كان الغرق في الوحل والنجاسة؟

إنّ أخلاق أمّتنا ترفض «الميكافيلية»، ترفض الوسيلة القذرة إلى الغاية الشريفة، وتأبى إلّا الطريق النظيف للهدف الشريف، تأبى الوصول إلى الحق بطريق الباطل، تأبى بناء جامع من أموال الربا، فإنّ الله طيب لا يقبل إلّا طيباً!

إننا لسنا تلاميذ لإسرائيل حتّى نتعلّم منها، ونتخرّج على أيديها، ونستعمل أساليبها بدون تحفظ، ولو كانت امرأة وكأساً.

إنّ ديننا ومروءتنا وأخلاقنا تفرض علينا النظافة غايةً ووسيلةً، وإلّا كان عملنا تخريباً لأجهزتنا، وإفساداً لرجالنا، والله لا يصلح عمل المفسدين.

ولقد كشفت محاكمات قادة الجيش والطيران والمخابرات بعد النكسة كثيراً من المآسي والفضائح التي لم تكن تخطر ببال أحد حتّى قال رئيس المحكمة التي حوكم أمامها شمس بدران وصلاح نصر وغيرهما، وهو السيد حسين الشافعي - بعد أن وقف على كثير من

البلاوي المستورة - قال في طيبة وتوَجُّع -: إذا كان هذا كله يحدث في الداخل، فنحن نستحق أكثر ممَّا وقع!

والعجب الَّذي لا ينقضي أنَّ النكبة المريعة المروعة لم تكف في ردع المنحرفين عن انحرافهم، ولا في زجر غيرهم عن اتباع سبيلهم، فما كادت تحدث تصفيات مايو (١٩٧١م) حتَّى وجدنا ألوانًا أخرى من الفساد والتزوير والطغيان والإثراء الحرام، وسوء الأخلاق، يحميها كلها طبقة مستبدَّة من دعاة الثوريَّة والاشتراكيَّة والناصرية، قُدِّموا هم أيضًا إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى!

كتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي في جريدة الأخبار يوم ١٩ مايو (١٩٧١) يقول:

«لم يعد الموقف صالحًا للصمت بعد...».

«وإذا كانت قد مرَّت علينا أيام كان فيها الصمت هو الموقف الوحيد الأبّي والشجاع، فالصمت الآن ذنب؛ لأننا نخوض معركة مصير ضد كل قوى الظلام، ضد الاحتلال الأجنبي والاحتلال الداخلي، بكل ما تملك تلك القُوى مجتمعة من ضراوة وشراسة وهمجية...».

«إنَّ قُوى الاحتلال الأجنبي تحتل جزءًا عزيزًا من أرضنا العربيَّة ولا بدَّ لنا من تحرير هذه الأرض، وتطهير وجه الوطن الَّذي شوَّهته الهزيمة، وطريق الخلاص منها واضح».

«أما قُوى الاحتلال الداخلي، فقد جثمت على صدورنا كالكابوس، وتسَلَّلت إلى مواقع السُّلطة، وأفسدت أعدادًا من المواطنين بالرشوة وخلق المصالح ودمَّرت كثيرًا من الضمائر، ووضعت موازين جديدة

للخير والشر؛ فالمواطن الصالح عندها هو العميل الذي يتقن فنون التجسس على الآخرين والإيقاع بالأصدقاء والتسلل بأجهزة التسجيل إلى مكامن الأسرار، كانوا دائماً هناك في أي مكان، حتّى في المخادع!»  
«كوّنوا جماعة سرية تحكم مصر، واصطنعوا لها دولة بالدعاة والمضحكين والغواني المرفهين».

«أعضاء هذه الجماعة هم وحدهم الذين لهم حق تولي المسؤوليات، وهم فوق القانون».

«يبتزون وينهبون ويتسلطون باسم الثورة وباسم الاشتراكية وتحوّل الثروات العامّة إلى ثروات خاصّة، يملكونها هم وحدهم».

«السلبي عندهم هو مَنْ يرفض أن يقتات بالعفونة، هو مَنْ يقف شامخاً أمام تزيفهم، هو مَنْ يأبى أن يتجسّس وأن ينحني وأن ينافق وأن يُسلم في شرف كلمته، هو مَنْ يشعر أنّ من حقه أن يُحترم وأن يقضي الحياة شريفاً، هو مَنْ يأبى أن يبيع المسيح ليهودا الجديد ولو بجمال من الفضة!».

«الإيجابي عندهم هو مَنْ ينشط إلى التزيف، ومَنْ يضلّل باسمهم، ومَنْ ينشر المصائد في طرقات الناس. هو مَنْ يردّد في كل مكان أنّهم هم قادة الاشتراكية، هم لا سواهم».

«فلاحتجاج على مبادئهم وإرهابهم وأساليبهم هو الرفض للاشتراكية، هو الثورة المضادة، هو تصفية الثورة، وهو تصفية للاشتراكية!».

«ولهذا فلا جزاء لمن يعترض إلّا أن يُهدر أو يُنتهك، فإذا لم يستطيعوا فليتآمروا عليه وليشعلوا الفتنة وليحرقوا قلب مصر!».



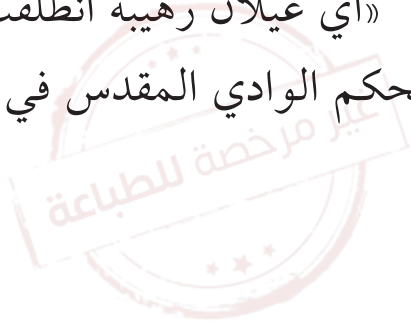
«إنَّ هذا الاحتلال الداخلي لأشدَّ خطرًا من الاحتلال الخارجي، لأننا نعرف الاحتلال الخارجي ونعرف الطريق إلى التحرير منه، ونعرف أن من يحتلنا هم الأعداء».

«أما الاحتلال الداخلي فقد تسلَّل إلينا كما يتسلَّل الذئب في ثياب الجدة العجوز ليأكل الصغار الآمنين. لقد تسلَّلوا إلينا تحت شعار الثورة والاشتراكية، وحماية الناصرية».

«هم الثورة وهم الاشتراكية وهم الوطن، والذي يرفض هذه الخديعة المثيرة للغثيان ليس إلاَّ عدوًّا للثورة والاشتراكية والوطن؛ ويجب أن تُدبَّر له المكائد والمؤامرات».

«أي غيلان رهيبة انطلقت علينا! أية زواحف بلا منطق تسلَّلت إلينا لتحكم الوادي المقدس في عصر انتصار الإنسان»!

\* \* \*



## لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية

والآن يحق لنا، بل يجب علينا، أن نوجّه هذا السؤال المنطقي، الذي وجّهناه من قبل إلى الليبرالية الديمقراطية، وهو: لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية؟ لماذا باءت بالخيبة المريرة في كافة المعتركات التي خاضتها رغم ما كان تحت يديها من إمكانيات هائلة لم تتوافر لغيرها؟

لماذا فشلت في تحقيق الوحدة؟

لماذا فشلت في تحقيق الحرية؟

لماذا فشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية؟

لماذا فشلت في تحقيق النمو والتقدم؟

لماذا فشلت في حرب (١٩٦٧م)؟

لماذا فشلت في إشاعة القيم والقضايا الخلقية؟

لماذا فشلت في هذا كله وفي غيره من مجالات الحياة العربية؟

أكان هذا الفشل كله اعتباطاً ومصادفة بحيث لا يخضع لقانون «السببية» ومبدأ «العلة والمعلول»؟



أم كان ذلك كله أمراً عارضاً، تحكّمت فيه الظروف والملابسات وليس لشيء كامن في أصول الاشتراكية الثوريّة، وفي طبيعة تركيبها العضوي؟

أم كان هذا الفشل المرّكب نتيجة منطقيّة وحتميّة لمقدمات الثوريّة الاشتراكيّة أو الاشتراكية الثوريّة؟ هل كان الخطأ هنا خطأ تصرفات أم خطأ اتجاه؟ هذا ما نرجو أن نفصّله في هذا الفصل إن شاء الله.

\* \* \*



## لماذا فشل الثوريون الاشتراكيون في تحقيق الوحدة؟

لقد فشل الاشتراكيون الثوريون في تحقيق الوحدة العربية الشاملة أو الجزئية<sup>(١)</sup>، بل في تحقيق الوحدة الوطنية في أقطارهم فما سرُّ ذلك، إنَّ قَدَّمنا حسن الظن وافترضنا صدقهم في الرغبة فيها، وإخلاصهم في الدعوة إليها، وهو ما يشكُّ ويشكِّك فيه كثير من العارفين؟

**سرُّ ذلك:**

إنَّ الوحدة لا تتم بين شعبين أو بلدين إلَّا إذا توافرت جملة شروط:

١ - أن يكون بينهما هدف مشترك يريدان تحقيقه معًا. وهذا لا يخالف فيه أحد، ولهذا قال الثوريون: وحدة الهدف قبل وحدة الصف.

٢ - أن يتَّفَق الطرفان على المنهج، على الطريق الذي يسلكانه لتحقيق الهدف.

٣ - أن يسود الشعبين شعور عام قوي مشترك بوجوب الوحدة وضرورتها لكل من البلدين.

(١) أما اتحاد الجمهوريات العربية المقترح، فليس في الواقع وحدة ولا اتحادًا، إنَّه - كما قال الرئيس السادات نفسه - مجرد اتفاق تعاقدي حسب تفسير أساتذة القانون الدستوري، ومع هذا فلا تزال التجربة على الورق حتى كتابة هذه السطور.

٤ - أن تتوافر عند كل منهما ثقة متبادلة بالطرف الآخر، ويحسن ظنه فيه.

(أ) أما الهدف المشترك الذي أراد التقدميون أن يلتقي عليه العرب جميعاً، فهو «الاشتراكية الثورية» وهذا هدف يبعد جداً أن يتفق عليه العرب في المغرب والمشرق، وهو بطبيعته هدف يُفَرِّق ولا يُجَمِّع؛ لأنّه يقوم على فلسفة الصراع، ولهذا سينقسم العرب بإزائه حتماً. وهذا ما كان.

على أن الذين اتفقوا في هذا الهدف لم يكونوا بينهم وحدة، كما رأينا حتّى دولتا الحزب الواحد، المتجاورتان.

الهدف الواحد المشترك حقاً هو الإسلام، الذي جمع هذه الأمة من قبل. وكانت طرائق قديماً، فجعل منها أمة واحدة، كانت خير أمة أخرجت للناس.

(ب) على أن وحدة الهدف وحدها لا تكفي ما لم تصحبها وتتممها وحدة أخرى هي وحدة المنهج، وحدة الطريق.

قد يتفق فريق من الناس على غاية واحدة، ولكن يتخذون للوصول إليها مناهج عدة، وسبلاً شتى.

ولهذا نجد الاشتراكيين مختلفين في مناهجهم وطرائقهم، ما بين متّخذ طريق الروس، وبين متّبع سبيل الصين، وبين مقتف أثر يوغوسلافيا، ومن ناهج نهج كاسترو، وكذلك يختلفون في سياستهم الخارجية ما بين مؤالٍ لبكين أو دائرٍ في فلك موسكو، وآخر لا يفرط في حبال الغرب. وكل حزب بما لديهم فرحون.

أما من اتَّخذوا الطريق الإسلامي، والمنهج المحمَّدي، فهم أولى الناس أن يلتقوا في بدايته وفي وسطه وفي نهايته. وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

حتى من انحرف عن هذا الصراط، نستطيع أن نحاكمه إلى مبادئه، وأن نردّه إلى أصوله من الكتاب والسنة: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

(ج) أما الشعور العام القوي بضرورة الوحدة وأهميتها فهو أمر لازم، فقد تكون مقوّمات الوحدة وأسبابها قائمة، ولكن لا يشعر جمهور الناس بضرورتها وفائدتها، بل قد يؤثرون عليها حياة الانفصال أو العزلة، وذلك إذا توجس الناس من وراء الوحدة شرًّا، كأن يتحقّق بوساطتها انتصار لحزب مبغوض، أو زعيم مكروه، أو نظام لا يواليه الشعب إلاّ كرهًا؛ فالوحدة عندئذٍ شر يخافه الناس، لا خير يرجونه ويحرصون عليه، ويسعون إليه، وهذا هو ما يجعل الشعوب مجفلة من الوحدة بين الثوريين بعضهم وبعض؛ لأنّ اتحادهم لا يكون إلاّ عليها، إذ هو للأسف اتحاد حكام وأنظمة تريد أن يسند بعضها بعضًا ضدّ أيّ حركة تمرّد أو مقاومة من الداخل، وليس هو اتحاد شعوب وأوطان في سبيل الهدف الواحد والمصير الواحد.

(د) ولا يكفي هذا كله، حتّى يكون هناك قدر كافٍ من الثقة المتبادلة بين الذين ينشدون الوحدة فيما بينهم. إذ لا يتصور أن تقوم وحدة بين أناس يتّهم بعضهم بعضًا بالخيانة أو العمالة للإمبريالية الغربية من

طرف، أو للإمبريالية الشيوعية الشرقية من طرف آخر. والعودة إلى الإسلام الحقيقي المستقل المتميز، هي التي توفر جو الثقة، وتزرع بين جميع المؤمنين به التفاهم وحسن الظن.

فأصبح كل شعب مُنيّ بحكم هؤلاء التقدميين مقسّمًا - حسب تصنيفهم الحتمي - إلى رجعيين وثوريين، ويمينيين ويساريين، ومحافظين وتحرريين.

وليس عجبًا أن تفشل الوحدة العربية على أيدي هؤلاء الثوريين والاشتراكيين اليساريين، فهذا هو المنطقي والطبيعي، ولو نجحت لكان هذا هو العجب العجاب.

ذلك أنّ هؤلاء قد حطّموا «الوحدة الوطنية» بين أبناء الشعوب التي يحكمونها، نتيجة حتمية للإرهاب والاضطهاد الذي يمارسونه ضد المعارضين لحكمهم وما أكثرهم! ونتيجة لما أثاروه من أحقاد بين فئات الشعب، وفقًا لما تعلّموه من فلسفة «الصراع الطبقي» الماركسيّة المخزّبة، باعتبارها جزءًا من دينه.

وأصبح مجتمعنا الذي توارث الإخاء والمحبة - باعتبارهما جزءًا من دينه - يشك بعضه في بعض، ويخاف بعضه من بعض، ويتربّص فريق منه بآخر، على أيدي الجلّادين والمُمزّقين من فلاسفة «الصراع» و«الحرب النفسيّة»!

فإذا كان هؤلاء قد حطّموا وحدة داخلية كانت قائمة بالفعل في أوطانهم، فكيف يُرجى أن تتحقّق على أيديهم وحدة عربية شاملة أو جزئية، وفاقد الشيء لا يعطيه؟!



### العالم يتقارب والعرب يتباعدون:

والعجيب أن يحدث هذا التمزق والانقسام وتقاذف التهم بين العرب بعضهم وبعض، إلى حدّ الاغتيال في السر<sup>(١)</sup> والاقتتال في العلانية<sup>(٢)</sup>، وقطع العلاقات السياسيّة، والحكم بالإعدام على المعارضين<sup>(٣)</sup>، على حين نجد الكتل المتعارضة في العالم، تحاول أن تقيم فيما بينها نوعاً من «التقارب» أو «التعايش» متطورة من موقف التصلّب والتشدد، إلى موقف التسامح والتنازل.

رأينا هذا التقارب يتم على الصعيد الديني، وعلى الصعيد السياسي معاً.

فعلى الصعيد الديني، رأينا التقارب الذي تمّ بين المسيحيّة واليهوديّة، برغم النزاع التاريخي الأصيل الطويل بينهما، وهو نزاع يضرب بجذوره إلى عشرين قرناً في التاريخ، أي أنّ عمره هو عمر المسيحيّة ذاتها، وهو نزاع جوهري، نزاع بين من يقولون: المسيح ابن الله، ومن يقولون: المسيح «ابن حرام».

ومع هذا كله حدث التقارب، وأصدر الفاتيكان وثيقته الشهيرة بتبرئة اليهود من دم المسيح!

(١) أقرب أمثله اغتيال الفريق حردان عبد الغفار التكريتي نائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع في حكم العراق البعثي، وقد اغتيل بالكويت.

(٢) أبرز أمثله الاقتتال بين الجيش الأردني والفدائيين، وإسرائيل على بُعد خطوات تدنس أعزّ المقدسات!

(٣) أقرب أمثله حكم البعث السوري على ميشيل عفلق وأمين الحافظ بالإعدام، وقد خفف بعد إلى ١٥ سنة.

ونسى اليهود - أو زعموا أنهم نسوا - المظالم الفادحة التي أنزلها بهم المسيحيون خلال القرون الطويلة.

وعلى الصعيد السياسي رأينا التقارب الذي تمّ بين المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي. وبين المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة.

رأينا روسيا الماركسيّة اللينينيّة تتطور من فكرة «الثورة العالمية» إلى «الحرب الباردة»، ومن الحرب الباردة إلى التنادي بفكرة «التعايش السلمي» التي بدت واضحة في عهد الرئيسين «خروشوف» و«كيندي»، ثمّ إلى التفاهم والتعاون والاتصال المباشر في عهد الزعماء الثلاثة «بودجورني» و«بريجنيف» و«كوسيجين» وعهد «جونسون» ف «نيكسون».

وأكثر من ذلك ما بدت بوادره هذه الأيام من «تقارب أمريكي صيني» ومن عزم الرئيس الأمريكي على زيارة بكين، وهو أمر كان بعيد الاحتمال في نظر الكثيرين، ولكنّه يوشك أن يقع، ويقلب الموازين الدوليّة رأسًا على عقب!

وها هي إنجلترا التي ظلّت دائماً جزيرة في مواجهة القارة الأوروبية، توشك أن تلحق بالقارة نفسها، بوصفها جزءاً لا يتجزأ منها، وتغدو عضواً في السوق الأوروبية المشتركة.

كل هذا التقارب والتفاهم والتعاون يحدث في العالم كله، من شرقه إلى غربه، في مجالات الدين والسياسة والاقتصاد، والعرب وحدهم يكفّر بعضهم ببعض، ويلعن بعضهم بعضاً، بل يقاتل بعضهم بعضاً، ببركات «الأيديولوجيات» المستوردة، والأفكار الدخيلة، التي جعلت

الشعب العربي الواحد، فريقين متصارعين - حتمًا - وفقًا للفكر الطبقي الذي تتبناه، وحمل بعضهم فكرة ضرورة قيام حرب عنيفة بين العربيين: عرب اليمن وعرب اليسار أو على الأصح: بينهم - معشر الثوريين - وبين سائر العرب، وهي حرب «لا تداني قسوتها قسوة الحرب الخارجية مع الأعداء الألداء»<sup>(١)</sup> بل اعتبر كل عربي ليس بثوري عدوًا سافرًا.

\* \* \*

(١) في سبيل البعث مشيل عفلق ص ٦٧، نشر دار الطليعة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٠م.

## ولماذا فشلوا في تحقيق الحرية؟

لقد فشلت الاشتراكية الثورية - التي حكمت عددًا من البلاد العربية - في تحقيق الوحدة بينها، فضلاً عن تحقيق الوحدة العربية العامة. وأضافت إلى ذلك فشلها في تحقيق الحُرِّيَّة للمواطنين، كما ثبت ذلك من اعترافهم بعد النكسة، ومن كشف بعض الثوريين لبعض إذا اختصموا، أو إذا جاء فريق منهم على أنقاض فريق.

ولكن لماذا فشلت الثورية هنا! أَلشَّيْءُ كامن في طبيعتها أم لظروف طارئة عليها!

يحاول بعض سدنة الحكم الثوري تفسير ذلك الفشل بأسباب خارجة عن طبيعته العقائدية (الأيديولوجيا) الثورية. مثل تسلُّط «مراكز القوى» في مصر، أو تسلُّط الجناح العسكري من حزب «البعث» في سوريا، ونحو ذلك من المبررات.

هذا ما حاول «هيكل» وغيره أن يقولوه في تسويغ ضروب الاستبداد والطغيان والإرهاب، التي أظهرتها الوقائع في مصر بعد هزيمة يونيو سنة (١٩٦٧م) - وبعد تغيير مايو (١٩٧١م).

بل هذا ما قاله عبد الناصر نفسه في خطابه بالقاهرة في ٢٣ نوفمبر



(١٩٦٧م): «شيء آخر في مجال التغيير، حساب الانحرافات في جهاز المخابرات الذي تكشّف، حصل أنّه انكشف انحرافات في جهاز المخابرات. فيه ناس طبعًا بيلقوا لوم هذه الانحرافات على النظام، أنا بدي أقول إنّ الانحرافات بتحصل في كثير من أجزاء العالم. المهم إن إحنا نلحق نفسنا ونبتّر هذه الانحرافات.

حصل في كثير من أجزاء العالم أمثلة، برضه جت لي جوابات إزاي إنت مكنتش عارف؟ إزاي الرئيس ما كنش يعرف بالجاري وبهذه الانحرافات؟ وأنا باقول النهاردة: إذا كانت الانحرافات حصلت في المخابرات، إذا كانت المخابرات هي المفروض إنّها تقول لي على الانحرافات اللي تحصل في البلد مكانش ناقص غير إنّني أعمل مخابرات على مخابرات وأعمل جهاز رقابة على المخابرات، وهكذا لا تنتهي.

ولكن أنا بقول إنّ اللي حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة، والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع في المستقبل إنّها تحكم ونسيت نفسها فانحرفت وموصلتش، قبل ما توصل للهدف اللي هو الحكم وجدت أنّه أسهل الانحرافات فانحرفت.

أنا أقول لكم بصراحة: أنا كنت أرى بعض مظاهر هذه الانحرافات قبل ٥ يونيو، ولكنّي لم أكن أتصور مداه، حاولت بكل ما أستطيع، نجحت أحيانًا ولم أر الحقيقة كلها في أحيان أخرى. وأنا فعلاً كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى.

وكان حديثي عن الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية لأن ده كان السبيل الوحيد إن إحنا نغطي على الانحرافات، وأنا من

تجربتي الماضية ناس بتخاف من إثارة أي شيء إما في مجلس الأمة وإما في الصحف.

ولهذا أنا أيضًا مرّة اتكلمت معاكم هنا على أساس إن إحنا في حاجة إلى مجتمع مفتوح. لكن طبعًا بتوع المخابرات كانت وسائل الإخفاء مباحة. بالنسبة لدولة المخابرات اللي وُجِدَت واللي تغلغت واللي انحرفت أنا باعتبار إن هذه الدولة سقطت».

وهذا ما حاوله أيضًا الدكتور منيف الرزاز «في التجربة المرة» يعني تجربة حكم «البعث» في سوريا وفشلها، ومثله الأستاذ صلاح البيطار في «بيانه» الذي أعلن فيه انسحابه من الحزب.

والحقيقة أنّ الأيديولوجيا الثوريّة الاشتراكيّة مناقضة للحرية بطبيعة تركيبها وتكوينها، والطغيان والاستبداد والإرهاب ثمرات حتميّة لغراس تعاليمها وأفكارها عن الحكم والمجتمع.

إنّما تتحقق الحرّيّة في ظل أيديولوجيا تؤمن بكرامة الإنسان كل إنسان، كالأيديولوجيا الإسلاميّة التي تعتبر الإنسان المخلوق المكلف الذي كرّمه الله وفضّله وجعله في الأرض خليفة، وسخر له ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه، وحمله أمانة التكليف وقال فيه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وتتحقق الحرّيّة في ظل أيديولوجيا تؤمن بأن الحرّيّة ولدت مع ولادة الإنسان، فهي حق طبيعي له، ليس من حق مخلوق مثله أن يسلبها منه، كائنًا ما كان مركزه الفكري أو السياسي أو المالي، وقديمًا قال عمر: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم

أحراراً»<sup>(١)</sup>؟! وقال علي بن أبي طالب: «لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حرّاً»<sup>(٢)</sup>.

وتتحقق الحرّية في ظل أيديولوجيا تربّي الشعب - كل الشعب - على أن يقول للمحسن: أحسنت، وللمسيء: أسأت. ولا يهاب أن يقول للظالم: يا ظالم. ولا تحجر على فرد أو فئة أن تنكر المنكر، وتقوّم العوج، وتعارض الفساد.

وما أعظم الأيديولوجيا الإسلامية التي تعلّم الناس كافة أن «الدين النصيحة»، وأنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة من فرائض الدين، وأن «التواصي بالحق» من أسباب النجاة من الخسران، وأن على المسلم أن يقول الحق وإن كان مُرّاً، لا يخاف في الله لومة لائم، وأنّ عليه أن يُغيّر المنكر بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

وتتحقق الحرّية في ظل أيديولوجيا تؤمن بالأخوة والمساواة بين البَشَرية فلا طبقية ولا امتياز، ولا تسلُّط من أحد على أحد.

لا توجد طبقة أعلى من طبقة، ولا امتياز لفئة على فئة، ولا لأسرة على أسرة، ولا لقلّة على كثرة، ولا لحاكم على محكوم، الجميع عبيد لربّ واحد، وأبناء لأب واحد، فلا معنى لأن يستعلي أو يتسلَّط بعضهم على بعض، ويتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله.

(١) فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم ص ١٩٥، نشر مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ. وحسن المحاضرة للسيوطي (٥٧٨/١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٢) أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٣٣٠، نشر دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م.



ولهذا يرتبط معنى الحرّية بمعنى الإخاء والمساواة. فمن لا يؤمن بهما وإنما يؤمن بصراع طبقي حتمي؛ أو يؤمن بامتياز فئة صغيرة من الناس على مجموع الأمة، أو يؤمن بأن مجموعة من أبناء الأمة يجب أن تُحرّم من الحرية، أو يؤمن بأن الحاكم فوق النقد، وأن «الطليعة» أو «النخبة» المؤيَّدة له فوق الشعب. فقد هدم الحرّية من أساسها.

فهل آمن الثوريون العرب بهذه المعاني؟ هل آمنوا بأن الكرامة والحرية والمساواة حقوق طبيعيّة لكل إنسان؟ لكل فرد ولكل مجموعة من أبناء الوطن؟

هل آمنوا بأن الحكم الثوري ليس فوق النقد، وأنّ الفئة الثوريّة ليست فوق الأمة، وأنّ الأمة يجب أن تكون فوق السُلطة، وأنّ الحقّ يجب أن يكون فوق القوة؟

هل يملك أحدهم من الشجاعة أن يقول ما قال أبو بكر: إن رأيتموني على حقّ فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فقوموني. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم<sup>(١)</sup>. أو ما قال عمر: من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقومني<sup>(٢)</sup>؟

هل آمنوا بأنّ من حقّ الشعب أن ينحّيه ليضع الزمام في يد غيرهم أم ينظرون إلى أنفسهم أنّهم قدر مقدور لا فكاك للأمة منه؟

لننظر ماذا يقولون لنعرف طبيعة الأيديولوجيا الثوريّة وحقيقة موقفها من الحرية.

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة ص ٢١٧.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في الزهد (٣٥٦٢٩).

## قال الرئيس عبد الناصر:

«لقد مهّدنا طريق الديمقراطية السليمة، من أجل أن تكون الحرّية للشعب كل الشعب، ولا حرّية لأعداء الشعب، من أجل أن تكون الحرّية الديمقراطية للشعب كله، لا للطبقة الرأسماليّة، ولا للطبقة الإقطاعيّة، ولا للرجعيّة»، إلخ

وهذا الشعار «لا حرّية لأعداء الشعب» هو أوّل معول لهدم الحرية، لأنّ كل من يعارض الحكّام الثوريّين ينعم عليه بلقب «عدو الشعب» دون تردد. وكل جماعة تقول للثوريّين: لا، أو حتى: لِمَ؟ تُجرّد من الوطنيّة والتقدميّة، ويخلع عليها خلعة «الرجعيّة»؛ فالرجعيّة وما مثلها كلمات مطّاطة يمكن أن يوصف بها كل إنسان، فردًا أو جماعة.

والاكتفاء بتهمّة الرجعيّة كرم عظيم، وتسامح كريم، من القادة الثوريّين، وإلّا فعندهم تهم الخيانة والعمالة والتعاون مع الاستعمار، وغيرها، ممّا امتلأت به الجعاب الثوريّة.

## ويقول الدكتور منيف الرزاز الأمين السابق لحزب البعث:

«إنّ الحرّية في الثورة الاشتراكيّة القوميّة ليست للإقطاعيين، وللرجعيّين، وللمتأمرين على الثورة». ويقول بعد ذلك: «الحرّية في الثورة لا تنحصر في نطاق الحرّيات الفرديّة، ولكن ألا يجب أن تكون هناك حرّيات «جماعيّة» للطبقات المستفيدة من الثورة»<sup>(١)</sup>؟!

فهذا هو مفهوم الحرّية عندهم، وهذا هو مجاله، إنّها ليست حرّية عامّة لكل الناس، بل للطبقات المستفيدة من الثورة، والطبقات الأخرى

(١) التجربة المرة ص ١٠٣، نشر دار غندور، لبنان، ط ١، ١٩٦٧م.



محكوم عليها سلفاً بالحرمان من حق الحرية. ومن هؤلاء؟ إنهم الإقطاعيون والرجعيون والمتآمرون على الثورة.

ومن هم الرجعيون؟ وما مدلول الرجعية؟ إنه مفهوم غامض مائع لا يُحدّد ولا يُضبط، ولكنه سائل رجراج يتسع لكل معارض للثورة من خلق الله.

ومثل الرجعيين المتآمرون، فكل معارض لفكر الثورة أو سياستها، أو الأشخاص الحاكمين، وانحرافاتهم يُدمغ بالتآمر، من الذين يملكون كل السلطات، فهم الذين يتهمون، وهم الذين يحققون، وهم الذين يحكمون، وهم الذين يُصدّقون على الحكم، وهم الذين ينفذون.

وحديث الثوريين العرب هنا ليس أكثر من ترديد لما قاله «لينين» و«ستالين» وغيرهما من الشيوعيين في مناسبات شتى.

يقول «لينين» عام (١٩٢٠م):

«نحن لا نستطيع أن نأخذ بآراء المخبولين والأغبياء الذين يطالبون بالحرية. فنحن في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، لا نستطيع أن نمّنع المواطنين حريتهم السياسيّة، خشية أن يستخدم أعداء الشيوعية هذه الحرية في القضاء علينا!»

وقال خليفته «ستالين» عام (١٩٣٨م):

«إنّ منح البرجوازيين (الطبقة الوسطى في المجتمع) الحريات العامّة، لا يعدو أن يكون سماحاً لهؤلاء البرجوازيين بالكيد لنا، والتآمر علينا، وتقويض نظامنا، ولهذا فإننا لا نمّنع الحرية إلّا للطبقة التي نحكم باسمها!»

وقبل ذلك بعام - أي سنة (١٩٣٧م) - قال:

«دعوني أوضح لكم بصراحة، إنَّ نظامنا الشيوعي لا يؤمن بالحرية الفردية، فالحرية الفردية تعني القضاء على الجماعية، وتعني الانحراف عن الماركسية. وهذا النوع من الحرية هو أخطر ما يهدد نظامنا».

وإذن ما معنى الحرية المنصوص عليها في الدستور السوفيتي؟ يوضح ذلك «ستالين» بقوله: «إنَّ دستورنا السوفيتي ينصُّ على منح الحرية للمواطنين، ولكن يجب أن يكون مفهومًا، أنَّ هذه الحرية لا تعني حقَّ الوقوف في وجهنا، أو حقَّ الثورة ضد النظام الشيوعي، أو حقَّ انتقاد المبادئ الماركسية، أو حقَّ تكوُّن الهيئات المناهضة لنا. إنَّ هذه الحرية التي ينصُّ عليها دستورنا، لا تعني إلاَّ شيئًا واحدًا، هو حق «ديكتاتورية البروليتاريا» في الاستمتاع بالحرية التي تكفل لها تحقيق الأهداف الشيوعية»<sup>(١)</sup>!

هذا هو موقف زعماء الشيوعية من الحرية، وهو نفس موقف الاشتراكيين الثوريين العرب، ولا عجب فهم أحد صنفين:

١ - إمَّا صنف صريح في ماركسيته، لا يخاف ولا يستحي من المجاهرة بها على رؤوس الأشهاد، كما هو موقف حركة القوميين العرب في السنوات الأخيرة (ويمثلهم الحكم الثوري في الجنوب اليمني)، وكما كان موقف «البعث» القطري في سوريا.

٢ - وإمَّا صنف يتلمذ على الماركسية ويأخذ عنها، ويعتبرها المدرسة «الأم» للاشتراكية، وإن لم يعلن الانتماء الصريح إليها، ونؤكد

(١) انظر: النظام الشيوعي - لماهر نسيم ص ٤٠ - ٤٢، نشر دار المعارف بمصر.

هنا ما لاحظته بعض الدارسين بحق، من ضعف الاشتراكيين عمومًا تجاه «الاشتراكية العلمية» الماركسيّة وتأثرهم بتوجيهاتها ومواقفها. ومن ذلك ما قاله كاتب عربي اشتراكي من أنّ اليساريين العرب يعانون من «مرگب النقص» تجاه الشيوعيّة، والرضوخ للمنطق القائل بأنّها أعلى درجات «الاشتراكية»<sup>(١)</sup>!

ويقول فيلسوف «البعث» وأمينه العام «ميشيل عفلق»:

«البعث هو قَدَر الأُمَّة العربيّة».

«إنّ عقيدة البعث» لا يمكن الوصول إليها بالعقل، ولكن بالإيمان وحده».

«إنّ القَدَر الذي حمَلنا رسالة «البعث» أعطانا الحق في أن نأمر بقوة، ونتصرف بقسوة»!

«إنّ البعث هو الطليعة، وعلى الجماهير أن تمشي وراءها»!

«الانقلابيون صورة سبّاقة لمجموع الأُمَّة، إنّنا نعرف بأن هذه الفئة القليلة من الانقلابيين، الذين تضمهم حركة «البعث العربي» هم قِلّة في الظاهر، قِلّة في اليد. ولكن صفتهم القوميّة الصادقة، تجعلهم صورة مصغّرة وسبّاقة لمجموع الأُمَّة».

«نحن نمثّل مجموع الأُمَّة الذي لا يزال غافياً منكراً لحقيقته، ناسياً لهويته، غير مطلع على حاجاته، نحن سبقناه فنحن نمثله»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: النكسة والخطأ ص ٨١.

(٢) في سبيل البعث ص ١٧١.

«فalanقلاب إذن طريق، طريق إلى الغاية المنشودة، إلى المجتمع السليم الذي تنشده، ولكنه ليس طريقًا من الطرق، إنما هو الطريق الوحيد»<sup>(١)</sup>.

من هذه الأفكار المتناثرة من مقالات «في سبيل البعث» ومن قراءة المقالات كلها، ومن مراجعة كتاب «التجربة المُرّة» يستطيع الباحث أن يستخلص حقيقتين مهمتين:

الأولى: أخذ البعث عن الفكر الماركسي، أخذ تلميذ عن أستاذه.

والثانية: هي أخذه أيضًا عن الفاشيستيّة والنازيّة.

أما الحقيقة الأولى، فقد تبَيَّنَت فيما نقلناه من قبل من أقوال «لينين» و«ستالين» وتبيَّنَ أيضًا لما نقله هنا - بمناسبة كلام «عفلق» - من أقوال «لينين».

لقد وضع «لينين» كتابًا عن وظيفة «الحزب الديمقراطي الاشتراكي» وهو الاسم الذي كانت تُعرف به الحركة الماركسيّة الروسيّة قبل أن يصبح اسمها «الحزب الشيوعي السوفييتي» بعد استقرار الحكم البلشفي الكامل في روسيا. وفيه يقول:

«الديمقراطيّة الاشتراكيّة هي الأقلّيّة العقائديّة التي تحكم الأغلبيّة التي لا تتقن أصول الاشتراكيّة العلميّة أو لا تعتنقها. إنّها حكم «الصفوة الممتازة» من الواعين والحافظين والمؤمنين والملتزمين بالماركسيّة فكرًا وقناعةً وعقيدةً وأسلوبًا، تنصّب من نفسها وليًا أمرًا على قوى الشعب العاملة (البروليتاريا) وتتحدّث باسمها، وتحكم باسمها، وتأمّر وتنهى باسمها...».

(١) في سبيل البعث ص ١٧٧.

«دور هذه الأقلّيّة، هذه الطليعة القياديّة، هو دور حتمي، فقوى الشعب العاملة عاجزة، لا حول لها بغير سيادة هذه الطليعة القياديّة عليها، وقوى الشعب العاملة كمّيّة لا وزن لها بغير قيادة الطليعة لها، بغير حكم الأقلّيّة العقائديّة لها، حكمًا دقيقًا صارمًا لا يترك للآخرين أي سلطان».

«... فدور الطليعة القياديّة للحزب الاشتراكي الثوري، دور غير ديمقراطي، في مفهوم الآخرين للديمقراطيّة»<sup>(١)</sup>.

وأما الحقيقة الثانية، فنستخلصها من الأمور التالية التي وصل إليها الكاتب السوري الدكتور أديب نصّور<sup>(٢)</sup> - بلا تحيُّز ولا تعنّت - أخذًا من أقوال السيد «ميشيل عفلق»:

١ - «البعث» - في نظر أقطابه ومؤسّسيه - حركة فرضها القَدَر! وهذا القَدَر المبهم الغامض في كلامهم قد يكون مثل القَدَر الذي استنجد به «موسوليني» في شعاراته الأولى: «الفاشيستية هي قَدَر الأُمّة الإيطالية»! وقد يكون فيه شيء من معنى «الحق الإلهي» والعناية الإلهية عند «هتلر». وقد يكون قريبًا ممّا قصد إليه «تروتسكي» حين قال: إنّ الحزب (أي الشيوعي) لا يخطئ؛ لأنّه تجسيد للحتميّة التاريخيّة!

وسواء أكان هذا الشيء الغامض قَدَرًا فاشيستيًّا، أم حتميّة تاريخيّة، أم عناية إلهية، فإن قَدَر البعث يفرضه على العرب دون رأي العرب، واختيارهم، أو الرجوع إلى إرادتهم، قَدَر من فوق، يقَدَّر ويقرّر، وعلى الشعب أن يتّبع ويسمع ويطيع!

(١) الترجمة للدكتور عمر حليق من مقاله لصحيفة «الحياة» البيروتية في أوائل سبتمبر ١٩٦٦م.

(٢) في كتابه: النكسة والخطأ ص ٤٦ - ٤٨.

وكيف لا، والقَدَر هو الذي جعل «هذه الفئة القليلة» تمثل مجموع الأمة - وإن لم تعلم الأمة ذلك - لأنها سبقت «المجموع الغافي الجاهل» سبقتة فهي تمثله رغم أنه؟! 

٢ - رسالة «البعث» غير خاضعة للعقل، وإنما هي فعل إيمان، أي أن الفرد يؤمن برسالة البعث، كما يؤمن الإنسان بالله وبالرسل والكتب واليوم الآخر، وبالقَدَر خيره وشره من عند الله<sup>(١)</sup>. هي كالفاشيستي التي وصفها «موسوليني» بقوله: «الفاشيستي لا تُناقش، إنها تُدرك بالإحساس»!

٣ - القِلة التي آمنت بالبعث هي نخبة أو أرستقراطية من نوع جديد، الأرستقراطية القديمة كانت تقوم على امتياز النسب أو المال. وهناك أرستقراطية المواهب والفضائل، لكن أرستقراطية البعث هي «أرستقراطية أيديولوجيا» إن صحَّ هذا التعبير. فالمنتمي إلى «حزب الطليعة» لا يبنى امتيازاه على المجد والثروة أو الكفاءة، أو الفضيلة أو العلم، وإنما يصبح من الطليعة ومن النخبة، ومن الأرستقراطية الجديدة، بمجرد اعتناقه لأيديولوجيا الحزب!

هذه الصفوة المختارة - هذه الأرستقراطية - هي «الأمة المصغرة» وهي «أمة الانقلاب» على حدّ تعبير «عفلق» في إحدى مقالاته.

(١) العقائد الدينية في نظر الإسلام لا تستعصي على الخضوع للعقل، والامتحان بالبرهان - بل البرهان العقلي عند المسلمين أساس العقائد، ولهذا يُعنى القرآن بإقامة الأدلة على معتقدهاته الكبرى كالوحدانية، والبعث بعد الموت، ونبوة محمد ﷺ، ويناقش أصحاب العقائد الأخرى مناقشة عقلية قائلاً: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]. ومن حق كل قوم أرسل إليهم نبي أن يقولوا له: اثبتنا بآية إن كنت من الصادقين. ومن هنا كانت المعجزات. فإن كان «عفلق» نبي «العرب» الجديد فليأتنا بآية إن كان من الصادقين! أم يريد أن يفرض علينا إيماناً بابوياً على طريقة «اعتقد وأنت أعمى»؟!

٤ - إِنَّ هذا الامتياز الأيديولوجي يُخَوِّل البعث أن يأمر ويتصرف ويحكم، وأن ينفرد بالأمر والتصرف والحكم، وشعارات البعث هنا منقولة نقلاً حرفياً عن شعارات «موسوليني»: «إِنَّ القَدْرَ الَّذِي حَمَلْنَا رسالة الفاشيستيَّة أعطانا الحق في أن نأمر بقوة، ونتصرف بقسوة».

«إِنَّ الفاشيستيَّة هي حكم الصفوة المختارة، وعليها أن تقود الجماهير».

أَمَّا بِأَيِّ حق وبأَيِّ سلطان تحكم القِلَّة وتأمّر؟ فقد أجاب على هذا التساؤل فلاسفة النازية حين زعموا أَنَّ الزعيم «هتلر»، لا يمارس سُلْطَةً شخصيّة مثل أي ديكتاتور آخر، وإنّما يتمتع بسلطان علوي، ما دام يعبر عن ضمير الشعب الألماني أعمق تعبير وأصفاه!

٥ - هذا «التمييز العقائدي» هو شرٌّ من التمييز العنصري أو التمييز الطبقي. كما بيّن «ميلوفان» و«جلاس» في كتابه «الطبقة الجديدة». فالطليعة أو النُخبة هي فكرة أرسقراطيّة، طبقيّة، استبداديّة؛ لأنّها تقيم نفسها طليعة، وتفرض نفسها نخبة يحقُّ لها أن تأمر وتحكم.

والتمييز العقائدي يخول «أُمَّة الانقلاب» الممتازة، أو «الحزب الانقلابي» أن يفرض حكماً مطلقاً على الأبدان وعلى العقول أيضاً، وهذا شرٌّ أنواع الطغيان، والطغيان يبتدئ من هنا، يفرض الحزب الأوحد المختار أفكاره ويحرم سائر الأفكار، ويفرض أسلوبه في الحكم، ويستبعد كل أسلوب آخر.

ويتسلّم كل السُلطات، ويسود أعضاء الحزب، ويسحق سائر المواطنين، يقتل مَنْ يقاوم، يُشَرِّد مَنْ لا يرضخ، ويعامل الشعب المستكين كقطيع من الغنم!

فالانقلابيون - كما يمثلهم حزب البعث - ينطلقون من موقف هو في الأساس مناقض للحرية، إنَّ الذي يبدأ بالتمييز بين الناس، فيصنف بعضهم فئة مختارة، وطليلة ممتازة، تحمل رسالة، ويحق لها وحدها أن تحكم، فإنَّه - بمجرد هذا التمييز - يحرم سائر الناس من حقهم في أن يشاركوا في الحكم، وينال من كرامتهم، إذ يضعهم في منزلة هي دون منزلة القلة الممتازة الحاكمة، ويصنّفهم مواطنين من الدرجة الثانية، هذا إذا عدّهم من المواطنين.

هذا موقف لا ينطوي على احترام للشعب أو احترام للإنسان.

وكيف يحترم الشعب أو الإنسان من يصف مجموع الأمة العربية بأنَّه «لا يزال غافياً، منكرًا لحقيقته، ناسيًا لهويته، غير مطلع على حاجاته»! لا يستثني من مجموع الأمة إلاَّ فئته «القليلة الممتازة»!

هذا هو موقف الاشتراكيين الثوريين من الحرية، إنَّه موقف مناقض لها تمام المناقضة، وهو موقف مبدئي عقائدي أيديولوجي، وليس موقفًا طارئًا أو عارضًا بسبب ظروف داخلية أو خارجية.

إنَّ الاشتراكية الثورية بطبيعتها تضيق بالحرية ولا يمكن تطبيقها إلاَّ في ظل سلطة مستبدّة، هذا هو حكم التاريخ في كل الاشتراكيّات الثورية.

ولما هتف المتظاهرون في حلوان والإسكندرية وغيرها في يناير (كانون الثاني) (١٩٦٨م) مطالبين بالحرية هاتفين: لا اشتراكية بلا حرية. قال عبد الناصر:

لا اشتراكية بدون إكراه<sup>(١)</sup>! قال هذا للملأ حوله بالطبع، ولم يقله للجمهور، ولكنه يعبر عن معرفته وإيمانه بطبيعته الاشتراكية وموقفها من الحرية.

أمّا ما يجري من انتخابات واستفتاءات في ظل الاشتراكية الثورية، تصل نتيجتها أحياناً - كثيرة - إلى ٩٩,٩٩٪ فهو مهزلة كما قال بحق المفكر اليوغسلافي الشهير «ميلوفان دجلاس» النائب السابق للرئيس «تيتو»، وأحد قادة الدعوة الماركسيّة الذين آمنوا بها إلى حدّ اليقين ثمّ كفروا بها عن وعي واقتناع، فهو يحكي عن هذه الانتخابات التي تجري في البلاد الشيوعية وما شابهها، مع أنّ نتائجها معروفة مقدّماً - قائلاً: لقد وصفت خير وصف حين قيل فيها: إنّها سباق يعدو فيه حصان واحد<sup>(٢)</sup>!

ولهذا لا يستفتي الاشتراكيون على أمرين، أو شخصين: أيهما تختار؟ بل على أمر واحد، أو شخص واحد: هل توافق عليه أم لا؟!

٦ - ومثل هذا ما يقال عن «الديمقراطية» التي يصرّ الاشتراكيون على الاتّصاف بها، حتّى إنّ كثيراً منهم يجعلها جزءاً من عنوان بلده أو جمهوريته «الديمقراطية الشعبيّة».

فهي إمّا ديمقراطيّة بالتعيين الصريح، أو بما يشبه التعيين للمجالس الوطنيّة أو الشعبيّة، فهي مجالس مفروضة من فوق لا مختارة من تحت.

(١) عبد الناصر للصحفي الفرنسي جان لاكوتير ص ٢٤٢، نشر دار النهار، بيروت.

(٢) انظر: الطبقة الجديدة لميلوفان دجلاس ص ١٣١، نشر دار الكاتب العربي، بيروت. وهو كتاب ينبغي أن يقرأ، وله كتاب أحدث منه في نقد الشيوعية أيضاً. وقد ترجم بعنوان: مجتمع غير كامل، التجربة الشيوعية المتفككة.

وإمّا ديمقراطيّة بالموافقة كما اعترف «محمد حسنين هيكل» بعد النكبة أو النكسة، في مقال.

والبرلمانات في البلاد الثوريّة الاشتراكيّة - مثل الصحف فيها - ليس من صلاحيتها المعارضة أحياناً، ولكن مهمتها التأييد دائماً. كتب «هيكل» في أهرام ٢٠ ديسمبر (١٩٦٨م) يقول: «إنّ البيروقراطية المصريّة كادت أن تضع وتفرض معايير قاسية، تجاه ما تمارسه الصحافة حيالها، ووصلت في ذلك إلى حدّ ذكاء أن تقرر فيه: إنّ النقد البناء هو مجرد التصفيق لكلّ تصرّف، وأمّا النقد الهدّام فهو الاعتراض على أيّ تصرّف!»!

ثم إنّ خوف الثوريّة الاشتراكيّة دائماً من انتفاضة الشعوب ونقمتها، وشعورها دائماً بحاجتها إلى أجهزة الأمن والمخابرات لحمايتها من خصومها الكثيرين، يعطي الفرصة لهذه الأجهزة لتتضخّم ويكبر حجمها، ويعظم نفوذها وسلطانها، حتّى يصبح رئيس الدولة نفسه تحت قبضتها.

ولقد سمعنا «الرئيس عبد الناصر» يقول عن مخابراته: إنّها كانت دولة داخل الدولة، ويعلن - في ٢٣ يوليو سنة (١٩٦٧م) - سقوط دولة المخابرات!

ولكن بعد أربع سنوات جاء خلفه «الرئيس السادات» ليعلن أنّ أجهزة المخابرات كانت تراقب تحركاته ومكالماته وتسجّلها عليه، وتفتح جهاز التسجيل في غرفة مكتبه، وهو لا يدري! وهو رئيس للجمهوريّة! فكيف يكون موقف الجمهور من الناس؟!!

وكتبت صحف القاهرة بعد تغيير ١٥ مايو سنة ١٩٦٧م تقول<sup>(١)</sup>:

(١) الأخبار، بقلم عادل حسين.



«ينبغي أن نقول هنا: إنّ الأزمة قد ظهرت - في مسارنا الثوري حين تأخرنا في تعميق الديمقراطية السياسية، وفي تحقيق الإشراف الشعبي على كافة مؤسسات السُّلطة ومن بينها «أجهزة الأمن». إنّ أجهزة الأمن ضرورة لازمة لكل دولة.

ولكن حين تعمل هذه الأجهزة بغير اختصاصات واضحة، خاضعة لأهواء ونزوات القائمين عليها، وحين تشكل هذه الأجهزة دولة داخل دولة، وحين تصبح فوق الحساب تتحوّل إلى شيء آخر، وينتهي دور القوانين كأداة موضوعيّة لتحديد الخطأ والصواب، وتنتقل هذه المهمة إلى أجهزة الأمن، فتحدّد على هواها ما يصلح وما لا يصلح للمنظمات الشعبيّة وللأفراد، فيشيع القلق والإرهاب، فالسلبية.

وليس مهمّا أن تبدأ الأجهزة من أجل أهداف نبيلة، وليس مهمّا كذلك أن يرأسها ملاك أو شيطان، فما دامت هذه الأجهزة تشعر بقوة مطلقة، وبأنّها فوق المساءلة والحساب، فإنّ من طبائع الأشياء أن تتّجه إلى الاستبداد والانحراف.

وقد حاول بيان ٣٠ مارس (والذي صدر استجابةً لضرورة التغيير بعد هزيمة ١٩٦٧م) أن يؤكّد سيادة القانون. وحاول أن يجعل الشعب - ممثلاً في تنظيماته المنتخبة - صاحب السُّلطة العليا، وصاحب الحق في الإشراف على كل مؤسسات الدولة.

ولكن «الأجهزة» عرقلت تنفيذ هذا التغيير، فوجّهت الانتخابات وسيطرت عليها. وظلت الهيئات السياسيّة - الناتجة عن هذه الانتخابات - خائفة، ومذعورة أمام «الأجهزة». وبالتالي ظلّت هذه الأجهزة مراكز القوى الحقيقيّة، تحكم من خلف ستار، وبلا حساب.

أما التنظيمات السياسيّة فقد فقدت صلاحيتها في تمثيل الشعب؛ لأنّ الشعب انصرف عنها حين أيقن أنّها عاجزة، وحين أيقن أنّها لا تستطيع أن تتحدّث باسمه ولكنّها تتحدّث باسم أصحاب «القوة الحقيقيّة».

لقد تحوّلت «هذه الأجهزة» إلى قلاع تحتمي بأسوارها كل أنواع الفساد، وكل أنواع الطغيان.

لقد شهدت بلادنا عديداً من مظاهر الانحراف والتخريب، مظاهر يراها كلّ منا، ويلمسها بيده كل يوم.

مال عام حُرّمته مباحة، أناس في مواقع القيادة وكلنا نعلم أنّهم لا يصلحون لهذه المواقع، إثراء غير مشروع، وبعض ينفق في بذخ وسفه أضعاف دخله المعروف، وليس هناك من يسأل أو يحاسب!

والعجيب أنّ كل هذا يتم، وفي بلادنا أكبر عدد ممكن من جهات الرقابة!

وللإنصاف. إنّ بعض هذه الجهات (كالرقابة الإداريّة، والجهاز المركزي للمحاسبات) نبّهت كثيراً، وقرعت أجراساً حتّى كلّت، ولكن ماذا كان بوسعها أن تفعل ولأصحاب الانحرافات «حماية»، وكل يدٍ تمتد إلى أحدهم تُقطع؟!!

لقد أثبتت تجربتنا في السنوات الماضية - ولا نقول تجربة العالم كله - أنّ اشتراك الجماهير المنظّم في إصدار القرارات وفي متابعتها هو المناخ الصحي الذي يطارد الخطأ والانحراف.

واشتراك الجماهير المنظّم هو ما يسمّى بالديمقراطيّة السياسيّة، ونحن نؤمن بأن الديمقراطية الاجتماعيّة هو أساس للديمقراطيّة



السياسيّة، ونؤمن بأنّ الإنسان يفقد قدرته على التعبير السياسي الحر إذا كان هناك من يهدّد رزقه. ولكن هذا لا يعني أنّ هناك مرحلة منفصلة لتحقيق الديمقراطيّة الاجتماعيّة تعقبها مرحلة أخرى لتحقيق الديمقراطيّة السياسيّة، فالاثنان يمضيان جنباً إلى جنب، وفي نفس الوقت.

وإذا كنا نعتقد أنّ الديمقراطيّة الاجتماعيّة هي أساس للديمقراطيّة السياسيّة، فإنّ هذا المبدأ لا يعني إلّا أنّ الديمقراطيّة السياسيّة ستزداد رسوخاً كلّما تأكّدت الديمقراطيّة الاجتماعيّة.

إنّ الديمقراطيّة الاجتماعيّة والديمقراطيّة السياسيّة وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان.

\* \* \*



## لماذا فشلوا في تحقيق الكفاية والعدل؟

أجل، لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية في أخص ما قامت من أجله، وما جعلته عنواناً لا تُجاهها، وهو تحقيق الكفاية والعدل، أو - بعبارة أخرى - التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية؟

أنا لست خبيراً في الاقتصاد، ولا أعرف في جزئياته وتفصيلاته، ولكن أعرف من استقراء التاريخ والواقع، ومن تأملاتي في الدين والحياة وثقافة العصر: أنَّ الاقتصاد لا ينفصل عن نواحي الحياة الأخرى، لا ينفصل عن السياسة، ولا عن الدين، ولا عن الأخلاق، ولا عن أفكار الناس ومشاعرهم، وتقاليدهم وسلوكهم الفردي، فالاقتصاد - ولا شك - يتأثر بهذه الجوانب كلها، كما يؤثر فيها.

ومن هنا تجد «السياسة» تحرص على «مشروعات معينة» تضع - أو تُضَيِّع - فيها جهوداً، وثروات ضخمة، رغم عدم أهميتها، أو عدم التأكد من نجاحها، أو عدم توافر البحث اللازم للبدء فيها، ولكن لأن من ورائها «دعاية» للحكم القائم، أو تمكيناً لفئة خاصّة من الناس ضدّ فئة أخرى أو نحو ذلك، يسير هذا المشروع دون التفات إلى تنبيهات الخبراء أو تحذيراتهم، فتكون النتيجة - بعد بذل المال والعرق والوقت - التخبط والفشل.



وقد يكون المشروع جيداً، ولكنه يُسلم لمن لا يحسن الإشراف عليه، لأن «عدالة» توزيع الغنائم على المنتصرين تقتضي أن تكون الفرص بينهم في المناصب الرفيعة متكافئة، أو على الأقل متقاربة! فإذا لم تنهياً هذه الفرص افتعلت افتعالاً. وبهذا يصبح الاقتصاد خادماً للسياسة، مع أن الوضع الصحيح هو العكس: أن تكون السياسة خادمة للاقتصاد، فكل ما يزيد من قدرة الأمة على الإنتاج والإبداع، ويوفر لها إشباع حاجاتها ومطالبها، يجب أن تعمل السياسة على تحقيقه.

ومن المؤسف أن نجد الثوريين الاشتراكيين يعملون جاهدين ليجعلوا كل شيء في خدمة سياستهم الثورية! العلم والدين والاقتصاد، وكل ما من شأنه أن يوجه السياسة ويأخذ بيديها، ويهديها سبلها.

حتى الموضوعات الحساسة الخطيرة كثيراً ما كانت تتخذ أداة للغلبة والفوز في «سوق المزادات» التقديمية الثورية! ووجدنا مثل الدكتور الرزاز في «تجربته المرة»، يسجل مثل هذا اللعب الذي يشبه لعب الأطفال بالنار، فيقول: «ثم صدرت بعد ذلك مباشرة قرارات «التأميم» المشهورة، في الجو المشحون، وفي ليلة واحدة لإثبات يسارية العسكريين والقُطريين، ويمينية القوميين»<sup>(١)</sup>.

وقد تقتضي السياسة المستبدة الظالمة أو الخرقاء، تبديد الملايين، بل عشرات الملايين، بل مئات الملايين، من ميزانية الدولة - أي من مال الشعب - فيما يُشبع مطامع الحاكم الفرد ونزواته، أو الفئة المتسلطة وشهواتهم وتطلعاتهم: في التجسس وصنع المؤامرات، وشراء الموالين، وتصفية المنافسين، وتضخيم أجهزة الدعاية، إلى غير ذلك ممّا لا نفع

(١) التجربة المرة ص ١١٧.

للشعب فيه، ولا صلة له به، وإنّما هي أنانية الحاكم وأثرته، وحرصه على التثبيت بالسلطان أو - على الأقل - ضيق أفقه، وقصور نظره، الذي يجعله يورط الأمة فيما لا طائل تحته إلا الاستنزاف والخراب.

ترى كم كلّفت حرب اليمن جيش مصر؟ وكم دفع الشعب المصري من أمواله ودماء أبنائه؟ وماذا كان هدفها؟ وكيف جاز للسلاح العربي المسلم أن يُسدّد في وجه العربي المسلم؟ بل في صدره؟ وماذا كسبت مصر من ورائها إلا جفوة بل كراهية في نفوس الكثيرين من أبناء اليمن، نتيجة للإغارة بالقنابل الحارقة على الشعب المسلم، وقصف القرى في السهول، واستخدام الطيران في ضرب رجال القبائل في شعاب الجبال؟! وكم تكلف تسليح الجيش بالأسلحة الحديثة؟ وكم قبض الاتحاد السوفييتي من مئات الملايين؟ وكم بقي على مصر من ديون تُحسب بالمليارات<sup>(١)</sup>؟ ثمّ ماذا كان مصير هذه الأسلحة؟ الجواب: عند هزيمة (١٩٥٦م)، ونكبة (١٩٦٧م).

لقد تركت في قلب الصحراء غنيمةً باردةً للعدو، لم يبذل فيها مالاً ولا جهداً.

والأخلاق وراء هذه السياسة، أعني أخلاق الأثرة والأنانية والحقْد والغرور، وحب السُّلطة، والرياء والعُجب، واتباع الهوى، وهي المهلكات. إنّ التنمية والتقدم والرفاهية لا تُدرَك بمجرد كتابتها في بيان أو ميثاق ولا تتحقّق بمجرد تأليف لجان أو مجالس أو إصدار قرارات بشأنها.

(١) انظر في ذلك كتاباً جيداً ظهر أخيراً تحت عنوان: أموال مصر.. كيف ضاعت للأستاذ فاروق جويده، نشر المكتب المصري الحديث، القاهرة، ط ١، ١٩٧٦م.

إنَّ أهم شيء غفلت عنه القيادات الثوريّة هو «العنصر الإنساني في الاقتصاد»، فالتنمية الاقتصادية لا تتم بالآلات والماكينات الحاسبة، والعقول الإلكترونية وحدها.

التنمية وزيادة الإنتاج لا تتم إلا بإرادة الإنسان ووعي الإنسان، الإنسان هو الذي ينتج، وهو الذي يزيد الإنتاج كمًّا ويحسنه نوعًا إن توافرت له الدوافع والحوافز، وهو الذي يؤخّر الإنتاج ويعوقه إن حُرِم هذه الدوافع، والإنسان هو الذي يستهلك ما ينتج معتدلاً أو مقتراً أو مبدراً حسب توجيهه وتربيته.

والإنسان هو الذي يستطيع أن ينفق كل دخله بل أكثر من دخله عن طريق الاستدانة، وهو الذي يملك أن ينفق بعض دخله: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ويدّخر جزءاً منه ويستثمره فيما يعود عليه بالربح الحلال ليستهلكه هو فيما بعد أو يبقيه لأولاده من بعده.

الإنسان هو الذي يدفع المشروعات إلى الأمام أو يؤخّرها إلى الوراء، بوسعه أن يسدّ ما فيها من ثغرات إن أراد، وبوسعه أن يفتح فيها ثغرات إن شاء. إنَّ الإنسان لا يعمل إلا بدافع، وخير الدوافع وأبقاها ما كان «ذاتياً» ينبع من داخل النفس لا من خارجها، والدوافع الذاتية لا تأتي إلا استجابة لفكرة، وأفكار الإنسان إنّما تجيء وفقاً لعقيدته ونظرتة إلى الوجود وفلسفته في الحياة.

هذا يوجب على كل من يضع نظاماً أو خطة أو برنامجاً اقتصادياً في بلد إسلامي أن يراعي عقائد أهله وقيّمهم ومثلهم وتقاليدهم، وإلا كان مآل خطّته أو برنامجها الفشل والخسران المبين.

فالذين يقيمون مشروعات وحسابات على الورق مغفلين دور البشر بما لهم من أفكار ورغبات وقيم وعادات، إنَّما يهيمون في أودية الخيال وإنَّ ظنَّهم الناس وظنُّوا أنفسهم أنَّهم «علميون».

ومن حُسن الحظ أنَّنا وجدنا في الاقتصاديين أنفسهم من يهتم بالعنصر الإنساني في الاقتصاد، ويجعل لسلوك الأفراد اعتباراً أي اعتبار.

يذكر الدكتور أحمد النجار<sup>(١)</sup> آراء بعض الاقتصاديين - أو معظمهم - في تحليل الحلقة المزدولة للفقر والتخلف (تتلخص هذه الحلقة في أن انخفاض الإنتاجية يرجع إلى ضعف تكوين رأس المال، وضعف وجود رأس المال يرجع بدوره إلى انخفاض الإنتاجية) وأبرز أسباب هذه الحلقة - في رأيهم - هو زيادة السكان بالنسبة إلى وسائل الإنتاج، والنقص في رأس المال.

ولكن الدكتور النجار لا يوافقهم على رأيهم، فهو يعقب ويقول: «ونود التأكيد هنا أنَّ اعتراضنا على النظريتين السائدتين السابق ذكرهما، أو على الأسباب التي ساقها الاقتصاديون، لا يعني أنَّنا نقلل من أهمية وجود مشكلة النقص في رأس المال، ومشكلة الزيادة النسبية في السكان في الدول النامية، وإنَّما نميل إلى أنَّه يجب قصر النظر باعتبارهما مظهرين أو فرعين لمشكلة نعتبرها أصليَّة، وهي سلوك الأفراد في المجتمع وعلى الأخص الفئات القادرة على قيادة التنمية في

(١) الذي قام بأول تجربة لبنك محلي لا يستند على سعر الفائدة، ويهدف إلى تحمل مسؤولية التنمية المحلية في مدينة ميت غمر بمصر و٥٣ قرية محيطة بالمدينة، ومعتمداً على المدَّخرات الفردية الاختيارية فقط، كمصدر لتمويل التنمية. وقد حققت التجربة نتائج رائعة في خلال سنتين فوصل عدد المدَّخرين من «صفر» في يوليو سنة (١٩٦٣م) إلى (٦٠) ألف مدَّخر من بين عدد سكان المنطقة البالغ عددهم (٢٨٠) ألف نسمة.

الدول النامية، ومهما قيل في أسباب التخلف أو أسباب الحلقة المرذولة فإنها لا تخرج في النهاية عن عامل واحد هو سلوك الأفراد. أمّا التركيز دائماً على رأس المال ورسم الخطط ورصد الوسائل على هذا الأساس، يجعل مشكلة الدولة النامية مشكلة حسابية، كمية من رأس المال وتحل المشاكل، في حين أننا نرى أن مشاكل الدولة النامية لا تحل بواسطة رأس المال فقط، فرأس المال في الاستثمار لا يصاحبه تلقائياً تنمية وتقدم».

«نحن نعلم أنّ الإنسان هو المكوّن لرأس المال، وهو الذي يرغب في التنمية، وهو الذي يعمل على تحقيقها، وهو الذي يعوقها، وهو المقرر لمصيره ومستقبله، وهو المحدّد لنظام مجتمعه وفلسفته، ونجانب الصواب إذا أرجعنا مشاكل الدول النامية لغير الإنسان».

«إن كل مجتمع منذ الأزل يضم بين جوانبه أفراداً قادرين وأفراداً أقل قدرة على مستويات متفاوتة، وعند هؤلاء القادرين تكمن علة المشاكل أو علاجها، وفي سلوكهم يكمن المرض أو الداء. وفي كل دولة نامية حدّ أدنى من القادرين على قيادة المجتمع وعلى التفكير الأصيل وعلى التقرير السليم».

«قد يبدو ذلك بعيداً عن مجال الاقتصاد والتخصّص الذي تعلّمناه وألفناه ولكننا نشارك «ساوير» في تأكيده الصائب: «بأننا لن نستطيع بأي حال الوصول إلى حل المشاكل العويصة الخاصّة بالتنمية والتطور الاقتصادي ما لم نوجّه اهتمامنا بشدة وتركيز إلى تلك المجالات والنواحي التي ينظر إليها على أنّها بعيدة عن نطاق علم الاقتصاد».

«وسنحاول إيضاح ما نهدف الوصول إليه وعلاقته بالتنمية والعطالة».



«إننا سنعرض هنا لوجهة نظرنا متبَّعين أسلوب الإشارات والتلميحات والخطوط العريضة. إنَّ مشاكل التنمية في الدول النامية ضخمة ومتشعبة، والفجوة بين مستوياتها الاقتصادية ومستويات الدول المتقدِّمة اقتصاديًا عميقة وواسعة».

«وأي تنمية حقيقية فعَّالة لا بدَّ أن تتضمَّن ثلاثة جوانب رئيسية لا يمكن الفصل بينها وكل منها يؤثِّر ويتأثَّر بالآخر في كل مرحلة من مراحل النمو، وأي إهمال لجانب من هذه الجوانب الثلاثة المحدَّدة يسفر عنه خلل كبير وضعف في مستوى التنمية. وقد تبدو الوسائل لتحقيق متطلبات التنمية في هذه الجوانب الثلاثة اقتصادية، ولكن نجاح التنمية ومعدلها يتوقف على مدى مساهمة الوسائل الاقتصادية هذه وتأثيرها في الجوانب الثلاثة مجتمعة ممَّا يكفل خلق الدفعة المسيرة بعجلة التنمية المستمرة السريعة، وتتلخَّص هذه الجوانب الثلاثة في:

(أ) الجانب الفني أو التكنولوجي: تغيير وتحسين المستويات الفنية والتعليم.

(ب) الجانب الاقتصادي: ويشمل تكوين رأس المال وزيادة القوى العاملة.

(ج) الجانب الاجتماعي: تغيير مواقف الأفراد، وتحسين المؤسَّسات الاجتماعية والهيكل الاجتماعي.

«ولا شك أنَّ درجة خطورة وأهمية كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة يختلف من دولة نامية إلى أخرى، ويحتاج التعرض لآثار كل جانب ومسؤولياته عن وضع التخلف السائد والمشاكل القائمة إلى دراسات وبحوث مستفيضة. ومن فضل القول الإشارة إلى أن هناك

اختلافًا كبيرًا وبونًا شاسعًا بين هيكل كل جانب من هذه الجوانب في كل دولة نامية وبين أي دولة متقدمة».

«ولا شك أن تغيير هيكل كل جانب في ضوء التغيرات التي تتم في هيكل الجوانب الأخرى يتطلب سياسات هادفة من نوع خاص، ووسائل وأجهزة متعددة ومتشعبة، وقبل كل شيء مُنسَّقة النشاط والأهداف. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما الذي يحول دون ذلك في الدول النامية؟ ما العقبة التي تعوق دون إمكانية الربط بين هذه الجوانب الثلاثة في انسجام واتساق؟

نحن نقول: إنَّ العقبة تكمن في الفراغ الفكري الخبيث داخل الدول النامية، أو بمعنى آخر: افتقارها إلى أيديولوجيا عامّة محدّدة ومقبولة تستند إليها التنمية ووسائلها».

«لقد ذكرنا آنفًا أن أصل المشكلة في الدول النامية يكمن في سلوك الأفراد الخاصّة منهم والعامّة، وكل سلوك في المجتمع الإنساني - مستعير من ألفاظ السيد حسن الباقوري - له أصل يرتد إليه، وفلسفة يقوم عليها، ونبع يستمد منه، وعلى مقدار اختلاف هذه الفلسفات والأصول يختلف سلوك الناس وتصرفاتهم».

«إنَّ السلوك - كما يقول علم النفس - يصدر عن دوافع، ولكن الدوافع في مجموعتها تستند إلى فلسفة معينة.

إنَّ الدول النامية في حاجة إلى روح جديدة بين المواطنين...

وفي حاجة إلى وضع فكري، على الأقل، لدى الأفراد الخاصّة والعامّة القادرين والأقل قدرة، القيادات والجماهير».

«إنَّ الدول النامية في أشد الحاجة إلى فلسفة واعية موحَّدة واضحة المعالم، ثابتة الأركان، ليستمد منها سلوك الأفراد وشكل المؤسسات والأجهزة وتستند إليها السياسات والقرارات».

«إنَّ افتقار الدول النامية إلى هذه الفلسفة يعتبر في رأينا السبب في التخبط الذي تتردَّى فيه معظم سياسات التنمية فيها، والبطء الذي تميَّزت به خطوات العمل ومراحل النُّمو».

«إنَّ الدولة النامية في مواجهة فلسفتين للتنمية مطبقتين في عالمنا اليوم، وأثبتتا صلاحيتهما في الواقع العملي في نقل المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو المتزايد: الفلسفة الرأسمالية أو نظام السوق، والفلسفة الماركسيَّة، فإذا تبَّنت دولة هذه الفلسفة أو تلك، تبع ذلك التقيد بالوسائل والأجهزة والمؤسَّسات والتوصيات والخبرات التي تملئها طبيعة الفلسفة ومنطقها. وأمام الدول النامية مثالان لدولتين كانتا إلى عهد قريب متخلفتين، وتمكنا من الوصول إلى مستويات عالية من النمو والتقدم، يعكسان نتائج تطبيق كل من الفلسفتين، وهما اليابان والاتحاد السوفييتي».

«أما إذا كانت كلتا الفلسفتين غير ملائمة لآمال وعقائد وتقاليده دولة نامية، فلا بدَّ لها في هذه الحالة من البحث عن فلسفة لها واضحة محددة تحدد في ضوئها شكل مؤسَّساتها المصرفية ونظمها المالية والنقدية ومؤسَّساتها الاجتماعية ونظامها السياسي، إلخ».

«أما أن تحاول الجمع بين الفلسفتين القائمتين حاليًا، كما هو الحال في معظم الدول النامية فطريق محكوم عليه بالفشل والقصور ما لم يكن

ذلك استنادًا إلى فلسفة واضحة، وما لم يتبع هذه الفلسفة إيجاد الأجهزة والمؤسّسات المناسبة لتطبيق هذه الفلسفة»<sup>(١)</sup>.

ثم يتابع الدكتور النجار بحثه فينبه على بعض النقاط الهامة وبعض الخطوط العريضة فيما يتعلق بأسلوب التنمية المتّبع ليتدبّر المصلحون والمفكرون والمسؤولون ويقلّبوها ويزنوها، اعتقادًا منه بأنّها تمثل القواعد التي يجب أن تنطلق منها الحلول الخاصّة بمشاكل البطالة ومشاكل التنمية، وبهدف الوصول إلى استراتيجية جديدة للتنمية في الدول النامية.

يقول الدكتور:

«إنّ الدول النامية كلها تفتقر إلى أيديولوجيا واضحة للتنمية، تصلح أن تسد الفجوة وتملأ الفراغ الهائل بين القاعدة الشعبيّة والقيادات، وبقدر وضوح هذه الأيديولوجيا وقبولها العام بقدر ما يكون نجاح وفاعليّة السياسات الاقتصاديّة ونشوء قوّة الدفع اللازمة لتحريك عجلة التنمية دون توقف، ولم تخف أهمية هذا العامل على خبراء الأمم المتحدة فأوضحوا في تقرير لهم: «إن أي خطة تنمية مهما بلغت متانتها وسلامتها ولكنّها تفتقر إلى قبول عام بنتائجها وإلى تدعيم من الأهالي لإجراءات تنفيذ الخطة: مصيرها الفشل المحقق».

«إننا نشاهد في كثير من الدول النامية محاولات للجمع بين مزايا أيديولوجيا السوق وحرية النشاط الفردي ومزايا أيديولوجيا النظام المركزي، إلّا أن تلك المحاولات التي كانت سببًا في طغيان السيطرة الحكوميّة على النشاط الاقتصادي على حساب حرية النشاط الفردي

(١) نحو إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ص ٤١ - ٤٥، نشر دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٦٩م.

وظهور مشاكل خطيرة عاقت طريق التنمية السريعة. ويرجع ذلك إلى اعتقاد سائد في هذه الدول أنّ الشرط الأساسي لتحقيق التنمية والتغلب مثلاً على مشاكل العطالة هو التخطيط المركزي الشامل بمعنى السيطرة المركزيّة على النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وكذلك نجد أنّ كثيراً من الدول النامية قد أسرعت بإقامة أجهزة للتخطيط المركزي، واندفعت حكومات بعض هذه الدول إلى حدّ كبير نحو السيطرة على جزء كبير من النشاط الاقتصادي وقيامها به بنفسها أو بأجهزتها، وذلك كله دون الاستناد إلى أيديولوجيا محددة؛ محاولةً بذلك - كما ذكرنا - الجمع بين مزايا نظام السوق وحرية النشاط الفردي ومزايا النظام المركزي».

«واعتراضنا على هذه الاتجاهات، لا يمتد إلى الهدف نفسه؛ فالهدف مثالي إذا استند - كما قلنا - إلى أيديولوجيا واضحة مقبولة، بل سينحصر في أسلوب تحقيق الهدف...»<sup>(١)</sup>.

إلى أن يقول: «إنّ النظرية والواقع التاريخي يبرهnan أنّ التأميم وجمع السّلطة في أيدي قليلة ليس كفيلاً بإيجاد مجالات العمل الإنتاجية، وتحقيق عمالة كاملة، ما لم تراعى وتلتزم السلطة بالقوانين الاقتصادية الخاصة بتكوين رأس المال والتبادل».

«إننا نميل إلى الاعتقاد بأنّ سيطرة الحكومة على عوامل الإنتاج، ومزاولتها النشاط الاقتصادي في معظم الدول النامية لا يخرج في الغالب عن عملية تغيير في شخصيّة المالك، لأسباب ودوافع سياسية أبعد ما تكون استناداً إلى إجراءات تنظيميّة هادفة للنقد والائتمان والأجهزة المصرفيّة».

(١) نحو إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ص ٤٧، ٤٨.

«والعمالة الكاملة إن تحققت في ظل هذه الأوضاع لا تخرج عن كونها عملية خلق مجالات عمل ووضع كل مواطن في مكانه الصحيح وبالقدر الذي يتناسب مع المقدار المتاح من الموارد الإنتاجية غير البشرية».

«إنَّ معظم رجال الحكم في الدول النامية يرفعون ويرددون دائماً شعارات التنمية، وقد يكون لديهم رغبة في التنمية، ولكن لا يعني هذا أنَّهم يسلكون الطريق السليم، بل إنَّ كثيراً من التصرفات والأحداث تجعل المرء يشك في صدق رغبتهم لتحقيق تنمية حقيقية قد تؤدي إلى تطبيق سلطانهم وسيطرتهم».

«لقد أصاب «برودون» حين أوضح بنفسه: أنَّ التأميم ليس ضرورة لضمان حسن سريان القوانين الاقتصادية، بل إنَّ التأميم بوسائله البوليسية يعد من أخطر الوسائل تهديداً لمصالح الفئات العاملة نفسها، وأنَّ وجود تنظيم مصرفي نابع من اختيار القاعدة واحتياجات ومطالب الأفراد، يكفي للقضاء على العطالة، وكفيل قبل كل شيء بتحقيق التنمية السريعة والعدالة والكفاية، طالما ظلَّ بعيداً فقط عن مبادئ وأضرار التدخل والتنظيم الحكومي».

«إنَّ تصور ارتباط الاشتراكية دائماً بالتأميم يعتبر وليداً، وإحياءاً للأنظمة الديكتاتورية التي كانت تسود أوروبا في الماضي».

«بل إنَّ هناك اتجاهات اشتراكية في بعض الدول المتقدمة صناعياً (مثل إنجلترا وفرنسا)، تنظر إلى التأميم على أنَّه عدو للاشتراكية، التي تسعى نحو جعل الملكية للمجتمع، تؤدي وظيفتها الاجتماعية كاملة»<sup>(١)</sup>.

(١) نحو إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ص ٤٩ - ٥١.

### الشروط اللازمة للنمو والتقدم:

وهنا أمر ذو بال ينبغي أن ننبه عليه، وهو: أنَّ التأميمات والمصادرات ونحوها يمكن أن تتم بقرار ثوري، يصدره مجلس ثورة، أو رئيس جمهورية أو غيره.

أما النمو الاقتصادي، والتطور الإنتاجي، والرقى الصناعي، والتقدم التكنولوجي وما شابهها، فليس ممَّا يتم بقرارات تتخذ، وأوامر تصدر، وبيانات تنشر.

إنما تتم هذه كلها في جو مناسب، وفي ظل شروط خاصة.

إنَّ الأمة التي تريد أن تتطور من التخلف إلى النمو، ومن الركود إلى الازدهار، ومن الزراعة إلى الصناعة، ومن الاستيراد إلى الاكتفاء، ومن التبعية إلى الاستقلال، هذه الأمة لا بدَّ لها من جو إيجابي تتوافر فيه الشروط التالية:

١ - أن ترتبط الأمة برسالة أو هدف كبير تؤمن به، وتعمل على تحقيقه، وتضاعف جهدها في سبيله.

وليس في التاريخ كله أعظم ولا أعمق تأثيرًا في حياة الأمم من الرسالات والأهداف الدينيَّة، فإنَّها تمنحها من الحوافز والآمال ما يشحذ عزائمها، ويبعث هممها، ويقوّي سواعدها، ويهوّن كل صعب يعوق طريقها.

لهذا كان «الإيمان» الصادق، من أهم الدوافع - بل أقواها - على زيادة الإنتاج، وتحسينه وصيانتته من عوالم التخريب والتعطيل<sup>(١)</sup>.

(١) راجع كتابنا: الإيمان والحياة ص ٢٧١ - ٢٨٢، فصل: الإيمان والإنتاج.

وأقرب مثال ظاهر لأعيننا هو اليهود، كيف استطاعوا باسم «التوراة» ونبوءاتها، وأحلام حول «أرض الميعاد» و«ملك إسرائيل»، أن يصنعوا العجائب ويحوّلوا الصحراء إلى جنان.

أما نحن، فنعمل جاهدين لفصل أمتنا كرهاً عن رسالتها التاريخية التي لا تؤمن برسالة غيرها - وهي الإسلام - لتعلقها بخيالات وأوهام، محاولين أن نغيّر طبيعتها، ونلوي زمامها عن وجهتها، ونهدم إيمانها العريق، لنبني على أنقاضه إيماناً اشتراكياً ثورياً علمانياً لا دينياً، فلا نستطيع أن نهدم القديم، ولا أن نثبت الجديد، فلا نجني إلاّ البلبلة والتمزق والصراع، داخل نفس الفرد، وداخل فئات المجتمع.

إنّ الذي يعمل لرسالة وهدف يؤمن به يشعر في أعماقه أنّه يعمل لنفسه، لما يقتنع في داخله بصحته وضرورته، فلهذا يتعب ويعرق ويضحّي ويبذل، في غير كلل ولا توقف، بخلاف من يعمل بغير هدف، أو يعمل لهدف صغير، أو يعمل لغير نفسه.

في الحكايات: أن صياداً أطلق كلبه وراء ظبي ليصيده، فعدا الكلب خلفه حتّى تعب ولم يلحقه، فالتفت إليه الظبي وقال له: أتدري لم لم تلحقني؟ لأنك تعدو لصاحبك، أما أنا فأعدو لنفسي!

٢ - ثمّ إنّ النمو والتقدم والإنتاج لا يتحقق بالفعل إلاّ في ظل مجموعة حتمية من الأخلاق والفضائل مثل: الأمانة والصدق، والإخلاص والإتقان، والصبر والجد والاستقامة والعفة عن الحرام، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتقدير الكفاء - ولو كان خصماً ومعارضاً - على غير الكفاء، ولو كان ولياً ونصيراً، إلى غير ذلك من الفضائل الشخصية والاجتماعية، التي هي من ثمرات الإيمان الصحيح.

فليس بالذكاء وحده، ولا بالعلم وحده، ولا برأس المال وحده، تتقدّم الأمم وترقى ما لم يكن لديها رصيد كاف من الأخلاق، يدفعها إلى الخير، ويزعها عن الشر.

الأخلاق هي التي تجعل من الذكاء «علمًا»، وتحول «المواهب الكامنة» في الأفراد والشعوب إلى «طاقات منتجة» و«قوى محرّكة».

والأمم بغير أخلاق يتبدد ذكاؤها، وتتبدد جهودها، وتتبدد مواهب أبنائها، كما تتبدد مواردها، وتتعطل طاقاتها.

ورحم الله شوقي حين قال:

وَإِنَّمَا الْأُمَمُ الْأَخْلَاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ هُمُو ذَهَبَتْ أَخْلَاقُهُمْ ذَهَبُوا<sup>(١)</sup>

الأمم ذات الأخلاق هي التي تستطيع أن تستفيد من ذكاء أبنائها، وتستطيع أن تجنّد علمهم لنهضتها ورفقيها، وتستطيع أن تنتفع بأموالهم لرفعة شأنها.

ليست اليابان أذكى أمم الشرق، ولكنها بفضائلها الأصيلة استخدمت ذكاء أبنائها لتخلق به علمًا و«تكنولوجيا»، وسخرت هذا العلم لتخلق به صناعة راقية متقنة نافست بها أوروبا وأمريكا.

أما حينما تشيع رذائل الأنانيّة والكذب والغش والانحراف والهزل والعبث والمجون والميوعة، وإيثار المنفعة الخاصّة، واتباع الهوى، فهيهات أن ينفع الأمّة ذكاء ولا علم ولا مال.

٣ - وشيء ثالث لا بدّ منه مع الأخلاق: هو أن تسود العدالة، فالمجتمع المتظالم الذي يُقدّم فيه المنافق المتلوّن على القوي الأمين،

(١) مقدمة الشوقيات لمحمد حسين هيكل (١٢/١)، نشر دار العودة، بيروت.

لا يتقدم أبداً، فإنَّ الكفاء الذي يرى نفسه مؤخراً عن مكانه، ولا يُعطى حقه، على حين يأخذ الموالون والمحاسيب ما لا يستحقون - هذا الكفاء إما أن يتباطأ ويهمل، وإما أن يهاجر، على الرغم من حبه لوطنه. أعرف كثيراً من الشباب النابهين الذين درسوا في الخارج، وحازوا أرقى الشهادات في فروع شتى من العلم، ثمَّ عادوا ليعلموا أوطانهم، رافضين وظائف مغرية عُرضت عليهم في الخارج، ولكنَّهم للأسف خابت آمالهم في وطنهم، فظلموا حقهم، ووُضِعوا في غير موضعهم، وأُهدرت مكانتهم الأدبيَّة والمادِّيَّة، بينما رأوا غيرهم من «المهزَّجين» والمحسوبين يتقدَّمون عليهم، فلم تكد تمضي مدة حتَّى ولوا الفرار، وربحتهم أوطان أخرى، لا هي عربيَّة ولا مسلمة، ولكنَّها تعرف كيف تؤتي كل ذي حقَّ حقه، وكيف تضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

٤ - ومثل العدل: الأمن والحرية. ذلك أنَّ الخائف لا ينتج، وإذا أنتج فلا يحسن. وكذلك المُكره الذي لا يعمل إلَّا والسوط على رأسه. وغالبًا ما تفر العناصر الخائفة مهاجرة باحثة عن بلد تجد فيه أمنها وحرَّيتها أو تستطيع فيه تنمية أموالها؛ وبهذا وذاك يحرم الوطن من العناصر الممتازة القادرة على البناء والإبداع والتنمية الحقَّة.

٥ - وشيء خامس هو شرط لازم للنمو والتقدم، هو الاستقرار، استقرار النظام واستقرار الاتجاه، واستقرار القوانين الأساسيَّة، حتَّى يستطيع كل إنسان تكييف آماله ومشروعاته وتصرفاته وفقاً لها.

والذي يطالع خريطة العالم يجد أن أعظم البلاد تفوقاً وتقدماً في عالمنا هي أكثرها استقراراً، وأبعدها عن الهزَّات والاضطرابات والانقلابات والتغيرات.

إنَّ الاستقرار يشجع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على أن تعمل، ويشجّع الطامحين على أن يجتهدوا فيكسبوا، ويشجّع الكاسبين على أن يوفّروا، يجتهدوا ويدخروا، ويشجع المدّخرين على أن يُثمّروا مدّخراتهم. أما عندما تكثر الانقلابات والهزّات وينعدم الاستقرار والطمأنينة، كما هو شأن بلادنا العربيّة الثوريّة، فرأس المال - الجبان بطبيعته - يختفي أو يفر أو يحجم عن المشاركة؛ لأنّه لا يأمن على مصيره بين أيدٍ ثوريّة لها في كل صباح رغبة، وفي كل مساء قرار.

وليس هذا هو موقوفاً على أصحاب رؤوس الأموال، فالأفراد المتوسّطون في هذه الحالة يصرفون همهم إلى الاستهلاك إلى حدّ الإسراف، وتصبح سلع الاستهلاك هي أولى ما تنتجه الأمّة في مجموعها بدلاً من سلع الإنتاج.

ثم إن هناك مشروعات هامّة هي بطبيعتها طويلة النفس، بعيدة الأمد، تحتاج إلى رعاية دائمة متّصلة حتّى تؤتي أكلها على المدى الطويل، ولكن تتابع الأنظمة والعهود لا يجعل لهذه المشروعات بقاء ولا حياة، فهو يريد المشروعات البراقة التي ينسبها إلى نفسه، ويضع عليها خاتم عهده القصير الأجل طبعاً أو الخائف من قصر الأجل على الأقل.

لهذا كان الاستقرار والطمأنينة من الأمور الضروريّة للتقدم والنمو الحقيقي.

وقد قامت مَجَلَّة «الإيكونوميست» في عددها الصادر في أوّل نيسان (إبريل) (١٩٦٧م) بدراسة عن الاقتصاد العربي، بعنوان «كيف ينمو العرب» وتناولت ستة من بلدان الشرق الأوسط هي: مصر وسوريا والعراق من الدول الاشتراكيّة، والعربيّة السعودية والأردن ولبنان من بلدان المبادرة



الحرّة، وانطلقت من القول بأنّ لا تقدّم بدون نموّ اقتصادي، وأنّ مقياس النمو الاقتصادي هو الدخل القومي بالنسبة للفرد. وقررت في هذه الدراسة بأنّ الدول الاشتراكيّة أكثر تعرضاً لعدم الاستقرار السياسي وأنّها معنية بتوزيع الدخل القومي توزيعاً أقرب إلى المساواة، ولكنّها بلغت حدّاً أصبح معه الأغنياء أقل غنى، والفقراء لم يغدو أقل فقراً. أما بلدان «المبادرة الحرّة» فتمر في مرحلة من التطوّر كلاسيكية، حيث يصبح الأغنياء أغنى بكثير؛ لأنّ الربح حافزهم، والفقراء ليسوا أقل فقراً بكثير. ولكن الظاهرة الاجتماعيّة الكبيرة في هذه البلدان هي أنّها خلقت طبقة وسطى لم تكن من قبل. إن مد التاريخ قد اكتسح «الأيدولوجيات» وأوجد هذه الطبقة الجديدة، وأحدث مد التاريخ أيضاً موجة أخرى من العمال الصناعيين يزداد عددهم وتحسّن أجورهم لكن حظ الفلاحين ما يزال سيئاً.

وقارنت «الإيكونوميست» بين دخل الفرد من البلدان الستة المذكورة، وانتهت إلى النتيجتين التاليتين:

أولاً: أنّ الحكم المستقر هو المفتاح الحقيقي للتقدم.

ثانياً: أنّ الشعوب ذات الثقافة المتشابهة والتي على درجة واحدة من التطور، تستطيع - إذا ما أتيح لها الحكم المستقر - أن تتقدم بمعدل غير متباعد، على اختلاف المعسكرات، لكن النمو الاقتصادي يترجح في البلدان التي تركت للمبادرة الفرديّة العنان.

ونحن مع نقدنا للأوضاع المعوجة في البلاد العربيّة والإسلاميّة كلها، ديمقراطيتها واشتراكيها - لا محافظها ومتحررها - لا يسعنا إلا أن نخضع للغة الأرقام، وما تشير إليه من أهميّة الاستقرار في تحقيق النماء والازدهار.

والجدول الآتي يبين دخل الفرد لسنة (١٩٦٥م) في البلدان العربية المذكورة:

| البلد            | دخل الفرد بالإسترليني |
|------------------|-----------------------|
| مصر              | ١٧٠                   |
| العراق           | ٢٠٣                   |
| سوريا            | ١٧٦                   |
| لبنان            | ٢٨٥                   |
| الأردن           | ٢٢٢                   |
| العربية السعودية | ١٩٧                   |

إن أعلى دخل للفرد سجل في لبنان، ويأتي بعد لبنان الأردن، وليس للبلدين دخل استثنائي من عائدات البترول»<sup>(١)</sup>.

وهذا رغم الفساد الذي لا تنكره في كل من البلدين، ولكن هذا التقدم النسبي ثمرة الاستقرار<sup>(٢)</sup>.

إنّ الاستقرار كالحرية - كلاهما ضروري للنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، ولكن هل أرض الاشتراكية الثورية أو الثورية الاشتراكية هي التربة الملائمة لبذور الاستقرار والطمأنينة؟ كلا.

(١) انظر: النكسة والخطأ ص ١٠٦ - ١٠٨. ولا ريب أن هذه الأرقام قد تغيرت بين صعود وهبوط من بلد إلى آخر في السنوات العشر الأخيرة.

(٢) كان هذا قبل الحرب البشعة التي أكلت نارها لبنان، والتي أوقدها الصليبيون الجدد، تساندهم إسرائيل من ناحية، والبعث النصيري (العلوي)، الذي ابتليت سوريا الشقيقة بحكمه من ناحية أخرى، والذي أسفر عن وجهه الحقيقي في معارك تل الزعتر، وجبل لبنان، وهذا هو موقف هؤلاء الباطنية من الأمة على امتداد تاريخنا.



إنَّ الاستقرار لا يتم إلا في ظل أوضاع شرعيّة محكمة، يحتكم الناس فيها إلى أصول واضحة، ويسIRON على طريق بيّنة المعالم.

لا بد أن تسود الشرعيّة ويسود القانون، وتحترم الأوضاع الدستوريّة التي تخضع لها كل الفئات، وكل الأفراد. ولا يعلو أحد عن الانقياد إليها، والانحناء لسلطانها.

أما الثوريّة فهي لا تعترف لشيء بثبات، والقانون إن وقف في سبيلها حطّمته وإن خففنا قلنا: عدلته.

الشيء الوحيد الذي له الخلود، وخلود الأبد: هو: الثورة، والثورة وحدها. وكل وضع، أو نظام، أو تقليد، أو مبدأ أو فرد أو جماعة، تعترض طريق الثوريين، أو تحول بينهم وبين غاياتهم وجب تحطيمه وإزالته فوراً، بحجة هي غاية في البساطة، وهي «إرادة الثورة»!

كأن إرادة الثورة هي إرادة الله تعالى! بَيَدَ أَنَّا نستطيع أن نعرف ما يريد الله منا بواسطة ما أنزل من وحي، ونستطيع أن «نُكَيِّف» حياتنا وسلوكنا وفقاً لأحكامه. أما «إرادة الثورة» فهي الأمر الغامض الذي لا يعرف أحد: بِمَ يصدر؟ ومتى؟ وكيف؟

وشيء آخر يمنع الاستقرار في عهد الثوريّة، وهو إقحام الجيش في السياسة، ودخوله في معمة الحكم، وهذا من أكبر الآفات التي ابتلينا بها في هذا العصر.

وهذا من «مآثر» العهد الثوري و«مناقبه» التي لا تُنسى، لقد كانت الجيوش تعرف من قبل أن مهمتها حماية البلاد من أعدائها، وصد هجمات المغيرين عليها، حتّى بدأت دورة «الانقلابات العسكرية» في

الظهور في أوطاننا، بوحى شرير من «أبالسة» خبثاء في الخارج، يدبرون أو يؤيدون الانقلابات في كل أنحاء الدنيا إلا في بلادهم، ولعلنا نعود إلى دراسة هذه الظاهرة فيما بعد<sup>(١)</sup>.

٦ - والشرط السادس والأخير هنا: أن تكون السيادة للعقل - أو للعقلانية كما يعبرون - لا للعواطف والأهواء، ولا للدعاية والديماغوجية وكسب التصفيق والهتاف.

لا بد أن تكون «العقلية العلمية» هي المهيمنة على كل تصرف، وأن تكون كلمة «العلم» فوق كلمة «السياسة»، وأن تخضع لأسلوب «الإحصاء» ولغة «الأرقام» لا لأسلوب «الدعاية» ولغة «الشعارات».

إنَّ أسلوب المزايدات والمناورات والشعارات والخطابات الغوغائية ليس أسلوباً علمياً، وإنَّما هو يخنق العلم ويقتل الروح العلمية.

ومن هنا نقول بكل أسف: إنَّ المرحلة «الثوريّة» هي أبعد ما تكون عن تهئية «مناخ علمي» سليم، لأنَّ العلم عندها بضاعة غير نافقة، والعلماء عندها غرباء، ما لم يجعلوا من علمهم أداة لخدمة الثورة وسياستها.

البضاعة الرائجة لدى الثوريين هي الشعارات التي لا يقف سيلها من التحررية والتقدمية والشعبية والجماهيرية والعمالية والفلاحية وغيرها وغيرها من الكلمات واللوازم «الثوريّة»!

(١) اقرأ ذلك في الحلقة الثانية من هذه السلسلة: حتمية الحل الإسلامي، وهو بعنوان: الحل الإسلامي فريضة وضرورة ص ١٥٥ - ١٩٢، الباب الأخير: السبيل إلى تحقيق الحل الإسلامي، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٦، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. وفيه تحليل لظاهرة الانقلابات العسكرية.



إن هذه الكلمات الجوفاء، والشعارات الفارغة هي التي جعلت أحد زعماء البعثيين - صلاح البيطار - بعد أن ضاق بها ذرعًا يقول<sup>(١)</sup>:

«ثورة، وثورية، وثوري، وسياسة ثورية، وموقف ثوري، وحل ثوري، ما أكثرها ألفاظًا تتردد على كثير من الألسن، في كثير من المناسبات، كأن فيها الجواب على كل سؤال، والحل لكل مسألة، والتبرير لكل تدبير، يُتخذ بحق الأفراد أو المجتمع، كأنها تعني كل شيء، ولا شيء!»  
وهي التي جعلت كاتبًا تقدميًا ثوريًا - هو محمد حسنين هيكل - يصف فريقًا من هؤلاء بالطفولة الثورية، «فهم يرضعون الشعارات، ولا يكبرون بعدها»!

\* \* \*



(١) في بيان له نشر في دمشق في ٣٠ أكتوبر (١٩٦٥م).

## لماذا فشلوا في حرب (١٩٦٧م)؟

### هيكل يعترف:

لم يملك «هيكل» الأهرام - المحامي الأول عن الثورة المصرية - برغم تبريراته الواسعة للهزيمة، إلا أن يعترف بكثير من الأخطاء وكثير من الانحرافات التي ارتكبتها القيادات الثورية، فيقول في مقالاته في شهر أكتوبر سنة (١٩٦٧م):

«الحقيقة الأولى: أننا كنا نواجه عدوًا تلقى مساعدات غير عادية.

الحقيقة الثانية: أن عدونا تصرف بما حصل عليه من الإمكانيات ببراعة غير عادية.

الحقيقة الثالثة: أننا تصرفنا أمامه بقصور غير عادي.

إنَّ الضربة التي فاجأتنا كانت متوقعة بالطريقة التي جاءت بها تقريبًا، وفي الوقت الذي جاءت فيه تقريبًا أيضًا.

ولكن الفشل في توقيها كان مذهلاً!

لقد ضُيعَ الجنرال «موردخاي هود» قائد طيران العدو الذي قام بالعملية على أساس نجاحه من الضربة الأولى - ضُيع قبل غيره عندما جاءت نتائجه.

وكان قوله الذي نقل عنه: إن ما حدث يفوق أكثر أحلامي جنوناً!

قال هيكل: «ولذلك قلت: إن حادث ٥ يونيو (١٩٦٧م) غير معقول، إلى جانب أنه غير مفهوم، فضلاً عن أنه - قبل ذلك - غير مسبوق، وغير ملحق!». «

«ويخيّل إليّ أنه لا بديل لأن نتبيّن صراحة: أنّ الوطنية ليست صراحاً، وليست حمى، إنّما الوطنية إيمان، والإيمان معرفة، والمعرفة فهم!». «

ويقول هيكل في ١٠ نوفمبر (١٩٦٧م): «لقد تيقّنت الأمة العربيّة أنّه ليس بالشعارات تتحقق أمني الشعوب، ولكن بالفعل، وليس بالخلط، ولكن بالوضوح!»!

ويقول في ١٧ نوفمبر (١٩٦٧م): «إنّ أجهزة المخابرات إذا تركت بغير رقابة كافية تكتسب في نموها طبيعة سرطانيّة مدمّرة». «

«إنّ الجبهة الداخليّة لا تستطيع أن تستفيد أي شيء من جوّ الإبهام والغموض وهي تستطيع أن تستفيد كل شيء من جوّ الانفتاح والوضوح!»!

ويقول: «إنّ الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادعوا، ولا أقول أكثر من ذلك». «

وفي ٢٨ يونيو (١٩٦٨م) يقول: «إنّ مفاجأة صباح ٥ يونيو حطمت الطيران على الأرض في ساعات، وأغلب الظن، وعلى أساس الظروف الموضوعيّة وحدها، فإن هذا الطيران بغير مفاجأة كان سيضرب من الجو خلال أيام على أساس الأوضاع التي دخل بها المعركة». «

وفي ٣٠ يونيو (١٩٦٨م): «إن خطأنا الأول هو من ألفاظنا جميعاً كانت تعبر في كثير من الأحيان ممّا نقصده، وأكثر ممّا نستطيعه»!

ويقول الماركسي المعروف لطفي الخولي - رئيس تحرير «الطلیعة» المصريّة - في ملحق الأنوار بتاريخ ١٥ ديسمبر (١٩٦٨م) يتحدث عن المؤسسات الحزبيّة: «أليست هي الأخيرة مهزومة الآن؟ ألم تسقط مع من سقط في ٥ حزيران، بل لعلها قد سقطت قبل ذلك، بدليل أنّ ٥ حزيران كان، ولو أنّها في المستوى المطلوب، لما كان؟»

### وجنبلاط يدين الثوريّة والثوريين:

وكتب الأستاذ كمال جنبلاط رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» في لبنان مقالاً عن «الذهنية العربيّة والنكسة المستمرة» قوبل بالاهتمام الكبير في الأوساط الثوريّة وغير الثوريّة على السواء، ومما جاء في هذا المقال الخطير:

«جاءت فئة اجتماعيّة من المثقفين العرب ونصف المثقفين تقلّد سطحياً واعتباطياً مسالك الغرب وتحقيقاته ومشاريعه ومثالاته الفكريّة، دون أن تتلمس مصادر العلم والتقنية والخبرة في اعتماد ذلك وتنفيذه، ودون أن تختار لذلك الموافقة والملاءمة في ظروف التحقيق الماديّة والمعنويّة، فنجم عن ذلك تخريب واسع في مؤسساتنا الغابرة وفي طاقاتنا الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والقياديّة بشكل شامل، دون أن نستطيع أن تبرز المؤسسات والقيادات الجديدة بشكل تقدمي إيجابي ذي جدوى».

«ماذا تفيد الاشتراكيّة ذاتها أو غيرها من الأنظمة إذا كان أربابها سيطبقونها بشكل مغاير لقواعد العلم والجدوى القصوى في الإنتاج والعمل

والازدهار وتنظيم وتنمية القوّة المعنويّة للشعوب، وماذا تفيد الاشتراكيّة أو سواها من الأنظمة إذا كانت لن تحول دون الفقر والجهل وتكفل التنمية الحضارية والتقوية المعنويّة لطاقات الشعوب النفسيّة والماديّة».

«أخذنا منذ سنتين أو ثلاث نتهلّى بشعارات سحرية وميثولوجية أخرى عمّمتها - للاستعمال الرخيص لعواطف الناس - حركات حزبية في الشرق العربي، أطلقت في ما أطلقتته تعابير ومفاهيم أخذت تنحدر من التصور الثوري الطوباوي الواحد، فامتأّت صحفنا وأنديتنا وعقول معظم مثقفينا بكلمات جوفاء، تردّدها أصداً وخلايا جوفاء في العقل والخطر السحري الميثولوجي لنفسيتنا: الثورية والثوريون، والتحرر والتحرريون، والذهنية الثورية، والفكر الثوري، والعقائد الثورية، والجماهير الثورية، والعلم الثوري، والفن الثوري، والمنهج الثوري، والمجتمع الثوري إلخ، حتّى أصبحت كلمة «ثورة» و«ثورية» تلصق بأيّ اسم ومفهوم آخر. وأصبحت حشواً في كلماتنا وفي كتاباتنا وفي عقولنا».

«إنّ التحدث عن الثورية يغطي - أو هو مركب تعويض وتغطية - عن عجزنا عن القيام بواجب العمل الاجتماعي والسياسي المباشر، وعن الاضطلاع بطاقة العلم العقلانية الكاملة التي هي الأساس الحقيقي لكل تقدم في العالم الحديث. فيعتقد المتحدث عن الثورة أنّه قام بواجبه عندما استخدم كلمات الثورية والتحرر وسواها من التعابير المشتقة عنها أو الملتصقة بها، وهو لا يفطن أنّه باستخدامه هذه التعابير بهذا الخليط غير المتبصر، يجعل هذه التعابير والمفاهيم مبتذلة، فلا يعود لهذه الكلمات أية قيمة في تحريك الجماهير، وفي تطوير ذهنية الفرد والذهنية العامّة، وفي دفع المجتمع نحو التقدم والازدهار الحقيقي».

## وصلاح البيطار أيضًا:

ومثل كمال جنبلاط الأستاذ صلاح البيطار - أحد مؤسسي «حزب البعث العربي الاشتراكي» في سوريا ورئيس وزراء حكمه لعدة مرات - الذي أصدر بيانًا صافيًا أعلن فيه انفصاله عن الحزب، وحلّل أخطاءه وانحرافاتة قبل حركة ٢٣ شباط (فبراير) وبعدها، واستطرد إلى إدانة جميع الحركات الثوريّة والعقائديّة الأخرى التي أثبتت إخفاقها الذريع، وعجزها التاريخي عن الاندماج بالشعب وعن تحريك جماهيره، مهيبًا بالثوريين المناضلين في جميع الأحزاب إلى الانفصال عن أحزابهم والعمل على إنشاء حركة عربيّة جديدة للوطن العربي كله، كي لا تبقى الساحة السياسيّة فارغة ولا يبقى الشعب غارقًا في الظلام. وهذا بعض ما جاء في هذا البيان:

«كنت أوّل مَنْ حذّر إلى حتميّة سقوط الحزب فيما سقط فيه بعدئذٍ، من تخطيط في متاهات الفكر وجهالات السياسة وصنميّة التنظيم، إلى سيطرة الطفولة اليساريّة والعقلية العسكريّة والمغامرة الانتهازية، إلى الارتداد عن المواقع القوميّة الوحدويّة والديمقراطيّة الشعبيّة، إلى التسلح بالهوس الثوري والثروة الاشتراكيّة لإرهاب القوى الثوريّة وتصفية الفئات العسكريّة والمدنيّة، وضرب الوحدة الوطنيّة للشعب، وعسكريّة الحزب، وتسيير أعضائه ومن ورائهم الشعب بالعصا والقوة، على أنّ تحذيري لا يعني تبرئة نفسي من حملي نصيبي من المسؤوليّة».

«جاء الانقلاب الثالث والعشرين من شباط والمرحلة التي تلتها ليفتحا عيون غالبية العقائديين المناضلين الحزبيين لا على حقيقة الحزب الجديد وترديّه فحسب، بل وأيضًا على واقع الأمراض والعلل



التي استشرت في فكر الحزب ونهجه كله أننى وُجد. وفي بنيته وإطاراته وأساليبه في أية مجموعة من مجموعات؛ فالجمود العقائدي والعقلية المتحجرة، وأساليب العمل المتخلفة، وما تطفل عليها من مراھقة فكرية وثرثرة اشتراكية ووصولية انتهازية، ومن عبادة صنمىة للأشكال الجامدة، كل ذلك أدّى بالمنظمات الحزبية كلها إلى أن تكون بؤرة النزعات الانشقاقية والصراعات الفئوية والتكتلات الشخصية، وإلى أن تسودها كلها الروح العشائرية والبيروقراطية والفاشية والغوغائية».

«وجاءت أيام الهزيمة لتؤكد ذلك وتكرسه، ولتكشف للجميع عن غياب الحزب بشتى قياداته ومؤسساته عن المعركة المصيرية التي كان - مع ذلك - لا يفتأ يدعو الشعب إلى خوضها، ثم لتعطي الدليل القاطع على عجز هذا الإطار الحزبي عن حمل التبعات الكبرى في وجه التحديات المصيرية».

«على أن النكبة القومية لم تكشف عن عجز حزب البعث وحده، فالأحزاب والمنظمات العربية العقائدية الأخرى لم تكن أحسن منه حظاً، ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن أمراضاً وعللاً من النوع ذاته الذي فتك بحزب البعث قد فتكت بالأحزاب الأخرى».

«لقد كشف الواقع الموضوعي، عن أن جميع هذه الأحزاب والحركات كانت إبان النكبة في حالة غيبوبة، يوم كان الشعب في قمة حضوره ويقظته، ويوم كان وحيداً من دون قيادة حزبية ثورية تقود حركته، ويوم وجد نفسه في وادٍ والأحزاب والحركات في وادٍ آخر!»

هذه نماذج من النقد الذاتي سجّلها عدد من أقطاب الحركة الثورية العربية، وقد أجمعت كلها على أن أخطاء هذه الحركة هي التي دفعت

بنا إلى كارثة الخامس من حزيران (يونيو). ونحن - كما قال الأستاذ قدري قلعجي - «نرحب ولا شك بمثل هذه الاعترافات تصدر عن «أهل البيت» لأنهم أدري ممّا فيه، ولو قلنا ما قالوه عن الصنميّة والغوغائيّة والمواقف الانتهازية والشعارات الجوفاء التي سيطرت على العالم العربي باسم الثوريّة والتقدميّة والعقائديّة، وعزلت بهذه الذريعة قوى الفكر الحر، وعطّلت الطاقات الوطنيّة البنّاءة، لاثّمنّا بالرجعيّة والعمالة والخيانة، ولكنّ صدورها عن روّادها الذين زرعوا غراسها، وبشّروا بثمارها، ووعدوا بجنّاتها، كفيل بأن يمزّق القناع ويزيح الستار، ويحطم الأسطورة»<sup>(١)</sup>.

### بين الأعراض الظاهرة والأسباب الدفينة:

بيد أنّنا مع ترحيبنا الذي سموه «النقد الذاتي»، وبهذه الاعترافات «الثوريّة» نرى أنّها جميعاً لم تشخّص حقيقة الداء، ولم تهتد إلى لبّ المشكلة، إنّها تحدّثت عن أعراض المرض، لا عن أسبابه الدفينة الكامنة وراء المظاهر، ولما جهلوا حقيقة العلة لم يهتدوا قطعاً إلى وصف الدواء. إنّ العلة الحقيقيّة التي تعانيها هذه الأمة، والتي جهلها أو تجاهلها الاشتراكيّون الثوريّون - حتّى الذين اعترفوا منهم بعجز الثوريّة العربيّة وإفلاسها - أنّهم حاولوا جهد طاقتهم أن يخلعوا هذه الأمة من عقيدتها الأصليّة، ليفرضوا عليها عقيدة دخيلة، وأن يسوقوها بالدبابات والمدافع تارة، وبالإذاعات والإعلام طوّراً، لتعيش في إطار أيديولوجيّات مستوردة مصطنعة، تصادم معتقدات الأمة وشرائعها وأفكارها ومشاعرهم وقيمها وأخلاقها وتقاليدها.

(١) مقدمة وثائق النكسة ص ١٠، إعداد ونشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٦٩م.



وليس من السهل ولا من الممكن أن تتخلَّى الأمة عن عقيدتها وشريعتها، ومثلها ورسالتها، فتتخلَّى بذلك عن مقومات حياتها، ولهذا لم يكن بدُّ من الصدام والصراع الظاهر والخفي بين الأمة وبين هؤلاء الذين حرّفوا مسيرتها، ونتيجة هذا كله الحيرة والتمزق وبعثرة الجهود والأموال والأعمار في غير جدوى، بل في الهدم والتخريب لا في البناء والإنشاء.

إنَّ هؤلاء الثوريين الاشتراكيين - إن افترضنا إخلاصهم - لم يفهموا أمّتهم، ولم يعرفوا حقيقتها، كما أنَّهم أيضًا لم يعرفوا عدوّهم الذي يتحدّى بقلّته كثرتهم، وبرقعته الضيقة أقطارهم الواسعة!

لقد زعموا أنَّ عدوّهم «إسرائيل» أداة في يد الإمبريالية، ونسوا أنَّ الوقائع كلها تثبت العكس: إنَّ الإمبريالية أداة في خدمة الصهيونية العالمية ودولتها.

ولقد ادّعوا أنَّ إسرائيل مجرد دولة عنصرية، وأنَّ الصهيونية حركة قومية سياسية فحسب، وأغفلوا العامل الديني في قيام الصهيونية وفي تكوين إسرائيل، كما أغفلوا هذا العامل الديني في توجيه شعوبهم وجيوشهم، على حين عنت به إسرائيل كل العناية، فربحت وخسروا، وانتصرت وانهزموا.

كتب «بن جوريون» في رسالته إلى الرئيس «ديجول» في مطلع عام (١٩٦٨م) يقول: «إنَّ سرَّ بقائنا بعد التدميرين البابلي والروماني وحقد المسيحيين الذين أحاطوا بنا ألف عام، يكمن في صلاتنا الروحية بالكتاب المقدس، وعندما جاءت اللجنة الملكية البريطانية إلى القدس في آخر سنة (١٩٣٦م) لتدرس مستقبل الانتداب قلت لها: الانتداب

الخاص بنا هو التوراة. لقد استخرجنا منه قوّتنا لنقاوم عالمًا معاديًا، ولنستمر في الإيمان بعودتنا إلى بلادنا»<sup>(١)</sup>.

### وفي الصفحات الأخيرة من مذكرات «وايزمان» ما يعتبر وصيّة وتوجيهًا عامًا لإسرائيل:

«هدفنا هو بناء حضارة تقوم على المثل الصارمة للأداب اليهوديّة، عن تلك المثل يجب ألا نحيد، كما فعلت بعض العناصر في حياة الوطن القومي القصيرة، بإحناء الركب أمام آلهة غرباء. لقد كان الأنبياء دائمًا يؤنّبون الشعب اليهودي بأشدّ القسوة من أجل هذه النزعة، وكلما عاد الشعب إلى الوثنيّة وكلما ارتد كان يُعاقب من قبل إله إسرائيل الشديد. وإنّه من الصعب القول فيما إذا كان سيظهر أنبياء بين اليهود في المستقبل القريب. ولكنهم إذا اختاروا الحياة الصادقة الصعبة النقية على الأرض في منازل مبنية على المبادئ القديمة، وإذا استهدفوا في نشاطهم قيمًا حقيقيّة، في الصناعة والزراعة والعلم والأدب والفن، عندها يطل الله بعطفٍ على أبنائه الذين عادوا بعد تيهٍ طويلٍ إلى بيتهم لخدموه، وعلى شفاههم مزمور، وفي أيديهم مجرفة، محيين بلادهم القديمة وجاعليها مركز حضارة إنسانيّة»<sup>(٢)</sup>.

هذا هو اتّجاه بناء إسرائيل، وصنّاع أمجادها وانتصاراتها.

أما في أرض الثوريّة العربيّة فكل دعوة إلى الإسلام «رجعيّة»، وكل ذي فكر وقلم يدعو إلى الإسلام الصحيح يجب أن يكون مصيره حبل المشنقة، أو زنزانة السجن، أو العزلة الخانقة تحت الإقامة الجبريّة!

(١) جريدة لوموند الفرنسية - ١٠، يناير ١٩٦٨م.

(٢) انظر: النكسة والخطأ ص ١٥٩.



يقول الكاتب المسيحي السوري الدكتور أديب نصّور: «استطاعت إسرائيل أن تعبئ لمصلحتها العاطفة الدينيّة عند اليهود في العالم، وتتلقّى منهم العون والمزيد من العون، بينما كانت السياسة العربيّة الثوريّة تعادي الدول الإسلاميّة غير العربيّة، وتخاصم الدول الإسلاميّة العربيّة، بزعمها الرجعيّة والتخلف لتمسكها بالدين، وتعتبر كل تقارب بين المسلمين تحالفاً استعماريّاً، وتهمل الجانب المسيحي من العالم العربي، وتجرّد إنسانها الثوري من قوّة روحيّة هائلة، وتجرّد سياستها الخارجيّة من بُعد هو الأساس من أبعادها».

«إنّ الخطر الأكبر لم يداهمنا من انقضاخ طيران العدو، وغزو ألوّيته ودباباته، وإنّما جاءنا من انهيار داخلي سبق المعركة بأعوام، ومن محاولة الانتحار الأدبي، والتخلّي عن الحقيقة والفضائل والقيم قضى على أمم كثيرة من قبل في التاريخ، إن ما حدث داخل المجتمعات الثوريّة كان وحده سبباً كافياً ليجلب لنا الدمار الرُّوحي والدمار المادي جميعاً»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) النكسة والخطأ ص ١٦٠، وراجع كتابنا: درس النكبة الثانية: لماذا انهزمنا وكيف نتصر؟

## لماذا فشلوا في مجال الأخلاق؟

أجل، لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية في إشاعة «القيم» والفضائل الأخلاقية، وفي صياغتها وتثبيتها؟

إنَّ القيم والفضائل لا تسود المجتمع، ولا تشيع في حياة الناس ولا تخط مجراها في سلوكها العام والخاص، بالأوامر العسكرية، ولا بالقرارات الثورية. ولكنها تحتاج إلى تربة صالحة تنمو فيها بذورها، وترسخ جذورها، وتمتد فروعها، وتزهر غصونها وأوراقها.

(أ) وأول ما يحقق هذه التربة هو «العقيدة الصالحة» التي ترجع إليها أخلاق الأمة، وينبثق عنها سلوكها، وإذا ضعفت عقيدة أمة ما فقد أصبحت كالشجرة المنبته من أصولها، المجتثة من فوق الأرض ما لها من قرار، ومثل هذه الأمة لا بدَّ أن تصاب بالتفكك والانحلال المفضيين حتمًا إلى الانهيار.

وعقيدة أمتنا هي الإيمان بالله وبرسالة الإسلام، وبالدار الآخرة، فكلما قوينا جانب هذا الإيمان فقد قوينا معه جانب الأخلاق، وإذا سمحنا لرياح الشك والتشكيك - بله الإلحاد والإنكار - أن تهز شجرة الإيمان أو تززعها، فقد زعزعنا معها الأخلاق قطعًا.

لهذا كانت الخطوة الأولى في دعم الأخلاق وغرس الفضائل والمثل العليا، تتمثل في غرس معاني الإيمان بالله وباليوم الآخر في أعماق الضمائر<sup>(١)</sup>، وغرس الشعور بالمسؤولية أمام الله سُبْحَانَهُ، وتعاون كل مؤسسات التربية والتعليم - من دار الحضانة إلى الجامعة، وكل أجهزة التوجيه والتثقيف والترفيه من الكتاب إلى الصحيفة إلى الإذاعة: المسموعة والمرئية، إلى المسرح والخيالة وغيرها - على إيقاظ المعاني الربانية في الفطرة الإنسانية من توحيد الله تعالى ومحبه وخشيته ومراقبته والتوكل عليه، واليقين بما عنده ورجاء رحمته والخوف من عذابه.

بهذا التوجيه الدائم القائم على أفضل الأساليب، وأقوم الوسائل، تنزكي الأنفس، وتربي الضمائر، وتستنير البصائر، وتتصل القلوب بربها وهاديها، وتتزود بخير زاد، وهو التقوى.

أما إذا ظلت المؤسسات والأجهزة تربط المجتمع بالطين لا بالدين، وبالخلق لا بالخالق، وبالأرض لا بالسما، وبالدينا لا بالآخرة، وبالمعدة لا بالروح، وبالمتاع الأدنى لا بالمثل الأعلى، فلن يثمر ذلك إلا مجتمعا أكبر همه الشهوات، ومبلغ علمه إرادة الحياة الدنيا، وإيثار المنافع الشخصية العاجلة ولو على حساب الأمة والدين والقيم العليا.

(ب) ولا بدّ مع التربية والتوجيه من شيء آخر، لا بدّ من تشريع يحمي الأخلاق من عوامل الدمار، ومن العابثين بالقيم، والمتاجرين بكل فضيلة.

(١) انظر كتابنا: الإيمان والحياة ص ١٨١ - ٢٣٣، فصل: الإيمان والأخلاق.

لا بدّ من تشريعات تفرض صيانة الحرمات، وحراسة الآداب، ورعاية التقاليد الصالحة، واحترام أوامر الله تعالى ونواهيه، وتطهير الجو الاجتماعي من دواعي الإغراء، ومثيرات الغرائز، والعوامل المحرّضة على الفساد أو الميسّرة له والمعينة عليه، لا بدّ من عقوبة كل منحرف يجاهر بالفاحشة ويحرّض عليها، ولا بدّ من مصادرة كل فن أو أدب يزيّن للناس الرذيلة والسوء.

لا بد من سلطان التشريع والقانون بجوار سلطان التربية والتوجيه، فإنّ الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن<sup>(١)</sup>.

أما أن تُفتح علناً حانات الخمر، وتيسّر جهرةً محلات الفجور، وتترك الشوارع ملأى باللحم البشري يباع في الشوارع ويُعرض في الطرقات، ويرخى العنان للصحف والإذاعات والتلفزيونات والسينمات وشبّات أجهزة الإعلام والترفيه، تهدم في ساعات ما بينه التوجيه في شهور، باسم الحرّية الشخصية، فهذا أوسع باب لتدمير القيم، وتحطيم الأخلاق، ونشر عدوى الرذيلة في كل مكان.

والعجيب أنّ الثوريين يضغطون كل الضغط على الحرّية الفكرية والحرية السياسية، كما بيّناه من قبل، ولكن في مقابل ذلك الضغط العنيف من الثورية الاشتراكية على «حرية الأفكار»، نجدها تطلق العنان لـ «حرية الشهوات».

ومن ثمّ نفقت سوق المجون والتحلل من قيود الحشمة، وفضائل الحياء والعفاف والإحصان، وبلغ عبث الأزياء و«الموضات» أقصاه.

(١) من قول عثمان بن عفان. ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤١٦/١١)، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.



وأصبحت شوارع العواصم العربيّة الكبرى مَعْرُضًا لـ «اللحم البشري»، الذي فرض الله أن يُصان فابتدلوه في الطرقات والأسواق. فإذا ارتفع صوت ينادي بتغيير هذا المنكر، ووقف هذا السيل المدمر، قيل له: هل تريدون أن نحجر على الناس، أو تُفرض الأخلاق بالقانون، أو نجعل وراء كل امرأة شرطياً يراقب زيتها وسيرها؟ (!).

وهذا - لعمرى - أعجب العجب! لقد حجروا على الحرّيّة الفكريّة والسياسيّة، باسم الحرّيّة الاجتماعيّة أو المصلحة الوطنيّة. أفلم يكن أولى أن تُضبط «الحرية الجنسيّة» باسم «القيم الأخلاقيّة» و«التعاليم الإلهية»؟!

أفتمنع «حرية الحقوق» وتُطلق «حرية الفسوق»؟!

ويبدو أنّ الثوريّة المتسلطة تريد بتسهيل سبل الشهوات الدنيا، وإشباع نهم الغرائز الحيوانيّة السفلى، أن تمنح الشعوب المقهورة لونا من «التعويض» تنفّس به عن كبتها السياسي والعقلي. وإن شئت قلت: هو نوع من «الإلهاء» المتعمّد عن قسوة الواقع، الذي تعيشه، ومرارة الحياة التي تعانيها.

ولهذا لاحظ المراقبون بما يجري في ديارنا، ازدياد حجم العبث واللهو الحرام بعد نكبة (١٩٦٧م) خاصّة.

حتى إنّ «الأفلام» الجنسيّة المكشوفة، والمجلات الخليعة الداعرة، التي لم يكن يُسمح لها من قبل أن تُعرض أو تُباع، قد رفع الحظر عنها، وليس لهذا التصرف تفسير إلا شغل الشعوب عن الشعور بالمأساة الكبرى، التي غشيهم ليلها الأسود الكئيب الطويل.

ومن روائع الإعجاز أن نجد النبي ﷺ يشير - في حديث صحيح له - إلى الارتباط بين «الاستبداد السياسي» المسلط على الرقاب والأجساد، وبين «الانحلال الاجتماعي» الذي يظهر - أول ما يظهر - في تبذل النساء، وخلعهن لزيينة الحياء، بقول رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات، رؤوسهن كأسنمة البخت»<sup>(١)</sup> المائلة! لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها»<sup>(٢)</sup>.

### ضرورة القدوة الصالحة:

(ج) ثم إن من المقرر في عالم التربية والأخلاق: أن للقدوة أثرها العميق في أنفس الناس؛ فالإنسان يتأثر بالفعل المرئي، أكثر مما يتأثر بالقول المحكي، ولهذا قالوا: لسان الحال أفصح من لسان المقال، بل قالوا: حال رجل في ألف رجل، أبلغ أثرًا من مقال ألف رجل في رجل!

ويزيد هذا التأثير ويتضاعف، إذا كان الفعل أو الحال أو السلوك من شخص وضعته الأقدار في موضع الإمامة والرياسة والقدوة للناس، حتى قيل قديمًا: الناس على دين ملوكهم، وقد يؤيد هذا ما ورد في رسائل النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء، حين دعاهم إلى الإسلام، وحملهم في آخرها - إذا رفضوا الدعوة - إثمهم وإثم رعيتهم<sup>(٣)</sup>.

(١) البخت: إبل عظيمة السنام، والحديث كأنما يصف نساء عصرنا وما يضعن فوق رؤوسهن من «باروكات»، وما يصنعن في شعورهن من «فورمات»!

(٢) رواه مسلم في اللباس والزينة (٢١٢٨)، وأحمد (٩٦٨٠)، عن أبي هريرة.

(٣) إشارة إلى حديث هرقل الطويل، المتفق عليه: رواه البخاري في بدء الوحي (٧)، ومسلم في الجهاد والسير (١٧٧٣)، عن ابن عباس.

ومن أجل هذا روي عن الحسن البصري<sup>(١)</sup> والفضيل بن عياض<sup>(٢)</sup> وغيرهما هذا القول الحكيم: لو كانت لي دعوة مستجابة، لدعوتها للسلطان، فإنَّ الله يصلح بصلاحه خلقًا كثيرًا.

ومن غير شك أن يفسد بفساده خلق أكثر، فإنَّ عدوى الفساد أسرع. زار بعض الوفود من الأقاليم الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز فسألهم: كيف عمالنا (ولاتنا) فيكم؟

فقالوا: يا أمير المؤمنين، إذا طابت العين (المنبع) عذبت الأنهار (الفروع)<sup>(٣)</sup>!

وفي بعض عصور الانحرافات الإسلامية، لام بعض كبار الموظفين كاتبًا أو عاملاً عنده على خيانة ظهرت منه، فكان ردُّ هذا الكاتب: كلنا خائن، أنا خنتك، وأنت خنت والي، والوالي خان الخليفة، والخليفة خان الله، ولو استقمتم وأديتم لاستقمنا وأديننا!

فكم تتلوث الحياة، ويختل المجتمع، إذا شَمَّ الشعب رائحة الفساد والانحراف تنتشر من قصور القادة والزعماء الجدد، كما كانت تنتشر قديمًا من قصور الملوك والزعماء البائدين.

لقد تغيَّر الاسم والعنوان، وبقي الجوهر كما كان: ملوك من غير تيجان! وصدق شوقي حين قال: البلشفيَّة (الشيوعيَّة) قيصريَّة: لها من القيصر جبروته وسرفه، وليس لها جلاله وشرفه!

(١) ذكره قوام السنة في الحجة في بيان المحجة (٣٩٤/١)، نشر دار الراية، السعودية، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٢) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩١/٨).

(٣) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري (٨٨/٢)، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

## أهمية الحرّية للأخلاق:

(د) ثمَّ إنّ الأخلاق الفاضلة تحتاج إلى مناخ ملائم تنمو فيه وتترعرع وتثمر، ولا يُحقّق هذا المناخ مثل الحرية.

ففي ظل الحرّية تنمو فضائل الصدق، والشجاعة، والصراحة، وقول الحق، والشعور بالمسؤوليّة، والاهتمام بأداء الواجب، والطموح إلى معالي الأمور، والثقة بالنفس وبالأخرين، وغيرها من مكارم الأخلاق.

وأما في ظلّ الاستبداد والإرهاب والطغيان، فلا تنمو إلاّ رذائل الكذب والتجسس والغيبة والنميمة وسوء الظن والملك والنفاق، وازدواج الشخصية، وعدم المبالاة، وإهمال الواجبات، والذل والانحناء والسلبيّة.

ولقد أشار المرحوم الزعيم عبد الرحمن الكواكبي إلى كثير من هذه الرذائل التي تنمو في ظل الإرهاب والضغط في كتابه «طبائع الاستبداد، ومصارع الاستعباد».

أعرف كثيرًا من المدرسين يدخلون صفوف الدراسة بشخصيّة، ويعيشون خارجها بشخصيّة أخرى، هم مع التلاميذ اشتراكيون ثوريون، متحمّسون، يردّدون الشعارات، ويحفظون الكثير من عبارات التقدميّة والثوريّة وغيرها من «أكليسيّهات» القوم، وهم في خارج الصف أو خارج المدرسة ناس طيبون معتدلون! فإذا جاء أحد التلاميذ يسأل أحدهم بعيدًا عن قاعة الدرس وفي أمن من الرقباء! هل أنت مؤمن بهذا يا أستاذ؟! قال: يا ابني، هذا أكل عيش، هذا ما تريده الحكومة!

فماذا يكون رأي التلميذ في أستاذه؟ وماذا تكون ثقته بما يلقّنه إياه من حقائق العلم الأخرى ما دام يرى أنّه لا يعلمه ما يعتقد صوابه، بل ما تريده السلطة؟



(هـ) ولا بدّ مع ذلك كله من استقامة الأوضاع الاقتصادية، واستقرار العدل الاجتماعي، وأخذ كل ذي حقّ حقّه، فإنّ الأوضاع الاقتصادية المعوجة، وشيوع الظلم الاجتماعي، واختصاص قِلّة بالتمر، وكثرة بالنّوى، وتقديم من يستحق التأخير، وتأخير من يستحق التقديم - من شأن هذا كله أن يشيع كثيرًا من الرذائل الاجتماعية، مثل الحسد والبغضاء وسوء الظن، والسلبية، وعدم المبالاة، وعدم الحرص على المال العام، وغير ذلك من خصال السوء التي يُولّدها الظلم والبغي من بعض الناس على بعض.

ولهذا يجب على كل مجتمع حريص على الأخلاق أن يعمل على إزالة المظالم، وإقامة الموازين القسط بين الناس، وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك حينما قال لأحد الآباء وقد خصّ أحد أبنائه بشيء من ماله: «أتحبُّ أن يكون أباؤك لك في البر سواء؟». قال: نعم. قال: «فسوّ بينهم». وقال: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا أنّ التمييز بينهم فيما يستحقون من عطاء، يُولّد العقوق للأب من بعضهم، كما يورث التحاسد - من جهة أخرى - بينهم.

\* \* \*

(١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣)، كلاهما في الهبة، عن النعمان بن بشير.

## الخطأ الأكبر للاشتراكيين الثوريين

إنَّ كلَّ ما ذكرناه من تفسير وتعليل لفشل الاشتراكيين الثوريين العرب في شتَّى المجالات، وكافة الميادين الماديَّة والمعنويَّة، يلقي أمامنا ضوءًا كاشفًا على «العِلَّة الأولى» لهذا الفشل المتراكم، وبعبارة أخرى: يوضح لنا الخطأ الأكبر الذي اقترفته الاشتراكيَّة العربيَّة، وترتَّب عليه كل تلك الخسائر التي مُنيت بها أمتنا في تلك المرحلة الدقيقة والحاسمة من تاريخها.

إنَّ الخطأ الأكبر الذي سقطت فيه الليبراليَّة العربيَّة من قبل، هو نفسه الذي تردَّت فيه الثوريَّة الاشتراكيَّة من بعد، لقد أخطأت منذ البداية، منذ الخطوة الأولى، بل ممَّا قبل الخطوة الأولى، أعني من بدء التفكير فيها والتحضير لها، لم يكن خطأ تصرف أو خطأ موقف، بل كان خطأ اتجاه.

### يقودون أُمَّة لا يعرفونها:

كان خطأ الثوريَّة العربيَّة الأوَّل أنَّها لم تعرف حقيقة الأُمَّة التي تقودها، وتضع الحلول لمشكلاتها، لم تَعِ تاريخ هذه الأُمَّة، ولم تسبر غورها، ولم تنفذ إلى روحها، لتعرف حقيقة أفكارها ومشاعرها واتجاهاتها.



وتصور طبيبًا - أو رجلًا وضعت له الأقدار موضع الطبيب - يصف علاجًا مفصّلًا لمريض، لم يفحص حالة جسمه، ولم يسمع دقات قلبه، ونبضات عروقه، ولم يعرف أسباب مرضه وأدواره وتطوّراته، وما قدّم له من علاجات سابقة، وما كان أثرها عليه، ومعنى هذا كله أنّه لم يعرف طبيعة مريضه، وطبيعة مرضه، فلم يحسن - بالتالي - تشخيص الداء، ولم يوفّق في وصف الدواء.

كل ما كسبه المريض المسكين قائمة طويلة بأصناف من الأدوية الجاهزة والمستحضرة، أكثرها مستورد وأقلها محلي، بعضها يُشرب، وبعضها يُبلع، وبعضها يُحقن، منها ما لا يضر ولا ينفع، ومنها ما ينفع ولا يضر، من المقوّيات والمشهّيات، ومنها ما يضر ولا ينفع.

والخلاصة: أن جسم هذا المريض أصبح حقلاً للتجارب، كل طبيب جديد يجرب فيه حظه، ويختبر فيه علمه، ويمتحن عبقريته.

والنتيجة: أن هذه التجارب والوصفات المبتسرة لا تزيده إلاّ ضعفًا، ولا تفيده إلاّ تأخر الشفاء، وتمكّن الداء.

والسبب في ذلك أنّها وصفات وعلاجات مبنية على غير معرفة بالمريض الذي يُرجى علاجه، وما كان بهذه الصفة لم يكن طبًا ولا علمًا، وإنّما هو خبط على غير هدى، وسير في غير طريق، مع أمتنا المسكينة.

وهكذا كان حال القادة والحكام والزعماء الثوريين والعقائديين.

لقد نسي أو تناسى أولئك الثوريون اليساريون - كما نسي قبلهم الليبراليون اليمينيون - أنّهم يصفون علاجًا وحلولًا لأمة مسلمة، أمة أرفع

قيمة عندها هي الإيمان، وأسمى غاية لديها هي رضا الله، وأجلُّ كتاب تهتدي به هو القرآن، وأعظم إنسان تقتدي به هو محمد ﷺ.

جهل هؤلاء وأولئك - أو تجاهلوا - أنَّ هذه الأمة رضيت بالله ربًّا وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًّا ورسولًا، وبالقرآن الكريم هاديًا وإمامًا.

جهلوا ذلك أو تجاهلوه، وذهبوا يقرؤون في تاريخ الأمم الأوربيَّة، ويدرسون تطوراتها وأوضاعها ونهضاتها، فوجدوا أن فكرة القوميَّة كان لها دورها في إنهاض تلك الشعوب وتوحيدها وفصلها عن سلطان الكنيسة فنادوا بقوميَّة عربيَّة علمانيَّة على غرار القوميَّات الأوروبيَّة، بعضهم عن اقتناع وحُسن نيَّة، وبعضهم عن تدبير وتخطيط من جهة قوى شريرة لا تضرر للإسلام وأمتة إلَّا شرًّا.

### القوميَّة العلمانيَّة كبديل عن الإسلام:

وكان الشيء الخطر في هذه الدعوة إلى «القوميَّة العربيَّة» أنَّهم جعلوها بديلاً عن الإسلام ورسالة محمد ﷺ<sup>(١)</sup> مع أنَّ العروبة بغير الإسلام، تصبح لفظاً بلا معنى، وجثةً بلا روح.

ولقد ذهب فلاسفة القوميَّة العربيَّة إلى أنَّ أعظم العوامل المكوِّنة لها اللغة والتاريخ. سلَّمنا، فماذا يبقى في لغة العرب لو جرَّدناها من القرآن الكريم والثقافة الإسلاميَّة، بمختلف فروعها وألوانها؟ هل يبقى غير الشعر الجاهلي؟ وما قيمة هذا الشعر في تكوين أُمَّة عظيمة واحدة؟

(١) بهذا العنوان: «القومية العربية كبديل عن دين الله ورسالة محمد» قدم الدكتور محمد البهي بحثاً إلى المؤتمر الخامس لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م. هاجم فيه قومية ساطع الحصري وميشيل عفلق وجورج حبش، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه بعد.

وماذا يبقى في تاريخ العرب، لو أننا فرغناه من تاريخ الإسلام، وأمجاد المسلمين، وما خلفه أعلامهم وعلمائهم وأبطالهم من روائع؟ هل يبقى فيه إلا حرب البسوس وداحس والغبراء وغيرها من أيام العرب، وغارات بعضهم على بعض؟ مضافاً إليها بعض قصص الكرم والشجاعة والنجدة التي لا تكون تاريخاً له اعتبار؟

### البحث عن مضمون للقومية العربية:

على أن القومية وحدها لا تكفي لنهضة أمة، وإشباع حاجاتها المادية والروحية والفكرية.

وهذا ما شعر به القوميون أنفسهم في بلاد العرب، فقد أحسوا بأن قوميتهم تعاني «أزمة فراغ»، وخاصة بعد أن أفرغوها من القيم الإسلامية، والمعاني الإسلامية، واتجهوا بها وجهة علمانية مجردة.

ولهذا أخذوا يبحثون عن شيء سمّوه «المحتوى»، أو «المضمون»، أو «الرسالة» - للقومية العربية، واتخذ حزب البعث شعاره المعروف «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»!

### العثور على الاشتراكية كمضمون للقومية:

ما هي هذه الرسالة؟ أو ما هو ذلك المحتوى أو المضمون؟

يقول القوميون: إنه لا بد أن يكون محتوى أو مضموناً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً... ثم ذهبوا هنا وهناك في «صالونات» الفكر الغربي و«دهاليزه» فعثروا على «الاشتراكية» التي كانت «موضة» العصر في الغرب، الذي عانى من شرور الرأسمالية الكبرى، كما عانى من قبل ولايات الإقطاع، وظنوا أنهم عثروا على «خاتم سليمان»، ومفتاح الأسرار

بهذه الاشتراكية، فقالوا: قد وجدنا المحتوى والمضمون والرسالة،  
الرسالة الخالدة!

### تطور الاشتراكية عند دعاة القومية:

ولم تكن الاشتراكية - التي نادى بها دعاة القومية العربية في أول الأمر - أكثر من نظام اقتصادي مرن متكيف مع حاجات كل أمة، كما يقول «ميشيل عفلق». قال: «وليس بعسير على العرب إذا ما تخلصوا من كابوس الشيوعية أن يهتدوا إلى اشتراكية عربية مستمدة من روحهم، وحاجات مجتمعهم، ونهضتهم الحديثة، تقتصر على إيجاد تنظيم اقتصادي معقول عادي، يحول دون الأحقاد والنزاعات الداخلية، ودون استثمار طبقة لأخرى...»<sup>(١)</sup>.

وكانت حركة «القوميين العرب» في بداية ظهورها تدعو إلى لون من الاشتراكية، ليس أكثر من ضرب من العدالة الاجتماعية.

وكانت مصر الثورة - قبل قوانين يوليو (١٩٦١م) - تنادي بما أسمته «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية».

ثم جاء طور آخر اتخذت فيه الاشتراكية عند دعاة العروبة صورة «عقيدة شاملة» أو «أيديولوجيا ثورية متكاملة» للحياة وللمجتمع.

وقال الرزاز - فيما نقلناه من قبل: «إنَّ فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي، فهم خاطئ لا ينفذ إلى الأعماق، فالاشتراكية مذهب للحياة...».

(١) في سبيل البعث ص ١٩٧.

وفي مقدمة الكتاب الذي نقلنا عنه كلام الرزاز هذا، يقول البعثيون: «إنَّ الاشتراكيَّة لا تقتصر على الناحية الاقتصادية، بل يجب أن تطبع كل جوانب المجتمع الأخرى من ثقافيَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة، فتتخذ شكل نزعة تقديميَّة تحريريَّة عامَّة شاملة، إذ لا يمكننا أن نتصوّر مجتمعًا اشتراكيًّا صحيحًا تتحقّق فيه العدالة في توزيع الثروة، في حين يبقى نظام التعليم فيه - مثلاً - رجعيًّا، يؤكد قيَم المجتمع المتخلف، وينشر الأفكار المحافظة، ويقدّس التقاليد البالية»!

ولا شكَّ أنَّهم يعنون بما ذكره القيم الإسلاميَّة، والأفكار الإسلاميَّة، والتقاليد الإسلاميَّة، ولكنَّهم أذكى وأدهى من أن يذكروا ذلك بصراحة، حتّى لا يصطدموا بمشاعر المسلمين وعقائدهم علانية.

قالوا: «ومن المبادئ الأساسيَّة الأخرى في الاشتراكيَّة العربيَّة هو «الثوريَّة» في معالجة قضيَّة المجتمع، ومبدأ الثوريَّة هذا مشتق من «النظرة العلميَّة» التي تعتمدها الحركة الاشتراكيَّة في البحث والتحليل، ومن ذلك نستنتج أنَّه لا بدَّ من الصراع العنيف، والانقسام الحاد في المجتمع، واستناد عملية التغير - شطر الاشتراكيَّة - على هذا الصراع بالذات، لا بدَّ لكي يتحقّق المجتمع العربي الاشتراكي من تجمع القوى التقدميَّة وتنظيمها وتوجيهها حسب العقيدة الاشتراكيَّة، والهجوم على الرجعيَّة والأوضاع المتخلفة...».

لم تعد الاشتراكيَّة العربيَّة - إذن - مجرد نظام اقتصادي مرن، كما قال «عفلق» من قبل، ولم تعد مجرد «شيء من العدالة وشيء من الحق في تطبيق القانون» كما قال أكرم الحوراني عام (١٩٤٩م) في مجلس النواب السوري.

بل أصبحت مذهباً للحياة وعقيدةً شاملةً تؤمن بالصراع الطبقي العنيف، وتعتمد عليه في تغيير المجتمع كله: قيمه وأفكاره وتقاليده، لا اقتصاده فحسب.

وكذلك قرّرت حركة القوميّين العرب منذ سنة (١٩٦٤م) «اعتماد الاشتراكية دون سواها، واعتماد الثورية، والإيمان بالصراع الطبقي، كحقيقة علمية لا بدّ منها للتطبيق الاشتراكي»<sup>(١)</sup>.

وفي هذه العبارات، نجد الفكرة الماركسيّة، والروح الماركسيّة، واضحة تمام الوضوح.

بيد أنّ الحركة في الفترة الأخيرة ازدادت توغلاً في أعماق الماركسيّة، وبخاصة الأجنحة المتطرفة فيها.

وفي مصر قال الميثاق: «إنّ الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدّم»، كما أكد أنّ الحلّ الاشتراكي حتمية تاريخية.

واستغل الشيوعيون الذين انضموا إلى الاتحاد الاشتراكي، واندسوا إلى كل أجهزة التوجيه والإعلام - مثل هذه العبارات في الميثاق، ليضفوا الطابع الماركسي على الاشتراكية المصرية.

وفي هذا الخط نفسه كتب أمين الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي - كمال رفعت - عدّة مقالات، تعطي الاشتراكية صبغة العقيدة الشاملة.

(١) من تقرير حركة القوميين العرب في بيروت المنشور في صحف لبنان أيار (مايو) سنة (١٩٦٤م)، وقد تبنت الحركة المذهب الماركسي بوضوح. كما هو بيّن من صحيفتها «الحرية» في بيروت، ومن بياناتها ومواقفها مع المنظمات الفدائية، وموقف أتباعها من حكام الجنوب اليمني.

وكتب الأستاذ المستكاوي يقول: «الاشتراكية هي مسألة عقيدة اعتنقها الشعب العربي كله، من حدود إيران في الشرق، حتى مشارف المغرب على المحيط الأطلسي...»<sup>(١)</sup>.

### أمة عربية ذات رسالة ماركسيّة!

بهذه الاشتراكية المتمركسة حاول البعثيون والناصريون والحركيون أن يملؤوا الفراغ العقائدي في قوميتهم العربية العلمانية، وتخيلوا أنهم حلّوا العقدة بهذا المضمون الاشتراكي الملفق المستورد، وأنهم وجدوا به السائل المناسب ليملؤوا به كأس عروبتهم التي أفرغوها من الشراب الطبيعي الأصل للأمة العربية، وهو الإسلام.

ولكن هذا المركب الكيماوي المصنوع في معامل بلاد أجنبية بعيدة، لم يلبث - كما قال أحد الكتّاب - أن فار وتفاعل، حتى فجر الكأس وتحطمت في أيدي الشاربين!

وسرّ ذلك أن هذا المضمون أو المحتوى الاشتراكي الثوري لا يلائم أمة لها عقيدتها الشاملة، وأيديولوجيتها المتميزة، ورسالتها الكاملة، كأمة العرب التي دانت بالإسلام، وعاشت به، وعاشت فيه، وعاشت له.

ولقد رأينا أحد الدارسين للقومية - والموالين لها أيضاً - في دراسة له عن «القومية والمذاهب السياسية»<sup>(٢)</sup> يستخلص في خاتمتها أربع نتائج، من أهمها: «أنّ المضمون السياسي والاجتماعي للحركات القومية في البلاد

(١) معالم الطريق في التطبيق الاشتراكي لمصطفى المستكاوي ص ٢٩، نشر الدار القومية، مصر، ١٩٦٢م.

(٢) القومية والمذاهب السياسية للدكتور عبد الكريم أحمد ص ٣٩٢.

النامية لا يمكن أن يتبلور وترسخ أقدامه، إلا إذا كان منبثقاً من دوافع هذه البلاد، و متمشياً مع حاجاتها الملحة، ومن ثمَّ يجب أن تتوفر فيه:

(أ) أن يتضمَّن أسس الثقافة القوميَّة والتراث القومي، وبخاصَّة ما يحتويه هذا التراث من معايير وقيم رُوحِيَّة ومعنويَّة.

(ب) أن يلبي الحاجات الحقيقيَّة لشعوب هذه البلاد.

(ج) أن يتضمَّن «رسالة» خاصَّة للشعب الذي يتعلق به الأمر، يشارك بها ركب الحضارة الإنسانيَّة، وتأكيد القيم التي يعتنقها، ودفع عجلة التقدُّم البشريِّ.

ولكن الثوريين العرب - الذين اتخذوا القوميَّة العربيَّة شعاراً، واتخذها بعضهم ستاراً - لم يراعوا هذه الشروط فيما اختاروه من مضمون أو محتوى لقوميَّتهم. وذلك حين استوردوا الاشتراكيَّة الثوريَّة المتمركسة، وجعلوا منها أيديولوجيا أو عقيدة شاملة، تصب في قالبها الأُمَّة، وتصبغ بصبغتها كل نواحي حياتها.

وبهذا تنفصل الأُمَّة عن ثقافتها وتراثها الأصيل، وبخاصَّة ما يحتويه هذا التراث من معايير وقيم رُوحِيَّة ومعنويَّة.

وبهذا أيضاً لم يلبَّ هذا المضمون حاجات الأمة الحقيقيَّة؛ لأنَّ حاجة الأُمَّة ليست اقتصاديَّة فحسب، وليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، كما جاء عن المسيح ﷺ، على أنَّهم - باشتراكيَّتهم - لم يُشيعوا أيضاً الحاجات الاقتصاديَّة للأُمَّة.

وأخيراً لم يتضمن محتوَاهم الاشتراكي «رسالة» خاصَّة لأُمَّة العرب، تساهم بها في الحضارة الإنسانيَّة؛ لأنَّ الاشتراكيَّة العلميَّة ليست رسالة العرب خاصَّة، فما هم إلا متسولون لها ويتطفَّلون على موائدها.

إنما رسالة العرب الخاصّة هي رسالة الإسلام التي ارتبطوا بها ارتباطاً عضوياً، بلسانهم نزل قرآنها، ومن أنفسهم بُعث رسولها، وفي أرضهم قامت قبيلتها، وعلى حبها شبّ الصغير، وشاب الكبير. ليس للعرب إذن رسالة غير رسالة الإسلام الخالدة، تلك الرسالة «التي امتدّت طولاً حتّى شملت آباد الزمن، وامتدّت عرضاً حتّى انتظمت آفاق الأمم، وامتدّت عمقاً حتّى استوعبت شؤون الدُّنيا والآخرة»<sup>(١)</sup>.

أمّا الاشتراكيّة فلم تكن رسالة العرب بالأمس، وليست رسالة العرب اليوم، ولن تكون رسالة العرب في المستقبل. وانتصار الاشتراكيّة في بلاد العرب ليس انتصاراً لرسالته، وإنّما هو انتصار للاشتراكيّة العالميّة، تضيف به بلداً إلى بلادها، ومجدداً إلى أمجادها.

### إنكار النّسب الأوروبي للقوميّة!

وممّا يدهش له المرء أن نجد بعض الكتّاب في «القوميّة» يحاولون عبثاً إنكار الأصل الأوروبي للدعوة القوميّة العِلْمانيّة، وإلحاقها بشجرة النّسب العربيّة الإسلاميّة! ونسيّ هؤلاء أنّ الإسلام - وإن بُعث به رسول عربي، ونزل به قرآن عربي - دعوة إنسانيّة عالميّة، تخاطب الناس جميعاً، وتجعل رابطة الإيمان فوق كل رابطة، وأخوة الإسلام فوق كل أخوة، فالرسول ﷺ يقول عن سلمان الفارسي: «سلمان منّا أهل البيت»<sup>(٢)</sup>.

(١) مقال من وحي حراء للإمام حسن البنا، جريدة الإخوان المسلمون اليومية، ص ١، السنة الأولى، العدد (١٦٨)، بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٣٦٥هـ - ٢١ نوفمبر ١٩٤٦م. وانظر: سلسلة من تراث الإمام لجمعة أمين عبد العزيز (١٨١/٥)، نشر دار الدعوة، الإسكندرية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) رواه الطبراني (٢١٢/٦)، والحاكم في معرفة الصحابة (٥٩٨/٣)، وسكت عنه، وقال الذهبي: سنده ضعيف. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠١٣٧): رواه الطبراني، وفيه كثير بن عبد الله المزني، وقد ضعفه الجمهور، وحسّن الترمذي حديثه، وبقيّة رجاله ثقات. عن عمرو بن عوف.

على حين يبرأ من عمه الكافر أبي لهب، الذي نزل فيه قرآن يتلى على  
مرّ الدهور: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١].

وعمر بن الخطاب يقول: «نحن كنّا أذلّ قوم فأعزّنا الله بالإسلام،  
فمهما نطلب العزّ بغيره أذلنا الله»<sup>(١)</sup>.

والشاعر العربي المسلم يعلن اعتزازه بالإسلام، لا بالعروبة  
ولا بالقبيلة فيقول:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم<sup>(٢)</sup>!  
أما أنّ القومية بضاعة أوروبية، فذلك ما لا يشك فيه دارس يحترم  
منطق العلم ووقائع التاريخ.

ولقد بيّنا من قبل كيف نشأت القومية التركيّة، والقومية العربيّة،  
ودور يهود «الدونمة» هناك، ونصارى الشام هنا، وعلاقة الماسونية بنشأة  
القوميتين ودعاتهما، ودور «الدعاية الأمريكيّة» من قديم جدّا في ظهور  
حركة القومية العربيّة، ودور «الحلفاء» بعد ذلك في تغذيتها، ولا يزال  
لهذه العوامل أثرها، وإن اختلفت الأسماء، والواجهات، من الكلّيّة  
الإنجيليّة السوريّة إلى الجامعة الأمريكيّة، ومن الجمعيات المسيحيّة  
السريّة إلى الأحزاب العقائديّة العلنيّة.

وإذا غضضنا الطرف عن أصل القومية ونسبها، ونظرنا - فقط - إلى  
ثمراتها ونتائجها في دنيا المسلمين، فماذا نجد؟

(١) رواه ابن أبي شيبة في الزهد (٣٥٥٨٥)، والحاكم في الإيمان (٦١/١)، وصحّحه على شرطهما،  
ووافقه الذهبي.

(٢) من شعر نهار بن توسعة الشكري، كما في الكامل في الأدب (١٣٣/٣)، تحقيق محمد  
أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.



نجد قوميّة طورانيّة تركيّة متعصّبة تؤدّي إلى تنفير العرب، ونقمتهم على إخوانهم في الدين: الأتراك، ومطالبتهم بالانفصال التام عن تركيا، وتهيّة التربة المناسبة لنمو بذور القوميّة العربيّة التي خطّط لها أجنب ماكرون.

كما تنتهي هذه القوميّة التركيّة بإلغاء الخلافة، وعلمنة تركيا، وعزلها عن العرب والعالم الإسلامي، وعزلها كذلك عن تراثها الأدبي الإسلامي المكتوب كله بالحروف العربيّة.

ومن ثمرات الدعوة القوميّة بين العرب والأتراك: اقتتال العنصرين الإسلاميين كما ذكرنا من قبل.

ولعل أقرب ثمرات القوميّة في بلاد المسلمين ما تعانيه شقيقتنا الكبرى «باكستان» العزيزة من محنة كادت تمزّق أوصالها وتدمّر وحدتها، وتُشمتّ بها المتربصين من أعداء الإسلام، وخاصّة من أشد الناس عداوة للذين آمنوا: «اليهود والذين أشركوا».

وما ذلك إلّا من بركات الانفصاليين من دعاة «القوميّة البنغاليّة»، الذين حملوا لواء هذه العصبية الجاهليّة، في دولة قامت من أوّل يوم على أساس «الرابطّة الإسلاميّة».

### هل بين الاشتراكيّة والإسلام نسب؟

وكما حاول بعضهم إنكار النّسب الأوروبي للدعوة القوميّة العلمانيّة، حاول آخرون - ولعلهم الأولون أيضًا - إنكار النّسب نفسه للاشتراكيّة الثوريّة، وجاهدوا وجهدوا لكي يلبسوها عباءة أو عمامة، ويجعلوا منها اشتراكيّة عربيّة إسلاميّة! مستغلين بعض نقاط التلاقي التي يتفق فيها

الإسلام والاشتراكية، مثل فكرة «التكافل الاجتماعي»<sup>(١)</sup> أو «التوازن الاقتصادي» أو «العدالة الاجتماعية»<sup>(٢)</sup>، أو «تقريب الفوارق»<sup>(٣)</sup> أو «مقاومة الفقر»<sup>(٤)</sup> أو «محاربة الاحتكار» أو «منع اختصاص طبقة بالمال»: ﴿كَى لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، أو شرعية تدخل الدولة لتحديد الأسعار، ومنع التحكّم والاستغلال<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك من الأفكار.

ونحن نقول: إنه بالرغم من وجود نقاط التقاء بين الإسلام والاشتراكية، فهذا لا يُعطي أحداً الحق في أن يجعل الاشتراكية إسلامية، أو يجعل الإسلام اشتراكياً.

وذلك لأسباب تجعل التناقض جذرياً بين الإسلام والاشتراكية، وإن صُبح ظاهرها بطلاء عربي. أما هذه الأسباب فهي:

أولاً: الاشتراكية - وإن التقت مع الإسلام في بعض النقاط - تخالفه ويخالفها في نقاط أكثر وأهم وأعمق، إنه يخالفها في الأساس والمصدر، وفي الغاية والوجهة، وفي الوسائل والأساليب، وفي الخصائص والمميزات. إن أساس الإسلام رباني محض، ومصدره الوحي الإلهي الذي أُحكمت آياته ثم فُصّلت من لدن حكيم خبير، ليس لمحمد ﷺ فيه إلا

(١) راجع: اشتراكية الإسلام للسباعي ص ١١٤ - ١١٨، أنواع التكافل العشرة، ط ٢، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

(٢) راجع: العدالة الاجتماعية في الإسلام لسيد قطب ص ٣١ وما بعدها، نشر دار الشروق، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٣) راجع: الإسلام والأوضاع الاقتصادية، والإسلام والمناهج الاشتراكية، والإسلام المفترى عليه، للغزالي.

(٤) راجع كتابنا: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام.

(٥) راجع: الدولة والحسبة عند ابن تيمية للمبارك.

التلقي والتبليغ والبيان، وليس للناس إزاءه إلا السمع والطاعة، وحُسن الفهم، وحُسن التطبيق.

أما الاشتراكية فأساسها بشري بحت، ومصدرها عقل الإنسان المحدود، وتجاربه القاصرة المتأثرة بالزمان والمكان، وبعوامل الوراثة والبيئة، وبالميول والنزعات الشخصية والأسرية والطبقية والإقليمية والجنسية وغيرها، من المؤثرات على تفكير الإنسان وشعوره وسلوكه.

ثم إنَّ الإسلام - وإن كان من مقاصده تحقيق الحياة الطيبة للناس، التي يشبعون فيها من جوع، ويأمنون من خوف، ويتعلمون من جهل، ويأخذون حظهم العادل من ثروة أوطانهم - يسعى إلى غاية قصوى، وهدف أبعد من هذه المقاصد المادية الدنيوية.

إنَّ الإسلام يريد من الناس أن تكون وجهتهم الله والدار الآخرة، ولا يقفوا عند حدِّ التمتع بطيبات الدنيا وشهواتها، إنَّ الدنيا خلقت للناس، ولكن الناس لم يُخلقوا للدنيا، إنما خلِّقوا لله وللآخرة.

إنَّ الحياة الطيبة مطلوبة - في نظر الإسلام - طلب الوسائل، لا طلب الغايات، فهي معوان على طاعة الله وعبادته التي خُلِق لها المكلفون جميعًا.

أما الاشتراكية فهي مادية دنيوية، ليس لها غاية أبعد من الدنيا، ولا أفق أوسع من شهوتي البطن والفرج، ولا تُعنى بوجود فوق المادة، ولا بعالم وراء الطبيعة المنظورة، ولهذا ليس لله ولا للآخرة في تعاليمها نصيب.

وفضلاً عن خلاف الإسلام للاشتراكية في الغاية والوجهة، فهو يخالفها في مناهجه ووسائله، حتَّى في النقاط التي يلتقي فيها بالاشتراكية إجمالاً، فإنهما يختلفان في التفصيل اختلافاً بيّناً، ويسلك كل منهما إلى

هدفه سبيلاً غير سبيل الآخر، فالإسلام له طرائقه الخاصّة في تحقيق التوازن والتكافل والعدل، وفي محاربة الفقر والاحتكار والاستغلال، كما أنّ له نظريته المتميّزة إلى المِلَكِيّة الفرديّة وأسبابها وشروطها وقبورها وآثارها، وإلى المِلَكِيّة الجماعيّة ومجالها وحدودها.

وفوق ذلك كله، فإنّ للإسلام خصائصه ومميّزاته التي ينفرد بها في معالجاته لكافة القضايا والمشكلات البشريّة؛ الفرديّة والاجتماعيّة، الماديّة والمعنويّة.

فالنظرة الإسلاميّة تتّسم بالوضوح، والشمول، والعمق، والتيسير، والتوازن، والتكامل والتناسق، وملاءمة الفطرة، ومراعاة الواقع، مع تأكيد النزعة الإنسانيّة، والقيّم الأخلاقيّة، والمزج بين الأهداف الرُوحِيّة والوسائل العلميّة.. ولعلنا نوضّح شيئاً من ذلك إن شاء الله في حديثنا عن الحلّ الإسلامي في الجزء التالي.

ثانيًا: إنّ الاشتراكيّين العرب لم يصدروا عن الإسلام أصلاً، ولم يستفتوه أو يأخذوا رأيه فيما حدّده من اتجاه، وما اتّخذوه من قرارات، وما أقدموا عليه من خطوات، بل هم يعدّون الرجوع إلى الشرع الإسلامي تخلفاً ورجعيّة، ولا يرضون بتحكيم ما أنزل الله، ويعتبرون الدعوة إلى ذلك «ثورة مضادّة» لهم، ورسالة الدين عندهم أن يكون تابعاً ومعيناً لهم على تحقيق أهدافهم الثوريّة، وإمداد الشعوب بالطاقة الرُوحِيّة اللازمة لهم في بناء ما يريدون، في هذا الإطار، وفي هذه الحدود يقبلون الدين وينوّهون به. أما أن يتخطّى هذه الحدود ليكون موجّهاً للحياة، وقائداً للمجتمع، وأساساً للحكم، وضابطاً للتفكير والسلوك، فهذا ما يرفضونه ولا يسمحون به بحال.

وقد «أفتى» أحد الرؤساء العرب نفسه! بعد أن خطا خطواته الاشتراكية الثورية، فقال: إنَّ العدل هو شريعة الله!

ولم يسأل السيد الرئيس نفسه - كما لم يسأله أحد طبعًا -: من الذي يحدّد أنَّ هذا عدل، وهذا غير عدل؟

إنَّ الرأسمالية الغربية تزعم أنَّ العدل في نظامها الفردي واقتصادها الحر.

وإنَّ الشيوعية الماركسيّة تتباهى بأن العدل ليس إلَّا في نظامها الجماعي، التي تحكمه ديكتاتورية البروليتاريا.

فأيهما المحق! وأيهما المبطل! ومن ذا يفصل بينهما، ويحكم لهذا أو ذاك، أو يحكم عليهما معًا؟

أما نحن فنقول: لمثل هذا بعث الله النبيين: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فلا يمكن أن يفصل في هذه القضايا الكبيرة عقل بشري محدود، وهنا يأتي دور هداية السماء، ونور الوحي: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

وبهذا جاء الوحي بالضوابط التي لا بدَّ منها لمعرفة حقيقة العدل وأصوله وقواعده، وكثير من فروعهِ وجزئياته أيضًا، لتكون أمثلة يقاس عليها.

ولولا هذه الضوابط الشرعية لقال كل من شاء ما شاء، واستطاع الرأسماليون واليمينيون العرب أن يقولوا أيضاً: ما نسير عليه نحن هو العدل، والعدل شريعة الله!

ولهذا فكل من قال: «إنَّ العدل هو شريعة الله» قلنا له: إنَّ شريعة الله هي العدل! أي من أراد أن يعرف العدل حقاً فليرجع إلى حكم الشريعة. نعم، إنَّ العدل هو شريعة الله فيما لا نصَّ فيه، وفيما ترك لاجتهاد المجتهدين. أما ما حكمت فيه النصوص، فليس لمؤمن إلا أن يقول: «سمعنا وأطعنا». موقناً بأنَّ شريعة الله هي العدل كل العدل.

فالنصوص هي الحاكمة على عقول البشر مهما تكن رتبهم، وليست العقول أبداً هي الحاكمة على النص المعصوم.

فهل نفذ الاشتراكيون العرب شريعة الله المحكمة، التي هي العدل قطعاً، قبل أن يقولوا: إنَّ عدلهم - فيما تُصوِّره عقولهم وأهواؤهم - هو شريعة الله؟ هل حرَّموا الربا وجمعوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر؟ هل حاربوا الإلحاد والإباحية، وتخلوا عن «العلمانية» اللادينية؟ هل منعوا الخمر والميسر والخلاعة والتهتك، وأقاموا حدود الله في أرضه؟ هل نشروا أخلاق الإسلام وآداب الإسلام، بدل الآداب الغربية والتقاليد الغربية؟ هل أقاموا التعليم والثقافة والإعلام على أساس المفاهيم الإسلامية، والقيم الإسلامية بدلاً من المفاهيم والقيم الاشتراكية؟ هل أقاموا الجيوش على أساس من الروح الإسلامية والتوجيهات الإسلامية؟

بل هل رضوا - مجرد رضا - الاحتكام إلى الشريعة المنزلة؟

كل ما نراه منهم، وما نعلمه عنهم، أنّهم لا يؤمنون بالكتاب كله، بل يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، فما كان موافقاً لاتّجاههم ومشاربهم وأفكارهم آمنوا به، وما خالفها اتّخذوه وراءهم ظهرياً.

وإذن لا مجال للتمسّح بالإسلام، وبشريعة الله من أناس لا يحترمون شريعة الله، ولا يحكمونها في كل شؤونهم، وهم يسمعون آيات الله البيّنات تدمغ بالكفر والظلم والفسوق كل من لم يحكم بما أنزل الله.

ثالثاً: إنّ الاشتراكيّة الثوريّة العربيّة بالمفهوم الذي شرحناه من قبل - نقلاً عن مصادر الاشتراكيّين العرب أنفسهم - ليس في وسعها أن تلتقي مع الإسلام، كما ليس في وسع الإسلام أن يلتقي معها.

ذلك أنّها لم تعد - كما قلنا - مجرد حلول جزئيّة مؤقتة لمشكلات اقتصادية واجتماعيّة قائمة، بل أصبحت عندهم مذهباً للحياة، وعقيدة للمجتمع، وأيديولوجيا للدولة.

وهذا معناه أنّها لا بدّ أن تضطدم بالإسلام اصطداماً مباشراً، لأنّه هو ذاته مذهب وعقيدة وأيديولوجيا شاملة، ولا يرضى إلا أن يسيطر على المجتمع، ويوجّه الحياة كلها من أدب «دخول المرحاض» إلى بناء الدولة، وإقامة الخلافة.

ولا يتصور مسلم - يؤمن بأن الإسلام كلمة الله - أن يقبل هذا الدين العظيم يوماً لنفسه بالعيش خادماً أو ذليلاً للاشتراكيّة أو لأية أيديولوجيا أرضية وضعيّة؛ لأنّه دائماً «سيد» بطبيعته، وهو يعلو ولا يُعلَى.

إنّ الإسلام ليس «موظف تشريفات» مهمته الترحيب بما هو قادم من المذاهب والأيديولوجيّات، جاءت مرّة من اليمين وأخرى من اليسار،

وهو أعظم وأكبر من أن تقتصر رسالته على إصدار فتاوى التبريرات،  
وخطب التبريكات!

إنَّ الاشتراكيَّة الثوريَّة تريد من الإسلام أن يكون له هامش الحياة  
ويكون لها صلبها، وأن يكون له «الصدق»، ولها هي «اللؤلؤة»، أن يكون  
له الفئات، ولها «وسط المائدة»، أن يكون له المساجد والزوايا، وتكون لها  
المدارس والجامعات والدواوين والمحاكم والأندية والنقابات، وكل أجهزة  
الحكم والتشريع، والتثقيف والتوجيه، ولكن الإسلام لا يقبل هذا أبدًا.

على أنَّ الإسلام لو رضي بالمسجد وحده ما تركته له الاشتراكيَّة؛  
لأنَّها تريده مسجدًا اشتراكيًّا لا مسجدًا إسلاميًّا، تريد مسجدًا يوجهه  
الحزب العقائدي أو الاتحاد الاشتراكي، لا مسجدًا حرًّا يقول كلمة  
الإسلام ويصدع بها في وجه كل متكبر جبار.

إن كل مرفق في ظل الاشتراكيَّة الثوريَّة لا بدَّ أن يكون موجَّهًا منها:  
الاقتصاد موجَّه، والإعلام موجَّه، والديمقراطيَّة موجَّهة، والدين أيضًا  
لا بدَّ أن يكون موجَّهًا!

فإنَّ أبى أحد من دعاة وبدا منه «النشوز»، ورفض أن تكون كلمة الله  
هي السفلى، وكلمة «ماركس» هي العليا، فالويل له من كهنة الدين  
الجديد، دين الوثنيَّة المادِّيَّة!

رابعًا: وأخيرًا نضيف هنا أمرًا له اعتباره، يجعل الاشتراكيَّة العربيَّة  
- أو المسمَّاة عربيَّة - بعيدة كل البعد عن الإسلام، وهو: أنَّ الأحزاب  
الاشتراكيَّة العقائديَّة الثوريَّة الكبرى في عالمنا العربي يقودها أناس غير  
مسلمين: أمثال ميشيل، وجورج، ونايف، وغيرهم من القادة الفكريين  
العرب آخر الزمان!

فليس معقولاً أن يتبنّى هؤلاء النصارى - من تلاميذ المُبشّرين الأمريكيين وأشباههم - الدعوة إلى اشتراكية إسلامية!

سيقول بعض الناس: إنّ هناك زعماء غير هؤلاء يدعون إلى الاشتراكية الثورية، وهم من المنتسبين إلى الإسلام؛ فإذا كانت اشتراكية الأولين غير إسلامية، فما الذي يمنع أن تكون اشتراكية الآخرين إسلامية! وبخاصّة أننا كثيراً ما رأينا بين الفريقين خصومات واتّهامات ومشادات عنيفة؟

والذي أود أن يتضح للقارئ أنّ الخصومات التي تحدث بين الفريقين ليست لأنّ هؤلاء مسلمون وأولئك نصارى، فالدين معزول عن هذه المعارك تماماً، وليست لأنّ اشتراكية هؤلاء تخالف اشتراكية أولئك، فالخلاف بينهما ليس أيديولوجياً ولا فكرياً، بل هو خلاف سياسي، خلاف على مواقف وأشخاص، لا على اتجاهات وأفكار، حتّى رأينا الحزب الواحد - كالبعث - يختلف على نفسه، ويتّهم بعضه بعضاً.

وبهذا كله يتأكد لنا ولأبناء قومنا جميعاً: أنّ الاشتراكية التي يعتنقونها مبدأً وعقيدةً، ويتخذونها أيديولوجيا ونظاماً، إنّما هي مبدأ أجنبي، وعقيدة دخيلة على الأمة المسلمة، وأيديولوجيا مستوردة من غير أرضها. وكل محاولة لإلباسها عباءة عربية، أو جبة وعمامة إسلامية، هي محاولة محكوم عليها بالفشل؛ لأنّها تحاول أن تجمع الشيء وضده، وتثبت الأمر ونقيضه، أشبه بمحاولة إخوان الصفا وغيرهم التوفيق بين دين محمّد وفلسفة أرسطو، فلم تهتد إلى توفيق، بل تلفيق، فلا أسلمت الفلسفة، ولا تفلسف الإسلام.

والحقيقة أنَّ المحاولات التوفيقية أو التلفيقية بين الإسلام والاشتراكية لا يرضاها مسلم صحيح الإسلام، ولا اشتراكي عميق الاشتراكية.

وكل دارس للاشتراكية والإسلام يعلم هذا.

ومن هنا يؤكد الأستاذ «برنارد لويس»: «أنَّ الليبرالية والفاشية والوطنية والقومية، والشيوعية والاشتراكية كلها أوروبية الأصل، مهما أقليمها وعدَّلها أتباعها في الشرق الأوسط، والمنظمات الإسلامية هي الوحيدة، التي تنبع من تراب المنطقة، وتعبّر عن مشاعر الكتل الجماهيرية المسحوقة»<sup>(١)</sup>.

### لا حاجة بأمّتنا إلى الاستيراد:

في علم الطب لا يجوز أن يُفتح بطن المريض وتُجرى له عملية جراحية إذا كان يمكن علاجه ببعض الأقراص أو المشروبات، كما لا يجوز أن يُلجأ إلى الأدوية المركبة المعقدة إذا أمكن علاجه بالأدوية البسيطة الطبيعية، أو بحُسن التغذية والتهوية ونحوها.

وفي علم الاقتصاد «لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة وله رصيد مدخور، قبل أن يراجع رصيده، فيرى إن كان فيه غناء. ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد، قبل أن تراجع خزائنها، وتنظر في خاماتها ومقدّراتها كذلك. أفلا يقوم رصيد الروح، وزاد الفكر، ووراثات القلب والضمير، كما تقوم السلع والأموال في حياة الناس»<sup>(٢)؟!</sup>

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ١٧٩.

(٢) العدالة الاجتماعية في الإسلام لسيد قطب ص ٧.



لهذا كان ترك الدواء الطبيعي البسيط - إذا تكلمنا بلغة الطب - وهو الإسلام لإجراء «عملية اشتراكية جراحية» لأمتنا خطأ لا شك فيه، وهو خطأ جرّ عليها الآلام والأوجاع، وعرّض صحتها بل حياتها للخطر.

وكان استيراد السلع العقائدية والنظم الأجنبية، مع وجود «مخزننا الوطني» المليء بخيراتنا الوفيرة إذا تكلمنا بلغة الاقتصاد والتجارة - وهو الإسلام - خطأ أيضاً لا ريب فيه.

إنّ العقائد الاجتماعية، والأيدولوجيا الفكرية لا تُفرض على الناس من فوق، بحقّ القوة، بل الناس الذين يؤمنون بها هم الذين يفرضونها على أنفسهم بقوة الحق.

ومن هنا فشلت الاشتراكية الثورية، التي فرضتها الانقلابات العسكرية بقوة الدبابات والمدرعات، كما فشلت الليبرالية الديمقراطية، التي فرضها الاستعمار أولاً بقوة سلطانه، وسلطان قوّته، ثم فرضتها الحكومات الوطنية من بعده «بالفرمانات» الرسمية، والمراسيم الملكية!

### خطأ جرّ إلى كل الأخطاء بعده:

لقد أخطأ اليساريون الاشتراكيون العرب في الاتجاه، كما أخطأ فيه الليبراليون اليمينيون من قبل.

وخطأ الاتجاه يعني أنّ كل المشروعات والتحركات والأعمال لا تؤتي أكلها، ولا تعطى ثمرتها المرجوة.

إنّ الخطأ في الاتجاه، أشبه بمن يُخطئ في اكتشاف الطريقة الصحيحة لحل مسألة حسابية. إنّه قد يجمع وي طرح أو يضرب ويقسم بصورة سليمة، ولكن النتيجة ستكون خطأ حتمًا، وسيكون الخطأ في

الغالب جسيماً، لأنَّ الخطوات كلها متشابكة، مترتّب بعضها على بعض، فإذا بدأ الخطأ منذ الخطوة الأولى، لم يُرج الصواب بعد ذلك في سائر خطوات الحل، ولا في النتيجة النهائية أبداً.

### المجتمع الإسلامي لا يدع إسلامه للاشتراكية:

لقد أخطأ الثوريون العرب أساساً في استيراد «العقيدة الاشتراكية» الدخيلة لينبؤوا على أساسها حياة مجتمع مؤمن بالإسلام، فلهذا لم ينجحوا في تحقيق أهدافهم أنفسهم، ولا في تحقيق أهداف الأمة، وكان الفشل الدائم حليفهم.

أرادوا أن يصبّوا في عروق الأمة العربية المسلمة دماءً أجنبية غريبة بحجّة التطعيم والتلقيح ونسوا أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال البسيط:

هل هذه الدماء الأجنبية موافقة لفصيلة الدم العربي المسلم أم مخالفة له؟ بل نسوا أن يسألوا أنفسهم سؤالاً سابقاً على ذلك، هو: هل الأمة في حاجة أصلاً إلى هذا الدم أم لا؟

لقد أخفقت أيديولوجيتهم وحُقّ لها أن تخفق، وفشل نظامهم وكان حتمياً أن يفشل، فمحال أن تنجح أيديولوجيا أو نظام يُفرض على أمة تعتقد - بحكم تعاليم دينها - أنها تملك أمثل فلسفة لتفسير الوجود، وأكمل نظام لتوجيه الحياة، وأعدل شريعة لتسيير المجتمع.

محال أن تنجح هذه الأيديولوجيا أو ذاك النظام المستورد، إلا إذا أخلّت الأمة بالتزامها بدينها، ونقضت - جهرةً - عهداً مع ربها، ورضيت لنفسها الكفر بالدين، والهوان في التاريخ، والعيش على التسول المقبوح!



ولو أَنَّ الأُمَّةَ فعلت ذلك ورضيت أن تعيش في الحياة ذنبًا لا رأسًا،  
 لكان هذا هو أوّل الخسران والضياع، وأمتنا لن تخون دينها الحق، ولن  
 تتنكر لتراثها الحي، وحضارتها المثلى، ولن تدع حقّها لباطل غيرها،  
 ولن تستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴿وَيَأْتِكُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ  
 وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

لا غرو بعد هذا أن يفشل الاشتراكيون الثوريون في تحقيق أهدافهم  
 المتمثلة في شعارهم المثلث: «الوحدة والحرية والاشتراكية»، التي  
 فسّروها بالكفاية والعدل.

ولا عجب أن يفشلوا في تحرير فلسطين، وأن يضيفوا إلى نكبتها  
 القديمة الأولى، نكبة جديدة ثانية، أشد من الأولى وأعتى.

ولا عجب أن يفشلوا كذلك في تثبيت دعائم الأخلاق والفضائل،  
 وفي تحقيق الاستقرار والطمأنينة في حياة البلاد.

وكل هذا الفشل نتيجةً لخطئهم الأوّل والأكبر الذي قلناه من قبل،  
 وهو: أنّهم يضعون علاجًا للأُمَّة لا يعرفون حقيقة مرضها. وبعبارة أخرى:  
 لم يحدّدوا بالضبط: ما هي مشكلتها؟ ثمّ ما الطريق إلى حلها؟

قال قوم: إنّ مشكلة أمتنا هي التجزئة، وحلها في الوحدة.

وقال آخرون: بل مشكلتها في التخلف، وحله في التقدّم.

وقال غيرهم: إنّما مشكلتنا من الاستعمار في الخارج، والسيطرة من  
 الداخل، وحل هذا وذاك في الحرية.

وقال غير هؤلاء وأولئك: ليست مشكلتنا غير الظلم الاجتماعي،  
 وحلّه في العدالة الاجتماعية.

وكل هذه المشكلات واقعة، وحلولها المقترحة صحيحة، ولكن لماذا نطلبها من عند غيرنا؟ ولماذا نطلب لها أساساً أيديولوجياً غريباً عن روح أمتنا وعقائدنا وقيَمها؟ ولماذا نصرُّ على مدِّ أيدينا لغيرنا وعندنا من رصيدنا المذخور ما يكفي ويغني؟!

لهذا كان الأهم من عرض شتَّى الحلول المذكورة أن تقوم على أساس نظري فلسفي أو أيديولوجي يمنح هذه الحلول روحاً وحيوية، ويربطها بضمير الأمة، فتنفذ إلى أعماق نفوسها، بدل أن تبقى طافية على سطح حياتها.

### أصل المشكلة وحقيقة حلّها:

وذلك ينتهي بنا إلى بحث أصل المشكلة وجوهرها. إنّ مشكلة هذه الأمة الأساسية، أنّها نسيت نفسها، وغفلت عن سر وجودها، وعاشت في «تية فكري» لبس عليها غايتها، وعمى عليها طريقها، وضلّلتها عن وعي ذاتها، ورسالتها في هذه الحياة.

إنّها أشبه بمن فقد ذاكرته في حادث، فلم يعد يعرف اسمه ولا نسبه ولا أصله ولا هويته ولا تاريخه، فعاش بشخصية هي - في الحقيقة - غير شخصيته الأصلية: ماضٍ مجهول، وحاضر مضطرب، ومستقبل مبهم!

والإصلاح الحقيقي والجذري، والتغيير الثوري حقاً - إن استعرنا عبارات القوم - هو ردُّ هذه الأمة إلى أصولها، إلى منابعها، وإخراجها من ذلك التيه الطويل، لتعود إلى اكتشاف نفسها، ومعرفة قدرها، وتتّضح رؤيتها لغايتها وطريقها، وتعمل على تحقيق ذاتها، وإثبات وجودها.



العمل «الانقلابي» الكبير الذي تنتظره هذه الأمة هو إخراجها من «التبعيّة» الفكرية إلى «الاستقلال» الحقيقي، ومن غبش الرؤية إلى وضوحها، ومن الذبذبة بين الاتجاهات والأيدولوجيات إلى أيديولوجيا أصيلة متميزة، لا شرقية ولا غربية، ولا شيوعية ولا رأسمالية، ولن تجد هذه الأيدولوجيا إلا في الإسلام: رسالة السماء إليها، ورسالتها إلى أهل الأرض جميعًا. ف «الحل الإسلامي» وحده هو سبيل الإنقاذ لها، وطريق الخلاص للبشرية من خلالها.

وهذا هو الدور الذي لم يجد بطله حتى اليوم بين حكام المسلمين، السابقين واللاحقين، وهذا ما تخشى القوى العالمية كلها - على اختلاف أديانها وأيدولوجياتها وسياساتها - أن يحدث، وما تعمل وتخطط للحيلولة دون وقوعه، ولهذا يجب أن تخنق كل حركة إسلامية رشيدة حتى لا يظهر يوماً «صلاح الدين» من جديد.

«الحل الإسلامي» هو سبيل الإنقاذ حتمًا، ولكن ما معالم هذا الحل؟ وما خصائصه؟ وما شروطه؟ وما مكاسبنا من ورائه، وما الطريق إلى تحقيقه؟ فموعدنا لبيان ذلك كله وتفصيله الجزء الثاني من سلسلة «حتمية الحل الإسلامي» إن شاء الله، وعنوانه: «الحل الإسلامي فريضة وضرورة».

\* \* \*

## كيف وجدت الاشتراكية لها سوقاً؟

تبين لنا من دراستنا السابقة إفلاس الاشتراكية الثورية العربية، وعجزها وفشلها في كافة الميادين، ومن هنا يقفز إلى الخواطر وعلى الألسنة سؤال: إذا كانت الدعوة الاشتراكية بهذا الضعف، أو هذا القصور، وهذا التناقض، فكيف إذن وجدت لها أذنًا صاغية، أو سوقًا نافقة، عند بعض الشبان، وبعض الفئات في البلاد العربية والإسلامية؟

والجواب نوضحه فيما يلي:

### اشتراكية بالدبابات:

أولاً: إنَّ الاشتراكية لم يكن لها نفاق ولا رواج، ولا تكاد تجد مَنْ يصغي إليها في بلادنا العربية والإسلامية، للشعور العام بأنها تصطدم بنظام الإسلام للحياة والمجتمع، وبأنَّ في عدالة الإسلام - وهي عدالة الله - ما يغني عنها، ويتضمن أحسن ما فيها، مع التنزه عن تطرفاتها ونقائصها.

ولكن الذي حدث أنَّ الاشتراكية كزملت لها الليبرالية الديمقراطية، كلتاهما فُرضت من فوق، كما قال «برنارد لويس»، الليبرالية فرضها الاستعمار ثم خلفاؤه من الحكَّام الوطنيين، والاشتراكية فرضتها الانقلابات العسكرية بالدبابات والمدركات.

يذكر «برنارد لويس» في كتابه عن «الغرب والشرق الأوسط» أنَّ الاشتراكيَّة لم تأتِ تلبيةً لطلب شعبي، أو رغبة جماهيرية، ولا جاءت نتيجة لانتصار الحركة الاشتراكية أو نجاح الطبقة العاملة، بل كانت نتيجة قرار نظام حكم عسكري.

وبعد وثوب الاشتراكية على الحكم، استطاعت بالترغيب والترهيب، وبالدهاية والتَّحبيب، أن تكسب لها بعض الأنصار، ومن خصائص عصرنا - كما قال «برتراند رسل» - أنَّ الحكومة تستطيع بأجهزتها الجبارة التأثير على أفكار الشعب.

ولا عجب أن أصبحت أجهزة الإعلام والتوجيه والتربية والتعليم كلها تحت يد الحكم الاشتراكي، وباتت تصوغ الأفكار والأذواق للناشئة وللشعب وفقاً للأيدولوجيا الاشتراكية، وإن لم توفَّق في ذلك - والله الحمد - وكانت تتمنى، كما بيَّنت مظاهرات الطلبة المصريين في سنة (١٩٦٨م)، وآراء الشعب بعد تغيير مايو (١٩٧١م).

ومما لا ريب فيه أنَّ كثيراً من الناس هم أنصار الحكم لا أنصار المذهب، فإذا تغيَّر الحكم تغيَّر اتِّجاههم، شعارهم المثل القائل: در مع الأيام إذا دارت!

وقول الشاعر:

ودارهم ما دُمت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم<sup>(١)</sup>!

(١) البيت لعليّ بن فضال بن عليّ أبو الحسن المغربي الفيرواني. انظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٢٤/٥)، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر. ونسبه الصفدي في الوافي بالوفيات إلى أبي نصر الرامشي مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد (١١٤/١)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، نشر دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

فهو اشتراكي في عهد الاشتراكيين، وديمقراطي في عهد الديمقراطيين، وهو ملكي مع الملكيين، وجمهوري مع الجمهوريين.

### الاشتراكية تستخدم الدين لتثبيتها:

ثانيًا: إنَّ الاشتراكية قد استطاعت - بذكاء ومهارة - إلى حدٍّ كبير أنْ تستخدم الدين - أو على الصحيح: بعض المتزيين بزيه والمنتسبين إليه للأسف - في ترويجها وقبولها والإقرار بشرعيتها.

فقد حاول هؤلاء المخادعون والمخدوعون أن يظهروها أمام الشعب بصورة «العدالة الاجتماعية» التي يأمر بها الإسلام ويدعو إليها، واستغلُّوا بعض الآيات والأحاديث والسوابق الإسلامية في تثبيتها. فعل ذلك بعضهم عن خبث وسوء طوية، وبعضهم عن غفلة وحسن نيّة، كما استغلَّ الاشتراكيون بعض الكتب الإسلامية التي تحمل اسم الاشتراكية عنوانًا لها وإنْ أضيفت إلى الإسلام، ليبرِّروا بها اشتراكيّتهم العلمانيّة، مع مخالفتهم لروحها ومناقضتهم لوجهتها الأساسيّة.

ولو كانوا صادقين حقًّا لَتَّجهوا إلى الإسلام نفسه، وإلى الإسلام كلّ، وإلى الإسلام وحده، كما بيَّنّا ذلك من قبل.

المهم أنْ هذه المحاولات كان لها أثرها بدون شك لدى فريق من الناس، صدَّقوا أنَّ الاشتراكية من الإسلام، أو أنَّ الإسلام اشتراكي.

ولا شكَّ أنْ كثيرًا من هذا الفريق قد انكشفت لهم الحقيقة فيما بعد، وعرفوا ما هي الاشتراكية وما هو الإسلام، ولكن بعد أن استفادت الاشتراكية منهم في تثبيت قوائمها في المنطقة يوم لم يكن لها سوق ولا عملاء.



### هواية التغيير لدى بعض الناس:

ثالثًا: ومما ساعد على رواج السلعة الاشتراكية أن بعض الرجال يحملون مثل عقلية نساء هذا العصر - الأوروبيات والمتأورات - فهم يجرون وراء «موضة الأفكار» كما تجري النسوة وراء «موضة الأزياء»! إنهم يريدون التغيير لمجرد التغيير، ويتبعون الجديد، لا لأنه حق، أو لأنه نافع، بل لأنه جديد وكفى!

لقد رحب سلف لهم بالليبرالية يوم كانت الليبرالية بدعًا جديدًا من صادرات أوروبا إلى الشرق.

فلما دار الزمن على سلعة الليبرالية وانخفض سعرها في سوق الأفكار والمذاهب، وظهرت «الاشتراكية» جديدة برّاقة، تحوطها الدعايات، وتضخمها التهاويل. سارع هؤلاء إلى الارتقاء في أحضانها، ولا تستبعد إذا ظهرت بدعة فكرية وسياسية أحدث من الاشتراكية، أن يكونوا أسرع إليها من السيل إلى منحدره، عقلية الذي تستهويه كل لعبة مستحدثة يقع عليها بصره، فيتشبث بها ويدع لعبته القديمة من أجلها، ولعل الأول أرفع قيمة وأعلى ثمنًا، ولكن «القيمة» لا تهم إنما يسيل لعبه وراء الجديد، فالجديد أفضل من القديم، والأجد أفضل من الجديد!

### الاشتراكية شعار لضرب الإسلام من الحاقدين عليه:

رابعًا: وشيء آخر ينبغي أن نذكره هنا بصراحة، ذلك أن بعض الناس يحتضنون المبدأ الاشتراكي، لا رغبة في الاشتراكية، ولا إيمانًا بها، ولكن ليتخذوا منها «قناعًا» يتسترّون تحته للكيد للإسلام وأهله، والتنفيس عن أحقاد تأكل صدورهم من قديم ضد هذا الدين، وهم يعلمون أنهم لو

حاربوه تحت عنوان العنصريّة الدينيّة أو الطائفيّة المكشوفة، لأثاروا عليهم الحميّة الإسلاميّة التي لا يلبث شررها أن يستحيل إلى نار مستعرة، والتي من شأنها أن تُوحّد الصف المختلف، وتجمع الأمة المفترقة، وتدفعها في وجه عدوها صفًا متماسكًا كالبنيان المرصوص، وقد جرّبوا أثر هذه الحميّة من قبل، أيام نور الدين وصلاح الدين.

ومن هنا أعرض أساتذتهم في الغرب عن أسلوب «بطرس الناسك» البدائي، ولم يرفعوا هذه المرة شعار «الصليب» ولم يتنادوا بإنقاذ «قبر المسيح» ويزدرفوا عليه دموع التماسيح، ولو فعلوا لفشلوا من أوّل الطريق، وارتدّت سهامهم إلى نحورهم، ووجدوا أنّ الحلّ الأمثل أن يتاجروا هذه المرة بالسياسة لا بالدين، وأن يوعزوا إلى أوليائهم وتلاميذهم ليتبنوا شعار «الثوريّة» بدل «الصليبيّة»، ويتعلّقوا باسم «ماركس» لا باسم «المسيح»، ويتنادوا بإنقاذ الطبقات الكادحة بدل إنقاذ المهد وكنيسة القيامة! ويتحدّثوا باسم «الجماهير» لا باسم طائفة محدودة مسحوقة.

وكانت حيلة بارعة حقًا، انطلت على كثير من المسلمين «الطيبين»! فصدّقوا - في بلاهة - أنّ لويس عوض وغالي شكري وميشيل عفلق وحبش وحواتمة وغيرهم من أحفاد الصليبيين والباطنية والدونمة وأمثالهم، يذوبون رقّة «ثوريّة» وحنانًا «اشتراكيًا» على «الجماهير» المسلمة، وطبقاتها العاملة الكادحة!

ومعنى هذا أنّ هذا النوع من اليساريين التقدميين لم يعتنقوا اليسار حبًّا في الاشتراكيّة، ولكن كراهية في الإسلام، ومحاولة لضربه بسيف غير ديني، وبيدٍ لا تُتَّهم بالتعصّب، إنّما هي يد تقدميّة تحريريّة! والأولى

أن تكون هذه اليد من أبناء المسلمين أنفسهم، وقد كان، فبعد أن كانت الأحزاب اليسارية الماركسيّة أوّل الأمر تضم أفرادًا كلهم من غير المسلمين «كما كان أعضاء الجمعيات السريّة القوميّة تمامًا في عهد العثمانيين»، سعوا بهمةٍ وجدٍّ حتّى ضمُّوا إلى صفوفهم عددًا من أبناء المسلمين، ثمّ تتابع السيل، ونجحت الخطة بغير دويٍّ ولا ضجيج.

لقد كانت فرصة ذهبية لم تحلم بها تلك الطوائف لمدى ثلاثة عشر قرنًا أو تزيد، أن يصبح «الكفار» المغضوب عليهم والضالون في نظر المسلمين «أئمة» يتلمذ عليهم أتباع محمد، وتلاميذ القرآن. وأن يقبلوهم معلّمين لهم، وقادة للفكر فيهم، و«مهندسين» يقوم على «تصميمهم» العبقري الخلاق «!» البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجموعة العربيّة من محيطها الهادر إلى خليجها الثائر! كما يقولون.

### فساد «اليمين» في بلاد العرب والمسلمين:

خامسًا: وأهم من ذلك كله في رواج الدعاية الاشتراكيّة وعلوّ صوتها، هو: فساد ما يسمّى بـ «اليمين» في بلاد العرب والمسلمين، هذا اليمين الغبي العاجز عن تطوير نفسه<sup>(١)</sup>، والتخلّص من عقده، ومعالجة أخطائه

(١) أذكر هنا مثلاً واحدًا قريبًا، فيه أكبر الدلالة على خيبة اليمين العربي. ذلك هو فشل «اتحاد الإمارات العربية التسع» في الخليج. فقد عجز حكام هذه الإمارات، التي لا يتجاوز سكانها الأصليون نصف مليون نسمة - عن إقامة «اتحاد» بينها، مع ضرورته الحيوية لنمو البلاد وسلامتها واستقرارها، ولم تستطع محاولات المخلصين في إنجاح الاتحاد المنشود، ولا مساعي السعودية والكويت المتكررة للوساطة والتقريب، أن تحل العقد، وتقرب الشقة. وانتصرت الأنانيات والعصبية والأهواء الداخلية والضغط الخارجي الخفية، على المنطق وعلى المصلحة العامة المتوخاة للمنطقة من وراء الاتحاد.

وكان آخر الأبناء انفراد ست إمارات من إمارات «الساحل المتصالح» (تأمل هذه التسمية العجيبة التي توحى بأن الأصل فيما بين هذه الإمارات هو التنازع والخصام!) السبع بعمل =

وانحرافاتة. هذا اليمين الذي دمّره ترفه وعبثه وغفلته وفساده في أكثر بلاد العرب، والذي بقي منها تميد الأرض تحت قدميه، وهو لا يزال غارقاً في النعيم، راتعاً في اللهو، متمتعاً بالامتيازات، غافلاً عمّا يدور من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وشماله، وسيظل في هذه الغفلة وهذا الغباء حتّى يحق عليه القول، فيُدمّر تدميراً.

هذا اليمين الذي يحاول الإصلاح بالترقيع، ويعالج الأمراض الفتّاكة بالأقراص المسكّنة، يأخذ من الدين القشور دون اللباب، ويكتفي بالعَرَض دون الجوهر.

هذا اليمين الذي يحلو لبعض الناس - قصداً - أن ينسبوه إلى الإسلام، وهو يقاوم الحركات الإسلامية الواعية، كما يقاومها اليسار، وإن اختلفت الأساليب.

ضعف هذا اليمين وعجزه وفساده هو الذي فتح سوقاً لليسار الثوري، وإن كان لا يقل عنه عجزاً وفساداً.

وقد حُكي في الأساطير: أنّ ثعلباً ضغط على أرنب، فصرخت، فانتفش الثعلب وانتفخ، فقالت له الأرنب: ليس لقوتك، ولكن لضعفي! فإذا راج اليسار لدى فريق من الناس، فليس ذلك لقوّة اليسار، ولكن لضعف اليمين!

= اتحاد ضيق صغير فيما بينها، وبقيت واحدة من السبع خارج هذا الاتحاد. كما بقيت الإماراتان الكبيرتان: البحرين وقطر مستقلتين عنه أيضاً. ومعنى هذا أن يكون في هذه الرقعة التي تضم نصف مليون ثلاث دول أو أربع، لكل منها سفارتها وقناصلها ومندوبوها. وغير ذلك مما يحتاج إلى نفقات وتكاليف لا ضرورة لها.

هذا اليمين الذي يعبث بالألوف والملايين، والشعب من حوله يبحث عن لقمة تغذيه، أو ثوب يواريه، أو بيت يؤويه، فلا يكاد يجده. هذا اليمين هو أكبر داعية إلى الشيوعية والاشتراكية الثورية، إنه يحاربها بأقواله، ويدعو إليها بتصرُّفاته وأعماله.

سادسًا: رواسب الكراهية والنقمة التي حفرها الغرب المستعمر في أنفس العرب والمسلمين، منذ احتلاله لديارهم وتحكُّمه من رقابهم، وإهانته لكرامتهم، وتحديهم لدينهم، وتعويقه لدنياهم. وهذا جعل كل معارض للغرب، وكل متحدٍّ له - أيًّا كان مذهبه - قريبًا من قلوب العرب والمسلمين، على حدِّ قول القائل: «عدوُّ عدوك صديقك»!

ولا زلت أذكر كيف كانت عواطف جمهور الناس في بلادنا - إبان الحرب العالمية الثانية - مع الألمان ضدَّ الحلفاء، واعتبر بعض الناس «هتلر» سيفًا من الله، سُلَّ للانتقام من الإنجليز والفرنسيين وغيرهم من الكفرة المستعمرين، حتَّى كان بعض العوام يسمونه «الحاج محمد هتلر»! وهو لونٌ من التنفيس أو المقاومة السلبية ضد الغرب المتسلِّط البغيض.

ولقد زاد من موجة العداء للغرب موقفه من قضية فلسطين، وتأيينه الدائم لإسرائيل، ودوره من قبل في خلقها في هذه المنطقة من عالمنا العربي الإسلامي خاصَّة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الدور، بوصفها الظهير العسكري والسياسي والاقتصادي لإسرائيل.

هذا الموقف الغربي المتحيِّز الجائر جعل بعض الناس ينظرون بعين السخط إلى أنظمة الغرب الذي ذاقوا على يديه الصعاب والعقلم، وينظرون بعين الرضا إلى ما يجري من قبل خصمه «الأيديولوجي»، وهو

الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الشرقي. لم يكن ذلك حبًا في زيد، ولكن كراهة في عمرو.

ثم لما بدأت صلات بعض البلاد العربيّة تقوى بالاتحاد السوفيتي - عن طريق السلاح والخبراء والقروض والدعاية - وبدأ السوفيت يغيّرون من موقفهم - شيئًا ما - تجاه القضايا العربيّة، وفقًا لمخطّطهم في كسب المنطقة والنفوذ إليها، كان لذلك أثره في الغزو الفكري الماركسي، وفي التأثير على الرأي العام العربي والإسلامي.

صحيح أنّ للاتحاد السوفيتي وجهًا استعماريًا آخر، فقد ضمّ بلادًا إسلاميّة عريقة إلى جمهوريّاته بالقوّة، وفرض عليها الشيوعيّة بالإكراه، وجعل يبيد العنصر الإسلاميّ بين ربوعها في دهاء وصمت، كما أنّ له مواقفه في خلق إسرائيل وإبقائها<sup>(١)</sup>، وما زال يرى أنّ إسرائيل خلّقت لتبقى، ولكن هذا كله مطموس مغيب عن الشعوب بتأثير الدعاية من جانب السوفيت، والجهل من جانب المسلمين بالقضايا الإسلاميّة.

فإذا كان اليمين العربي - كما رأينا - يدعو إلى الماركسيّة بسلوكه المنحرف، وترفه المهلك، فإنّ اليمين الغربي - بتحيزه الفاضح، وجوره البين - هو الذي يدفع الناس نحو الاشتراكيّة دفعًا.

### إفلاس الليبراليّة الديمقراطيّة:

سابعًا: قصور الليبراليّة الديمقراطيّة - أيديولوجيًا ونظامًا - على المستوى النظري والعملي، وثبوت فشلها وعجزها عن تلبية حاجات

(١) انظر: موسكو وإسرائيل - دراسة مدعمة بالوثائق لبيان دور موسكو في خلق إسرائيل وإبقائها للدكتور عمر حليق، نشر الدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٦٧م.

الإنسان النفسية والمادية والوفاء بحقوقه الاقتصادية والسياسية، بسبب تصوُّرها الناقص للحياة والإنسان، وقيام نظامها الاجتماعي على أساس أنَّ الفرد هو الأصل في الدولة، وهي إنما خُلقت لمصلحته، وهو حرٌّ حرية مطلقة في تصرُّفاته ونشاطاته كلها: الاقتصادية والفكرية والخُلُقِيَّة، ومهمة الدولة مقصورة على تنسيق حريات الأفراد حتَّى لا تتصادم، أو على حفظ الأمن وحماية الملكية الخاصة (حماية الذين يملكون من الذين لا يملكون).

ومعنى هذا أن تصبح الدولة حارسًا لأُملاك الأغنياء، لا خادمًا لمصالح الفقراء، وتصبح حاميًا لمكاسب الأقوياء، لا عونًا وقوَّة للضعفاء. معنى هذا: أن تكون الدولة حامية للإلحاد باسم الحرية الفكرية، وللإباحية باسم الحرية الشخصية، وللفضى باسم الحرية السياسية، وللمظالم الاقتصادية باسم الحرية الاقتصادية، أو الملكية الفردية!

وثمرة هذا كله، تفكُّك المجتمع، وانهيار الأخلاق، وبليلة الأفكار، وانتشار المظالم، وثورات الأحقاد، والبحث عن بديل - أي بديل - عن هذا النظام الفاشل الفاسد، وهذه «الأيديولوجيا» القاصرة العاجزة، وهو ما جعل الباب مفتوحًا أمام الاشتراكية الثورية.

ولقد رأينا من المفكرين الغربيين أنفسهم من نقد الديمقراطية الغربية نقدًا صارمًا بيَّن عجزها وقصورها، من هؤلاء المفكر الكاثوليكي «جاك مارتيان» الذي يقول: «إنَّ سببًا مهمًّا من أسباب فشل الديمقراطية الحديثة، هو تقاعسها عن تحقيق إنجازات ضرورية في النِّظامين السياسي والاجتماعي، فأدَّى هذا التقاعس إلى رجحان التناقضات القائمة في الاقتصاد المبني على قوَّة المال التوسعية، وعلى أنانية

الطبقات المتمولة، وعلى انشقاق الطبقة العاملة، المأخوذة بصوفيّة المبدأ الماركسي الثوري، فحالت هذه التناقضات دون ترسيخ التعاليم الديمقراطية في الحياة الاجتماعيّة، وزاد من هذا الإخفاق عجز المجتمعات الحديثة عن مواجهة الفقر، وتشويهها لإنسانيّة العمل، وتقصيرها في إزالة استغلال الإنسان للإنسان»<sup>(١)</sup>.

ويصدر عن المفكر الأرثوذكسي «نيقولا برديف» نقد أشد، فيقول: «لقد بدأت أزمة الديمقراطية منذ أمد بعيد، وأول إخفاق لها هو عجز الثورة الفرنسيّة عن إنجاز ما وعدت به، ولذلك أصبحت الديمقراطيات اليوم في حالة قبيحة من الضعف والاستياء، تأكلها الخلافات الداخليّة، وتنقصها الحياة، ويستعصي عليها الأمل في المستقبل، فهي تنادي بالحرّيّة، ولكن هذه الحرّيّة هي اللامبالاة تجاه الخير والشر، والصواب والخطأ، وقد بدأت ترتاب فيما تنطوي عليه آليّة الاقتراع العام من حق»<sup>(٢)</sup>.

### الجهل العميق بحقيقة نظام الإسلام:

ثامناً: هذه الأسباب كلها لم تكن كافية لاستبدال الاشتراكيّة الثوريّة بالليبراليّة الديمقراطيّة لو لم يكن معها هذا السبب الهام العميق، وهو الجهل بالإسلام بوصفه «أيدولوجيا» شاملة متفردة، ونظام حياة كاملاً، أودع الله فيه من الأصول والأحكام والخصائص، ما يكفل السعادة والطمأنينة والحياة الطيبة للفرد، وللأسرة، وللمجتمع، وللعالم كله، لو التزم الناس بمنهجه، واهتدوا بهداه.

(١) الإسلام وتحديات العصر لحسن صعب ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) نفس المرجع السابق ص ١٣٥.

ولم يأت هذا الجهل اعتباطاً، بل جاء نتيجة منطقية للغزو الفكري، الذي مارسه الاستعمار والتبشير في بلادنا منذ زمن طويل، كما بينّا ذلك في الفصل الأوّل من هذا الكتاب.

وكان أكثر الناس جهلاً بحقيقة نظام الإسلام هم الذين هيأت لهم الأوضاع المخططة المدروسة أن يكونوا في موضع القيادة الفكرية والسياسية للشعوب العربية والإسلامية، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين.

لهذا لم يكن غريباً أن يبحثوا عن أيّ بديل للبرالية الهزيلة، إلاّ الإسلام، وأن يولّوا وجوههم شطر كل قبلة إلاّ شطر تراثنا وحضارتنا الربّانية الإنسانية، وأن يفتشوا عن أيّ مصدر للإلهام إلاّ أن يكون القرآن، أو هدى محمد ﷺ.

لقد سلبهم الاستعمار الثقافي الثقة بأنفسهم، بحضارتهم، بتراثهم، بنبيّهم، بقرآنهم، برّبهم ﷻ!

وغرس مكان ذلك كله الثقة بالغرب وحضارته وثقافته وأفكاره ونظمه وتقاليده ومثله وقيمه، وكل ما يجيء من عنده.

وكان هذا هو أعظم نصر حقّقه الغرب في ديار العرب والإسلام.

وكانت هذه هي أفدح خسارة مُني بها العرب والمسلمون، إنّها خسارة دونها ما سفكه الغزاة المستعمرون من دماء، وما استنزفوه من ثورات المنطقة وخيراتها سرّاً وعلانية.

وأي خسارة بل أي نكبة أكبر من أن تجد مسلماً - من أبوين مسلمين وأجداد عريقين في الإسلام - لا يعرف من دينه شيئاً إلاّ ما لقّنه - أو

يُلَقِّنَه - على أيدي الخواجات المبشِّرين والمستشرقين؟! أن تجد محمدًا وأحمد، ومصطفى وحسنًا وحسينًا وعبد الله وعبد الرحمن، وغير ذلك ممَّا حُمِدَ وعُبِّدَ من الأسماء، وهم - مع هذا - يتنكَّرون للإسلام، وينظرون إليه من خلال نظرة الأوروبيين في عصر التنوير إلى المسيحية والكنيسة ورجال الكهنوت!

### عجز القوى الإسلامية عن علاج هذا الجهل:

ولم تستطع القوى الإسلامية إلى اليوم أن تعالج الجهل المتفشّي - لدى جمهور المثقفين - بدينهم وتراثهم وحضارتهم.

أولاً: لأنّه من نوع «الجهل المركّب» فهم يجهلون، ويجهلون أنّهم يجهلون، بل هم ينظرون إلى أنفسهم أنّهم وحدهم الدعاة العارفون بحقائق الوجود والكون والحياة، فكيف يضعون أنفسهم موضع التلاميذ لأناس يعدونهم متخلّفين رجعيّين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنْتُمُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣].

وثانيًا: لأنّ بعض القوى الإسلامية - أو المحسوبة على الإسلاميين - ينقصها الفهم الصحيح لحقيقة الإسلام، وشمول رسالته، وخصائص نظامه للحياة، وتصوره للوجود، وهي إنّما تهتم بجانب واحد من الإسلام على حساب جوانب أخرى، وهي لا تستقي فهمها للإسلام من ينابيعه الصافية الأولى: الكتاب والسنة كما فهمها الصحابة ومن تبعهم بإحسان من سلف هذه الأمة، بل تتلقّى فهمها من الطوائف التي تنتسب إليها، دون نقد ولا تمحيص، وبخاصة أقوال المتأخرين من المؤلفين في عصور الابتداع والتقليد وانحطاط التفكير الإسلامي والسلوك الإسلامي.

وثالثًا: لأنَّ بعض هذه القوى شغلها الدفاع عن نفسها، والرد على خصومها التاريخيين والمعاصرين، أكثر ممَّا شغلها الدفاع عن رسالة الإسلام، وأُمَّة الإسلام، وحكم الإسلام، ومصاير المسلمين، والرد على خصوم الإسلام الحاضرين، وأعدائه المتربصين به من كل جانب من صهيونيين وصليبيين وشيوعيين ووثنيين، ومنافقين.

ولهذا تجد في بلد إسلامي صراعًا بين المذهبيين واللامذهبيين، وفي بلدٍ ثانٍ حربًا بين السلفيين والمتصوفين، وفي بلدٍ آخر جدلاً بين الحنفيين وأهل الحديث، إلى غير ذلك من الفرق والجماعات، في حين أنَّ اللادينيين يحاربونهم جميعًا، وإن تفاوتت درجة الحرب طبعًا.

إنَّ بعض هذه الطوائف - المنسوبة إلى الإسلام وثقافته - تؤثر تأييد الماركسيين، ومناصرة القوميَّين العِلْمانيِّين، على أن تقف في صفِّ جماعة إسلامية خالصة الإسلام، لأنَّها تعارضها في فهم بعض القضايا الجزئية للعقيدة أو للشريعة الإسلامية!

ورابعًا: لأنَّ بعض القوى الإسلامية مشغول - كل الشغل - بقضايا جزئية، أو قضايا فات أوانها، أو بمعارك جانبية أو وهمية، عن المعركة الكبرى، وعن القضية المصيرية الأولى.

إنَّ بعض القوى الإسلامية استهلكها الجدل والتنازع حول مشكلة «خلق القرآن» أو «آيات الصفات وأحاديثها» أو «أفعال العباد» وما فيها من خلاف وما شابهها.

وآخرون شغلهم استنباط علوم الطب والفيزياء والفلك والذرة من القرآن الكريم.

وغيرهم يرد على شبهات المعتزلة أو الجهمية أو الخوارج أو غيرهم من الفرق التي لم يعد لها وجود إلا في الكتب، ويدع شبهات الشيوعيين والمبشرين والمستشرقين، وتلاميذهم وعملائهم في بلاد المسلمين!

هذا مع أن المعركة الفكرية الأولى الآن هي معركة العقيدة الإسلامية، معركة «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وقضية العرب والمسلمين الأولى الآن هي: هل يقادون بهداية الإسلام، ومنهج الرّحْب، وشريعته السّمْحة، أم يقادون بمبادئ وحلول مستوردة من الشرق أو الغرب؟

وكل تبديد للطاقات الإسلامية، أو تحويل للقوى الإسلامية عن هذه القضية وتلك المعركة، هو في الواقع إضعاف للإسلام في مجابهة أعدائه، وتفريق لجنوده حيث يجب أن يجتمعوا وخيانة له وطعن في ظهره، حيث يجب أن يؤمن ويحمى.

وخامساً: لأنّ القوى الإسلامية الواعية، التي فهمت الإسلام فهمًا صحيحًا، وآمنت به إيمانًا عميقًا، ووقفت حياتها وجهودها على نصرته والدعوة إليه - دينًا ودولة، عقيدةً ونظامًا، عبادةً وقيادةً، مصحفًا وسيفًا - تكالبت عليها كل القوى المعادية لحكم الإسلام، ولعودة نظامه إلى الحياة، في الداخل والخارج، فلا تكاد هذه الطلائع الإسلامية الواعية المؤمنة تخرج من محنة إلا لتدخل في أخرى، ولا تكاد تلتقط أنفاسها حتى تدبر لها مكيدة أو مؤامرة جديدة، بحيث لا تجد وقتًا تفيق فيه من توالي الضربات الوحشية على رأسها، فضلًا عن حملات التشويش والتشويه والتنفير.

إنّ هذه الطلائع هي مبعث الأمل، في تغيير الأفهام السطحية والجزئية والتحريفية للإسلام، إلى فهم شامل صحيح لهذا الدين، وإلى



وعى عميق لرسالته، يرد إليها فطرتها، ووضوحها وشمولها وصفاءها وتناسقها وتوازنها.

وهي أيضًا مناط الرجاء في مطاردة الفكر العلماني - الليبرالي والماركسي معًا - الذي عَشَّش في كثير من الرؤوس، وإعطائها فكرًا إسلاميًا نقيًا من الشوائب والزوائد والانحرافات.

ومهما يكن من المحن المتتابة على هذه الطلائع، فواجبها أن تعمل - جهد طاقتها - على مجابهة الغزو الفكري، ومطاردة الاستعمار الثقافي، وتقديم «الإسلام الكامل» صافيًا للدارسين والراغبين، كما يُقدَّم اللبن من بين فرث ودم، خالصًا سائغًا للشاربين.

\* \* \*





## خاتمة

أحسب أنَّ هذه الدراسة قد أثبتت بوضوح أنَّ أمتنا لم تكن في حاجة إلى حلول مستوردة مستمدّة من أيديولوجيّات أجنبيّة عنها، وأنّ هذه الحلول المصطنعة لم تكن حتميّة تاريخيّة، وأكثر من ذلك أنّها لم تكن ملائمة، وأكثر من هذا وذاك أنّها كانت معوقة وضارة بدُنيا أمتنا، فضلاً عن مناقضتها لدينها.

وقد حاولت من خلال هذا البحث أن أعطي صورة صادقة لأمتنا تحت سلطان «الأيديولوجيات» المستوردة، وما جنته عليها بتلك الحلول الدخيلة، في ماديّاتها ومعنويّاتها، ولم أحاول - في نقل هذه الصورة - أن أتكلّم أنا، بل تركت الوقائع تتكلّم بصوتها العالي، كما لم أحاول أن أستشهد إلّا بأصحاب الشأن أنفسهم، محاولاً أن أكون موضوعيّاً ما استطعت، أما التحليل والتعليل فهو لي، استمددته من منطقي كمسلم، ومن تجاربي كعربي، ومن تفكيري كإنسان.

وكل ما أرجوه من أنصار الحلّ الليبرالي، أو الحلّ الاشتراكي، أن يقرؤوا كتابي بعين المنصف لا بروح المتهم، وأن يفتحوا صدورهم، لما فيه من نقد قد يشتد ويقسو في بعض الأحيان، ولكن عذري أنَّ الأمر

يتعلق بدين ورسالة، وبمصير أُمَّة، ومستقبل حضارة. كما أنَّ تجبُّر الجاهليَّة، وضغطها الخانق على دعاة الإسلام، ورفضها لكل لغة للتفاهم إلا للسياط تلهب، وللنيران تكوي، وللمشائق تقتل، وافتراءها على البراء العيب، كل هذا جعلنا نتحدث ونكتب بحرارة المظلوم، ومرارة المكلوم. ومن حقّ الملدوغ أن يتأوّه، ومن حق الثكلى أن تبكي، وقديماً قالوا: «ليست النائحة كالثكلى»!

لقد آن لنا أن نرحّب بحرية الكلمة ولو كانت معارضة لاتجاهنا أو سياستنا، فنحن لن نستفيد شيئاً - بل نتضرر كثيراً - إذا أخرجنا الألسنة، وكسرنا الأقلام، فقد خلق الله الألسنة لتتكلم، والأقلام لتكتب وتعبر.

ويزداد تضرُّرنا إذا نحن أسكتنا الألسنة والأقلام الحرة، وأرخينا العنان لألسنة المدّاحين وأقلام المنافقين، وكذلك إذا تركنا لوناً فكرياً واحداً يعرض نفسه دون مزاحم أو منافس، محتكراً سوق الصحافة والإعلام، والتأليف والترجمة والنشر، فنفرض على المجتمع بضاعة كبضاعة الفكر الماركسي اللينيني الدخيل، على حين توضع كل الحواجز والمعوقات في طريق الفكر الإسلامي الأصيل!

والمعقول أن يكون الأمر بالعكس تماماً: أن ينفرد الفكر الإسلامي بالسوق في أرض الإسلام، وديار المسلمين، ككل البضائع الوطنيّة في بلاد تسير في ظل اقتصاد موجّه!

فإذا لم يكن «الانفراد» للفكر الإسلامي، فلتكن له - على الأقل - الأولويّة في العرض والترويج والحماية والرعاية.

فإن لم يكن هذا ولا ذاك، فأدنى ما يقبله منطق أن نُسوِّي بين الأصيل والدخيل، ولا نُضَيِّق - كلّ التضيق - على البضاعة الوطنيّة، ونفسح

المجال - كل المجال - للبضاعة المستوردة، أدنى ما يقبله المنطق هنا أن ندع سوق الفكر مفتوحة للجميع، خاضعة لقانون العرض والطلب، وكلّ يعرض ما عنده، والكلمة الأخيرة للشعب، والبقاء للأصلح.

لهذا، أرجو من أولي الأمر في بلادنا العربيّة، القائمين على رقابة المطبوعات فيها: ألا يحولوا بين هذا الكتاب وبين الراغبين في قراءته، فهم يُخرجون كل عام مئات من الكتب تؤيدهم وتخدم اتّجاههم وسياستهم، إلى جوار المجلات، والصحافة والدوريات المختلفة، فضلاً عن الإذاعة والتلفزيون، فكيف يخاف من يملك هذه الأجهزة الجبارة كتاباً معيّناً يوزع منه آلاف محدودة؟!

وليت شعري، ماذا يضير القوم أن يظهر في سوق الفكر كتاب يعارضهم أو يخالف وجهتهم، قد يجدون هم فيه - أو يجد فيه غيرهم - كلمة تنبّه غافلاً إلى الحق، أو تذكّر ناسياً بالله، أو تردّ متطرفاً إلى الاعتدال.

وليس في الناس أحد أصغر من أن ينصح، ولا أكبر من أن يُنصح. ورحم الله عمر الذي قال لمن نصحه حين قال له: اتق الله يا عمر: «لا خير فيكم إذا لم تقولوها، ولا خير فينا إذا لم نسمعها»<sup>(١)</sup>.

ولم يكن عمر رضي الله عنه يُرْحَب بالنقد فقط، بل كان يدعو إليه ويغري به، بمثل قوله: من رأي منكم فيّ اعوجاجاً فليقوّمه. فلما قال له رجل: لو رأينا فيك اعوجاجاً لقوّمناه بسيوفنا. لم يأمر بالقبض عليه، ولم يضع اسمه في القوائم السود، بل لم يتمرّ وجهه غضباً لهذه

(١) رواه ابن شبة في تاريخ المدينة (٧٧٣/٢).

الكلمة، وإنّما قال: الحمد لله، الذي جعل في رعية عمر، من يقومه بسيفه إذا تعوّج<sup>(١)</sup>!

هذا ونحن لا نقوّم بالسيف بل بالقلم.

إنّ سياسة استمرار «إغلاق النوافذ» على الشعب، وحبسه في «إطار» فكري معيّن - بدعوى حمايته من أعدائه «الرجعيّين» أو من «الثورة المضادة»، أو غير ذلك - فيه اتّهام للشعب بالقصور والطفولة، وحاجته إلى وصاية دائمة من فئة من الناس، تتحكّم فيه تحكّم «القيّم» في اليتيم القاصر، وفضلاً عن ذلك فإنّ هذه السياسة «إغلاق النوافذ» لا تنتج إلّا فساد الهواء، وسرعة قابليّته للتلوّث وانتشار الأمراض.

أما «النوافذ المفتوحة» فيها يتجدّد الهواء، وتتجدّد معه الحياة والنشاط. إنّ أمتنا أحوج ما تكون إلى الحوار البناء، والمناقشة الحرة، وخصوصاً حول الأهداف الكبرى، وحول القضايا المصيرية، وحول الاتّجاهات الفكرية (وبالأخص بعد أن جرّبنا سياسة الضغط والاستبداد، فلم نجن من ورائها إلّا الهزيمة والعار، والفساد والانهيّار)، فمن خلال هذا الحوار الشجاع، والجو الطلق، تتلاقح الآراء، وتنضج الأفكار، ويتميّز الصواب من الخطأ، والصحيح من الزيف: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

إنّ أخطر ما نعانیه في هذه المرحلة من تاريخنا، أنّ الأنظمة الحاكمة تعتبر «الكلمة الحرة» مؤامرة عليها! وتعتبر «الكتاب الحر» بضاعة

(١) ذكره علي بن خلف في كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد (١٩١/١)، تحقيق محمد محمد تامر، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. ورواه ابن أبي شيبة في الزهد (٣٥٦٢٩) بنحوه بدون ذكر السيف.



ممنوعة! كأنما هو قبلة يُخشى أن تتفجر، أو رصاصة يُخشى أن تنطلق، مع أن التفكير في تفجير القنابل، وإطلاق الرصاص، إنما يأتي نتيجة الكبت للأفكار، أو الحبس للألسنة والأقلام! وشدة الضغط تولد الانفجار، كما هو قانون الطبيعة والحياة!

إنَّ الخطأ - كل الخطأ - أن يُرغم الناس - كل الناس - على اتّجاه فكري أو سياسي واحد، فمن عارض ذلك كان عميلاً أو خائناً أو عدوّاً. إنَّ هذا ضدَّ طبيعة البشر، الذين خلقهم الله مختلفين، ولو شاء لجعلهم أمة واحدة! إنَّ كتابي هذا ليس موجّهاً ضد شخص معيّن، ولا ضدّ فئة معيّنة، ولكنّه موجّه ضدّ كل من يثني عنان هذه الأمة عن غايتها، أو يضلّها عن طريقها، أو يقف حائلاً بينها وبين العودة إلى دينها، ضدّ الذين يملؤون أذان الشعوب بكلامهم الدخيل صباح مساء، ولا يسمحون لأحد غيرهم أن يقول للشعب كلمة واحدة.

ضدّ الذين يتآمرون على هذه الأمة في ظلمة الليل، ويتظاهرون بالحماس لها، والدفاع عنها في ضحوة النّهار!

ضدّ المتألّهين في الأرض الذين يريدون أن يجعلوا من أقوالهم «قرآناً»، ومن أفكارهم «عقيدة»، ومن تجاربهم «شريعة»، تساق الأمة إلى اتباعها، دون أن يسمحوا لها أن تعيش وفقاً لقرآن ربها، وعقيدته وشريعته المنزلة المعصومة.

أما الذين أخطؤوا الطريق غافلين أو مضلّلين عنه، أو جاهلين بحقيقته وعواقبه، فإنّي أدعوهم من كل قلبي أن يراجعوا أنفسهم، ويغيّروا مواقفهم، فإنّ الدين والعلم والتجربة، كلها تفرض علينا ضرورة التّغيير، والبحث عن سبيل أخرى غير سبيل «التّغريب» الذي أهدر طاقتنا، وعوّق سيرنا، عدداً من العقود.



لقد دخلنا جحر الغرب مرّة فلدغتنا عقرب الليبراليّة.  
ثم دخلنا مرّة أخرى فلدغتنا أفعى الاشتراكيّة.  
ولو كنّا مؤمنين حقّاً ما لدغنا من الجحر الواحد مرتين، لكن ضَعُف  
إيماننا، فتكرر لدغنا!

والمؤسف حقّاً أن نلدغ مرتين ولا نعتبر، وكأنّما نريد أن نبقي الدهر  
في جحر العقارب والأفاعي!

بيد أنّي أحسُّ أنّ عهداً جديداً يوشك أن يبرز فجره على شعوبنا،  
بعد أن تكشّف لها عوار الاتّجاهات المستوردة: يمينها ويسارها، غربيها  
وشرقيها، وبعد أن تبينّت جناية هذه الاتّجاهات على شخصيتها، وعجزها  
عن حل مشكلاتها، وإفلاسها في تحقيق آمالها، وإثبات ذاتها.

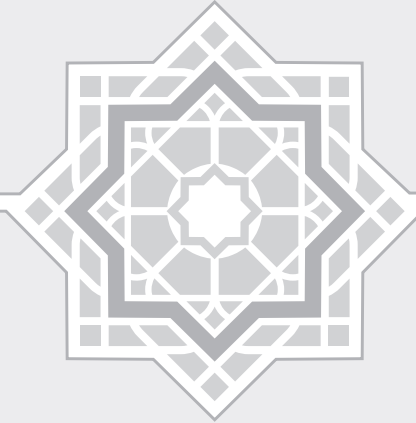
أجل، أحسُّ أنّ الفكر المستورد قد أخذ يفقد بريقه، وأنّ موجة الغلو  
«الثوري» قد بدأت تنحسر، وأنّ بلداً كمصر العربيّة المسلمة بشعبها  
وبتاريخها، قد طفق يراجع نفسه، ويقترّب من الوسط، ويتخلّص من كثير  
من «العقد» التي كبلته طيلة سنوات مضت، إذا صدقت الأنباء، وصحّت  
الاستنتاجات.

وهذا ما جعلنا نوّكد القول: إنّ الدور القادم ليس لليمين ولا لليسار،  
ليس للحل الليبرالي ولا للحل الاشتراكي، فكلاهما قد جرّب حظّه،  
واستنفد وقته، وإنّما الدور القادم للحل الطبيعي، والحل المنطقي،  
والحل الحتمي، لمشكلات هذه الأمّة، وهو: «الحل الإسلامي»،  
ولا شيء غير الحلّ الإسلامي.

\*\*\*



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ  
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ  
يُوسُفَ الْقَرَضَاوِيِّ



## الفهارس العامة



- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الموضوعات.







## فهرس الآيات القرآنية الكريمة



| الآية                                                                                                   | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| سورة الفاتحة                                                                                            |           |            |
| ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾                                                                 | ٦         | ٦٥         |
| سورة البقرة                                                                                             |           |            |
| ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴾                                                                    | ٣         | ٣٤١        |
| ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ | ١٣        | ٤١٦ ، ٤    |
| ﴿ وَإِذَا خُلِيقُوا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾      | ١٥ ، ١٤   | ٧          |
| ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآ سَأَلْتُمْ ﴾                                                    | ٦١        | ١٠٧        |
| ﴿ وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾                  | ١٢٠       | ٤٤         |
| ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾          | ١٣٥       | ٤٤         |
| ﴿ قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾                                                               | ١٤٠       | ١٤٣        |
| ﴿ وَاتُّوا بِالْبُيُوتِ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾                                                             | ١٨٩       | ١٤٥        |
| ﴿ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾      | ٢١٣       | ٣٩٣        |
| ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ | ٢١٧       | ١٥٥        |

| الآية                                                                                                   | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| سورة آل عمران                                                                                           |           |            |
| ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾                                                                           | ١٥٩       | ١٤٩        |
| سورة النساء                                                                                             |           |            |
| ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾                       | ٥         | ١١٠        |
| ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾                 | ٣٤        | ٨١         |
| ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَردُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾                                     | ٥٩        | ٣١٤        |
| ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾                         | ٦٥        | ١٢١        |
| ﴿إِنَّ الْمُتَفِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾                                          | ١٤٢       | ٧          |
| سورة المائدة                                                                                            |           |            |
| ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ﴾ | ٣         | ١٨         |
| ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾                                                      | ٥١        | ٦٧         |
| ﴿رَجِسُ مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانِ﴾                                                                       | ٩٠        | ٣٠٤        |
| سورة الأنعام                                                                                            |           |            |
| ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾                         | ١٥٣       | ٣١٤، ٤     |
| سورة الأنفال                                                                                            |           |            |
| ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾                                                                      | ٣٠        | ٧          |
| ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصْبِرُوا﴾       | ٤٦        | ٩٨، ٤      |
| سورة التوبة                                                                                             |           |            |
| ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾                | ١١        | ٧٤         |



| الآية                                                                                                           | رقم الآية | رقم الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾                                    | ٣٢        | ٤٠١        |
| ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾                                          | ١٠٣       | ١١٤        |
| ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ﴾                                                    | ١٠٥       | ١١٢        |
| سورة يونس                                                                                                       |           |            |
| ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾                                                                    | ٣٢        | ١٩         |
| سورة يوسف                                                                                                       |           |            |
| ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾                                 | ٢١        | ١١٩        |
| ﴿أَجْعَلِنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾                                                  | ٥٥        | ٨٩         |
| ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾                                    | ٨٧        | ١٧         |
| سورة الرعد                                                                                                      |           |            |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾                                | ١١        | ١١٨        |
| ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكُّ فِي الْأَرْضِ﴾                  | ١٧        | ٤٢٤، ٤     |
| سورة الحجر                                                                                                      |           |            |
| ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾                                                                             | ٤٦        | ٢٦٧        |
| سورة النحل                                                                                                      |           |            |
| ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾                                                       | ٧١        | ٧٦         |
| ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا﴾                | ١١٢       | ٢٦٧، ٤     |
| سورة الإسراء                                                                                                    |           |            |
| ﴿وَلِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾ | ١٦        | ٧٩، ٤      |

| الآية                                                                                            | رقم الآية | رقم الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾                                                        | ٣٢        | ٣٠٤        |
| ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾                                                                | ٧٠        | ٣٢١        |
| سورة الأنبياء                                                                                    |           |            |
| ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾                         | ٨٠        | ١١٣        |
| سورة النور                                                                                       |           |            |
| ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ | ٢٧        | ١٤٥        |
| سورة القصص                                                                                       |           |            |
| ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾                                            | ٢٦        | ٨٩         |
| ﴿إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾                                                      | ٧٨        | ٧٧         |
| سورة سبأ                                                                                         |           |            |
| ﴿وَالنَّارُ لَهُ الْخَدِيدُ * أَنْ أَعْمَلَ سَبْعِينَ وَفِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾     | ١٠، ١١    | ١١٣        |
| ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ غَدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ وَأَسْلَنَّا لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ | ١٢، ١٣    | ١١٣        |
| سورة يس                                                                                          |           |            |
| ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾                                      | ٤٧        | ٧٦         |
| سورة الزمر                                                                                       |           |            |
| ﴿قَدْ قَالُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾          | ٥٠        | ٧٧         |
| سورة فصلت                                                                                        |           |            |
| ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾                          | ٣٣        | ١٣         |
| سورة الشورى                                                                                      |           |            |
| ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾                                                                 | ٣٨        | ١٤٩        |



| الآية                                                                                                                          | رقم الآية | رقم الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| سورة الزخرف                                                                                                                    |           |            |
| ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾                                                                               | ٣٢        | ٧٦         |
| سورة الحجرات                                                                                                                   |           |            |
| ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾                                                                                             | ١٠        | ٦٤         |
| ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾                                                                                                            | ١٢        | ١٤٥        |
| سورة الحديد                                                                                                                    |           |            |
| ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾                                 | ٢٥        | ٣٩٣ ، ١١٣  |
| سورة المجادلة                                                                                                                  |           |            |
| ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾                                | ٢٢        | ٦٤         |
| سورة الحشر                                                                                                                     |           |            |
| ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾                                                                      | ٧         | ٣٩٠ ، ٧٧   |
| سورة الممتحنة                                                                                                                  |           |            |
| ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ | ٨         | ١٢٠        |
| سورة الملك                                                                                                                     |           |            |
| ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾                                                                      | ١٤        | ١٤٧ ، ١٩   |
| سورة قريش                                                                                                                      |           |            |
| ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾                                                       | ٤ ، ٣     | ٢٦٧        |
| سورة المسد                                                                                                                     |           |            |
| ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾                                                                                           | ١         | ٣٨٨        |





## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة



| رقم الصفحة | الحديث                                                                    |
|------------|---------------------------------------------------------------------------|
| أ          |                                                                           |
| ٧٣         | آكل الربا ومؤكله، وكاتبه وشاهده ملعونون على لسان محمد ﷺ                   |
| ٣٧٧        | أُتِحتُ أَنْ يكون أبنائك لك في البر سواء؟ قال: نعم. قال: فسوّ بينهم       |
| ٣٧٧        | اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم                                            |
| ٧٣         | اجتنبوا السبع الموبقات                                                    |
| ٦٧         | إذا التقى المسلمان بسيفهما، فالقاتل والمقتول في النار                     |
| ١١٥        | ألا وإنّ الربا موضوع، وأوّل ربّاً أبداً به ربّا عمّي العباس بن عبد المطلب |
| ١١٢، ٥     | إنّ الله يحب المؤمن المحترف                                               |
| ١١٢        | إنّ الله يحب من أحكم إذا عمل عملاً أن يتقنه                               |
| ح          |                                                                           |
| ٣٧٤        | حين دعاهم إلى الإسلام، وحملهم في آخرها - إذا رفضوا الدعوة -               |
| خ          |                                                                           |
| ٣٠٤        | الخمير أم الخبائث                                                         |
| د          |                                                                           |
| ٣٧٤        | دعاهم إلى الإسلام، وحملهم إثمهم وإثم رعيته                                |

| الحديث                                                                   | رقم الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------------|------------|
| س                                                                        |            |
| سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر                                             | ٦٧، ٥      |
| سلمان مثنى أهل البيت                                                     | ٣٨٧        |
| ص                                                                        |            |
| صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس | ٣٧٤        |
| ل                                                                        |            |
| لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض                                | ٦٧         |
| لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال       | ٨٠         |
| م                                                                        |            |
| ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده                         | ١١٢        |
| ما أنزل داءً إلا أنزل له دواءً، علّمه من علمه وجهله من جهله              | ١٧         |
| من أمسى كالأ من عمل يده، أمسى مغفورًا له                                 | ١١٢        |
| من لقي الله وليس في عنقه بيعةٌ لإمام، مات ميتةً جاهليةً                  | ٦٠         |
| من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم، ومن لم يصبح ويمس ناصحًا لله ولرسوله  | ٦٦، ٦٠، ٥  |
| و                                                                        |            |
| وإذا كنتم ثلاثة فأمروا عليكم رجلًا                                       | ٩٩         |
| ي                                                                        |            |
| يسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم                                   | ٦٦         |

\* \* \*

## فهرس الموضوعات

- من الدستور الإلهي للبشرية ..... ٤
- من مشكاة النبوة الخاتمة ..... ٥
- مقدمة ..... ٧
- كيف عُزِلَ الإسلام عن قيادة المجتمع؟ ..... ١٥
- المشكلات المزمّنة تجتاح العالم الإسلامي كله ..... ١٥
- أين الحلُّ؟ ..... ١٦
- الحلُّ الطبيعي والحلول المصطنعة ..... ١٧
- كيف دخلت الحلول الأجنبية المصطنعة بلادنا؟ ..... ١٨
- الزحف الغربي على العالم الإسلامي وتأثيره ..... ١٩
- وسائل التأثير الغربي في الشرق الإسلامي ..... ٢٣
- الوسيلة الأولى - التعليم والتربية ..... ٢٣
- البعثات إلى الغرب ..... ٢٣
- المدارس التبشيرية والأجنبية ..... ٢٤
- المدارس الحديثة ..... ٢٧
- الهدف الاستعماري من وراء التعليم ..... ٢٨
- موقف الأزهر في مصر ..... ٣٠
- الوسيلة الثانية - الصحافة والإعلام ..... ٣٣

- الوسيلة الثالثة - الغزو الاجتماعي..... ٣٥
- نتائج وآثار..... ٣٧
- الدعوة إلى التغرّب..... ٤٢
- النصارى أجهر بالدعوة إلى التغرّب الكامل..... ٤٧
- مناقشة دعوة التغريب..... ٤٩
- ❖ فشل الليبرالية الديمقراطية في بلادنا..... ٥٢
- الاتجاه الليبرالي الديمقراطي يسود ديارنا..... ٥٢
- آثار هذا الاتجاه في الحياة الإسلامية..... ٥٣
- ❖ ١ - العلمانيّة..... ٥٧
- ❖ ٢ - النزعة الوطنيّة والقوميّة..... ٦٤
- ❖ ٣ - أثر الليبراليّة في المجال الاقتصادي..... ٧١
- ❖ ٤ - أثر الليبراليّة في الحياة الاجتماعيّة..... ٧٩
- ❖ ٥ - سيادة القوانين الوضعيّة..... ٨٣
- ❖ ٦ - الحياة النيابيّة..... ٨٨
- ❖ موقف الحركة الإسلامية من هذه الأوضاع..... ٩٤
- الحركة تطالب بتغيير الأوضاع وترسم منهج التغيير..... ٩٥
- في القضية الوطنيّة..... ٩٦
- الوحدة العربيّة والإسلاميّة..... ٩٧
- نظام الحكم..... ٩٩
- الأحزاب المصرية..... ١٠١
- عيوب نظام الانتخاب في مصر..... ١٠٢



- ١٠٣..... تعديل وإصلاح
- ١٠٥..... ضعف الحكومات
- ١٠٥..... هيئة القانون
- ١٠٥..... حزبيّة عمياء
- ١٠٦..... المشكلات الاقتصادية
- ١٠٧..... (أ) غنى طبيعي
- ١٠٧..... (ب) استغلال أجنبي
- ١٠٧..... (ج) ثراء فاحش وفقر مدقع
- ١٠٨..... (د) تخبط اقتصادي
- ١٠٨..... إلى الإسلام
- ١٠٩..... قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام
- ١١٠..... حلول ومقترحات عملية لإصلاح الوضع الاقتصادي
- ١١٠..... استقلال النقد
- ١١١..... تمصير الشركات
- ١١١..... استغلال منابع الثروة
- ١١١..... المشروعات الكبيرة المهملة (خزان أسوان)
- ١١٢..... التحول الفوري إلى الصناعة
- ١١٣..... نظام الملكيات في مصر
- ١١٤..... تنظيم الضرائب وأولها الزكاة
- ١١٥..... محاربة الربا
- ١١٥..... تشجيع الصناعات المنزلية
- ١١٦..... تقليل الكماليات والاكتفاء بالضروريات
- ١١٧..... الترقيع والتغيير الجزئي لا يُجدي



الامتحان الأخير للبرالية العربية..... ١٢١

فشل البرالية في تركيا..... ١٢٧

❖ لماذا فشلت البرالية الديمقراطية عندنا؟..... ١٣٠

الخطأ الأكبر في الاتجاه نفسه..... ١٣١

مشكلة الفساد ومشكلة التخلف..... ١٣٣

نهضة محمد علي في مصر وقصورها..... ١٣٥

مرحلة التحرر من الاستعمار..... ١٣٧

ما تحتاج إليه النهضة من الغرب..... ١٣٨

شرقنا المسلم غني عن استيراد الأيديولوجيات..... ١٣٨

البرالية وليدة ظروف الغرب وحده..... ١٣٩

لهذا فشلت البرالية عندنا..... ١٤١

شهادة الأستاذ «برنارد لويس»..... ١٤٩

مسيرة على غير هدى..... ١٥٠

رأي «توينبي» في اقتباس الحضارات..... ١٥١

توينبي يزجي المديح إلى أتاتورك..... ١٥٣

تقويم حركة أتاتورك فكريًا وسياسيًا ودينيًا..... ١٥٥

توينبي يناقض نفسه..... ١٦١

❖ فشل الحل الاشتراكي الثوري..... ١٦٥

البحث عن اتجاه بديل للبرالية الفاشلة..... ١٦٥

العصران الأساسيان للاتجاه العربي الجديد..... ١٦٦

القومية العربية والنزعات الإقليمية..... ١٦٧

دعوة القومية العربية..... ١٧٠



- ١٧٠..... كيف دخلت القومية إلى المجتمع الإسلامي؟
- ١٨٦..... العنصر الثاني للاتجاه الثوري العربي «الاشتراكية»
- ١٨٦..... ماذا تعني الاشتراكية العربية؟
- ١٨٩..... بداية ظهور الاشتراكية في البلاد العربية
- ١٩١..... كيف تربعت الاشتراكية على كرسي الحكم؟
- ١٩٢..... مقال عقائدي شبه رسمي
- ١٩٤..... بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية الماركسية
- ٢٠٣..... فرق ما بين الاشتراكية والليبرالية
- ٢٠٥..... الجديد في الاتجاه العربي الثوري
- ❖ ٢٠٧..... الوحدة العربية في عهد الثورة الاشتراكية
- ٢٠٨..... فشل الوحدة بين مصر وسوريا
- ٢٠٩..... خيبة الأمل في وحدة وادي النيل
- ٢١٠..... شعار وحدة الهدف ومعناه
- ٢١١..... إخفاق هذا الشعار ومخالفة أصحابه له
- ٢١٢..... مصير الوحدة بين الثوريين
- ٢١٣..... الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا
- ٢١٤..... دمشق البعث وبغداد لا تتحدان!
- ٢١٤..... حتى التضامن بينهم مفقود
- ٢١٥..... رأي الثوريين بعضهم في بعض
- ٢١٥..... رأيهم في البعثيين واتهامهم بالتآمر والعمالة للاستعمار
- ٢١٧..... شعوبيون عابثون سفاحون
- ٢١٨..... حكم البعث فاشي بوليسي
- ٢١٨..... ارتياح الأوساط العملية

- ٢١٩..... الرشاوى والفضائح الأخلاقية
- ٢١٩..... انتهازيون وخونة
- ٢٢٠..... رأي البعثيين بعضهم في بعض
- ٢٢٠..... الضباط والسياسة
- ٢٢١..... البعثيون متآمرون ومخربون
- ٢٢٢..... عصابة من الانتهازيين
- ٢٢٢..... ورجعيون أيضًا
- ٢٢٣..... انتهى حزب البعث
- ٢٢٣..... تقدميون تساندتهم كل القوى المشبوهة
- ٢٢٥..... القوميون العرب عملاء
- ٢٢٦..... رأيهم في الحكم الناصري
- ٢٣٢..... قليل من كثير
- ٢٣٣..... انعكاس الخلافات الثورية على المقاومة الفلسطينية
- ٢٣٤..... العربي يقتل العربي
- ٢٣٥..... العالم العربي اليوم
- ❖ ٢٣٧..... مصير الحرية في عهد الاشتراكية الثورية
- ٢٣٧..... حرية الوطن في عهد الثورية
- ٢٣٨..... هل تحرر الوطن العربي عسكريًا!
- ٢٤١..... هل تحرر الوطن العربي اقتصاديًا وسياسيًا!
- ٢٤٥..... هل تحرر وطننا ثقافيًا؟
- ٢٤٦..... محنة الحرية الفردية في عهد الثورية
- ٢٤٦..... ضرورة الحرية الإنسانية للفرد والمجتمع
- ٢٤٨..... معنى حرية المواطن



- ٢٤٩.....شهادات الثوريين على وأد الحرية
- ٢٥١.....أعمالهم يندى لها الجبين
- ٢٥٣.....المطلوب إطلاق الحريّات العامّة
- ٢٥٧.....الديمقراطيّة بالموافقة
- ٢٥٩.....الحرية شعار غامض
- ٢٦٠.....الحرية الفذة التي حققها الثوريون الاشتراكيون
- ٢٦١.....يتباكون على الحرّيّة وهم يخنقونها
- ٢٦٢.....الحرية بعد هزيمة ١٩٦٧م
- ٢٦٤.....تيار فكري واحد لا شريك له
- ٢٦٤.....أين الحرّيّة الفكرية؟
- ٢٦٥.....فساد الأحزاب ولا حزب واحد
- ٢٦٥.....ثم أين الحرّيّة السياسيّة؟
- ٢٦٦.....لا حرية ولا أمن
- ❖ الاشتراكيّة.. أو مجتمع الكفاية والعدل.....٢٦٩
- ٢٧١.....الاقتصاد السوري في عهد الاشتراكيّة
- ٢٧٢.....الاقتصاد المصري في ظل الاشتراكيّة الثوريّة
- ٢٧٩.....الطبقة الجديدة
- ٢٨٠.....٣٠ غرفة نوم إيطالية لضابط واحد
- ٢٨٢.....جنرالات ثوريون بدفاتر شيكات ضخمة
- ٢٨٣.....الإيرادات
- ٢٨٣.....المصروفات
- ٢٨٤.....التأميم والعمال
- ٢٨٧.....أطعموا الشعب شعارات!

- ❖ الاشتراكية الثورية وتحرير فلسطين ..... ٢٩٠
- الثوريون يحملون تبعه هزيمة ١٩٦٧م ..... ٢٩٣
- من المسؤول عن هذه الهزيمة المروعة! ..... ٢٩٣
- القوى اليسارية تُحمّل البعث السوري تبعه الهزيمة ..... ٢٩٤
- واقع سوريا المحزن ..... ٢٩٥
- القيادة القومية تطلب محاكمة البعثيين القطريين ..... ٢٩٧
- ❖ فشلهم في ميدان الأخلاق ..... ٣٠١
- ❖ لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية ..... ٣١٠
- ❖ لماذا فشل الثوريون الاشتراكيون في تحقيق الوحدة؟ ..... ٣١٢
- سر ذلك ..... ٣١٢
- العالم يتقارب والعرب يتباعدون ..... ٣١٦
- ❖ ولماذا فشلوا في تحقيق الحرية؟ ..... ٣١٩
- ❖ لماذا فشلوا في تحقيق الكفاية والعدل؟ ..... ٣٣٨
- الشروط اللازمة للنمو والتقدم ..... ٣٥٠
- ❖ لماذا فشلوا في حرب (١٩٦٧م)؟ ..... ٣٦٠
- هيكل يعترف ..... ٣٦٠
- وجنبلاط يدين الثورية والثوريين ..... ٣٦٢
- وصلاح البيطار أيضًا ..... ٣٦٤
- بين الأعراض الظاهرة والأسباب الدفينة ..... ٣٦٦
- وفي الصفحات الأخيرة من مذكرات «وايزمان» ما يعتبر وصية وتوجيهًا
- عامًا لإسرائيل ..... ٣٦٨



- ❖ لماذا فشلوا في مجال الأخلاق؟ ..... ٣٧٠
- ..... ٣٧٤ ضرورة القدوة الصالحة
- ..... ٣٧٦ أهمية الحرّية للأخلاق
- ❖ الخطأ الأكبر للاشتراكيين الثوريين ..... ٣٧٨
- ..... ٣٧٨ يقودون أمة لا يعرفونها
- ..... ٣٨٠ القومية العلمانية كبديل عن الإسلام
- ..... ٣٨١ البحث عن مضمون للقومية العربية
- ..... ٣٨١ العثور على الاشتراكية كمضمون للقومية
- ..... ٣٨٢ تطور الاشتراكية عند دعاة القومية
- ..... ٣٨٥ أمة عربية ذات رسالة ماركسيّة!
- ..... ٣٨٧ إنكار النسب الأوروبي للقومية!
- ..... ٣٨٩ هل بين الاشتراكية والإسلام نسب؟
- ..... ٣٩٨ لا حاجة بأمّتنا إلى الاستيراد
- ..... ٣٩٩ خطأ جرّ إلى كل الأخطاء بعده
- ..... ٤٠٠ المجتمع الإسلامي لا يدع إسلامه للاشتراكية
- ..... ٤٠٢ أصل المشكلة وحقيقة حلّها
- ❖ كيف وجدت الاشتراكية لها سوقاً؟ ..... ٤٠٤
- ..... ٤٠٤ اشتراكية بالدبابات
- ..... ٤٠٦ الاشتراكية تستخدم الدين لتثبيتها
- ..... ٤٠٧ هواية التغيير لدى بعض الناس
- ..... ٤٠٧ الاشتراكية شعار لضرب الإسلام من الحاقدين عليه
- ..... ٤٠٩ فساد «اليمن» في بلاد العرب والمسلمين



- ٤١٢.....إفلاس الليبرالية الديمقراطية
- ٤١٤.....الجهل العميق بحقيقة نظام الإسلام
- ٤١٦.....عجز القوى الإسلامية عن علاج هذا الجهل
- ٤٢١..... **خاتمة**
- ٤٢٩..... **فهرس الآيات القرآنية الكريمة**
- ٤٣٥..... **فهرس الأحاديث النبوية الشريفة**
- ٤٣٧..... **فهرس الموضوعات**

\*\*\*



